التُحَفُ النَحْوِيَّة

في شرح الأجرومية

تأليف

الفاضل الشيخ عبد الله بن العلامة الشيخ محمد آل طعان

المتوفى ١٢٩٨هـ

تحقيق ونشر

دار المصطفى عليه السلام لإحياء التراث

التحف النحوية

١١

تنويه واعتذار

سقط سهواً أثناء إخراج الكتاب السطران الأوّلان من بداية ص٢٢، فمعذرة للقارئ الكريم:

(منه تعالىٰ شأنه حسن التّوفيق، والهداية إلىٰ سواء الطّريق، إنّه كريم جواد، ولطيفٌ

مقدمة:)

التحف النحوية

في

شرح الاجرومية

دار المصطفى لإحياء التراث
١١

التحف النحوية

في

شرح الآجرومية

تأليف

الفاضل الشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد آل طعان

تحقيق ونشر

دار المصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء التراث

ايران ـ قم

ص . ب ٣٧١٨٥/٣١٥٦

ت ٧٣٣٣٣٩ ـ فاكس ٧٣٤٨١٣

✪ اسم الكتاب: .... التحف النحوية في شرح الآَجروميَّـة

✪ تأليف : .... العلامة الشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد آل طعان

✪ تحقيق ونشر : .... دار المصطفى(ص) لإحياء التراث

✪ المطبعة:.. أمين

✪ الطبعة:.. الأولى ١٤١٩هـ

✪ العدد: .... ١٢٠٠ نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

اللهمّ ربّنا لك الحمد أنت المكتفي بعلمك، والمحتاجُ إليه كلُّ ذي علم، ربّنا فلك الحمدُ بما علّمتنا من الحكمة والقرآن العظيم المبين، والصلاة والسلام علىٰ محمد نبيِّه وصفيّه، وعلىٰ آلـه الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

وبعد فلا يخفىٰ على القارئ الكريم أنّ المكتبة العربيَّة والإسلاميَّة تزخر بأعظم كنوز التراث الإنساني، وفي شتّىٰ المجالات العلميَّة والأدبيَّة والثقافيَّة، حتىٰ إنّها أصبحت ركيزة من ركائز التطوُّر العلميّ البشريّ في العالم، سيما أوربة في عصر النهضة.

والمكتبة النحوية ـ بما أنّها جزء من هذا التراث الخالد ـ تضمُّ بين جوانحها درراً في هذا المجال، يجد مَنْ يغوص فيها ضالّته وبغيته. وقد أشبع علماء النحو مواضيعها شرحاً وتدقيقاً وتأليفاً وتنقيحاً؛ إيماناً منهم بأنّ علم النحو من العلوم الشريفة؛ لأنّه معيار تصحيح اللسان، وضبطِ حروف القرآن، ويكفيه شرفاً أنّه

وضع بإشارة من أمير البيان، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

وهو وإن كان وسيلة لغيره من العلوم ، لكن شرفه من شرف ما هو غاية له؛ وهو معرفة أحكام القرآن والفقه ، واستنباط الأحكام الشرعيَّـة القائم علىٰ فـهم النـصِّ العربي في موارد التشريع؛ إذ بإعراب كلام الشارع يتمكن الفقيه مـن فـهم مـراده وبسط الحكم الشرعي بمقتضاه.

وقد كُتب علىٰ مرِّ العصور مئات المؤلّفات في علم النحو ممّا وصل إلينا منه وقد حفظته لنا المكتبات ، وممّا ضاع وتلف وأُتلف . وماوصل إلينا منه كثير، ومنه أقدم مؤلَّف في علم النحو، وهو (الكتاب) لسيبويه المـتوفّىٰ بـين عـامي (١٦١) هـ ، و (١٩٤) هـ .

ثم توالت بعدها المؤلَّفات قرناً قرناً.

وكان مما حفظه لنا التاريخ من ذلك:

١ ـ (الأُصول في النحو) لأبي بكر ابن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ).

٢ ـ (الاستدراك علىٰ كتاب سيبويه) لأبي بكر الأشبيلي الزبيدي (ت ٣٧٩هـ).

٣ ـ (المفصل في علم العربية) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) .

٤ ـ (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري (ت ٥٧٧هـ).

٥ ـ (المقرِّب) لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) .

وغير ذلك مما يضيق المجال عن حصره وعدِّه.

الآجرُّومية وابن آجرُّوم

ومن جملة ما كتب في ذلك هو كتاب (الآجروميَّـة) لمؤلِّفه الجليل أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود النحويِّ المشهور بابن آجرّوم[1] ـ بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم ، وتشديد الراء ـ الصنهاجي . وهو عالم جليل واسع الاطِّلاع . ولد في سنة (٦٧٢هـ / ١٢٧٣م) . له باع في الفرائض والحساب والأدب ، غير أنّه غـلب عليه معرفة النحو والقراءات ، وله أراجيز ومؤلّفات فيها وفي غيرها. توفي في صفر

---

(١) ومعناه بلغة البربر: الفقير الصوفي . شذرات الذهب ٦:٦٢.

(٧٢٣هـ / ١٣٢٣م) ، ودفن في باب الجديد في مدينة فاس ببلاد المغرب[١] .

ولأهميّة هذا الكتاب، ولما يتميَّز به من خصائص جعلته مدار الدرس والتدريس في معاهد الدراسة الدينيَّـة عند جميع المسلمين للمبتدئين ، فقد قام بشرحه جمعٌ من أعلام النحو ، سنأتي علىٰ ذكر بعض منها[٢]:

١ ـ شرح يزيد بن عبد الرحمن المكودي . (ت ٨٠٧هـ) . وأوَّله : (الحمد لله الذي نوَّر قلوبنا بمعرفة الأدب ...).

٢ ـ المستقلُّ بالمفهومية في شرح الألفاظ الآجروميَّـة ، وهو شرح أبي عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي الأندلسي . (ت٨٥٣هـ) . وأوَّله: (الحمد لله الذي فضَّل لسان العرب ...).

٣ ـ شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي . (ت ٨٤٤هـ).

٤ ـ الكواكب الضوئيَّـة في حل الآجروميَّـة، وهو شرح الشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد الحلاوي المقدسي. (ت٨٨٣هـ) . وأوَّله: (الحـمد لله العـليِّ الأكرم ...).

٥ ـ شرح حسن بن حسين الطولوني . (ولد ٨٣٦هـ).

٦ ـ النخبة العربيَّـة في حل ألفاظ الآجروميَّـة.

٧ ـ الجواهر المضيَّـة في حل ألفاظ الآجروميَّـة.

وكلاهما شرح أحمد بن محمد بن عبد السلام . (ولد ٨٤٧هـ).

٨ ـ شرح الشيخ خالد بن عـبد الله الأزهـريِّ الشـافعيِّ. (ت٩٠٥هـ) . وأوَّله : (الحمد لله رافع درجات المنتصبين...).

وعلىٰ هذا الشرح حاشيتان : إحداهما للعلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ) ، والثانية لأحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩هـ).

٩ ـ شرح الشيخ خالد الأزهري. (ت٩٠٥هـ).

---

(١) شذرات الذهب ٦:٦٢، كشف الظنون: ١٧٩٦.

(٢) الذريعة ٣:٤٠، ١٣:٦٣ ـ ٦٤، ١٨:٢٥٩، كشف الظنون: ١٧٩٦ ـ ١٧٩٨.

١٠ ـ شرح أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشاغوري . (ت٩١٦هـ).

١١ ـ شرح أبي الحسن محمد بن علي (أبي الحسن علي بن محمد بن علي) المالكي. (ت ٩٣٠هـ)، وهو شرحه الكبير عليها.

١٢ ـ الدرر المضيَّة. وهو الشرح المتوسط لأبي الحسن محمد بن علي المالكي عليها.

١٣ ـ الدرَّة البرهانيَّة ، وهو نظم الشيخ برهان الدين إبراهيم بن والي المقدسي. (ت ٩٦٠هـ).

١٤ ـ العلويَّة في نظم الآجروميَّة،وهو نظم الشيخ علي بن حسن الشافعي. وأوَّله:

يقول عليٌّ الراجي عفواً مبجَّلاً   بدأت ببسم الله في النظم أوَّلاً

١٥ ـ التحفة البهيَّة، وهو شرح الشيخ علي بن حسن الشافعي على (العلويَّة نظم الأجرومية). وأوَّله : (الحمد لله رافع الدرجات ...).

١٦ ـ شرح عبد الله بن أحمد الفاكهي. (ت٩٧٢هـ).

١٧ ـ شرح العلّامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني. (ت١٠١٩هـ).

١٨ ـ اللآلئ السنيَّة ، وهو شرح الشيخ محمد بن علي الحرفوشي. (ت١٠٥٩هـ)، وهو كبير في مجلَّدين.

١٩ ـ شرح مجهول مؤلِّفه ، وقد شرحه الشيخ طاهر بن عبد علي ابن الشيخ عبد الرسول المالكي الحجّامي ، شرحه عام (١٢٦٢هـ). والشرح هذا لأحد علماء الشيعة لكن نُسي اسمه. يقول الشيخ طاهر المالكي : إن بعض مشايخي المعاصرين ، وهو الشيخ محمد ابن الشيخ عبد الجبار القطيفي[1] ، ذكر لي اسم هذا الشارح ،

(١) الشيخ محمد ابن الشيخ عبد علي ابن الشيخ محمد بن أحمد بن علي بن عبد الجبار القطيفي البحراني. وصف صاحب (أنوار البدرين) أُسرته بقوله: (أصحاب مصنفات وفتاوىٰ) . ص: ٣١٦.

ولد في القطيف، لكن المصادر لم تَذكر لنا سنة ولادة. وقد توفيّ ﵀ بعد سنة (١٢٥٠)هـ في بلدة سوق الشيوخ في احدىٰ رحلاته لزيارة العتبات المقدسة، ودفن في جوار أمير المؤمنين عليه السلام . ومؤلَّفاته تشير إلىٰ أنه عالم فاضل، محقِّق مدقِّق ، له باع طويل في التأليف والكتابة. وقد بلغت مصنَّفاته (٧٠) كتاباً منها كتابه: (هدي العقول إلىٰ أحاديث الأُصول) ، وهو أضخم مؤلّفاته ، وأوسع شروح الكافي التي ظهرت إلىٰ الان .

⇐

لكنني نسيته.

٢٠ ـ إعراب الآجروميَّـة للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ الشـافعيّ . وأوَّله: (الحمد لله علىٰ ما أنعم....).

٢١ ـ شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن مـنصور الحـميدي . وأوَّله: (الحمد لله الذي نحتْ نحوه قلوب أصفيائه...).

٢٢ ـ الدرَّة النحويَّة في شرح الآجروميَّـة، وهو شرح محمد بن أحمد بن يعلىٰ الحسينيّ النحويّ.

٢٣ ـ شرح مجهول المؤلِّف . أوَّله: (الحمد لله الملك العلّام .....).

٢٤ ـ الجواهر السنيَّـة في شرح المقدِّمة الآجروميَّـة . وهو شرح الفقيه النحوي الشيخ أبي محمد عبد الله ابن الشيخ أبي الفضل الفاسي . وأوَّله: (الحـمد لله الذي خلق الانسان ، علَّمه البيان ....).

٢٥ ـ التحف النحوية في شرح الآجروميَّـة. وهو هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ.

الكتاب

إنّ هذا الكتاب هو شرح مبسوط علىٰ الآجروميَّـة ، ولعلَّ ما ميَّز هذا الشرح من خصائص ، جعله في مقدِّمة شروح الآجروميَّـة. فهو يتناول العبارة ويشرحها شرحاً وافياً ثم يذكر عليها أمثلة ، ويقوم باعرابها ، وأحياناً يعرب أمثلة المصنِّف نفسه .

ويتميَّز هذا الشرح بخصائص نُجملها فيما يأتي :

١ ـ اعتماده في شواهده على القرآن الكريم والشعر العربي القديم . ومما يلاحظ هنا أنّ الشارح قد استشهد بخمسة أحاديث من السنة الشريفة، ولعلَّ ذلك راجع إلىٰ الخلاف بين النحاة في خصوص الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ فقد أجازَه ابن مالك

⇐ وقد طبع منها مجلّدان ، أما المجلّدات السبع الباقية فهي قيد التحقيق.
وكثير من مؤلّفاته الأُخرىٰ قيد التحقيق في مؤسَّسَة دار المصطفىٰ ﷺ لإحياء التراث.
مصادر الترجمة: أنوار البدرين: ٣١٦، هدي العقول (المقدّمة).

والشيخ الرضي، ومنعه ابن الضائع وأبو حيّان محتجّين بأن نقل الحديث وقع غالباً بالمعنى[1].

ولعلَّ الشارح رحمه الله يذهب إلى المذهب الثاني، ولذا كان ممّا استشهد به حديثان في غير مجال النحو، هما:

الأول: قوله صلى الله عليه وآله في أوّل باب الحال: «كل أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه باسم الله فهو أجذم»، حيث جعله شاهداً لغويّاً لإثبات أن الحال في اللغة هو البال.

والثاني عن أمير المؤمنين عليه السلام في باب أقسام الكلام وهو قوله عليه السلام: «الكلام كله: اسم وفعل وحرف»، حيث استشهد به علىٰ تقسيم الكلام .

ويلاحظ أن كلا الحديثين لايمكن اعتباره شاهداً نحويّاً إذ غاية ما يثبته الأول معنًى لغويٌ، وما يثبته الثاني حاصل قسمية عقليَّـة أو استقرائيَّـة ، وهما وإن نُـقلا معنًى يصح الاستشهاد بهما في هذا المضمار.

وقد بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات (١٤٨) آية شريفة، ومـن الشـواهـد (١٥٦) بيتاً.

٢ ـ أنه لم يستشهد بالمثل العربي ، بل ذكر واحداً منها استطراداً.

٣ ـ توضيح الحدود النحويَّـة عبر شرح مفرداتها مفردة مفردة ثم يـمثّل لهـا ، وغالباً يقوم بإعراب مفرداتها.

٤ ـ بما أن الشرح هذا موضوع للمبتدئين ، فالمؤلّف رحمه الله عمد إلىٰ الإكثار من الإعراب فيه لحاجة المبتدئ إليه.

٥ ـ مقابلة الآراء النحوية في بعض الموارد وترجيح أحدها علىٰ الآخر وفق ما يرتئيه الشارح خاضعاً للدليل ، ويسوق في بعض المواطن الدليل علىٰ ذلك .

---

(١) لزيادة التوضيح راجع : خزانة الأدب ١:٩.

مؤلّف الكتاب[١]

وبعد هذا السرد الموجز عن الكتاب حان لنا أن نتساءل : من هو مؤلّفه؟

اسمه ونسبه

هو العلّامة الشيخ عبد الله ابن العلّامة المحقّق الشيخ أحمد بن صالح آل طعان الستري البحراني القطيفي.

نقل الشيخ عبد العظيم أحمد محمد الشيخ في مقدمّته علىٰ كتاب (الحقُّ الواضح في أحوال العبد الصالح) عنه رحمه الله ما نصه:

(وكان قد تزوَّج بامرأة من البحاري . ومات شابّاً في حياة أبيه، ولم يولد له. وكان شجاعاً؛ فإذا سمع بفزع كان من أوائل من يفزع لردِّ المعتدي. وكان يجيد الرمي فيلوم أهل القديح ـ علىٰ شجاعتهم ـ أنفسهم كيف يسبقهم إلىٰ الأُمور الحربيَّة وهو (شيخ)[٢]؟ ......

وله خطٌّ جميل ، وقد رأيت نَسْخَهُ لكتاب (قطر الندىٰ) ، وله شرح علىٰ الآجروميَّة اسمه (التحفة النحوية)[٣] انتهىٰ منه في الخميس ١٢٩٤/٨/٢١هـ ، ثم نسخه في ١٢٩٦/١٠/١٦هـ ، ومات بعده)[٤].

وقال السيّد الشريف في مجلة (الموسم) في ضمن ترجمة والده الشيخ أحمد آل طعان :(..... وكان له ولد فاضل ، مات في حياته ، اسمه عبد الله ، وكانت سنة وفاته ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م)[٥].

والده

هو العلّامة المحقّق المدقّق الشيخ أحمد بن صالح آل طعان رحمه الله ، (ت ١٣١٥هـ). وهو من تلامذة الشيخ الأنصاري قدس سره، (ت١٢٨١هـ) . كان مرجعاً كبيراً معروفاً كما

---

(١) مصادر الترجمة: الذريعة ٣: ٤٠٠، ١٣: ٦٤، نقباء البشر ١٢: ١٠٤، أعلام الثقافة الإسلاميَّة في البحرين ٢: ٣٠٢/٤٢٧.

(٢) أي رجل دين.

(٣) اسم الكتاب كما أورده المصنف رحمه الله في مخطوطه (التحف النحويَّة).

(٤) الحق الواضح في أحوال العبد الصالح (المقدمة): ١٢ ـ ١٣.

(٥) الموسم ، العدد (٩ـ١٠) ، مقال : من أعلام القطيف عبر العصور. ص: ٢٥.

هو ملاحظ من مؤلفاته الَّـتي تـناولت الفـقه الاسـتدلاليّ ، والأُصـول، والكـلام، والأدعية، والحكمة. وقد طبع منها:

١ ـ ديوان المراثي الأحمدية.

٢ ـ زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدثين في علم الرجال / مجلدان.

٣ ـ ترجمة العلّامة الشيخ الأنصاري.

٤ ـ الصحيفة الصادقيَّـة والدعوات الجعفريَّـة.

بلدته

تنسب أُسرة آل طعان إلىٰ جزيرة (سترة) في البحرين . وقد سافر والده إلىٰ مدينة المنامة ، ثم انتقل منها إلى القطيف وسكن (القديح).

وصفه

ذكره العلّامة الطهراني ﵀ في ذريعته بقوله: (كان من الفضلاء).

آثاره العلميَّـة

لم نجد له سوىٰ هذا الكتاب (التحف النحويَّة)، وقد ذكره صـاحب (الذريـعة) بقوله: (شرح الآجروميَّـة. كبير للشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد بن صالح الستري البحراني ، المتوفّىٰ في حياة والده سنة (١٢٨٩) هـ.

وذكره في موضع آخر فقال: (التحف النحويَّة في شرح الآجروميَّـة للشيخ عبد الله ابن الشيخ أحمد بن صالح آل طعان الستري البحراني، المتوفّىٰ قبل والده فـي نيِّف وثلاثمائة وألف، يقرب من شرح القطر).

وفاته

توفي ﵀ شابّاً في حياة أبيه سنة (١٢٩٨) هـ ؛ ولذا لم يُشـتهر كـباقي أعـلام أُسرته. ويوجد تملك والده علىٰ شرحه علىٰ الآجروميَّـة سنة (١٢٩٩) هـ، أي بعد وفاته بسنة أو أقلَّ منها.

منهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب علىٰ مخطوطة المصنِّف ﵀ ، وهي محفوظة في مكتبة الأخ الفاضل الشيخ مصطفىٰ الشيخ (حفظه الله) ، وعـدد صـفحاتها (٢١٢) صفحة ، كل صفحة تحوي (١٥) سطراً .وخطها نسخيٌّ واضح .

جاء في الصفحة الأُولىٰ : (باسم الله تعالىٰ . هذا من كتب المرحوم العم الشـيخ عبد علي ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ صالح الطعان البحراني عفا الله عنهم).

وفي الصفحة الثانية تملُّك المصنف للنسخة ، وفيه: (بسم الله الرحمن الرحـيم . فيملك أقل الطلّاب ، فقير ربِّه المانح عبد الله بن أحمد بن صالح ، وفّقه الله تعالىٰ).

لكن يظهر أن هنا شطباً علىٰ اسم (عبد الله) ، ويحتمل أنه وقع بعد وفاته وتملُّك والده﵀ للنسخة ؛ لأن بعدها توقيع تملُّك والده لها معطوفاً بقوله: (ثم صار في ملك والده). ونصّه: (باسم الله تعالىٰ . ثم صار في ملك والده الأمجد الصالح شيخنا الشيخ أحمد خلف المقدَّس الشيخ صالح ـ أيَّده الله تعالىٰ ـ بالوجه الشرعي في حدود سنة (١٢٩٩) هـ . وكتب الفقير لربِّه السبحاني علي بن حسن بن علي بن سليمان البحراني ـ سامحه الله تعالىٰ ـ ثم نقله مالكه المذكور ـ مُدَّ ظلُّه ، ورُفع في الدارين محلُّه ـ إلىٰ ابنه الأسعد الصالح محمد صالح ـ حرسهما الله تعالىٰ ، ومتَّعه به وبغيره طويلاً ـ بمحمد وآله. وذلك في أحد شهور سنة ١٣٠٠هـ).

ثم تملك الشيخ محمد علي ابن الشيخ أحمد آل طعان عام (١٣١٦)هـ، بعد وفاة والده.

وقد جاء في أوَّل المخطوط بعد البسملة والاستعاذة : (الحمد لله الذي رفع مقام عباده المؤمنين ، ونصب أعلام الهداية للطالبين...).

وفي الصفحة الأخيرة قول مصنِّفها: (حرَّره من تسنَّم ظـهره، وقـبض زمـامه ، وأطلق في أيام التسويد والتنميق خطامه....).

وقد اعتمد الشارح ﵀ طريقة كتابة المتن المشروح أعلىٰ الصفحة وتحته الشرح مع الحفاظ علىٰ عدد سطور الشرح في كل حال . وكان يشير إلىٰ مواضع السقط في

الهامش ويختمها بكلمة (صح)، وإلىٰ مواضع الشطب والتـغيير ، فـيختمها بكـلمة (بدل). ومن مميزات المخطوط قلَّة استخدام الرموز المتداولة في كتب المخطوطات القديمة إلّا في موارد كما في موضوع المنادىٰ، فإنه استخدم الرمز (ح) الذي يعني: حينئذٍ.

عملنا في الكتاب:

بما أن الشارح رحمه الله أراد تبسيط هذا الكتاب فتناوله بـالشرح الوافـي وإعـراب بعض جمله، فقد حاولنا أن نخرج الكـتاب كـما أراد رحمه الله ؛ لذلك ، وبـغية إتـمامه وإخراجه بحلَّة قشيبة ، كانت خطوات العمل كالآتي:

١ ـ تخريج جميع الآيات الكريمة التي استشهد المصنِّف بها.

٢ ـ تخريج شواهد الشعر ، ونسبتها إلىٰ قائلها ، مع الإشارة إلىٰ موارد ذكرها من الكتب . وفي بعض الموارد يستشهد الشارح بشطر بيت (صدر أو عجز) ، وكنا نعمد إلىٰ إتمامه في الهامش تحصيلاً للفائدة.

٣ ـ تخريج الآراء النحوية واللغوية الّتي يذكرها الشارح تصريحاً أو تلويحاً، بل إنه في بعض الموارد يذكر الرأي دون أن يشير إلىٰ صاحبه، حيث يتمُّ إرجاعها إلىٰ كتب أصحابها ، أو إلىٰ كتب أُخرىٰ تعرض لها في حال عدم توفُّر كتبهم عندنا.

٤ ـ وفي بضعة موارد لم نعثر علىٰ آراء أصحابها لعـدم تـوفُّر كـتبهم، أو لعـدم تعرُّضهم لها لندرتها ، مما اضطرَّنا إلىٰ نقلها عن مـعاصره الشـيخ مـحمد الأهـدل (ت١٢٩٨) هـ ، من كتابه (الكواكب الدرِّيَّـة: شرح متممة الآجروميَّـة)، وأشرنا إلىٰ ذلك بقولنا : نقله في(الكواكب الدرِّيَّـة). كما في باب الممنوع من الصرف حيث قال الشارح : (وأسماء الأنبياء عليهم السلام الجامعة للشروط ممتنعة إلّا صن شملة) . ولم نعثر علىٰ هذا الاصطلاح إلّا في (الكواكب الدرِّيَّـة) وقد أشرنا إلىٰ ذلك في موضعه.

٥ ـ هناك بعض الموارد يحتاج السياق فيها إلىٰ إتمامه، فكنا نضيف ما يـتمِّمه ونضعه بين معقوفتين: [ ] . أما المنقول من مصدره وفيه نقص يقتضي إتمامه ، فقد نضيفه بين معقوفتين: [ ]، مع الإشارة إليه في الهامش بعبارة: من المـصدر، وفـي

المخطوط: كذا. كما في موضوع الممنوع من الصرف حيث أورد الشارح قول ابن مالك عن سيبويه فقال: إنما سمّي منصرفاً لانقياده الىٰ ما يصرفه من التنوين. وهو خلاف المراد، وكان في المصدر: (إلىٰ ما يصرفه عن عدم التنوين الىٰ التنوين). فأثبتنا ما في المصدر مع تعقيفه، وأشرنا إلىٰ ذلك في الهامش، إضافة إلىٰ عبارة المخطوط.

٦ ـ أما العناوين التي وضعناها للكتاب، فقد عمدنا إلىٰ كتابتها داخل مستطيل مظلَّل كي تتميز عن العناوين التي وضعها المصنف الشارح نفسه.

٧ ـ في بعض الموارد كان يلزم تغيير عبارة المتن ، فكنا نفعل ذلك ونشير إليه بتثبيت الصحيح في المتن ، والمرجوح في الهامش أسفل الصفحة بعبارة: وفي المخطوط : كذا، كما في موضوع أقسام الكلام حيث أورد الشارح قصيدة الشيخ أحمد آل عصفور وفيها: ثلاثة ألفاظ أتوا.... فغيَّرنا لفظ (أتوا) إلىٰ لفظ (أتت). وكذا ما ورد في الموضوع نفسه حيث قال الشارح: (وأتبعه ـ أي الفعل ـ بالاسم) ، فغيَّرناها إلىٰ لفظ (وأتبعه للاسم) كي يستقيم السياق .

وعقَّفنا ذلك وأشرنا إليه في الهامش ، إضافة الىٰ عبارة المخطوط أيضاً.

٨ ـ التعليق علىٰ بعض الموارد التي يلزم التعليق فيها للحاجة إلىٰ ذلك ، أو لتوضيح المطلب كما في موضوع جمع المؤنث السالم حيث قال المصنف الشارح في مورد العلة التي من أجلها جعلت الكسرة لجمع المؤنث السالم والياء لجمع المذكر السالم : ولكن لا شك أن الفرع مفضول بالنسبة إلىٰ الأصل فجعل أصل مع أصل ، وفرع مع فرع فتأمَّل.

وواضح أن الكلام مؤدٍ إلىٰ خلاف مراد الشارح مما اضطرَّنا الىٰ ترك بياض في الشرح مع الإشارة إلىٰ استظهار أنَّ في البين سقطاً.

٩ ـ حفل الكتاب بالكثير من المفردات اللغويَّة العسيرة الفهم على المبتدئين ، والَّتي تحتاج إلىٰ مراجعة قواميس اللغة؛ ولذلك عمدنا إلىٰ تخريجها؛ كيلا نلجئه إلى مراجعة المعاجم اللغويَّة ، وربما يتعذر عليهم الوصول إليها.

وقد تمت مراجعة كافة مصادر التخريج المشار إليها للتثبّت من صحتها وتثبيتها نهائياً كي يتسنىٰ للطالب والقارئ الإفاضة إليها عند الحاجة ؛ للاستزادة والتوسُّع لو رام ذلك.

١٠ ـ قمنا بوضع فهرسة عامة للآيات القرآنية ، والشواهد ، والأعلام، وفهرسٍ تفصيليٍّ لمواضيع الكتاب ، ثم ألحقناها بمحلق ترجمنا فيه لكافة الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب.

هذه بعض الخطوات الَّتي اتّبعناها في تحقيق هذا الكتاب ، ونأمل من الله أن يتقبَّله منا بقبول حسن؛ إنه وليُّ الاحسان.

وفي الختام:

نتقدَّم بالشكر الجزيل للأُخوة الأعزّاء في دارنا، الَّذين قاموا بتحقيق الكتاب بما هو متعارف في هذا الفن من المقابلة ، وتخريج المصادر ، وتقويم النصِّ وضبطه، سائلين الله تعالىٰ التوفيق للجميع لما يحبُّه ويرضاه ، والحمدُ لله أوّلاً وآخراً.

دار المصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء التراث

١٠ / ٤ / ١٤١٩هـ.

وعلى الله فليتوكل المتوكلون توكلت على الله ولا حول

ولا قوة الا بالله

الله حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعانتي في التتميم

الحمد لله الذي رفع مقام عباده المؤمنين ونصب اعلام الهداية للطالبين وفتح لهم مسالكها ليتفقهوا في الدين وخفض مقدار الكفر بكسر جنود الكافرين وجزم اعناق النواصب المعتدين بالعوامل الماضية من المهتدين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء وسيد المرسلين نبينا محمد الامين وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين اجمعين المعربين عن احوال الشرع المبين والبانين لقواعده باحسن بناء وتمكين والمظهرين لما اضمر من ضمائره والمعرفين لما تنكر من مبهماته باظهر تمييز وتبيين فاما بعد فهذه كلمات يسيرة مشتملة على معان كثيرة ولو كانت في طروس حقيرة قد وضعتها لتنقيح معاني الأجرومية وتسهيل المهم من علم العربية وسميتها بالتحفة النحوية جعلتها وسيلة للمبتدي من البرية سائلا منه تعالى شأنه حسن التوفيق والهداية

الصفحة الأولى من المخطوطة

الطوس بغروب يوم الخميس وهو اليوم الرابع عشر من الشهر المكرم شهر شعبان المعظم
من شهور سنة ١٢٩٤ الرابعة والتسعين بعد المائتين والألف من النبوية على مهاجرها
ومشرفها وآله أفضل الصلاة وأكمل التحية حرره من تسنم ظهره وقبض زمامه وأطلق
في أيام التسويد والتنميق خطامه أسير ذنوبه ومملوك عيوبه الراجي العفو في
ستر الهفوة من معبوده بمنه وجوده من إذا حضر لم يعد وإذا غاب لم يفقد تراب
أقدام المشتغلين وقل خوانه المؤمنين الأقل الجاني والأسير الفاني المتعطش إلى
الفيض السبحاني عبد الله بن أحمد بن صالح بن طعان بن ناصر بن علي البحراني الأوالي
الستري المركوبابي أصلاً والمنامي مولداً والقديحي منشأ وتحصيلاً
بلغه الله أمله وختم بالصالحات عمله وغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين من سمى
له الحق عليه وجعل خير أيامه يوم يلقاه وساعة لقائه عنه ساعة رضاه ووفقه وإياه
خير أخراه وأولاه بحق محمد وآله الطاهرين الأعلام وسلام على المرسلين الكرام
والحمد لله على ما له من الأنعام وهو خير ...

صبل وختام
تم وكمل وبالخير
عم وشمل
تم تم

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

مقدّمة المؤلِّف

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّىٰ الله وسلّم علىٰ محمّد وآله الطاهرين، لهم دار السلام عند ربّهم وهو وليّهم بما كانوا يعملون، وعلىٰ الله فليتوكّل المتوكّلون، توكلّت علىٰ الله، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله، والله حسبي ونعم الوكيل، نعم المولىٰ ونعم النصير وبه الاستعانة في التتميم

الحمد لله الذي رفع مقام عباده المؤمنين، ونصب أعلام الهداية للطالبين، وفتح لهم مسالكها ليتفقّهوا في الدين، وخفض مقدار الكفر بكسر جنود الكافرين، وجزم أعناق النواصب المعتدين بالعوامل الماضية من المهتدين.

والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء وسيّد المرسلين، نبيّنا محمَّد الأمين، وعلىٰ آله الطاهرين وصحبه المنتجبين أجمعين، المعربين عن أحوال الشرع المبين، والبانين لقواعده بأحسن بناءٍ وتمكين، والمظهرين لما أُضمر من مضمراته، والمعرِّفين لما تنكَّر من مُبهماته بأظهر تمييز وتبيين.

أمّا بعد فهذه كلمات يسيرة مُشتمِلَة علىٰ معانٍ كثيرة ـ ولو كانت في طروس[1] حقيرة ـ قد وضعتها لتنقيح معاني (الآجروميّة)، ووشم المهمّ من علم العربية، ورسمتها: بـ (التّحف النحوية)، وجعلتها وسيلةً للمبتدئ من البريّة، سائلاً

---

(١) الطرِسُ: الصحيفة. القاموس المحيط ٢: ٣٢٨، باب السين ـ فصل الطاء، طرس.

بالعباد.

حدّ علم النحو وموضوعه وغايته

يلزم كُلَّ شارِعٍ في علم من ا لعلوم أنْ يعرف حدّه وموضوعه وغايته؛ ليكـون علىٰ بصيرة فيه، فيَقِدم علىٰ معلوم، فإنّ مَنْ ركبَ متن عمى خبَطَ خَبْط عشواء.

فحدّ هذا العلم الذي نحن بصدده، والمستحقّ لبذل الجدّ في كدّه، والمدح لمَنْ طاف بأستار مجده، قيل:

ومَنْ حوىٰ النحوَ صارَ الفهمُ في يَدِهِ ... طوعاً يحلُّ بـه مـا ضـمّت الكـتبُ
إنّ الذي ما لَـهُ فـي النّـحوِ مـعرفةٌ ... لســانُهُ إن قــرا القـرآنَ يـضطربُ
كأنّــه جَــمَلٌ يـمشي عـلىٰ زَلَـقٍ ... ضعيفُ جِـمْلٍ بـثقلٍ[1] مَسَّـه جَـرَبُ

علمٌ بأُصول يُعْلَمُ بها أحوالُ أواخر الكلمِ إعراباً وبناءً.

وموضوعه: الكلمات العربية التي يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

وغايته: أي الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في اللغة العربية، والاستعانة علىٰ فهم الأحكام الشرعية، ومن ثمّ وجب علىٰ مَنْ كانت له وعيّة.

(١) في المخطوط: (ضعيف بثقل جِملٍ).

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام وما يتألّف منه

ولمّا كان موضوع هذا العلم الشريف الكلمات العربية والألفاظ النحويّة قال المصنّف، بعد التبرّك باسمه القديم والإقتداء بالكتاب العربي العظيم، والعمل بقول النبيّ الكريم :

(الكَلامُ) ـ بفتح الكاف ـ لغةً يُطلق علىٰ معانٍ كثيرة[1] منها: إطلاقه علىٰ جنس ما يُتكلم به من كلمة، وعلىٰ قسم الدوالّ الأربع، وعلىٰ ما يفهم من حال الشيء مجازاً، وعلىٰ التكلُّم والتكليم، وعلىٰ الخطاب، وعلىٰ كلّ حرف واحد كواو العطف، وأكثر من كلمة، مهملاً كان أو لا، وعلىٰ ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها، وعلىٰ اللفظ المركّب أفاد أو لم يُفِدْ.

ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفىً به في أداء المرام.

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب: ٢٧ ـ ٢٩، وهمع الهوامع ١: ١٠.

هو اللّفظُ المركّبُ المفيدُ ....

وأما الكلمة فهي تقع علىٰ واحد من الأنواع الثلاثة؛ أعني: الاسم والفعل والحرف، وعلىٰ الألفاظ المنظومة والمعاني المجموعة؛ ولهذا استعملت في القضية والحكم والحجّة، وبالجميع ورد التنزيل.

وحقيقة الكلام اصطلاحاً: **(هو اللفظ)** أي الملفوظ حقيقة أو حكماً. وهو في اللغة بمعنىٰ الرمي(١)، كما تقول: أكلت التمرة ولفظت النواة، أي رميتها.

وفي الاصطلاح: هو الصوت المعتمد علىٰ مقطع من مقاطع الفم، المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائيّة التي أوّلها الألف وآخرها الياء، فيخرج به ما ليس بلفظ كالدوال الأربع، وهي: النصب، والعقد، والإشارة، والكتابة.

وعبّر به دون القول مع أنّه شامل للمهمل والمستعمل لإطلاقه علىٰ الرأي والاعتقاد.

(المركّب) في اللغة: ما يتألّف من أجزاءٍ كثيرة أو قليلة(٢).

وفي الاصطلاح: هو ما تألّف من كلمتين فصاعداً بالإسناد، أعني: ضمّ إحدىٰ الكلمتين إلىٰ الأُخرىٰ ليفيد فائدة تامّة. وأقلّ ما يتألّف من اسمين كـ(زيد قائم)، أو فعل واسم كـ(قام زيد)، و(قم)، و(يا زيد).

ويخرج بالمركَّب المفردات (كـزيد، عـمرو، بكـر، خـالد) وهكـذا، والأعـداد المسرودة من غير إسناد كـ(واحد، اثنين، ثلاثة) وهكذا. وربّما يستغنىٰ عنه بذكر المفيد؛ إذ ليس هنا لفظ مفيد وهو غير مركّب.

(المفيدُ) في اللغة: هو ما حصل منه مطلق الفائدة(٣).

وفي الاصطلاح: هو ما أفاد فائدة تامّة يحسن السكوت عليها، وهل هو للسامع أو للمتكلّم، أو كليهما؟

---

(١) لسان العرب ١٢: ٣٠٣ ـ لفظ.

(٢) القاموس المحيط ١: ٢١٣، باب الباء ـ فصل الراء، ركب.

(٣) القاموس المحيط ١: ٦١٦ ـ ٦١٧، باب الدال ـ فصل الفاء، فاد.

بالوضعِ، ....

المشهور الأوّل بين أكثر المحققين، وتوجيه كلّ منها غير خفي علىٰ المتأمّلين.

ويخرج به ما ليس بمفيد، وهي الأشياء المعلومة بالبداهة؛ مثل: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار حارّة، ونحو ذلك.

(بالوضع) متعلّق بالمفيد، وهو في اللغة بمعنىٰ الجعل كما تقول: وضعتُ هذا علىٰ هذا، أي جعلته، وبمعنىٰ الإزالة كما تقول: وضعتُ هذا عن هذا[1]، أي أزلته، وبمعنىٰ الحطّ كما يقال: وُضِع فلان، أي انحطّ رتبةً، إذا لم يرد الجعل.

وفي الاصطلاح: هو جعل اللفظ دليلاً علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ ما استفيد من اللفظ باعتبار أنّه قُصدَ منه يسمّىٰ معنىً، وباعتبار أنّ اللفظ دالٌّ عليه يسمّىٰ مدلولاً، وباعتبار أنّه فُهمَ منه يسمّىٰ مفهوماً. فيخرج عنه ما ليس بعربي، والمفيد بالعقل كإفادة حياة المتكلّم وما أشبهه، والمفيد بالطبع كإفادة (أحّ أحّ) بوجع الصدر، و(أَخّ) بمطلق الألم، إذ لم يتعلّق بهذه الأشياء وضع أصلاً.

وقيل: هو القصد، وهو أنْ يقصد المتكلّم إفادة السامع.

فيخرج بهذا التفسير كلام النائم والساهي، ومحاكاة بعض الطيور وما أشبهه.

ويظهر الفرق بين التفسيرين وثمرة الخلاف في البين في معنىٰ دلالة الكلام؛ فعلىٰ الأوّل تكون وضعيّة، وعلىٰ الثاني عقليّة.

والأول عليه جمهور علم العربيّة، وهو الأولىٰ كما لا يخفىٰ علىٰ ذي رويّة؛ لأنّ الدالّ؛ إمّا لفظ فالدلالة لفظيّة وإلّا فغير لفظيّة. وكلّ منهما؛ إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأوّل بإزاء الثاني، فوضعيّة، كدلالة زيد علىٰ ذاته، والدوال الأربع علىٰ مدلولاتها وإن كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدالّ عند عروض المدلول فطبيعيّة، كدلالة (أحّ أحّ) علىٰ وجع الصدر، وسرعة النبض علىٰ الحمّىٰ، وإن كان بسبب أمر غيرهما فعقليّة، كدلالة لفظ (ديز) المسموع من وراء الجدار علىٰ وجود اللافظ، والدخان علىٰ وجود النار.

---

(١) القاموس المحيط ٣: ١٣٤. (وضع).

وأقسامُهُ ثلاثة ....

فالأقسام ستّة، والمعتمد علىٰ اللفظيّة الوضعيّة، إذ عليها لا محالة مدار الإفـادة والاستفادة البتّة.

ومثال ما اشتمل علىٰ القيود الأربعة: زيد عالم، مثلاً، فيصدق عليه لفظ، لأنّـه صوت مشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائيّة، وهي: (الزاي، والياء، والدال، والعين، والألف، واللام، والميم)، وهي بعض حروف: (أ ب ت ث ... إلىٰ آخرها)، ويصدق عليه أنّه مركَّب؛ لأنّه مركَّب من كلمتين: الأُولىٰ (زيد)، والثانية (عـالم)، ويـصدق عليه أنّه مفيد؛ لأنّه أفاد فائدة لم‌تكن عند السامع، لكونه يجهل علم زيد. ويصدق عليه ـ علىٰ التفسير الثاني ـ أنّه مقصود؛ لأنّ المتكلّم قصد بهذا اللفظ المخاطب، فأفاده ذلك اللفظ عقلاً فائدة؛ فإنّ مَنْ عرف مسمّىٰ (زيد) وعرف مسمّىٰ (عـالم)، وسمع (زيدٌ عالمٌ) بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنىٰ هذا الكلام وهو نسبة العلم إلىٰ زيد.

وعلىٰ الأوّل الذي عليه المعوّل أنّ الواضع لاحظ هذا اللفظ فوضع بإزائه معنىً وهو اتّصاف ذات بعلم، فليتأمّل.

أقسام الكلام

(وأقسامُهُ) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها، بمعنىٰ أنّه لا يخلو الكلام منها ولا يكون مشتملاً عليها، بل قد تجتمع نحو: هل قام زيدٌ، وقد يتخلّف بعضها نحو: قام زيدٌ، ونحو: زيدٌ قائمٌ.

فالمثال الأوّل قد اشتمل علىٰ حرف وهو (هل)، وفعل، وهو(قام)، واسم وهـو (زيد).

والثاني قد اشتمل علىٰ فعل وهو (قام)، واسم وهو (زيد).

والثالث قد اشتمل علىٰ اسمين: الأوّل (زيد)، والثاني (قائم).

(ثلاثةٌ) ولا رابع لها بإجماع منهم كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم؛

....

ولأنّهم تتبّعوا كلام العرب واستقرؤوه فلم يجدوا رابعاً؛ ولقول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه أفضل صلاة المصلّين: «الكلامُ كلُّه: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[١].

ولا التفات لأبي جعفر بن صابر، حيث حكىٰ أبو حيان عنه أنّه أزاد قسماً رابعاً، وهو: اسم الفعل، وسمّاهُ خالفة[٢] كـ(صه)؛ فإنّه: (خلف عن الفعل)، وهو (اسكت) و(مه) عن (أُكفف)؛ لأنّه لا يخلو؛ إمّا أن تكون هذه وأمثالها أسماءً أو أفعالاً علىٰ الخلاف بينهم. والمشهور أنّها أسماءٌ فيها معنىٰ الفعل، فنابت عنه معنىً واستعمالاً، كاستعمال الأفعال عاملة غير معمولة.

والمانع من كونها أفعالاً مع تأديتها معانيها أمرٌ لفظيّ؛ وهو أنّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، ولأنّها لا تتصرّف مثلها.

وليس المراد بقوله: (خلف عن الفعل) أنّ أسماء الأفعال موضوعة لصيغ الأفعال، علىٰ أنْ يكون (صه) مثلاً اسم للفظ (اسكت) الذي هو دالّ علىٰ معنىٰ الفعل.

وقد علم حينئذ انحصار الكلام في ثلاثة أقسام من باب انقسام الكلّ إلىٰ أجزائه، كانقسام السكنجبين إلىٰ: خلٍّ وعسلٍ وماءٍ، فلا يصحّ حينئذٍ إطلاق المقسم علىٰ كلٍّ من أقسامه. بخلاف ما إذا جعلت هذه الثلاثة أقساماً للكلمة فهو من باب انقسام الكلّي إلىٰ جزئيّاته، كانقسام الحيوان إلىٰ: إنسان وفرس وبقر، فيصحّ حينئذٍ إطلاق المَقْسَم علىٰ كلٍّ من أقسامه.

وقد لغّز العلّامة الأمجد الشيخ أحمد[٣]، خلف المبرور الشيخ محمّد آل عصفور ـ متّعهما الله بالبهجة والحبور ـ بهذه الثلاثة في هذه السطور:

---

(١) مناقب آل أبي طالب ٢: ٥٧، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢٠، معجم الأُدباء ١٤: ٤٩..

(٢) همع الهوامع ٢: ١٠٥.

(٣) هذا هو والد شيخنا المحقّق المنصف الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق وغيرها، تجاوز الله تعالىٰ عنّا وعنهم، آمين. (منه).

والظاهر أنه ليس والدَ صاحب الحدائق، بل هو كما في أنوار البدرين: الشيخ أحمد بن محمّد بن أحمد آل عصفور البحراني، بدليل قول صاحب أنوار البدرين: وأخوه الشيخ علي الذي أجاب عن لغزه المذكور. وهو عالم جليل له مصنّفات منها رسالة في الطهارة وفي الصلاة. (أنوار البدرين: ٢١٢).

....

أَلَا يـا نُـحاةَ النـحوِ مـن نـحوِ عَـبْدِكمُ أتــاكــمُ ســؤالٌ نـيِّرٌ يشـبهُ البَـدْرَا
وقد جَـاءَ فـي شعري ونـثري وغـيره ولولاه لا نـــحوٌ يـــقالُ ولا يُــقْرَا
ثـلاثةُ ألفـاظٍ [أتت][1] فـي كـلامِنا وأوّلُـــهم ذو عـــلّةٍ قـطّ لا تَـبرا
وأوسـطُهم مـن دُونـهِم كـان مـهتدي وآخــرُهم أعـمىٰ إلىٰ النشأةِ الأُخـرىٰ
إذا رُكِّــبوا صــارُوا جـميعاً لواحــدٍ بلا شكٍّ اسـماً وهـو يُـدعىٰ بـه جـهرا
ولا اتّــخذوا مـــن دُونـهم أحـرفاً ولا عــليهم أخٌ قـد زاد حـرفاً ولا عشـرا
ويُــدعىٰ بــاسم كــلُّ فـردٍ مـؤنّثٌ وإفــرادُهــا تــعريفُها دائـماً تَـترىٰ
فــمنّوا بـتنقيحِ الجـوابِ بسـرعةٍ وأمــهلتُكم شـهراً وأمــهلتُكم دهـرا

وقد أجاب عنه أخوه[2] فقال:

أيا مَـنْ لَـهُ فـي النّـحوِ ذَوقٌ وفِـطْنَـةٌ يــنالُ بــها عــلماً لدىٰ غـيره عُسْـرا
أتــيتَ ســؤالاً قــد تـناهىٰ صـعُوبةً وذو قـدرةٍ بـالعجز عــن نـيله قـرّا
وكــلّفتَ أهـل النـحوِ شـرحاً لمشكـلٍ عويصٍ فهُم خُرْسٌ إلىٰ النشأةِ الأُخرىٰ
فــاسمٌ وفــعلٌ ثـمّ حـرفٌ ثـلاثةٌ ولولاهُ لا نـــحوٌ يـــقالُ ولا يُـقْرَا
ولولاهــمُ مـا كــان للخلقِ مـنطقٌ ولا عَـرَفُوا فـي البـينِ نـثراً ولا شـعرا
وأوّلُــــهم ذو عـــلّةٍ وهـــي هــمزةٌ تــجلّتْ له حــتىٰ تـقحّمت الصـدْرا
وأوسـطُهم مـن دُونـهم كـان مـهتدي لأنّ له عــيناً بــها قــد حـوىٰ سـرّا
وآخــرهُم مـن غـير عـينٍ يَـرىٰ بـها ومن أجلِ ذا قـد صـار مـختفضاً قـدْرا
ومـا اتّـفقوا كـلّاً حـروفاً وبُـنيةً ومـا واحـدٌ قـد زاد حـرفاً ولا عشـرا
وإن رُكِّـبتْ تـلك الثـلاثةُ (جـملةً) دعـوا كـلَّها عـند الجـميعِ ولا وُزْرا
وإن أفــردوا كــلّاً يسـمّىٰ بكــلمة وإفــرادُهــا تــعريفُها دائـماً تَـترىٰ
فــهاكَ جــواباً مـن أخـيك بـداهـةً ولا تـمهلنْ شـهراً ولا تـمهلنْ دهـرا

---

(١) في المخطوط: (أتوا).

(٢) الشيخ علي ابن الشيخ أحمد والد الشيخ حسين صاحب المصنّفات الكثيرة. (منه).
ولم تذكر له ترجمة في أنوار البدرين سوىٰ أن له ولداً فاضلاً كان إماماً للجمعة والجماعة والقضاء في الشاخورة واسمه الشيخ محمد. (أنوار البدرين: ٢١٢).

اسمٌ وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنىً. ....

وهذه الثلاثة: (**اسمٌ**) وهو ما دلَّ علىٰ معنىً في نفسه ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وسمّي اسماً؛ لأنّه مأخوذ من السُمُوّ وهو العُلُوّ؛ لاستعلائه علىٰ أخويه، حيث يتركّب الكلام منه وحده دون أخويه. وهذا ما عليه البصريون؛ وعند الكوفيّين أنّه مأخوذٌ من الوَسْم أو السِّمة بمعنىٰ العلامة؛ لأنّه علامة علىٰ مسمّاه[1].

(**وفعلٌ**) وهو ما دلَّ علىٰ معنًى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهي: (الماضي والحال والاستقبال).

وأتبعه [للاسم][2]؛ للإخبار به لا عنه كما لا يخفىٰ، وسمّي فعلاً لتضمّنه معنىٰ الفعل اللغوي وهو الحدث.

(**وحرف**) وهو ما دلَّ علىٰ معنىً حاصل في غيره متعقَّل بالنسبة إليه، محتاج إلىٰ انضمام كلمة أُخرىٰ إليه ليفيد ذلك المعنىٰ كـ(من) و(إلىٰ)، فإنّهما لا يفيدان معنىٰ الابتداء والانتهاء إلّا بضمّ ضميمة كالبصرة والكوفة في قولك: سرتُ من البصرة إلىٰ الكوفة.

وهو علىٰ ثلاثة أقسام:

حرف مشترك بين الاسم والفعل وهو (هل، وبل).

وحرف مختصّ بالاسم وهو (من، وإلىٰ).

وحرف مختصٌّ بالفعل وهو (لن، ولم).

فالمختصُّ يعمل فيما اختصّ به، وما لا يختصّ لا يعمل.

(**جاء**) أي الحرف (**لمعنىً**) يعني: إنّ الحرف الذي يتركّب الكلام منه لا يكون له معنىً مستقلّاً بالمفهوميّة كالاسم والفعل، نحو (من، وإلىٰ، وعن) وما أشبهها من الحروف، ولا يخلو منه كحروف الهجاء إذا كانت أجزاء كلمة، كعين (عمرو) وميمه ورائه، إذ لا يتركّب الكلام منها.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٦، البيان في غريب القرآن ١: ٣٢، إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن ١: ٤، مغني اللبيب: ١٥.

(٢) في المخطوط: (بالاسم).

فالاسمُ يُعْرفُ بالخفضِ والتنوينِ ....

وسمّي حرفاً لأنّ الحرف لغةً: الطرف[١]، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٢]، أي طرف من الإيمان.

والحرف في طَرَفٍ ـ أي جانبٍ ـ مقابلٍ للاسم والفعل، حيث يقعان عمدةً في الكلام، أي مُسنداً ومُسنداً إليه، وهو ليس كذلك.

علامات الاسم

(فالاسم) الفاء رابطة لجواب محذوف تقديره: إذا أردت معرفة كلٍّ من الاسم والفعل والحرف فالاسم المتقدّم ذكره في التقسيم **(يُعرفُ)** أي يتميّز عن قسيمَيه المخالفين له، وهما الفعل والحرف.

وبدأ بعلاماته الخاصّة به لشرفه علىٰ قسيمَيه باستغنائه عنهما؛ لقبوله الإسناد بطرفيه واحتياجهما إليه كما لا يخفىٰ علىٰ نبيه.

(بالخفض) في آخره، وهي عبارة الكوفيّين، ويقال فيه أيضاً: الجرّ، وهي عبارة البصريين[٣].

وهو عبارة عن الكسرة التي تحدث في آخر الاسم عند دخول عامل الجرّ، ككسرة الدالّ من (زيد) في قولك: مررت بزيد مثلاً.

فـ(زيد) اسم لأنّ في آخره كسرة حادثة عند دخول عامل الجرّ وهو الباء. ونحو: غلامُ زيدٍ، ومررتُ بزيد الفاضل.

وقس علىٰ ذلك ما أشبهه.

(والتنوين) في آخره أيضاً، وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخره لفظاً وتفارقه خطّاً لغير توكيد، وهو أربعة أقسام:

تنوين التمكّن: ويسمّىٰ الأمكنية. وتنوين الصرف: وهو اللاحق للأسماء المعربة

---

(١) القاموس المحيط ٣: ١٨٦، كتاب الفاء ـ فصل الحاء، حرف.

(٢) الحج: ١١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٩٣.

ودخُولِ الألفِ واللامِ عليه، ....

المنصرفة، نحو: زيدٌ، ورجلٌ، ورجالٌ[١].

وتنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة، فارقاً بين معرفتها ونكرتها،فما نُوِّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن كان معرفة، نحو: (صه، ومه، وإيهٍ) قياساً، وسماعاً نحو: سيبويه وسيبويهٍ آخر.

وتنوين العوض: وهو علىٰ ثلاثة أقسام:

عوض عن حرف، نحو: جوارٍ وغواشٍ، أصلهما: جواري وغواشي، حذفت ياؤهما وعوّض عنها بالتنوين.

وعوض عن كلمة، نحو: (كلٌّ، وبعضٌ) ونحو قوله تعالىٰ: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾[٢] أي كلُّ إنسان أو واحد، ونحو: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعضَهُم عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٣] أي علىٰ بعضهم، فحذف المضاف إليه وعوّض عنه بالتنوين، والله أعلم.

وعوض عن جملة: وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنتُم حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٤].

التقدير والله أعلم: وأنتم حينئِذْ بَلَغتْ الروحُ الحُلقوم، فحذفت الجملة الفعليّة وعُوِّض عنها بالتنوين.

وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء، نحو: (مسلماتٍ)، وسمّي بذلك؛ لأنّهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكّر السالم.

فهذه الأمثلة وما أشبهها أسماء بدليل دخول التنوين عليها في آخرها. وهنا تنوينات ستة لا حاجة لذكرها لعدم الاختصاص.

(**ودخولِ الألفِ واللامِ**) المعرِّفة أو ما يقوم مقامها (**عليه**) أي علىٰ الاسم في أوّله، نحو: (الرجل، والغلام)، و(امسفر) علىٰ لغة حِمْيَر.

فالرجل والغلام وامسفر أسماء لدخول أداة التعريف عليها في أوّلها، وقس عليها

---

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم): ٢٣ الهامش: ٢.
(٢) الإسراء: ٨٤.
(٣) البقرة: ٢٥٣.
(٤) الواقعة: ٨٤.

وحروفِ الخفضِ، وهيَ: من وإلىٰ، وعن، وعلىٰ ....

ما أشبهها.

(و) دخول حرفٍ من أحد (**حروفِ الخفضِ**) في أوّله أيضاً.

(**وهي**) أي بعض حروف الخفض: (**من**) ومن معانيها: الابتداء.

(**وإلىٰ**) ومن معانيها الانتهاء، نحو: سرتُ من البيت إلىٰ المدرسة.

وإعرابه: سرتُ: فعل وفاعل.

وأصله سَيِرتُ ـ بفتح السين المهملة وكسر الياء ـ [و] لمّا تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً؛ فالتقىٰ ساكنان فحذف الألف لالتقاء الساكنين، فصار: سَرتُ بفتح السين، [ثم] أُبدلت الفتحة كسرة لتدلّ علىٰ الياء المحذوفة، أو نقلت حركة الياء إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركتها، فالتقىٰ ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

و(من): حرف جرّ،

و(البيت): اسم مجرور بـ(من) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(إلىٰ): حرف جرّ،

و(المدرسة): اسم مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فالبيت والمدرسة اسمان؛ لدخول حرف الجرّ عليهما في أوّلهما.

(**وعن**) ومن معانيها: المجاوزة، نحو: رميت السهمَ عن القوسِ.

وإعرابه: رميت: فعل وفاعل.

والسهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(عن): حرف جرّ،

و(القوس): اسم مجرور بـ(عن) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فـالقوس اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(**وعلىٰ**) ومن معانيها الاستعلاء، نحو: ركبتُ علىٰ الفرسِ.

وإعرابه: ركبتُ: فعل وفاعل.

و(علىٰ): حرف جرّ،

وفي وحتّىٰ ورُبَّ ....

و(الفرس): اسم مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. فالفرس اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وفي) ومن معانيها: الظرفية، نحو: (المالُ في الكيسِ).

وإعرابه: المال: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(في): حرف جرّ،

و(الكيس): اسم مجرور بـ(في) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره، وجملة الجار والمجرور في محلّ رفع علىٰ الخبرية. فالكيس اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وحتىٰ) في بعض المواضع، وهي كإلىٰ في الانتهاء، نحو قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾(١).

وإعرابه: ﴿حتىٰ﴾: حرف جرّ،

و﴿مطلع﴾: اسم مجرور بـ(حتىٰ) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و﴿الفجر﴾: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

فمطلع اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

وإنما قلت: في بعض المواضع؛ لأنّها تكون جارّة خاصة كما مثّلنا، وتكون جارّة ناصبة، وتكون ابتدائيّة، وتكون عاطفة، وسيأتي بيان ذلك في باب العطف إن شاء الله تعالىٰ.

(وربّ) ومن معانيها: التقليل، نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته.

وإعرابه: ربّ: حرف جرّ،

و(رجل): اسم مجرور بـ(رُبَّ) وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(كريم): صفة مجرورٌ وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(لقيته): فعل وفاعل ومفعول، الفعل لقيَ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع

---

(١) القدر: ٥.

وواوها والباء والكاف........................

فاعله، والهاء في محلّ نصب مفعوله.

فرجل اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(وواوُها) علىٰ بعض النسخ، أي واو ربّ. وفي عدّها من حروف الجرّ تسامح؛ لأنّها قد تحذف ربّ وتقوم الواو مقامها لفظاً، كقول الشاعر:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخىٰ سدُولَه ... عليَّ بأنواعِ الهُمُومِ ليبتلي(١)

وإعرابه: الواو واو ربّ،

و(ليل): اسمٌ مجرور بها وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الكاف): حرف جرّ، وموج: مجرور بها وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(البحر): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(أرخىٰ): فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

و(سدول): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، و(الهاء): في محلّ جرّ بالإضافة.

فليل اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(والباء) ومن معانيها: الاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلم.

وإعرابه: كتبتُ: فعل وفاعل،

و(الباء): حرف جرّ،

و(القلم): اسم مجرور بالباء وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

فالقلم اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(والكاف) ومن معانيها: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد.

وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(الكاف): حرف جرّ.

---

(١) البيت لامرئ القيس، شرح القصائد التسع المشهورات ١: ١٥٩، شرح المعلّقات السبع: ٢٩، أوضح المسالك ٢: ١٦٣، شرح شذور الذهب: ٣٢١، خزانة الأدب ٣: ٣٣٨.

والّلام وحروف القسم وهي الواو والباءُ ....

و(الأسد): اسم مجرور بالكاف وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره، وجملة الجار والمجرور في محلّ رفع علىٰ الخبرية.

فالأسد اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

(والّلام) ومن معانيها: الملك، نحو: الملك لله الواحد القهّار.

وإعرابه: الملك: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(لله): جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الواحد القهّار): صفتان لله مجرورتان وعلامة جرّهما كسر آخرهما، وجملة الجار والمجرور في محلّ رفع علىٰ الخبرية.

فالله اسم لدخول حرف الجرّ عليه في أوّله.

وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها. وسيأتي الكلام عليها تفصيلاً في آخر الكتاب بعون الملك الوهّاب.

ومن جملة حروف الجرّ حروف القسم، وسمّيت بذلك لدخولها علىٰ المُقسَم به، ولهذا قال: **(وحروف القَسَم)** بفتح القاف والسين المهملة بمعنىٰ اليمين.

(وهي) ثلاثة: **(الواوُ)** وتختصّ بالظاهر، نحو: واللهِ لأفعلَنَّ.

وإعرابه: الواو: حرف قسم وجرّ.

و(الله): اسم مُقسَمٌ به مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(اللام): موطِّئة للقسم،

و(أفعلَنَّ): فعل مضارع مبني علىٰ الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

فالله اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله.

(والباءُ) وتدخل علىٰ الظاهر، نحو: أُقسمُ بالله.

وإعرابه: أُقسمُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

والتاءُ ....

و(الباء): حرف قسم وجرّ.

و(الله): اسم مُقسَمٌ به مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

فالله اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله.

وعلىٰ المضمر، نحو: أقسمتُ به.

إعرابه: أقسمتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف قسم وجرّ.

و(الضمير): اسم مُقسَمٌ به مجرور محلّاً؛ لأنّه اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. فهو اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله.

(والتاءُ) وتختصّ بلفظ الجلالة من الأسماء الظاهرة، نحو قوله تـعالىٰ: ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصنَامَكُم﴾[1].

وإعرابه: التاء: حرف قسم وجرّ.

و﴿الله﴾: اسم مُقسَمٌ به مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(اللام): موطّئة للقسم.

و﴿أكيدنَّ﴾: فعل مضارع مبني علىٰ الفتح لاتّصاله بنون التأكيد، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

و﴿أصنامَ﴾: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة، والميم: علامة الجمع.

فالله اسم لدخول حرف القسم عليه في أوّله. وقس علىٰ ذلك.

ومن جملة علامات الاسم صحّة الحديث عنه، كالتاء من نحو: ضربتُ زيداً.

وإعرابه: ضربت: فعل وفاعل، الفعل ضرب والتاء ضمير متصل في محلّ رفع فاعل لإسناد الفعل إليه، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب.

وزيداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره. فالتاء اسم لصحّة

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

الحديث عنه بالضرب.

واعلم أنّ العلامات الأربع التي ذكرها المصنّف لا يكون الاسم مشتملاً عليها لما في بعضها من التضاد مع بعض، فالجرّ يجتمع معه التنوين وحرفه دون (ال) نحو: مررتُ بزيدٍ، ويجتمع مع (ال) ومع حرفه دون التنوين نحو: مررتُ بالرجلِ.

فحينئذٍ يحصل من كلّ صورة من الصورتين صورة أُخرىٰ علىٰ طريقة اللّف والنشر المرتّب، فيكون أربع صور، والمثالان [منطبقان][1] عليها، إذ كلّ مثال منهما منطبق علىٰ أُخرىٰ صورتيه؛ لعدم التغاير معنىً، بل ترتيباً، وأخّر ما لعلّه أولىٰ بالتقديم لطول الكلام علىٰ حروف الجرّ.

علامات الفعل

ولمّا فرغ من علامات الاسم شرع في ذكر علامات الفعل فقال:

(والفعلُ يعرفُ) أي يتميّز عن قسيميَه المخالفين له **(بقد)** الحرفيّة في أوّله وهي مختصّة به؛ لأنّها لمعانٍ لا تليق بغيره، فإذا دخلت علىٰ الماضي أو المضارع فلابدّ فيها من معنىٰ التحقيق.

ثمّ إنّه ينضاف في بعض المواضع إلىٰ هذا المعنىٰ في الماضي التقريب من الحال مع التوقع كما تقول لمَنْ يتوقع ركوب الأمير: قد ركبَ الأميرُ.

وإعرابه: قد: حرف تحقيق، وركب: فعل ماضٍ، والأمير: فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

ومثله قول المؤذّن: قد قامت الصلاة.

ففيها إذن ثلاثة معانٍ: التحقيق، والتقريب، والتوقّع.

وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع، نحو قولك: قد قام زيدٌ، لمن لم يتوقع قيامه. فركب وقام في المثالين أفعال لدخول (قد) عليها في أوّلها.

---

(١) في المخطوط: (منطبق).

والسينِ، و(سوف)، ....

وفي المضارع في الأغلب التقليل نحو: إنّ الكذوبَ قد يصدقُ.

وإعرابُه: إنّ: حرف توكيد ناسخ، والكذوب: اسمُه منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

وقد: حرف تقليل، ويصدق: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده من الناصب والجـازم وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر إنّ.

وقد تستعمل للتحقيق مجرّداً عن معنىٰ التقليل، نحو: ﴿قَد يَعلَمُ اللهُ﴾[1]، ﴿قَد نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجهِكَ﴾[2]. فيصدق، ويعلم، ونرىٰ أفعال لدخول قد عليها في أوّلها.

ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو: قد والله أحسنتَ، وقد لعمري بتُّ ساهراً، وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها.

وقد عُلم أنّ (قد) الحرفيّة تدخل علىٰ الماضي والمضارع، فمع الماضي يـغلب فيها التحقيق، ومع المضارع يغلب فيها التقليل،وذلك حاصل من التمثيل كما لا يخفىٰ علىٰ من سلك سواء السبيل.

(والسين) في أوّله أيضاً، وهي مختصّة بالمضارع؛ لأنّها لمعنىً لا يليق إلّا بـه؛ لأنّها للتنفيس والدلالة علىٰ الاستقبال القريب مع التأكيد، نحو قوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾[3].

وإعرابه: السين: للتنفيس، ويقول: فعل مضارع مـرفوع لتـجرده مـن النـاصب والجازم وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره. فيقول فعل مضارع لدخـول السـين عليه في أوّله.

(وسوف) في أوّله أيضاً، وهي مختصّة به كما أنّ السين كذلك؛ لأنّها للتسويف والدلالة علىٰ الاستقبال البعيد، نحو: سوف يقومُ زيدٌ.

---

(١) النَور: ٦٣. (٢) البقرة: ١٤٤.

(٣) البقرة: ١٤٢.

وتاء التأنيث الساكنة..

وإعرابه: سوف: للتسويف، ويقوم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

وزيد: فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره. فيقوم فعل مضارع لدخول سوف عليه في أوّله. والتنفيس والتسويف معناهما واحدٌ لكن التنفيس في (سوف) أكثر من التنفيس في (السين).

قال سيبويه: سوف كلمة تذكر للتهديد والوعيد وتنوب عنها السين.

قال بعضهم[1]: سوف كالسين، وأوسع زماناً منها عند البصريين، ومرادفة لها عند غيرهم. وتنفرد عن السين بدخول اللام، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[2]. وقس علىٰ ذلك.

(**وتاءِ التأنيثِ الساكنة**) في آخره، وهي مختصّة بالماضي، نحو: ضرب، وإنّما لحقته لتكون من أوّل الأمر علامة لتأنيث المُسند إليه؛ فاعلاً كان أو نائباً عنه، فتقول: ضربتْ هندٌ بفتح الفاء والعين، أو بضم الضاد وكسر الراء.

وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني للفاعل علىٰ الأوّل، أو للمفعول علىٰ الثاني، والتاء للتأنيث.

و(هندٌ): فاعلٌ أو نائب عنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره. فضرب فعل ماضٍ لدخول تاء التأنيث الساكنة عليه في آخره، وقس علىٰ ذلك.

واحترز بالساكنة عن تاء التأنيث المتحرّكة، كضاربة وقائمة، فإنّها مختصّة بالاسم، وإنّما جُعلت ساكنة بخلاف تاء الاسم؛ لأنّ أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء، فنبّه من أوّل الأمر بسكون هذه علىٰ بناء ما لحقته، وبحركة تلك علىٰ إعراب ما وليته؛ لأنّهما كالحرف الأخير ممّا يلحقانه. وأيضاً لخفّة الاسم بخلاف الفعل.

---

(١) همع الهوامع ٢: ٧٢.

(٢) الضحىٰ: ٥.

والحرفُ ما لا يصلحُ معَهُ دليلُ الاسمِ ولا دليلُ الفعلِ..........

علامات الحرف

ولمّا فرغ من علامات الاسم والفعل شرع فيما يمتاز به الحرف عن قسيمَيه لمسيس الحاجة إليه فقال:

(والحرفُ ما) أي لفظ **(لا يصلحُ معَهُ دليلُ الاسمِ)** وهو: الألف واللام، وحرف الجرّ، والتنوين، والخفض، والحديث عنه، وغيرها، فيكون اسماً.

(ولا) يصلح معه أيضاً **(دليلُ الفعلِ)** وهو: قد، والسين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المؤنثة المخاطبة، وغيرها، فيكون فعلاً.

فإذا انتفىٰ عدم كون اللفظ اسماً وعدم كونه فعلاً تعيّن كونه حرفاً، فتبيّن من هذا أنّ كلَّ لفظ لم يصلح أن يكون اسماً أو فعلاً تعيّن كونه حرفاً لانحصار القسمة فيها عقلاً ونقلاً، كـ(هل، وبل، وفي، ولم).

فعلامته حينئذٍ عدم قبوله العلامة بالكلية كما قال العمريطي:

والحرفُ لم تصلحْ لَهُ علامه ... إلّا انتفا قبولِهِ العلامه

نظير ذلك: (ج، ح، خ، فهل، وبل، وفي، ولم) حروف؛ لعدم قبولها لعلامات الأسماء والأفعال.

تنبيه:

اعلم أنّ التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلىٰ ستة:

ثلاثة منها من جنس واحد: اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف.

وثلاثة منها من جنسين: اسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف.

....

ومن البيِّن أنّ الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بدّ له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحقّقان إلّا في اسمين أو اسم وفعل كما عرفت.

وأمّا الأقسام الأربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل والحرف المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود.

بابُ الإعراب

ولمّا كان لابدّ من تمييز المعاني بعضها عن بعض قال:

(بابُ الإعرابِ) بكسر الهمزة من أعرب إعراباً كأكرم إكراماً. والباب لغة: هو ما يتوصّل به من خارج إلىٰ داخل وعكسه.

واصطلاحاً: هو اسم مختصّ يشتمل علىٰ أُصول وفروع وفصول ومسائل غالباً، وأصله بَوَبَ،لمّا تحرَّكت الواو وانفتح ماقبلهاقُلبت ألفاً فصار باباً،ويجمععلىٰ أبواب.

الإعراب لغة

(الإعرابُ) في اللغة يطلق علىٰ معانٍ:

منها: الإبانة[١]، يقال: الثيِّبُ تعرِبُ عن نفسها، أي تبين، ويقال أيضاً: أعرب فلان عمّا في ضميره، أي أبان.

ومنها: التحسين، يقال: جارية عروب، أي حسناء[٢].

ومنها: التغيير[٣]،يقال: عَرُبَتْ معدة البعير، أي تغيّرت.

والمناسبة في كلّ من هذه المعاني موجودة.

الإعراب اصطلاحا

وفي الاصطلاح علىٰ قول من يقول: إنّه لفظي ـ وهو أنّ الحركة هو الإعراب، كما هو مذهب البصريين[٤] ـ يعرّفه بأنّه أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في

---

(١) النهاية (ابن الاثير) ٣: ٢٠٠، القاموس المحيط ١: ٢٥٢، باب الباء ـ فصل العين، عرب.

(٢) النهاية (ابن الاثير) ٣: ٢٠٣ ـ عرب. (٣) لسان العرب ٩:١١٦ ـ عرب.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٧٢.

هو تغييرُ أواخر الكلم ....

آخرالكلمة المعربة[1]. وليس حكاية ولا حركة اتّباع ولا مجاورة.

وعلىٰ قول مَنْ يقول: إنّه معنوي ـ وهو أنّ نفس الانتقال هو الإعراب كما هو مذهب المصنّف والكوفيين ـ يعرّفه بأنّه **(هو تغييرُ)** أي اختلاف أحوال **(أواخرِ)** جمع آخر وهو طرف الكلمة المعربة؛ إمّا حقيقة كدال (زيد) وراء (عمرو)، أو حكماً كدال (يدٍ) وميم (دمٍ).

والمراد بتغيير الأواخر نقلها مثلاً من حالة الوقف إلىٰ الضمّة، ومن الضمّة إلىٰ الفتحة، ومن الفتحة إلىٰ الكسرة أو السكون.

واحترز بتغيير الآخر عن تغيير الوسط كما في (فَلْس) إذا صغّرته قلت: (فُلَيْس) وإذا جمعته قلت: (فُلُوس)، فلا إعراب هنا كما لا إعراب في الراء والنون من نحو: (امرىءٍ، وابنمٍ) وإن حصل فيهما التغيير.

وإنّما جعل الإعراب في آخر الكلمة لأنّه دالّ علىٰ وصف الاسم، اي كونه عمدة أو فضلة، والدالّ علىٰ الوصف بعد الموصوف.

(الكلم) والمراد به هنا ثلاثة أضرب:

الأوّل: الاسم المتمكن الأمكن، أي المتمكن من الإعراب والأمكن من التنوين.

والثاني: الاسم المتمكن غير الأمكن، أي المتمكن من الإعراب وغير أمكن من التنوين. فكلُّ أمكن متمكن ولا كل متمكن أمكن، بل بعض المتمكن أمكن، ويسمّىٰ الأوّل منصرفاً والثاني غير منصرف.

وهنا قسم آخر وليس هنا موضعه، وهو لا متمكن ولا أمكن، أي لم يكن متمكناً من الإعراب ولا أمكن من التنوين، ويسمّىٰ مبنيّاً، وهو ما ناسبَ مبنيّ الأصل، وحكمه أن يلزم طريقة واحدة ولا يختلف آخره بسبب ما يدخله من العوامل؛ لأنّ البناء هو الثبوت وهو علىٰ أربعة أقسام: مبنيّ علىٰ الفتح، ومبنيّ علىٰ الكسر، ومبنيّ علىٰ الضمّ، ومبنيّ علىٰ السكون.

---

(١) أوضح المسالك ١: ٢٨، شرح شذور الذهب: ٣٣.

لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً: ....

وجمعها ابن مالك في قوله:

ومـنه ذو فـتحٍ وذو كسـرٍ وضـمْ   كأيْـنَ أمسِ حَـيْثُ، والسـاكِـنُ كـمْ[1]

ومن أرادها فليطلبها من المطوّلات.

والثالث: الفعل المضارع المجرّد من نون التوكيد، نحو: لأكيدَنَّ، ولأفعلَنْ، ومن نون النسوة نحو: يَتربَّصْنَ، ويُرضِعْنَ.

(لاختلاف)، أي لأجل اختلاف، ويوجد بسبب اختلاف **(العوامل)** جمع عـامل، وهو ما به يتقوّم المعنىٰ المقتضي للإعراب، سواءً كـان ذلك العـامل لفـظيّاً طـالباً للمرفوع كـ(جاءَ زيدٌ)، أو طـالباً للـمنصوب كـ(رأيتُ زيـداً) أو طـالباً للـمجرور كـ(مررتُ بزيدٍ)، وسواءً كان معنويّاً كالابتداء في المبتدأ والتجرّد في الفعل المضارع كـ(زيدٌ يقومُ).

والمراد باختلاف العوامل تعاقبها علىٰ الكلم **(الداخـلة)** لأجل الإعراب **(عـليه)**، أي علىٰ الكلم من حيث العمل بأنْ يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر، فنحو: جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ، ليس بإعراب؛ لأنّه وإن حصل فيه التغيّر لكن لا لأجل اختلاف العوامل؛ لأنّ العامل واحد وهو (جلستُ).

وحيثُ خُصَّ الاختلاف في العمل فلا ينتقض بمثل: إنّ زيداً مـضروبٌ، وإنّـي ضربتُ زيداً، وإنّي ضاربٌ زيداً. فإنّ العامل في (زيد) في هذه الصـورة مـختلف بالاسميّة والفعلية والحرفية، مع أنّ الآخر لم يتغيّر باختلافه ويوجد عليها فيكون الضمير للأواخر.

(لفظاً أو تقديراً) منصوبان علىٰ الحالية، فهما حالان من (تغيير)، أو علىٰ التمييز، أي هو تغيير لفظ الآخر أو تقدير الآخر. أو علىٰ المصدرية، أي هو تغييرٌ تَغييرَ لفظ أو تقدير.

الإعراب اللفظي

فالتغيير في اللفظ هو الأصل كما في آخر (زيد) وشبهه، كقولك في حالة الرفع: جاء زيدٌ ورجلٌ وهندٌ وامرأةٌ وغلامٌ عمرو والرجالُ والهنداتُ والزيدانِ والزيدونَ وأخوك، وكنحو: يقولُ أحمدُ.

وإعرابه: جاء:فعل ماضٍ،وزيد:فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرةفي آخره.

و(رجل): معطوف علىٰ زيد، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(هند): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ رجل، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(امرأة): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ هند، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(غلام): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ امرأة، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(عمرو): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الرجال): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ غلام، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(الهندات): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الرجال، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(الزيدانِ): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الهندات، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمّة لأنّه مثنًّى، والنون عوض عن الحركة والتنوين.

و(الزيدون): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ (الزيدان)، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة لأنّه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن

....

الحركة والتنوين.

و(أخو): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ (الزيدون)، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة لأنّه من الأسماء الخمسة.

و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

و(يقول): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(أحمد): فاعله مرفوع، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

وكقولك في حالة النصب: رأيتُ زيداً ورجلاً وهنداً وامرأةً وغلامَ عمرو والرجالَ والهنداتِ والزيدَينِ والزيدِينَ وأخاك، وكنحو: لن أكرمَ أحمدَ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(زيداً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(رجلاً): معطوف علىٰ زيد، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(هنداً): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ رجل، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(امرأةً): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ هند، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(غلام): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ إمرأة، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(عمرو): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الرجال): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ غلام، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

و(الهندات): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الرجال، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب،

....

وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم.

و(الزيدَينِ): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الهندات، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنّه مثنىٰ، والنون عوض عن الحركة والتنوين.

و(الزيدِينَ): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الزيدَينِ، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مذكّر سالم، والنون عوض عن الحركة والتنوين.

و(أخا): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الزيدِينَ، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنّه من الأسماء الخمسة.

و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

و(لن): حرف نفي ونصب.

و(أُكرم): فعل مضارع منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

و(أحمد): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

وكقولك في حالة الجرّ: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ وهندٍ وامرأةٍ وغلامِ عمرو والرجالِ والهنداتِ والزيدَينِ والزيدِينَ وأخيك، وكنحو: لم اخُالفْ لأحمدَ.

وإعرابه: مررت: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، وزيد: مجرور بها وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

و(رجل): معطوف علىٰ زيد، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(هند): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ رجل، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(امرأة): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ هند، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور،

....

وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(غلام): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ امرأة، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(عمرو): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الرجال): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ غلام، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الهندات): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الرجال، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره.

و(الزيدَينِ): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الهندات، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة، لأنّه مثنىٰ، والنون عوض عن الحركة والتنوين، والزيدِينَ:معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الزيدَينِ، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنّه جمع مذكّر سالم، والنون عوض عن الحركة والتنوين.

و(أخي): معطوف علىٰ زيد أو علىٰ الزيدِينَ، والمعطوف علىٰ المجرور مجرور، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنّه من الأسماء الخمسة.

و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

و(لم): حرف نفي وجزم.

و(أُخالف): فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

و(اللام): حرف جرّ. و(أحمد): مجرور بها وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنّه ممنوع من الصرف، للعلمية ووزن الفعل.

وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها.

الاعراب التقديري

والتغيير في التقدير علىٰ سبيل الفرض هو الفرع، ولا يكون إلّا لمانع من ظهور الحركة، وذلك علىٰ خمسة أنواع:

الأوّل: المقصور: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كـ(الفتىٰ والعصىٰ وموسىٰ)، وتقدّر فيه جميع الحركات للتعذّر؛ لأنّ الألف ملساء لا تقبل الحركة لذاتها. تقول في حالة الرفع: جاءَ الفتىٰ.

وإعرابه: جاء فعل ماض.

و(الفتىٰ): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة علىالألف منع من ظهورها التعذّر.

وفي حالة النصب: رأيتُ الفتىٰ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الفتىٰ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحه مقدّرة علىٰ الألف منع من ظهورها التعذّر.

وفي حالة الجرّ: مررتُ بالفتىٰ.

وإعرابه: مررت: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ.

و(الفتىٰ): مجرور بها وعلامة جرّه كسرة مقدّرة علىٰ الألف منع من ظهورها التعذّر. وقس عليه ما أشبهه.

وتقول في إعراب (أرضعتِ الصغرىٰ الكبرىٰ، وأكل الكمثرىٰ موسىٰ):

أرضع: فعل ماضٍ. و(التاء): للتأنيث وحرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين.

و(الصغرىٰ): مفعول مقدّم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة علىٰ الألف للتعذّر.

و(الكبرىٰ): فاعل مؤخّر مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة علىٰ الألف للتعذّر.

....

و(أكل): فعل ماضٍ.

و(الكمثرىٰ): مفعول مقدّم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة علىٰ الألف للتعذّر.

و(موسىٰ): فاعل مؤخّر مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة علىٰ الألف للتعذّر.

وهذا الإعراب كلّه فيما إذا كانت الألف موجودة. وأمّا إذا كانت محذوفة وكان الاسم منوّناً نحو: (فتًى)، فإنّه يرفع بضمّة مقدّرة علىٰ الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وينصب بفتحة مقدّرة علىٰ الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، ويجرّ بكسرة مقدّرة علىٰ الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ إذ أصل (فتًى: فتيٌ) استثقلت الضمّة علىٰ الياء؛ فقُلبت ألفاً ولتحرّكها أيضاً وانفتاح ما قبلها فصار: (فتان)، فالتقىٰ ساكنان: الألف ونون التنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وقدّر عليها الإعراب. وقس عليه ما أشبهه.

الثاني: المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ياء خفيفة مكسورٌ ما قبلها كـ(القاضي والداعي) وتقدّر فيه الضمّة رفعاً والكسرة جرّاً للاستثقال، وتظهرالفتحة لخفّتها.

نحو: رأيتُ القاضي.

وإعرابه: رأيتُ: فعل وفاعل.

و(القاضي): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة للخفّة.

وتقول في حالة الرفع: جاء القاضي.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(القاضي): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة علىٰ الياء منع من ظهورها الاستثقال.

وفي حالة الجرّ: مررتُ بالقاضي.

وإعرابُهُ: مررت: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ.

....

و(القاضي): مجرور بها وعلامة جره كسرة مقدّرة علىٰ الياء منع من ظهورها الاستثقال.

وهذا الإعراب كلّه فيما إذا كانت الياء موجودة. وأمّا إذا كانت محذوفة وكان الاسم منوّناً نحو: (قاضٍ) فإنّه يرفع بضمّة مقدرة علىٰ الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ويجرّ بكسرة مقدّرة علىٰ الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنصب بفتحة ظاهرة علىٰ الياء للخفّة؛ إذ أصل (قاضٍ: قاضِيٌ) استثقلت الضمّة علىٰ الياء فسكنت بعد حذف الضمّة فصار: (قاضِين) فالتقىٰ ساكنان: الياء ونون التنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: (قاضٍ). وقس عليه ما أشبهه.

وسمّي الاسم المقصور مقصوراً لقصوره عن الحركات جميعاً؛ ولأنّه حُبِسَ، والقصر: الحبس[1]؛ أو لأنّه غير ممدود.

وسمّي المنقوص منقوصاً [لنقصه][2] عن الضمّة والكسرة خاصّة؛ لأنّ الفتحة تظهر فيه لخفّتها كما عرفت.

الثالث: الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلّم: وتقدّر فيه جميع الحركات؛ لاشتغال آخره بحركة المناسبة إلى الياء؛ لأنّها تستدعي انكسار ما قبلها لمناسبتها. نحو: أخذَ غلامي كتابي من داري.

وإعرابه: أخذ: فعل ماضٍ.

و(غلامي): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة علىٰ ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال آخر الاسم بحركة المناسبة إلىٰ ياء المتكلّم.

و(الياء): في محلّ جرّ بالإضافة.

و(كتابي): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة علىٰ ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال آخر الاسم بحركة المناسبة إلىٰ ياء المتكلّم.

و(الياء): في محلّ جرّ بالإضافة.

---

(١) المصباح المنير: ٥٠٥ ـ قصر.

(٢) في المخطوط: (لنقوصه).

....

و(من): حرف جرّ.

و(داري): مجرور بها وعلامة جرّه كسرة مقدّرة علىٰ ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال آخر الاسم بحركة المناسبة إلىٰ ياء المتكلّم.

و(الياء): في محلّ جرّ بالإضافة. وليست هذه الكسرة الموجودة علامة الإعراب؛ لأنّها مناسبة للياء وقدّرت الضمّة والفتحة لعدم المناسبة، بل الأولىٰ إجراؤه علىٰ سنن واحد؛ لأنّها ليست مجتلبة لأجل العامل، بل لأجل الياء كما لا يخفىٰ.

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ هذه هي التي اقتضاها العامل وتلك حذفت أو لم يؤتَ بها أصلاً.

وقيل: ببنائه مطلقاً، كما قيل بأنّه واسطة بين المعرب والمبني.

الرابع: الفعل المضارع المعتلّ بالواو أو الياء: كـ(يغزو، ويرمي)، فإنّه يرفع بضمّة مقدّرة عليهما للاستثقال، وينصب بفتحة ظاهرة عليهما للخفة، ويجزم بحذفهما نيابة عن السكون.

تقول في حالة الرفع: يغزو عمرو، ويرمي زيدٌ.

وإعرابه: يغزو: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال.

و(عمرو): فاعله وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(يرمي): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة علىٰ الياء منع من ظهورها الاستثقال.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

وفي حالة النصب: لن يغزوَ عمرو ولن يرميَ.

وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يغزوَ): فعل مضارع منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة للخفّة.

و(عمرو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

....

و(يرميَ): فعل مضارع منصوب بـ(لن) أيضاً، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة للخفّة. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقدير هو.

وفي حالة الجزم: لم يغزُ عمرو ولم يرمِ.

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يغزُ): فعل مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون.

و(عمرو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

و(يرمِ): فعل مضارع مجزوم بـ(لم) أيضاً، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. وقس علىٰ ذلك ما أشبهه.

الخامس: المعتل بالألف: نحو: يخشىٰ، فإنه يرفع بضمّة مقدّرة عليها للتعذّر، وينصب بفتحة مقدّرة للتعذّر أيضاً، ويجزم بحذفها نيابة عن السكون.

تقول في حالة الرفع: يخشىٰ زيدٌ.

وإعرابه: يخشىٰ: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمّة مقدرة علىٰ الألف منع من ظهورها التعذّر.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

وفي حالة النصب: لن يخشىٰ عمرو.

وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يخشىٰ): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه فتحة مقدّرة علىٰ الألف منع من ظهورها التعذّر.

و(عمرو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره.

وفي حالة الجزم: (لم يخشَ زيدٌ).

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يخش):فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره. وقس عليه ما أشبهه.

وأقسامُهُ أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ. فللأسماءِ من ذلك: الرفعُ والنصبُ والخفضُ، ولا جزم فيها. ....

أنواع الإعراب

(**وأقسامُهُ**) أي أنواع الإعراب (**أربعة**) بالاستقراء:

(**رفعٌ**) بحركة أو حرف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته الضمّة وما حمل عليها.

(**ونصبٌ**) بذلك أو بحذف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته الفتحة وما حمل عليها.

(**وخفضٌ**) بحركة أو حرف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته الكسرة وما حمل عليها.

(**وجزمٌ**) بسكون أو حذف، وهو تغيير مخصوص في آخر الكلمة، وعلامته السكون وما حمل عليه.

وإنّما كانت أربعة؛ لأنّه إمّا سكون وهو واحد، أو حركة وهي ثلاثة.

(**فللأسماء من ذلك**) أي من الرفع والنصب والخفض والجزم ثلاثة:

الأوّل: (**الرفع**) نحو: زيدٌ قائمٌ: وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمّة.

و(قائمٌ): خبره مرفوع به وعلامة رفعه الضمّة.

(و) الثاني: (**النصب**) نحو: رأيتُ زيداً. وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(زيداً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(و) الثالث: (**الخفض**) نحو: مررتُ بزيدٍ. وإعرابه: مررت: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف خفض.

و(زيد): مخفوض بها وعلامة خفضه الكسرة.

(**ولا جزم فيها**)، أي في الأسماء.

وللأفعالِ من ذلك؛ الرفع أو النصب والجزمُ، ولا خفضَ فيها.............

(**وللأفعال من ذلك**) أي من الرفع والنصب والخفض والجزم ثلاثة أيضاً:

الأوّل: (**الرفع**) نحو: يقومُ زيدٌ. وإعرابه: يقوم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمّة.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

(و) الثاني: (**النصب**) نحو: لن يقومَ زيدٌ. وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يقوم): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

(و) الثالث: (**الجزم**) نحو: لم يقمْ زيدٌ. وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم، ويقم: فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، وزيد: فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

(**ولا خفض فيها**) أي في الأفعال.

فعلم حينئذ أنّ الخفض مختصّ بالأسماء؛ لأنّ الخفض ثقيل والاسم خفيف، وأنّ الجزم خفيف والفعل ثقيل فأُعطي الثقيل الخفيف والخفيف الثقيل، قصداً للتعادل، وأيضاً أنّ الخفض مخبر عنه في المعنىٰ ولا يخبر إلّا عن الاسم، وأنّ الجزم أدنىٰ مراتب الإعراب، والفعل أدنىٰ مراتب المعربات فخصّ الأدنىٰ بالأدنىٰ.

بل نقل عن الشيخ الرضي؈ بأنّ الجزم ليس من أنواع الإعراب.

والحاصل: أنّ أنواع الإعراب قسمان: قسم مشترك، وقسم مختصّ.

فالمشترك: هو الرفع أو النصب؛ لأنّه يشترك فيهما الاسم والفعل، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنّ زيداً لن يقومَ.

والمختصّ: هو الخفض والجزم؛ لأنّ الخفض مختصّ بالاسم، والجزم مختصّ بالفعل، كما قال ابن مالك:

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ، كما ... قد خُصِّصَ الفعلُ بأنْ يَنجَزمَا[1]

نحو: لم أذهبْ بزيدٍ.

---

(١) شرح ابن عقيل ١: ٤١.

....

تتمة:

قد اختلف في الإعراب: هل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال؟ أو أصل فيهما؟ أو أصل في الأفعال فرع في الأسماء؟

فقال البصريون بالأوّل، والكوفيون بالثاني[١]، والثالث[٢] نقله ضياء الدين بن العلِج في (البسيط) بأنّ بعض النحويين ذهب إليه. وأولاها أوّلها، وأقبحها آخرها؛ لأنّ الأسماء كلّها معربة إلّا ما شابه الحرف، والأفعال كلّها مبنيّة إلّا ما شابه الاسم، وأمّا الحروف فلا حظّ لها في الإعراب أصلاً.

ولمّا كان لابدّ للإعراب من علامات شرع في معرفتها فقال:

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٨،٧٧، شرح ابن عقيل ١: ٣٧، همع الهوامع ١: ١٥.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ٣٧.

بابُ معرفة علامات الإعرابِ: للرفع أربعُ عـلاماتٍ: الضـمّةُ والواوُ والألفُ، والنونُ؛ فأمّا الضمّةُ ....

باب علامات الإعراب

ولمّا كان لابدّ للإعراب من علامات شرع في معرفتها فقال:

(**باب معرفة**) كميّة (**علامات**) أنواع (**الإعراب**) وهي عشر علامات:

الحركات الثلاث، وهي: الضمّة، والفتحة، والكسرة، والأحـرف الثـلاثة، وهـي: الألف، والواو، والياء، ونون الرفع، وحذفها للناصب والجازم، والسكون، والحذف.

(**للرفع**) منها (**أربعُ علامات**) وبدأ بعلامات الرفع؛ لأنّها أشرف من غـيرها؛ لأنّ الرفع ممّا يكون للعمدة، والنصب للفضلة، والخفض؛ إمّا للفضلة أو للتردد بينهما.

الأُولىٰ: (**الضمّة**) علىٰ الأصل.

(و) الثانية: (**الواو**).

(و) الثالثة: (**الألف**).

(و) الرابعة: (**النون**).

بالنيابة عنها[١]؛ لأنّ الأصل في المرفوع أنْ يكون مرفوعاً بـالضمّة، وأمّـا مـا سواها فهو فرع عليها.

ومن ثَمَّ بدأ بها وثنّىٰ بالواو؛ لكونها بنتها، لأنّها تنشأ منها إذا أُشـبعت، وثـلّث بالألف لكونه أخا الواو في المدّ واللين ويبدل منها، كـ(قال)، وختم بالنون؛ لأنّها من علامات الأفعال. وسمّيت الضمّة ضمّة؛ لضم الشفتين عند النطق بها.

(**فأمّا الضمّة**) (أمّا) بفتح الهمزة: حرف تفصيل بين كلامين بمعنىٰ مهما، معتبر فيها حذف فعل الشرط والتزام الفاء في جوابها، والفصل بينهما؛ إمّـا بـمبتدأ أو بأحـد متعلّقات الجواب من ظرف، أو جار ومجرور، أو مفعول به، أو غير ذلك. وهنا فصل بالمبتدأ، وفعل الشرط محذوف تقديره: مـهما يكـن مـن شـيء فـالضمّة تكـون.

---

(١) أي تنوب الواو والألف والنون عن الضمة.

فتكونُ علامةً للرفعِ في أربعةِ مواضِعَ: في الاسمِ المفردِ، وجمعِ التكسيرِ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ، والفعل المضارعِ الذي لم يتصل بآخرهِ شيءٌ.....

و(الضمّة): مبتدأ.

(فتكون) الفاء: رابطة للجواب، وتكون: مضارع من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

(علامة) خبر تكون، وجملة تكون والاسم المستتر والخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ جزم جواب الشرط (للرفع) علىٰ الأصل.

(في أربعةِ مواضعَ):

الموضع الأوّل: (في الاسم المفرد): والمراد به هنا ما ليس مثنًّى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة، نحو: جاءَ زيدٌ.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

وسيأتي الكلام عليه في المعربات إن شاء الله تعالىٰ.

(و) الموضع الثاني: في (جمعِ التكسيرِ): والمراد به ما تغيّر فيه بناء مفردهِ عند بناء جمعه بزيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير شكل. وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالىٰ في المعربات، نحو: جاءَ الرجال.

وإعرابه: جاء: فعل ماض.

و(الرجال): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

(و) الموضع الثالث: في (جمعِ المؤنثِ السالمِ)، والمراد بالسالم ما سلم فيه بناء مفرده من التغيير. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ في المعربات. وحدّه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو: جاءتِ الهنداتُ. وإعرابه: جاء: فعل ماض، و(التاء): للتأنيث وحرّكت بالكسر؛ لالتقاء الساكنين.

و(الهندات): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

(و) الموضع الرابع: في (الفعلِ المضارعِ) أي المشابه (الذي لم يتصلْ بآخره شيءٌ).

وأمّا الواوُ فتكون علامةً للرفعِ في موضعَينِ: في جمعِ المذكّرِ السالمِ.....

ذلك الشي:

إمّا ألف الاثنين كـ(يفعلان، وتفعلان).

أو واو الجماعة كـ(يفعلون، وتفعلون).

أو ياء المؤنّثة المخاطبة كـ(تفعلين)،فإذا اتّصل به أحدها كان علامة رفعه ثبوت النون.

أو نون التوكيد، نحو: ليسجنّن. فإذا اتصلت به بني علىٰ الفتح؛ لأنّه تركّب معها تركيب خمسة عشر، ولأنّها لشدّة الاتّصال بمنزلة الجزء، فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة، ولو دخل عليها كان دخوله علىٰ كلمة أُخرىٰ حقيقة.

أو نون الإناث، نحو: يتربّصن. فإذا اتّصلت به بني علىٰ السكون، إذ لم يـمكن الإعراب؛ لأنّها تقتضي سكون ما قبلها، فحمل علىٰ نظيره وهو الماضي؛ لأنّ هذه النون شبيهة بنون جمع المؤنّث في الماضي، فضعف شبههُ بالاسم؛ لأنّه اتّصل بـه شيء ما، لا يتّصل هو ولا نظيره بالأسماء، فرجع إلىٰ أصله من البناء، لأنّـه إنّـما أُعرب لمشابهته الاسم كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالىٰ، نحو: يضربُ زيدٌ.

وإعرابه: يضرب فعل مضارع مرفوع، لتجرّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمّة.

و(زيد). فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

(وأمّا الواو فتكون علامةً للرفع) نيابة عن الضمّة **(في موضعَينِ)**:

الموضع الأوّل: **(في جمعِ المذكرِ السالمِ)** وهو ما جمع بواو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي الجرّ والنصب، نحو: جاءَ الزيدون.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(الزيدون): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة؛ لأنّه جمع مذكر سالم، و(النون): عوض عن الحركة والتنوين.

وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ في المعربات.

وفي الأسماءِ الخمسةِ، وهي: أبوكَ وأخوكَ وحموكَ وفوكَ وذو مـالٍ، وأمـا الألفُ فيكون علامةً للرفع في تثنيةِ الأسماءِ خاصّةً ....

(و) الموضع الثاني: (**في الأسماءِ الخمسةِ**) بشرط أن تكون مفردة مكبّرة مضافة لغير ياء المتكلّم.

(**وهي: أبوكَ وأخوكَ وحموكَ وفوكَ وذو مالٍ**).

تقول: جاءَ أبوكَ، وجاءَ ذو مالٍ.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(أبو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة؛ لأنّـه مـن الأسـماء الخمسة.

و(الكاف): في محل جرّ بالإضافة.

و(جاء): فعل ماضٍ أيضاً.

و(ذو): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضـمة؛ لأنّـه مـن الأسـماء الخمسة.

و(مال): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

وكذلك إعراب أخواتهما، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالىٰ في المعربات.

(**وأما الألفُ فيكون علامةً للرفعِ**) نيابة عن الضـمّة (**فـي تـثنيةِ الأسـماءِ خـاصّةً**) منصوب على الحالية. واحترز بتثنية الأسماء عن تثنية فـاعل الفـعل كـ(يـفعلان، وتفعلان).

والمراد بتثنية الأسماء هو أنْ يدلّ الاسم علىٰ اثنين ويغني عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، نحو: جاءَ الزيدَانِ.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ.

و(الزيدانِ): فاعله مرفوعٌ وعلامة رفعه الألف نيابة عـن الضـمّة؛ لأنّـه مـثنىٰ.

و(النون) عوض عن الحركة والتنوين.

وسيأتي بيانه في المعربات إن شاء الله تعالىٰ.

وأمّا النونُ فتكونُ علامةً للرفعِ في الفعلِ المضارعِ إذا اتّصلَ بهِ ضميرُ تثنيةٍ، أو ضميرُ جمعٍ ....

(وأمّا النونُ فتكونُ علامةً للرفعِ) نيابة عن الضمّة **(في الفعلِ المضارعِ إذا اتّصلَ بهِ ضميرُ تثنيةً)** سواء كان للمثنىٰ الغائب أو الحاضر.

فالأوّل نحو: هما يفعلان.

وإعرابه: هما: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ.

و(يفعلان): فعل مضارع مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمّة لأنّه من الأفعال الخمسة.

و(ألف التثنية): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

والثاني: نحو: أنتما تفعلان.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ.

و(التاء): حرف خطاب، و(الميم والألف): علامة التثنية.

و(تفعلان): فعل مضارع مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمّة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة.

و(ألف التثنية): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

(أو) اتّصل به **(ضميرُ جمعٍ)** سواء كان للجماعة الغائبين أو الحاضرين:

فالأوّل: نحو: هم يفعلون.

وإعرابه: هم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ.

و(يفعلون): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمّة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة.

و(واو الجماعة): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

والثاني: نحو: أنتم تفعلون.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. و(التاء): حرف خطاب، و(الميم): علامة الجمع.

أو ضميرُ المؤنثة المخاطبة.

وللنصبِ خمسُ علاماتٍ:الفتحةُ، والألفُ، والكسرةُ، والياءُ، وحذفُ النونِ

و(تفعلون): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمّة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة.

و(واو الجماعة): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

(أو) اتّصل به (**ضميرُ المؤنثة المخاطبة**) نحو: أنت تفعلين.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، والتاء: حرف خطاب.

و(تفعلين): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمّة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة.

و(ياء المؤنّثة): فاعله. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

وتسمّىٰ هذه الأمثلة بالأفعال الخمسة، ولهذا في بعض النسخ هكذا: (**وأمّا النونُ فتكونُ علامةً للرفعِ في الأفعالِ الخمسةِ، وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين**).

وهذا هو الأولىٰ ليكون الألف والواو أعمّ من أنْ يكونا ضميرين، نحو: الزيدان يفعلان، والزيدون يفعلون، أو علامتين نحو: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، وأمّا ياء المخاطبة فلا تكون إلّا ضميراً، فتدبّر ترشد. وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالىٰ في المعربات.

(**وللنصبِ**) منها أيضاً (**خمسُ علاماتٍ**):

الأُولىٰ: (**الفتحةُ**) علىٰ الأصل.

(و) الثانية: (**الألفُ**).

(و) الثالثة: (**الكسرةُ**).

(و) الرابعة: (**الياءُ**).

(و) الخامسة: (**حذفُ النونِ**).

بالنيابة عنها؛ لأنّ الأصل في المنصوب أن يكون منصوباً بالفتحة، وأمّا ما سواها

فأمّا الفتحةُ فتكونُ علامةً للنصبِ في ثلاثةِ مواضِعَ: فـي الاسـمِ المـفردِ، وجمعِ التكسيرِ، والفعلِ المضارعِ إذا دخلَ عليه ناصبٌ ولم يتّصلْ بآخرِهِ شيءٌ. ....

فهو فرع عليها.

ومن ثمّ بدأ بها وثنّى بالألف لكونه ابن الفتحة، لأنّه ينشأ منها إذا أُشبعت، وثلّث بالكسرة لكونها أُخت الفتحة في التحريك. وأتبع الكسرة بالياء، لكونها بنتها، لأنّها تنشأ منها، وختم بحذف النون لأنّها لا تكون إلّا في الأفعال.

وسمّيت الفتحة فتحة لفتح الفم عند النطق بها.

(**فأمّا الفتحةُ فتكونُ علامةً للنصبِ**) علىٰ الأصل (**في ثلاثةِ مواضِعَ**):

الموضع الأوّل: (**في الاسمِ المفردِ**) وقد مضىٰ حدّه، نحو: رأيتُ زيداً.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(زيداً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(و) الموضع الثاني: في (**جمعِ التكسيرِ**) وقد مضىٰ حدّه، نحو: رأيتُ الرجالَ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الرجال): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(و) الموضع الثالث: في (**الفعلِ المضارعِ إذا دخلَ عليه ناصبٌ**) نحو: لن يضربَ زيدٌ.

وإعرابه: لن: حرف نفي ونصب.

و(يضرب): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

ولكن إذا (**لم يتّصلْ بآخره شيءٌ**) يوجب بناءه علىٰ الفتح، وهو نـون التـوكيد، نحو: ليسجنَنّ، أو علىٰ السكون وهو نون الإناث، نحو: يتربّصْن. فإنّه إذا بني كان منصوب المحلّ. أو ينقل إعرابه، وهو ألف الاثنين، نحو: (يفعلان، وتفعلان)، أو واو الجماعة، نحو: (يفعلون، وتفعلون)، أو ياء المؤنّثة المخاطبة، نحو: (تفعلين). فإنّه إذا اتّصل به أحدها كان علامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة.

وأمّا الألفُ فيكونُ علامةً للنصبِ في الأَسماءِ الخمسةِ، نحو: رأيتُ أباكَ وأخاكَ، وما أشبَهَ ذلك. وأمّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للنصبِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ. وأمّا الياءُ فتكونُ علامةً للنصبِ في موضعَينِ: في التثنيةِ ....

(**وأمّا الألفُ فيكونُ علامةً للنصبِ**) نيابة عن الفتحة (**في الأسماءِ الخمسةِ**) بشروط تقدّمت.

(**نحو**) مفعول مطلق،أو خبر لمبتدأ محذوف،أو بتقدير: أعني،(**رأيتُ**) فعل وفاعل، الفعل رأىٰ،والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع وهواسم مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**أباك**) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأسماء الخمسة. و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

(**وأخاك**) معطوف علىٰ أباك، والمعطوف علىٰ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الألف أيضاً نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأسماء الخمسة، و(الكاف): في محلّ جرّ بالإضافة.

(**وما أشبه ذلك**) من نحو:رأيتُ حماكَ وفاكَ وذا مالٍ.وإعرابه علىٰ حسب ما قبله.

(**وأمّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للنصبِ**) نيابة عن الفتحة (**في جمعِ المؤنثِ السالمِ**) وقد مضىٰ حدّه، نحو: رأيتُ الهنداتِ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الهندات): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم.

(**وأمّا الياءُ فتكونُ علامةً للنصبِ**) نيابة عن الفتحة (**في موضعَينِ**):

الموضع الأوّل: (**في التثنيةِ**) بمعنىٰ المثنىٰ من باب إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول، وقد مضىٰ حدّها، نحو: رأيت الزيدَينِ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الزيدَينِ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنّه مثنىٰ. والنون عوض عن الحركة والتنوين.

والجمعِ المذكرِ السالمِ. وأمّا حذفُ النونِ فيكونُ علامةً للنصبِ في الأفعالِ التي رفعُها بثبوتِ النونِ، نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا، و ....

(و) الموضع الثاني: في (**الجمعِ المذكرِ السالمِ**) وقد مضىٰ حدّه، نحو: رأيتُ الزيدِينَ.

وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل.

و(الزيدِينَ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنّه جمع مذكر سالم. والنون عوض عن الحركة والتنوين.

(**وأمّا حذفُ النونِ**) أي نون الرفع (**فيكونُ علامةً للنصبِ**) نيابة عن الفتحة (**في الأفعالِ**) أي الأمثلة الخمسة المتقدّم ذكرها (**التي رفعُها بثبوتِ النونِ**) وهي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثنين، سواء كان للمثنىٰ الغائب أو الحاضر.

فالأوّل: (**نحو: لن يفعلا**) بالياء المثنّاة [من] تحت، تقول: الزيدَانِ لن يفعلا.

وإعرابه: الزيدان: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف.

و(لن): حرف نفي ونصب.

و(يفعلا): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، وفاعله (ألف التثنية). وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

(و) الثاني: نحو: (**لن تفعلا**) بالتاء المثنّاة [من] فوق، تقول: أنتما لن تفعلا.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، و(التاء): حرف خطاب، و(الميم والألف): علامة التثنية.

و(لن): حرف نفي ونصب.

و(تفعلا): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة؛لأنّه من الأفعال الخمسة،وفاعله (ألف التثنية).وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريّة.

(و) سواء اتّصل به واو الجماعة للغائبين كانت أو للحاضرين:

لن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلي.
وللخفضِ ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ........

فالأوّل نحو: (**لن يفعلوا**) بالياء المثنّاة [من] تحت، تقول: الزيدون لن يفعلوا.

وإعرابه: الزيدون: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو، ولن: حرف نفي ونصب، ويفعلوا: فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنّه من الأسماء الخمسة، وفاعله (واو الجماعة)، وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريَّـة.

(و) الثاني: نحو: (**لن تفعلوا**) بالتاء المثنّاة [من] فوق، تقول: أنتم لن تفعلوا.

وإعرابه: أن: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، و(التاء): حرف خطاب، و(الميم): علامة الجمع.

و(لن): حرف نفي ونصب، وتفعلوا: فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، وفاعله (واو الجماعة). وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريَّـة.

(و) سواء اتّصل به ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: (**لن تفعلي**) بالتاء المثنّاة [من] فوق للمؤنثة المخاطبة خاصّة، تقول: أنت لن تفعلي.

وإعرابه: أنْ: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، و(التاء): حرف خطاب.

و(لن): حرف نفي ونصب.

و(تفعلي): فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأفعالالخمسة، وفاعله (ياء المؤنثة) المخاطبة. وجملة الفعل والفاعل في محلّ رفع علىٰ الخبريَّـة.

(**وللخفض**) منها (**ثلاثُ علاماتٍ**):

الأُولىٰ: (**الكسرةُ**) علىٰ الأصل.

(و) الثانية: (**الياءُ**).

(و) الثالثة: (**الفتحةُ**).

فأمّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضِعَ: في الاسمِ المفردِالمنصرفِ، وجمع التكسير المنصرف وجمع المؤنث السالم ......

بالنيابة عنها؛ لأنّ الأصل في المخفوض أن يكون مخفوضاً بالكسرة، وأمّا ماسواها فهو فرع عليها.

ومن ثمّ بدأ بها، وثنّىٰ بالياء؛ لكونها بنت الكسرة؛ لأنّها تنشأ منها إذا أُشبعت، وثلّث بالفتحة لأنّها أُخت الكسرة في التحريك، ولأنّ الكسرة نابت عنها في الجمع المؤنث، فكافأتْها هنا. وسمّيت الكسرة كسرة لانكسار الشفة السفلىٰ عند النطق بها.

(**فأمّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ**) علىٰ الأصل (**في ثلاثةِ مواضِعَ**):

الموضع الأوّل: (**في الاسمِ المفردِ**) وهو ما ليس مثنىً ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الخمسة.

(**المنصرفِ**) قيدٌ للمفرد. والمراد بالمنصرف الذي يدخله تنوين الصرف، نحو: مررتُ بزيدٍ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(زيد): مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة.

واحترز به عن غير المنصرف، وهو الذي لا يدخله تنوين الصرف، نحو: مررتُ بأحمدَ؛ لأنّه حينئذٍ يخفض بالفتحة لا بالكسرة.

(و)الموضع الثاني:في (**جمعِ التكسيرِ**) وهو ما تغيّر فيه بناء مفرده عند بناء جمعه.

(**المنصرفِ**) قيدٌ للجمع، والمرادُ به ما عرفت، نحو: مررت برجالٍ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(رجال): مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة.

واحترز به أيضاً عن غير المنصرف، نحو: مررتُ بمساجدَ؛ لأنّه حينئذٍ يخفض بالفتحة لا بالكسرة.

(و) الموضع الثالث: في (**جمعِ المؤنّثِ السالمِ**) وهو ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، نحو: مررتُ بالهنداتِ.

....

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(الهندات): مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة.

وإنّما لم يقيّده بالانصراف كما قيّد الاسم المفرد وجمع التكسير؛ لأنّه لا يمنع من الصرف إلّا إذا كان علماً، ومع علميّته يجوز فيه الصرف وعدمه، والصرف فيه أشهر، وعند المحققين أظهر، كما نطق به الكتاب الأزهر في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا أَفَضتُم مِن عَرَفَاتٍ فَاذكُرُوا اللهَ عِندَ المَشعَرِ﴾[1].

والتنوين الذي فيه هو تنوين المقابلة لا تنوين التمكين.

ولهذا يحصل المراد من جواب اللغز المشهور المنسوب للعلّامة المبرور الشيخ حسين آل عصفور، حيث قال هذه السطور:

أيــا مَــنْ مــقاليدُ المشـاكـلِ عـندَهُ ... وصــعبتُها قـد أصبحت طـوعَ أمـره

فــما عَــلَمٌ مــمنوعُ صـرفٍ منوّنٌ ... وقــد دخــلتهُ كسـرةٌ حــالَ جـرِّه

وليسَ مــضافاً بــل ولا ذا تــناسبٍ ... ولا ألْ بــه بــل لا ضــرورةَ شـعرِه

لقد حامَ مشهوراً وفي الذكـرِ قـد أتـىٰ ... فــهذا غــريبٌ فــاكشـفنَّ لســرِّه

وقد نظم والدي الأسعد الصالح الشيخ أحمد نتيجة المغفور [له] الشيخ صالح أطالَ اللهُ بقاءه وساعده، وأولاه خير أُخراه وأُولاه في جوابه هذه الأبيات:

أيا مَنْ رقىٰ كيوان فـي الفـضل والذكـا ... وأصبح صعبُ العـلم فـي طـوعِ أمـرِه

إليك جـواباً مـحكماً طـيبُ نشـرِهِ ... يــضوعُ لذي اللب السـليمِ بـذكرِه

فـذا عـرفاتٌ جـاءَ فـي الذكـرِ ظـاهراً ... بــتنوينهِ مــعْ كســرة حــالَ جـرِّه

وليس مــضافاً بــل ولا ذا تــناسبٍ ... ولا ألْ بــه بــل لا ضــرورةَ شـعرِه

وقد كان مـمنوعاً مـن الصـرفِ إذ بـهِ ... مــن التســعِ ثــنتانِ استكنّا بـظهرِه

لحــظرِهِمُ التـمكينَ حسبُ وليس ذا ... بــتنوينهِ يــا مَــنْ أضـا فَـجْرُ فـخرِه

وهذا علىٰ المشهور فـي القـول بـينهم ... وهــذا مــعنًّى قــد كشــفتُ لسـرّه

---

(١) البقرة: ١٩٨.

وأمّا الياءُ فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضِعَ: في التثنيةِ، والجمعِ المذكّرِ السالمِ، وفي الأسماءِ الخمسة. ....

ولقد أجاد فيما أجاب، وقد جعل الجواب مثل الشرح للكتاب.

(**وأمّا الياءُ فتكونُ علامةً للخفضِ**) نيابة عن الكسرة (**في ثلاثةِ مواضِعَ**):

الموضع الأوّل: (**في التثنيةِ**) وهو أن يدلّ الاسم علىٰ اثنين، ويغني عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: مررتُ بالزيدَينِ .

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ.

و(الزيدَينِ): مجرور وعلامة جرّه الياء ـ المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها ـ نيابة عن الكسرة؛ لأنّه مثنًّى. و(النون): عوض عن الحركة والتنوين.

(و) الموضع الثاني: في (**الجمعِ المذكّرِ السالمِ**) وهو ما جمع بواو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي الجرّ والنصب، نحو: مررتُ بالزيدِينَ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ.

و(الزيدِينَ): مجرور بها وعلامة جرّه الياء ـ المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها ـ نيابة عن الكسرة؛ لأنّه جمع مذكّر سالم. و(النون): عوض عن الحركة والتنوين.

(و) الموضع الثالث: (**في الأسماءِ الخمسةِ**) بالشروط المتقدمة، نحو: مررتُ بأبيك وذي مالٍ.

وإعرابه: مررتُ: فعل وفاعل.

و(الباء): حرف جرّ، و(أبي): مجرور بها وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنّه من الأسماء الخمسة. و(الكاف): في محلّ جر بالإضافة.

و(ذي): معطوف علىٰ (أبيك) والمعطوف علىٰ المجرور مجرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنّه من الأسماء الخمسة.

وأمّا الفتحةُ فتكونُ علامةً للخفضِ في الاسمِ الذي لا ينصرفُ نحوَ مررتُ بأحمدَ ....

و(مال): مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

وكذلك إعراب أخواتهما.

(**وأمّا الفتحةُ فتكونُ علامةً للخفضِ**) نيابة عن الكسرة (**في الاسمِ الذي لا ينصرفُ**) وهو الاسم المتمكّن غير الأمكن، أي المتمكّن من الإعراب وغير أمكن من التنوين، أي تنوين الصرف، وهو ما اجتمع فيه علّتان فرعيّتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما.

(**نحوَ**): مفعول مطلق أو خبر لمبتدأ محذوف، أو بتقدير أعني.

(**مررتُ**): فعل وفاعل، الفعل: مرّ، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**بأحمدَ**): الباء: حرف جر، وأحمدَ: مجرور بها وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل.

وهذا المثال في بعض النسخ لم يوجد، ولا بأس به، ولا يجرّ بالفتحة إلّا إذا تجرّد من الألف واللام أو الإضافة، فإذا دخل عليه أحدهما جرّ بالكسرة علىٰ الأصل، كما قال الشيخ ابن مالك:

وجُـرَّ بـالفتحةِ مـا لا يـنصرفْ ... مـا لم يُضفْ أو يكُ بـعدَ (أل) رَدِفْ[1]

نحو: مررتُ بأحمدِكم ، ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [2]، ﴿كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ﴾ [3].

والعلل التسع مجموعة في قول مَنْ قال:

اجـمعْ وزنْ عـادلاً أنّثْ بـمعرفةٍ ... ركّبْ وزدْ عجمةً فالوصفُ قـد كـمُلا[4]

وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالىٰ في المعربات.

---

(١) شرح ابن عقيل ١: ٧٧. (٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) هود: ٢٤.

(٤) البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي، قطر الندىٰ وبلّ الصدىٰ: ٣١٢، شرح شذور الذهب: ٤٥٠.

وللجزمِ علامتان: السكونُ والحذفُ؛ فأمّا السكون فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ الصحيحِ الآخرِ. وأمّا الحذفُ فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ، ....

(وللجزمِ) منها **(علامتان)**: الأُولىٰ: **(السكونُ)** علىٰ الأصل.

(و) الثانية: **(الحذفُ)** بالنيابه عنه؛ لأنّ الأصل في المجزوم أن يكون مجزوماً بالسكون، وأمّا الحذف فهو فرع عليه، ومن ثمّ بدأ به وأعقبه بالحذف.

(فأمّا السكونُ) أي الوقف ويسمّىٰ وقفاً لتوقّف النفس فيه عن الجري وهو حذف الحركة، **(فيكونُ علامةً للجزمِ)** علىٰ الأصل **(في الفعلِ المضارعِ الصحيحِ الآخرِ)**.

والمراد بالصحيح: الذي لم يتّصل به أحد حروف العلّة الثلاثة. فإذا اتّصل بآخره أحدها ، كان علامة جزمه حذف ذلك الحرف، وأمّا إذا كان آخره صحيحاً ولكن اتّصل به نون الرفع، كان علامة جزمه حذفها أيضاً.

مثاله إذا خلا من ذلك وكان مجزوماً، نحو: لم يضربْ زيدٌ ولم يُكرمْ.

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يضرب): فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه السكون؛ لأنّه صحيح الآخر.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

و(يكرم): مجزوم بـ(لم) أيضاً وعلامة جزمه السكون؛ لأنّه صحيح الآخر. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

(وأمّا الحذفُ) وهو حذف حرف العلّة أو نون الرفع **(فيكونُ علامةً للجزمِ)** نيابة عن السكون؛ لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون الرفع بضمّة، والنصب بفتحة، والجرّ بكسرة كما مضىٰ، والجزم بالسكون، وما كان بغير ذلك فهو خارج عن الأصل.

(في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ) أي الذي يكون آخره أحد حروف العلة الثلاثة، وهي: الواو، والألف، والياء، كما قال ابن مالك:

وأيُّ فعلٍ آخِرٌ منه أَلِفْ ... أو واوٌ، او ياءٌ، فمُعتلاً عُرِفْ[1]

---

(١) شرح ابن عقيل ١: ٨٣.

وفي الأفعالِ التـي رفعُها بثبوتِ النونِ........................

مثاله، إذا كان مجزوماً وهو معتلّ بالواو، نحو: لم يدعُ زيدٌ.

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يدعُ): فعل مضارع مجزومٌ بها وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون؛ لأنّه معتلّ بها، وأُبقيت الضمّة دليلاً عليها.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

وبالألف، نحو: لم يخشَ زيدٌ.

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم.

و(يخشَ): فعل مضارع مجزوم بـها وعـلامة جـزمه حـذف الألف نـيابة عـن السكون، لأنّه معتلّ به، وأُبقيت الفتحة دليلاً عليه.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة.

وبالياء، نحو: لم يرمِ زيدٌ.

وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم. و(يرم): فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جـزمه حذف الياء نيابة عن السكون؛ لأنّه معتلّ بها، وأُبقيت الكسرة دليلاً عليها.

و(زيد): فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمّة. وقس علىٰ ذلك ما أشبهه.

والحاصل: أنّ الفعل المعتل يقدّر رفعه ويظهر جزمه بالحذف، وأمّا النصب فيقدّر في الألف ويظهر في الواو والياء كما عرفت.

(وفي الأفعالِ) أي الأمثلة الخمسة المتقدّم ذكرها **(التـي رفعُها بثبوتِ النونِ)** وهي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثنين، نحو: لم يفعلا، ولم تفعلا، أو واو الجماعة، نحو: لم يفعلوا، ولم تفعلوا، أو ضمير المؤنّثة المخاطبة، نحو: لم تفعلي.

فهذه الخمسة الأمثلة مجزومات بـ(لم) وعلامة جزمها حذف النون من أواخرها نيابة عن السكون؛ لأنّها هي الأمثلة الخمسة التي يكون علامة رفعها وجود النون، وجزمها ونصبها حذف تلك النون نيابة عن الفتحة والسكون،كما ستقف عليه إن شاء الله تعالىٰ.

فصلٌ: المعرباتُ قسمانِ: قسمٌ يعربُ بالحركاتِ، وقسمٌ يعربُ بالحروفِ. .

في المعربات

(فصلٌ) أي هذا فصل معقود في كميّة المعربات من الأسماء والأفعال. والفصل لغةً: القطع[1].

(المعرباتُ) ـ جمع معرب ـ وهو المركّب الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل، وخاصّة ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كما عرفت.

(قسمان) بالاستقراء:

(قسمٌ) منها، وهو الأصل: **(يعربُ بالحركاتِ)** يعني: العلامات الأُصول، وهي: الضمّة، والفتحة، والكسرة، والسكون.

(وقسمٌ) منها، وهو الفرع: **(يعربُ بالحروفِ)** يعني: العلامات الفروع، وهي: الواو، والألف، والياء، ونون الرفع، والحذف.

ثمّ اعلم وفّقك الله تعالىٰ لنيل المراد والتحصيل، وأزال عنّا وعنك أسباب التعويق والتعطيل، أنّ جميع ما في هذا الفصل معلوم ممّا تقدّم وإن جعلناه بمنزلة الفهرست له فافهم. وإنّما ذكره المصنّف هاهنا تمريناً وتذكيراً للمبتدئ كما هي عادة المتقدمين من النحويين والصرفيين.

---

(١) النهاية (ابن الاثير) ٣: ٤٥١ ـ فصل.

فالذي يعربُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ: الاسمُ المفردُ، ....

مايعرب بالحركات

(**فالذي يعربُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ**): ثلاثة من الأسماء وواحد من الأفعال:

الاسم المفرد

فالنوع الأوّل من الأسماء: (**الاسمُ المفردُ**). والمراد بـه هـنا مـا ليس مـثنًّى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة، ويعرب سواءً كان علماً مذكّراً منصرفاً، أو منكّراً مذكّراً،أو مضافاً،أو علماً مذكّراً غير منصرف،أو علماً مذكّراً مقصوراً منصرفاً أوغير منصرف،أوعلماً مذكّراً منقوصاً أو منكّراً مضافاً لياء المتكلم، أو علماً مؤنّثاً منصرفاً أو منكّراً مؤنّثاً،أو علماً مؤنّثاً غير منصرف،أو علماً مؤنّثاً مقصوراً غير منصرف.

تقول في حالة الرفع: جاء زيدٌ ورجلٌ وغلامُ عمرٍو وأحـمدُ والفـتىٰ ومـوسىٰ والقاضي وغلامي وهند وامرأة وطلحةُ وحبلىٰ.

وفي حالة النصب: رأيتُ زيداً ورجلاً وغلامَ عـمرٍو وأحـمدَ والفـتىٰ ومـوسىٰ والقاضي وغلامي وهنداً وامرأةً وطلحةَ وحبلىٰ.

وفي حالة الجر: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ وغلامِ عـمرٍو وأحـمدَ والفـتىٰ ومـوسىٰ والقاضي وغلامي وهندٍ وامرأةٍ وطلحةَ وحبلىٰ.

فهذه الأمثلة كلّها أسماء مفردة؛ معربة أواخرها بالضمّة في حالة الرفع، سـواءً كانت ظاهرة أو مقدّرة كما في آخـر المـقصور، والمـنقوص، والمـضاف إلىٰ يـاء المتكلّم، وبالفتحة في حالة النصب، سواءً كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، والمضاف إلىٰ ياء المتكلّم. وبالكسرة في حالة الجرّ، سواءً كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، والمنقوص، والمضاف إلىٰ ياء المتكلّم، أو بـالفتحة نـيابة عـن الكسرة كما في آخر غير المنصرف، سواء كانت أيضاً تلك الفتحة ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور. وقس عليها ما أشبهها.

وجمعُ التكسيرِ..........................

جمعُ التكسير

(و) النوع الثاني من الأسماء أيضاً: (جمعُ التكسيرِ) والمراد به ما تغيّر فيه بناء مفرده عند بناء جمعه بنقص أو تغيير شكل، أو بالزيادة علىٰ المفرد، أو بالنقص عنه.

فتحصّل حينئذٍ ستة أقسام:

الأوّل: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير شكل ولا زيادة حرف، نحو: (تُخَمٌ)، فإنّ مفرده (تُخَمَة).

الثاني: التغيير بالشكل من غير زيادة ولا نقص، نحو: (أُسْد) ـ بضم الهمزة وسكون السين المهملة ـ فإنّ مفرده (أَسَد) بفتحهما.

الثالث: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل،(كرُسُل)، فإنّ مفرده (رسول).

الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل، نحو: (صِنوان)، فإنّ مفرده (صِنو). ولا يبعد أنْ[1] يقال: إنّ كسرة الجمع كسرة (رجال)، وكسرة المفرد كسرة (كتاب).

الخامس: التغيير بالشكل مع الزيادة علىٰ المفرد من غير نقص، نحو: (رجال)، فإنّ مفرده (رجل).

السادس: التغيير بالشكل مع النقص والزيادة [لفظاً]، نحو: غلمان، فإنّ مفرده (غلام)، أو تقديراً، نحو: ﴿في الفُلكِ المَشحُونِ﴾[2]، ﴿وَترَىٰ الفُلكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾[3]، فالضمّة فيه ضمّة قفل أو ضمّة أُسد. ويعرب سواءً كان مذكّراً منصرفاً أو غير منصرف، أو مقصوراً أو مؤنثاً منصرفاً، أو مؤنّثاً مقصوراً.

تقول في حالة الرفع: هذه زيودٌ ومصابيحُ والأُسارىٰ والهنودُ والعذارىٰ، وفي حالة النصب: رأيتُ الزيودَ ومصابيحَ والأُسارىٰ والهنودَ والعذارىٰ، وفي حالة الجرّ:

---

(١) في المخطوط: (بأن).

(٢) الشعراء: ١١٩.

(٣) فاطر: ١٢.

وجمع المؤنث السالم،...................................

مررتُ بالزيودِ ومصابيحَ والأُسارىٰ والهنودِ والعذارىٰ.

فهذه الأمثلة كلّها جموع تكسير معربة أواخرها بالضمّة في حالة الرفع، سواءً كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، وبالفتحة في حالة النصب سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، وبالكسرة في حالة الجرّ سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المقصور، أو بالفتحة نيابة عن الكسرة كما في آخر غير المنصرف. وقس عليها ما أشبهها.

جمعُ المؤنّث السالم

(و) النوع الثالث من الأسماء أيضاً: (**جمعُ المؤنّثِ السالمِ**) وما أشبهه من كلّ اسمٍ جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين.

والمراد بالسالم: ما سلم فيه بناء مفرده من التغيير حال جمعه. وهذا علىٰ الغالب، لأنّه قد يجيء فيه التغيير كـ(حبلىٰ) وحبليات، وصحراء وصحراوات وسجدة وسجدات).

فإنّ الأوّل قُلبت ألفه ياءً، والثاني قُلبت ألفه واواً، والثالث تحرّك وسطه بعدما كان ساكناً، ويعرب سواء كان مؤنّثاً سالماً أو غير سالم أو مذكّراً سالماً أو مكسّراً غير سالم. تقول في حالة الرفع: هذه هنداتٌ وسجداتٌ وحمّاماتٌ وحبلياتٌ، وفي حالة النصب: رأيتُ الهنداتِ وسجداتٍ وحمّاماتٍ وحبلياتٍ، وفي حالة الجرّ: مررتُ بالهنداتِ وسجداتٍ وحمّاماتٍ وحبلياتٍ.

فهذه الأمثلة كلّها جموع بالألف والتاء المزيدتين معربة أواخرها بالضمّة في حالة الرفع، وبالكسرة نيابة عن الفتحة في حالة النصب، وبالكسرة في حالة الجرّ. وقس عليها ما أشبهها.

وتقييد المصنّف له بالتأنيث والسلامة جرياً علىٰ الأصل الغالب، وإلّا فقد يكون غير سالم كما ذكرنا، وقد يكون مسمّاهُ مذكّراً كما مثّلنا.

والفعلُ المضارِعُ الذي لم يتّصلْ بآخرِه شيءٌ، ....

وقد أُلحق به في الإعراب: (أُولات)، نحو: ﴿وإن كُنَّ أُولَاتِ حَملٍ﴾[١]، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولكن أجروه مجراه. وما سمّي به كـ(عرفات وأذرعات)، ففيه ثلاث لغات:

[الأُولىٰ]: إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم وهو الأفصح.

والثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

والثالثة: إعرابه بالضمّة والفتحة والكسرة لكن من غير تنوين.

المضارع غير المتصل به شيء

(و) النوع الواحد من الأفعال الذي هو النوع الرابع ممّا يعرب بالحركات: **(الفعلُ المضارِعُ الذي لم يتّصلْ بآخرِه شيءٌ)** يوجب بناءه كنون النسوة أو نون التوكيد، أو ينقل إعرابه كألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة كما عرفت ممّا تقدّم. ويعرب سواء كان صحيحاً سالماً أو مزيداً فيه أو معتلّاً.

تقول في حالة الرفع: (يضربُ زيدٌ ويكرمُ ويغزو ويخشىٰ ويرمي)، وفي حالة النصب: لن يضربَ زيدٌ ولن يكرمَ ولن يغزوَ ولن يخشىٰ ولن يرميَ، وفي حالة الجزم: لم يضربْ زيد، ولم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ.

فهذه كلّها أفعال مضارعة معربة أواخرها بالضمّة في حالة الرفع سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المعتل مطلقاً، وبالفتحة في حالة النصب سواء كانت ظاهرة أو مقدّرة في آخر المعتل بالألف، وبالسكون في حالة الجزم، أو بالحذف نيابة عنه كما في آخر المعتلّ مطلقاً. وقس عليها ما أشبهها.

تنبيه: إنّما أُعرِبَ الفعل المضارع دون غيره لمشابهته الاسم في التخصيص والإبهام، فكأنّه شرب معه من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، ومن ثمّ سمّي مضارعاً؛ فإنّ الاسم قد يكون مبهماً، نحو: جاءَ غلامٌ، ثمّ تخصّصه بالإضافة فتقول:

---

(١) الطلاق: ٦.

وكُلُّها تُرفعُ بالضمَّةِ، وتنصبُ بالفتحةِ، وتُخفضُ بالكسرةِ، ....

غلامُ زيد، وكذلك نحو: رأيتُ هذا، ثمّ تخصّصه فتقول: هذا الرجل، وهذا الفارس، ويكون مشتركاً أيضاً كـ(عين).

ووجه إبهام المضارع دلالته علىٰ زمانَي الحال والاستقبال؛ فهو لأجل ذلك مبهم، فإذا أردت الحال قيّدته بـ(الآن)، وإذا أردت الاستقبال قيّدته بـ(غداً، أو بالسين، وسوف). فبسبب اشتراكه وضعاً في هذين المعنيين علىٰ الصحيح يحتاج إلىٰ تخصيص بأحد مخصّصاته كما أنّ الاسم يخصّص بأحد معانيه بواسطة القرائن وقبوله أيضاً لام الابتداء وجريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته.

(**وكُلُّها**) أي مجموع هذه الأنواع الأربعة لا جميعها، بمعنىٰ أنّه قد يتخلّف منها بعضٌ في بعضِ الحالات كالجمع المؤنث السالم وما أشبهه في حالة النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجرّ، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم. وسينبّه عليها المصنّف.

(**تُرفعُ**) أي تعرب في حالة الرفع (**بالضمَّةِ**) نحو: يضربُ زيدٌ والرجالُ والهندات.

فـ(يضرب) وهو فعل مضارع، و(زيد) وهو اسم مفرد، و(الرجال) وهو جمع تكسير، و(الهندات) وهو جمع مؤنث سالمٌ معربات بالضمّة رفعاً.

(**وتُنصبُ**) أي تعرب في حالة النصب (**بالفتحةِ**) سوىٰ جمع المؤنث السالم فإنّه يعرب في حالة النصب بالكسرة كما ستعلم، نحو: لن أضربَ زيداً والرجال.

فـ(أضرب) وهو فعل مضارع و(زيداً) وهو اسم مفرد، والرجال وهو جمع تكسير، معربات بالفتحة نصباً.

(**وتُخفضُ**) أي تعرب في حالة الخفض (**بالكسرةِ**) سوىٰ الاسم الذي لا ينصرف والفعل مطلقاً. أمّا الفعل فكما عرفت ممّا سبق، وأمّا الذي لا ينصرف فستعرفه إن شاء الله تعالىٰ، نحو: مررتُ بزيدٍ والرجالِ والهنداتِ.

فـ(زيد) وهو اسم مفرد، والرجال وهو جمع تكسير، والهندات وهو جمع مؤنث سالم معربات بالكسرة خفضاً.

وتُجزمُ بالسكونِ. وخرجَ عن ذلكَ ثلاثةُ أشياءَ: جمعُ المؤنثِ السالمُ، فإنّه يُنصبُ بالكسرةِ ....

(وتُجزمُ) أي تعرب في حالة الجزم **(بالسكونِ)** سوىٰ الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، لأنّ الجزم مختصّ بالفعل فيكون المراد به هو الفعل المضارع الصحيح آخره خاصّة؛ لما قد عرفت من أنّ المراد بقوله: **(وكلّها)** المجموع من حيث المجموع، نحو: لم يضربْ زيدٌ.

فـ(يضرب)فعل مضارع معرب بالسكون جزماً .وقس علىٰ هذه الأمثلة مايشبهها.

ماخرج عن الأصل في الإعراب

(وخرجَ عن ذلكَ) أي عن النصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون **(ثلاثةُ أشياءٍ)**:

جمعُ المؤنثِ السالمُ

أحدها: **(جمعُ المؤنثِ السالمُ)** في حالة النصب خاصّة، **(فإنّه يُنصبُ)** أي يعرب في حالة النصب **(بالكسرةِ)** نيابة عن الفتحة، نحو: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ﴾[1] و﴿أصطفىٰ البنَات﴾[2]؛ وذلك لأنّ النصب فيه تابع للخفض؛ إجراءً للفرع علىٰ وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكّر السالم، فإنّ النصب فيه تابع للخفض.

قيل: وكان ينبغي أن تكون الكسرة للمذكر والياء للمؤنث ليكون الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل. ولكن لا شكّ أنّ الفرع مفضول بالنسبة إلىٰ الأصل، فجعل أصل مع أصلٍ وفرع مع فرع...[3]، فتأمّل. انتهىٰ.

ونقل عن بعض العرب نصبه بفتحة علىٰ الأصل إذا كان محذوف اللّام.

حكىٰ الكسائي: سمعتُ لغاتَهم، وحكىٰ ابن سيده: رأيتُ بناتَك، بفتح التاء في المثالين.

---

(١) العنكبوت: ٤٤. (٢) الصافات: ١٥٣.

(٣) الظاهر وجود سقط، إذ المعنىٰ خلاف المراد.

والاسمُ لا الذي ينصرفُ، فإنّه يخُفَضُ بالفتحةِ، ....

الممنوع من الصرف

والثاني: **(الاسمُ الذي لا ينصرفُ)** في حالة الخفض خاصّة، وهو ما اجتمع فيه علّتان فرعيّتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، **(فإنّه يُخفَضُ)** أي يعرب في حالة الخفض **(بالفتحةِ)** نيابة عن الكسرة سواء كان مفرداً أو جمع تكسير، نحو: مررتُ بأحمدَ ويزيدَ ومساجدَ ومصابيحَ؛ فإنّهما يخفضان بالفتحة التي اقتضاها عامل الجرّ، فهي فتحة إعرابٍ، لا بناء، كما هو المشهور.

وذهب الأخفش والمبرّد والزجّاج إلىٰ أنّ الممتنع من الصرف في حالة الجرّ مبني علىٰ الفتح لخفّته[١]، واختصّ البناء بحالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه له في التعرّي من الجرّ؛ لأنّه إنّما منع الاسم الذي لا ينصرف من تنوين الصرف لمشابهته الفعل، لأنّ الفعل فيه علّتان:

[الأولىٰ]: [وهي][٢] احتياجه إلى الفاعل.

والثانية: اشتقاقه من المصدر كما هو رأي البصريين[٣]؛ لأنّه هو الأصل، والفعل مشتق منه؛ لأنّ مفهومه واحد ومفهوم الفعل متعدّد، فهو فرع والمصدر أصل، ولأنّه دالّ علىٰ بعض ما يدلّ عليه الفعل، وأيضاً أنّه اسم والاسم مستغنٍ عن الفعل، وأيضاً يقال له مصدر؛ لأنّ الأشياء تصدر عنه، فإذا كان أصلاً للفعل فجميع الصفات يكون لها أيضاً كذلك.

وعند الكوفيين[٤]: أنّ الفعل هو الأصل؛ لأنّه فيه معنىٰ المصدر وزيادة، إذ مفهوم المصدر جزء من مفهومه والكلّ أصل بالنسبة إلىٰ الجزء، وأيضاً يؤكّد الفعل به، نحو: ضربتُ ضرباً، والمؤكَّد أصل دون المؤكِّد، وأيضاً يقال له: مصدر؛ لأنّه مصدور عن

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١:١٠٦. (٢) في المخطوط: (وهو).

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٥٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٣٥.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٥٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٣٥.

....

الفعل كما قالوا: مشربٌ عذبٌ، ومركبٌ فارهٌ، أي مشروبٌ ومركوبٌ، وأيضاً إعلاله مدار لإعلال الفعل وجوداً في: يعِدُ عِدَةً، وقامَ قياماً، وعدماً في: يوجلُ وجلاً، وقاومَ قواماً.

ومَداريّته تدلّ علىٰ أصالته، إذ لا يكون أصلاً في شيء وفرعاً في آخر.

وأيضاً أنّ الفعل قد جاء عاملاً في المصدر، والعامل أصل بالنسبة إلىٰ المعمول؛ وأيضاً قد جاءت أفعال بلا مصادر، ولو كان المصدر أصلاً والفعل فرعاً لما وجد الفعل بدونه.

ويمكن الجواب عن الأوّل بأنّه لو لم يكن في الفرع دون الأصل مزيّة لكان فريّة بغير مزيّة؛ ولأنّ الجزء مقدّم علىٰ الكلّ وأصل لوجوده، فيكون أصلاً لاشتقاقه.

وعن الثاني: فلأنّه يلزم فرعيّته له في الإعراب كما في جاءني زيدٌ لا في الاشتقاق.

وعن الثالث: أنّه من باب (جرىٰ النهُر، وسالَ الميزابُ) ممّا ذكر المحلّ وأُريد به الحالُّ، وهذا باب شائع.

وعن الرابع: أنّ إعلال المصدر للمشاكلة لا للمَداريّة، ولا يلزم من الفرعيّة في الإعلال الفرعيّة في الاشتقاق. ألا ترىٰ أنّ (أعد) وإخوانه فرع (يعد) في الإعلال، وليس مشتقاً منه.

وعن الخامس: أنّه لا يلزم من كونه عاملاً كونه أصلاً، فإنّ الحروف عاملة في الأسماء وليست أصلاً لها.

وعن السادس: فلأنّ المتنازع فيه الأفعال التي وجد لها مصادر، وحينئذٍ تكون العلّة الثانية عند الكوفيين هي كون الفعل بمنزلة المركّب؛ لأنّه يدلّ علىٰ معانٍ؛ منها: الحدث، والزمان، والنسبة.

فكذلك الاسم الذي لا ينصرف فيه علّتانِ فرعيّتانِ من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام العلتين، بأن تؤثّر وحدها تأثيرهما، وستعرفها إن شاء الله تعالىٰ. فلمّا

شابهه امتنع ممّا امتنع منه الفعل وهو الصرف.

وها هنا فوائد:

معنى الصرف

[الفائدة] الأُولىٰ: في معنىٰ الصرف واشتقاق المنصرف:

أمّا الصرف فقيل: هو التنوين[١]، يقال: صرفت الاسم، أي نوّنته. وهو مذهب المحقّقين من النحّاة[٢]، واللغويين[٣].

فمعنىٰ [غير] المنصرف عندهم حينئذٍ هو الفاقد للتنوين، وإنّما حذف الكسر تبعاً له بعد صيرورة الاسم غير منصرف؛ لأنّ من شأنهم إذا حذفوا شيئاً أنْ يحذفوا.... الذي قبله إن كان بقاؤه يجلب المحذوف كالواو من (عليكم)، فإنّ مَنْ حذفها حذف ضمّة الميم؛ لأنّ بقاءها يجلب المحذوف وهو الواو، وكذا بقاء الكسر يجلب التنوين، فحذفوه لحذف التنوين.

وذهب الزجّاجُ[٤] والرماني إلىٰ أنّه الجرّ والتنوين معاً. بمعنىٰ أنّ العلّتين اقتضتا منع الاسم معاً بالأصالة لتساويهما في العلّة المقتضية لمنعهما، فإيثار أحدهما بالأصالة دون الآخر ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجّح، وهو باطل.

والظاهر أنّ الأوّل هو الأقرب؛ لوجود المقتضي وزوال المانع كما عليه أكثر العرب، فدلّ ذلك علىٰ التبعيّة كما لا يخفىٰ علىٰ ذي رويّة.

وإنّما تبعه الكسر في الحذف لأنّ التنوين قد يحذف من غير الممنوع كحالة الوقف والإضافة والبناء، فأرادوا التنصيص من أول الأمر علىٰ سقوط التنوين ليس إلّا؛ لمشابهته الفعل لا للبناء ولا الإضافة ولا غيرهما، فحذفوا معهُ الكسر الذي لا

(١) أوضح المسالك ٣: ١٤٠، همع الهوامع ١: ٢٤.
(٢) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٢٢٨، (المتن).
(٣) كتاب العين ٧: ١٠٩، لسان العرب ٧: ٣٢٩ ـ صرف.
(٤) همع الهوامع ١: ٢٤.

....

يدخل الفعل؛ تقوية للشبه ودليلاً عليه.

ثمّ إنّهم اختلفوا في ذلك التنوين الممنوع منه ما هو؟

فقيل[١]: المراد به تنوين التمكين،وهو ما دلّ علىٰ معنىٰ يكون الاسم به أمكن في الاسميّة، وذلك المعنىٰ هو عدم مشابهة الاسم المذكور للحرف والفعل. وهو معنىٰ تعريفهم إيّاه باللاحق للاسم المعرب المنصرف إيذاناً بإبقائه علىٰ أصله بحيث لم يشبه الحرف فيبنىٰ ولا الفعل فيمنع من الصرف، فيخرج عن المنصرف مثل: (مسلمات) ممّا جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين،ويدخل في الممتنع من الصرف ما سمّي به منه كـ(عرفات،وأذرعات)،ومثل (جوارٍ وأعيم)ممّاكان محذوف‌اللام معوّضاًعنه بالتنوين.

أمّا الأوّل فلأنّه منصرف مع أنّه خالٍ من تنوين الصرف؛ لأنّ تنوينه ليس للتمكين بل لمقابلة النون في جمع المذكّر السالم. واُختلف في معنىٰ المقابلة، فالرضي علىٰ أنّ معناها إنّ هذا التنوين قائم مقام ذلك التنوين الذي في المفرد في المعنىٰ الجامع لأقسام التنوين وهو الدلالة علىٰ تمام الاسم، كما أنّ النون في ذلك الجمع قائمة مقام ذلك التنوين الذي في المفرد في الدلالة علىٰ ذلك المعنىٰ[٢].

وقيل: إنّه عوض عن الفتحة نصباً[٣].

وقيل: إنّه لمّا زيد في الجمع المذكّر السالم حرفان وفي المؤنث لم يُزد إلّا حرف واحد ـ وهو الألف؛ لأنّ التاء موجودة في مفرده ـ [زيد][٤] التنوين في مقابلة النون في المذكّر، كما أنّ الحركة في (مسلمات) في مقابلة حرف العلّة في (مسلمين).

وقول الشيخ الرضي‌ﷺ هو القول الرضيُّ المرضيُّ؛لأنّ التنوين هنا لا فائدة فيه إلّا الدلالة علىٰ التمام؛لأنّه ليس بتمكين علىٰ‌المشهور؛لثبوته مع مافيه علّتا منع الصرف

(١) شرح شذور الذهب: ٤٥١، همع الهوامع ٢: ٧٩. (٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٤٦.
(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٤٨، وفيه: (عوض من منع الفتحة)، همع الهوامع ٢: ٨٠.
(٤) في المخطوط: (فزيد).

....

كـ(عرفاتٍ وأذرعاتٍ)، ولا تنكير لثبوته مع المعرّفات، ولا عوض لتمام المفردات.

ولا حاجة بنا لجعله عوضاً عن الفتحة لقيام الكسرة مقامها بلا هنٍ وهنات، ولا لجعله في مقابلة النون في المذكّر؛ لأنّ التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع. ولو سلّم فهذا الجمع لا يختصّ بما في مفرده التاء لفظاً، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديراً كـ(هندات)، بل يكون لمذكّر كـ(اصطبلات). والحكم في الجميع واحد كما لا يخفىٰ علىٰ من تدبّر العبارات.

وقيل: إنّ الألف والتاء في مقابلة الواو ولدلالتهما علىٰ الجمع، وأنّ التنوين في مقابلة النون، ولا يخفىٰ ما فيه.

وأما الثاني فلاجتماع علّتي المنع فيه؛ وهما: العلميّة والتأنيث، ولا ينافي ذلك وجود التنوين فيه كما لا يخفىٰ علىٰ نبيه؛ لأنّ الممنوع منه إنّما هو تنوين التمكين، وهو هنا ليس إلّا للمقابلة كما عرفت، وإنّما لم يحذف الكسر لأنّ الغرض الأصلي والمطلب الكلّي إنّما هو منع التنوين التمكيني، وهو هنا حاصل.

وأمّا حذف الكسر فهو زيادة فضل، فيبقىٰ استصحاباً لحالِهِ قبل التسمية، أو لأنّ الكسر الممنوع منه إنّما هو الكسر المختصّ بحالة الجرّ، أمّا الكسر المشترك بينه وبين النصب فلا، كما هو أصحّ القولين، و إلّا فقد قيل بمنع الكسر المشترك أيضاً، وعليه جاء قول امرئ القيس:

تنوّرتُها من أذرعاتَ وأهلُها ... بيثربَ أدنىٰ دارِها نظرٌ عالِ[١]

بفتح التاء من غير تنوين علىٰ إحدىٰ[٢] الروايات الثلاث.

وأمّا الثالث: فلأنّ التنوين فيه إنّما هو عوض عن الياء المحذوفة علىٰ قول سيبويه والجمهور[٣]، أو عن ضمّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة علىٰ قول المبرِّد[٤]، فهو باقٍ علىٰ منعه.

---

(١) كتاب سيبويه ٢: ٢١، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٤٧، أوضح المسالك ١: ٥١، شرح ابن عقيل ١: ٧٦.

(٢) في المخطوط: (أحد).

(٣) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٣٥، (المتن).

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٥٣.

....

أمّا (جوارٍ) فلصيغة منتهىٰ الجموع، وأمّا (أُعَيمٍ) فللوصف ووزن الفعل الرباعي، كـ(أُدحرج، وأُبيطر).

ولا التفات لقول الأخفش بأنّ تنوينه تنوين صرف[١]؛لصيرورته بعد الحذف مثل (سلام، وكلام) عند قطع النظر عن المحذوف؛ لأنّ المحذوف في قوّة الموجود؛ ولذلك لم يجرِ الإعراب علىٰ ما قبله بعد حذفه.

وقيل: المراد بالصرف التنوينات الأربعة الخاصّة بالاسم، وهي: تنوين التمكين، والتنكير، والعوض، والمقابلة[٢].

ونقل عن ابن مالك في شرح الكافية الجزم به.

ويؤيّده ما نقله الأزهري عن واضع كتاب (أغلاط الزمخشري): [من] أنّ ما عدا تنوين القوافي يسمّىٰ تمكيناً وصرفاً، وأنّ مَنْ خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه. وعلىٰ هذا القول يكون كلّ ما دخله التنوين مصروفاً وإنْ حصل فيه سبب المنع كـ(جوارٍ، وعرفاتٍ) وشبههما.

---

(١) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣:٢٤٥، (المتن).
(٢) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٢٢٨، (المتن).

....

اشتقاق المنصرف

وأمّا اشتقاق المنصرف فهو:

إمّا من الصريف بمعنىٰ الصوت، يقال: صَرَفَتْ البكرةُ صريفاً، أي صوّتت[١]، وقال النابغة[٢]: صريفُ [القَعوِ بالمسَدِ][٣]. أي صوّت صوت البكرة؛ لأنّ في آخره التنوين وهو صوت بغُنّة، ولهذا سمّي صرير الباب صريفاً.

أو من الصريف، والصِّرف بمعنىٰ الخالص ـ ولهذا سمّي الشراب الخالص، واللبن المنزوع الرّغوة، والفضّة الخالصة[٤] صريفاً ـ لخلوصه من شبه الفعل والحرف.

أو من التصريف بمعنىٰ التكرير والتقليب والتحويل والتغيير، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنُصَرِّفُ الآيَاتِ﴾[٥]. أي (نكررها؛ تارة من جهة المقدّمات العقلية، وتارة من جهة الترهيب والترغيب، وتارة من جهة التنبيه والتذكير بأحوال المتقدّمين)[٦] وأخبارهم.

وقال تعالىٰ: ﴿فَأَنَّىٰ تُصرَفُونَ﴾[٧] أي (أيَّ جهة تنقلبون عن الحقّ إلىٰ الضلال)، كما في (المجمع)[٨].

وقال تعالىٰ: ﴿وَتَصرِيفُ الرِّيَاحِ﴾[٩] أي تحويلها وتقليبها وتغييرها من جهة إلىٰ أُخرىٰ (جَنوباً وشَمالاً، وصَباً ودبوراً)[١٠]؛ لأنّ الاسم المنصرف تتكرر عليه الحركات الثلاث بأسرها، ويتغيّر آخره وينقلب ويتحوّل من ضمّة إلىٰ فتحة إلىٰ

---

(١) الصحاح ٤: ١٣٨٥ باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف، لسان العرب ٧: ٣٣٠ ـ صرف.

(٢) ديوان النابغة الذبياني: ٣١، لسان العرب ٧: ٣٣٠ ـ صرف.

(٣) في المخطوط: (له صريف القعود)، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) كتاب العين ٧: ١١١ ـ صرف. المصباح المنير: ٣٣٩ ـ القاموس المحيط ٣: ٢٣٥، باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف.

(٥) الأنعام: ١٠٥.

(٦) مجمع البحرين ٥: ٧٩، باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف. بتقديم الترغيب علىٰ الترهيب.

(٧) يونس: ٣٢.

(٨) مجمع البحرين ٥: ٧٩، باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف، وفيه: (تقلبون).

(٩) البقرة: ١٦٤.

(١٠) لسان العرب ٧: ٣٢٩، مجمع البحرين ٥: ٧٩، باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف.

....

كسرة.

أو من الصَّرف بمعنىٰ الزيادة والفضل، ومنه: صرف الحديث، بمعنىٰ: الزيادة فيه وتحسينه(١)؛ لأنّه يزيد علىٰ غير المنصرف ويفضل عليه باستيفاء جميع الحركات والتنوين كما يفضل الحديث المصروف علىٰ غيره.

أو من الانصراف بمعنىٰ الرجوع(٢)، فكأنّ الاسم ضربان: ضرب أقبل علىٰ شبه الفعل فمنع ممّا منع منه الفعل، وضرب انصرف عنه.

أو من الانصراف عن جهة إلىٰ غيرها لانصرافه في جهات الحركات من جهة إلىٰ أُخرىٰ، ولهذا قال سيبويه: صرفته في معنىٰ أجريته(٣).

وقال ابن مالك نقلاً عنه: إنّما سُمّيَ منصرفاً لانقياده إلىٰ ما يصرفه [عن عدم تنوين إلى](٤) التنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلىٰ غيره(٥)، والله العالم بالصواب.

---

(١) الصحاح ٤: ١٣٨٦، باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف. القاموس المحيط ٣: ٢٣٥، باب الفاء ـ فصل الصاد، صرف.

(٢) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٢٢٨، (المتن).

(٣) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم): ٦٣٣.

(٤) من المصدر، وفي المخطوط: (ما يصرفه إلىٰ التنوين).

(٥) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٢٢٩، (المتن).

....

موانع الصرف

[الفائدة] الثانية: في بيان العلل وتحقيق كميّتها، والمشهور بينهم[١] أنّها تسع وهي: الجمع، والوصف، والعدل، والمعرفة، وزيادة الألف والنون، والعجمة، والتأنيث، والتركيب، ووزن الفعل. كـ(مساجد، ومصابيح، ومثنىٰ، وثُلاث، وأحمر، وسكران، وعمر، وسلمان، وإبراهيم، وطلحة، وزينب، ومعدي كرب، وأحمد ويزيد).

وقد وفّقني الله تعالىٰ لنظمها في بيتين وهما:

اجمَع لوصفٍ بِهِ عدلٌ ومعرفةٌ   وزد لعجمةِ تأنيثٍ وتركيبِ
وزِن بفعلك أحوالاً فدونكها   تسعاً موانع صرفٍ غير تثريبِ

وقد اعتنىٰ النحاة والشعراء بنظمها، ولا يليق المقام؛ لضيقه، بذكرها.

وقال بعضهم: إنّها إحدىٰ عشرة[٢]، وهي هذه التسع مع علّتين أُخريين:

إحداهما: مشابهة ألف التأنيث مثل: أرطىٰ، فإنّه اسم شجر وهو منصرف لأنّ ألفه للإلحاق لا للتأنيث بدليل قبولها تاءه، كقولهم: أرطاة، فإذا جعل علماً لمذكّر امتنع من دخول التأنيث بسبب العلمية، فصارت ألفه شبيهة بألف التأنيث في عدم دخول التاء عليها، فمنع من الصرف للعلميّة وشبه ألف التأنيث.

والثانية: مراعاة الأصل في نحو أحمر إذا سمّي به ثمّ نكّر.

وقال بعضهم[٣]: إنّها عشر، وهي التسع مع التشبيه بألفي التأنيث خاصّة.

وقال بعضهم: إنّها اثنتان خاصّة[٤]، وهما الحكاية والتركيب:

أمّا الحكاية ـ يعني النقل من الفعل إلىٰ الاسم ـ ففي وزن الفعل مع الوصف كـ(أعلم)، أو مع العلميّة كـ(يزيد)، فإنّ امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعليّة،

---

(١) قطر الندىٰ وبلّ الصدىٰ: ٣١١، شرح شذور الذهب: ٤٥٠، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٠٠، همع الهوامع ١: ٢٥.
(٢) الفوائد الضيائية ١: ٢١٠.
(٣) همع الهوامع ١: ٢٥.
(٤) الفوائد الضيائية ١: ٢٠٩.

....

أي كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية إلىٰ الاسميّة كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل.

وأمّا التركيب: ففي البواقي. وقد تكلّفوا له تكلّفاً قليل الجدوىٰ.

كتركيب التأنيث بالتاء ظاهرة أو مقدّرة، أو بالألف وهو؛ إمّا تركيب التأنيث مع العلمية، نحو فاطمة وزينب.

أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم، نحو حبلىٰ، أو الصفة نحو حمراء.

وتركيب العدل في عمر، فإنّه مركّب من علمين تقديراً؛ لأنّ الواضع لمّا قصد التسمية بـ(عامر) عدل عنه خوف اللبس إلىٰ عمر. وفي نحو ثُلاث، فإنّه بمنزلة ثلاثة ثلاثة.

وتركيب الجمع فإنّه بمنزلة جمعين.

وتركيب الاسمين في نحو بعلبك.

وتركيب الألف والنون؛ إمّا مع العلميّة أو الوصفيّة.

وتركيب العجمة وهو: إمّا تكرارها في العجمي والعربي أو تركيبها مع العلمية.

[الفائدة] الثالثة: في تفصيلها نشراً علىٰ ترتيب اللف:

أمّا الجمع: وهو سبب قائم مقام سببين، فشرطه أن يكون علىٰ صيغة منتهىٰ الجموع، وأن يكون غير قابل للتاء؛ لئلّا يكون علىٰ زنة المفردات.

وهي الصيغة التي كان أوّلها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان متحرّكان كمساجد ودراهم، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح وقناديل. فصياقلة وفرازنة حينئذٍ منصرفان لفوات شرط تأثير الجمعيّة، وهو كونها بلا تاء.

وهذه الصيغة هي التي لم تجمع مرّة أُخرىٰ جمع تكسير، فكأنّه جمع مرّتين بخلاف غيرها من الجموع، فإنّها قد تجمع، تقول: كلب وأكلب، كفلس وأفلس، ثمّ تقول: أكالب وأكاليب.

وأمّا الوصف الذي هو كون الاسم دالاًّ علىٰ ذاتٍ مبهمةٍ مأخوذة مع بعض

....

صفاتها، كـ(أحمر)، فإنّه موضوع لذات ما أُخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة، وشرطه أمران:

أحدهما: أن يكون وصفاً في أصل الوضع، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثمّ طرأت الوصفيّة لم يعتدّ بها، وذلك كما إذا أخرجت صفواناً وأرنباً من معناهما الأصلي وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتهما بمعنىٰ (قاسٍ وذليل)، فقلت: هذا قلب صفوانٌ، أي قاسٍ، ورجل أرنبٌ، أي ذليل، صرفتهما لعروض الوصفيّة فيهما. فأسودُ وأرقمُ غير منصرفين وإن صارا اسمين للحيّة لأصالتهما في الوصفية.

و (أربع) في قولك: مررت بنسوةٍ أربعٍ، منصرف مع أنّه صفة وفيه وزن الفعل، لعدم الأصالة في الوصفية.

الثاني: ألّا تقبل الكلمة تاء التأنيث، ولهذا تقول: مررت برجلٍ عريانٍ، ورجلٍ أرملٍ بالصرف لقولهم في المؤنّث: عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإنّ مؤنثهما سكرىٰ وحمراء بغير التاء. ولا يجتمع الوصف مع العلميّة أصلاً.

وأمّا العدل الذي هو تغيير الاسم من صيغة إلىٰ صيغة أُخرىٰ فمع بقاء المعنىٰ الأصلي تحقيقاً كـ(ثُلاث ومَثلث)، فإنّهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة)، فعلم أنّ أصلهما لفظ مكرّر، أو تقديراً كعمر، فإنّه معدول عن عامر.

أمّا (ثُلاث ومَثلث) وأخواتهما، فسبب منعها من الصرف العدل والوصف؛ لأنّ الوصفيّة العرضيّة التي كانت في (ثلاثة ثلاثة) صارت أصلية في ثُلاث ومَثلث، لاعتبارها فيما وضعوا له، قال تعالىٰ: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[1]. فـ(مثنىٰ) وما بعدها صفة لأجنحة؛ لأنّ المعنىٰ: أُولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والله أعلم.

وأمّا عمر فسبب منعه من الصرف العلميّة والعدل المقدّر؛ لأنّهم وجدوه ممنوعاً

---

(١) فاطر: ١.

....

ولم يكن فيه غير العلميّة فاعتبروا العدل فيه.

وأمّا سحر فهو معدول عمّا فيه الألف واللّام، وهو السحر فيمنع من الصرف للتعريف وهو العلميّة أو شبهها بأنْ يكون ظرفاً معيّناً، وللعدل كقولك: جئت يوم الجمعة سحر، بالمنع.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[١] فالصرف لفوات التعيين، أي بسحرٍ من الأسحار، كما هو معلومُ أُولي الأبصار.

وإنْ استعمل غير ظرفٍ وجب أن يكون تعريفه بأل أو بالإضافة، نحو: طابَ السحرُ سحرُ ليلتِنا.

ولا يجتمع العدل مع وزن الفعل أصلاً، ويجتمع مع العلمية كعُمر وزُفر، ويجتمع مع الوصف أيضاً كثُلاث ومَثلث في العدد، وجُمع وأُخر في غيره.

ومثل (عمر) في المنع من الصرف فَعال علماً كحذامِ وقطامِ ورقاشِ وبابه من كلّ علم مؤنث من غير ذوات الراء في لغة أكثر تميم[٢] خاصّة للعلميّة والعدل؛ لأنّ حذام معدول عن (حاذمة)، وقطام عن قاطمة، ورقاش عن راقشة. فيقولون: جاءتني حَذامُ، ورأيتُ حَذامَ، ومررتُ بحَذامَ، بالمنع.

وإنّما لم يجعلوا سبب المنع بدل العدل التأنيث كزينب ـ ولو جعلوه لكان أولىٰ ـ لأنّه لمّا جعل العدل في المذكّر سبباً للمنع ـ ومن عادة العرب [حملُ][٣] الأشياء علىٰ أضدادها ـ حمل المؤنّث هنا علىٰ المذكّر للضديّة.

وأمّا الحجازيون ـ وهم فصحاء علم العربيّة ـ فيبنونه علىٰ الكسر مطلقاً لمشابهته ما شابه مبنىٰ الأصل، وهو اسم الفعل[٤].

---

(١) القمر: ٣٤.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٢٦، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٥، أوضح المسالك ٣: ١٥١.

(٣) في المخطوط: (يحملون).

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٢٦، أوضح المسالك ٣: ١٥٣.

....

وقيل: للعدل[١]. وهو غير خفيّ علىٰ المتأمّل، فيقولون: جاءتني حـذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ، بالكسر في الأحوال الثلاثة. قال شاعرهم:

فلولا المزعجاتُ من الليالي ... لما تَرَكَ القَطا طـيبَ المـنامِ
إذا قـالت حـذامِ فـصدِّقُوها ... فإنّ القولَ ما قـالت حـذامِ[٢]

فحذامِ في الموضعين فاعل (قال) وهو مكسور كما ترىٰ، وقول الآخر:

أتــاركةٌ تَـدَلّلَها قـطامِ ... رضينا بالتحيّةِ والسلامِ[٣]

فقطامِ فاعل (تاركة) لأنّه اسم فاعل سادٌّ مسدَّ الخبر، وهو مكسور أيضاً.

وبعض تميم[٤]يوافق الحجازيين في البناء مطلقاً لكن إذا كان في آخره راء،كوبار لقبيلة، وسفار لماء،وحضار لكوكب، وطمار للمكان المرتفع؛ لأنّ الراء حرف مكرّر يطلب فيه الخفّة فتحصل بالكسر؛ لأنّه الأصل في الإمالة،والله العاصم في كلّ مقالة.

وأمّا المعرفة الذي هو التعريف بالعلمية ـ لأنّ الضمائر والإشارة والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها هنا؛ لأنّها كلّها مبنيّات ومنع الصرف من أحكام المـعربات. وأمّا التعريف بـ(أل) أو الإضافة فإنّه يجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه كما ستعرفه، فلا يتصوّر كونه سبباً للمنع، فلم يبقَ إلّا التعريف بالعلمية، والله العالم بكلّ خفيّة ـ [فتجتمع][٥] مع غير الوصف كما لا يخفىٰ علىٰ ذي رويّـة، نـحو: أحـمد، وعمر، وزينب، وفاطمة، ومعدي كرب، وسلمان وإبراهيم.

وأمّا الزيادة [التي هي][٦] زيادة الألف والنون، لأنّهما من حروف: (سألتمونيها). فإن كانتا في الاسم فشرطُه أنْ يكون علماً كسلمان وعثمان، فسعدان اسم نبت

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٢٢، ١٢٦.
(٢) البيتان للجيم بن صعب. قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٤.
(٣) البيت للنابغة الذبياني في مدح عمرو بن هند. ديوان النابغة: ١١١، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٣١٤.
(٤) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٣١٥.
(٥) في المخطوط: (ويجتمع).
(٦) في المخطوط: (الذي هو).

....

منصرف.

وإنْ كانتا في الصفة فشرطها أنْ يكون مؤنّثها علىٰ [فعلىٰ][١] كسكران، فندمان منصرف لوجود ندمانه.

ومن ثمَّ اختلف في رحمان فـي أنّـه مـنصرف أو لا، فـإنّه ليس له مـؤنّث لا (رحمىٰ) ولا (رحمانة)؛ لأنّه صفة خاصّة لله تعالىٰ لا تطلق علىٰ غيره عزّ وجلّ، لا مذكّر ولا مؤّنث، فعلىٰ مذهب مَنْ يشترط وجود فعلىٰ فهو منصرف، وعلىٰ مذهب من يشترط انتفاء فعلانة غير منصرف[٢].

وأمّا العجمة فشرطها أنْ يكون اللفظ علماً في اللغة العجمية، وعلماً في كلام العرب أيضاً وإلاّ فلا فائدة لها في كلام العجم، وأنْ يكون زائداً علىٰ الثلاثة الأحرف كإبراهيم وإسماعيل، أو يكون ثلاثياً متحرّك الوسط، كشمَر، فلجام منصرف لعـدم العلمية في كلام العجم؛ لأنّه اسم جنس، و(نوح) منصرف أيضاً لسكون الوسط.

وأسماء الأنبياءﷺ الجامعة للشروط ممتنعة إلّا (صن شمله)[٣]، أمّا نوح ولوط فللخفّة، وأمّا غيرهما فللعربيّة.

وقيل: إنّ هوداً كنوح، ولهذا يقال: قرنه سيبويه به[٤].

وأمّا التأنيث فهو؛ إمّا بالتاء، أو بالمعنىٰ، أو بالألف:

فالأوّل شرطه أنْ يكون علماً كفاطمة وحمزة، وكذلك المعنوي كزينب وسعاد.

ثمّ المعنوي إن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي يجوز صرفه مـع وجـود السببين كهند ودعد؛ لأجل الخفّة، وإن كان مجاوزاً الثلاثة كزينب وسعاد، أو متحرّك الوسط كسقر ولظىٰ، أو أعجمياً كماه وجور، فالمنع.

---

(١) في المخطوط: (فعلان).
(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٥٩ ـ ١٦٠.
(٣) (صن شمله) ـ مختصر أسماء الأنبياء غير الممنوعة من الصرف، وهي حسب المختصر: صـالح، نـوح، شيث، محمّد، لوط، هود. نقل ذلك في الكواكب الدرية ١: ٤٩.
(٤) كتاب سيبويه ٢: ٢٢، الفوائد الضيائية ١: ٢٣٠.

....

وأمّا التأنيث بالألف مطلقاً، كحبلىٰ وصحراء فممنوع مطلقاً؛ لأنّ ألفي التأنيث قائمتان مقام سببين؛ لأنّهما لازمتان في بنية الكلمة وضعاً لا يفارقانها أصلاً، فلا يقال في حبلىٰ: حبل، ولا في صحراء: صحر، فجعل لزومهما بمنزلة تأنيث آخـر، فصار التأنيث مكرّراً، بخلاف التاء فإنّها ليست لازمة بحسب أصل الوضع؛ لأنّـها إنّما وضعت للفرق بين المذكّر والمؤنّث خاصّة، والله العالم بلا خصاصة.

وأمّا التركيب الذي هو صيرورة كلمتين كلمة واحدة من غير حرفية جزء فشرطه أنْ يكون علماً بلا إضافة ـ لأنّ الإضافة تخرج المضاف إلىٰ الصرف فـلا تكـون مقتضية للجرّ بالفتحة كعبدالله ـ ولا إسناد؛ لأنّ الأعلام المشتملة علىٰ الإسناد من قبيل المحكي؛ لأنّه يحكىٰ علىٰ ما كان عليه قبلُ، كـ(شاب قرناها).

وألّا يكون الجزء الثاني صوتاً ولا متضمّناً لحرف العطف، مثل سيبويه وخمسة عشر، علماً؛ لأنّهما من باب المبني، والصرف وعدمه إنّما يقالان للمعرب.

فيكون المراد به التركيبَ المَزجيَّ، مثل (بعلبك)، فإنّه علم لبلدة مركّب من (بعل) وهو اسم صنم، و(بك) وهو اسم صاحب هذه البلدة، جُعلا اسماً واحداً من غير أنْ يقصد بينهما نسبة إضافية ولا إسنادية ولا غيرهما، وكذلك معدي كرب.

وأمّا وزن الفعل الذي هو كون الاسم علىٰ وزنٍ يُعدُّ من أوزان الفعل، فشرطه أنْ يكون مختصّاً في اللغة العربية بالفعل، نحو: ضرب وشمّر علىٰ صيغة الفعل الماضي، فإنْ لم يختصّ به يجب أنْ يكون في أوّله أحد[1] حروف المضارعة، وألّا تدخله التاء، كأحمد، ونرجس، ويزيد، وتغلب.

فـ(يعمل) منصرف لقولهم: ناقة يعمليّة، والله العالم بكلّ خـفيّة، ونسأله غـفران الذنب والخطيّة.

---

(١) في المخطوط: (أحد حرف من حروف المضارعة).

....

شرط إعراب الممنوع من الصرف بالكسرة

تتمّة:

اعلم أنّه لا يُجرّ الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة إلّا إذا خلا من (أل) أو الإضافة كما عرفت، فإذا دخله أحدهما جُرّ بالكسرة علىٰ الأصل.

نحو: مررتُ بأحمدِكم. ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي المَسَاجِدِ﴾(١) و ﴿كَالأَعمَىٰ والأَصَمِّ﴾(٢).

فأحمدِكم مثال لما فيه الإضافة، و(المساجد) لما فيه (أل) المعرفة، و﴿الأعمىٰ والأصمّ﴾ الموصولة.

وقداختلفوا فيه في هذه الحالة هل هو منصرف أم لا؟ فذهب السيرافي والمبرَّد وجماعة إلىٰ أنّه منصرف مطلقاً(٣)؛ سواء كانت العلّتان باقيتين أو لا؛ لأنّ عدم انصرافه إنّما كان لمشابهته الفعل فضعفت بدخول ما هو من خواصّ الاسم، فقويت جهة الاسميّة، فرجع إلىٰ أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنّه لا يجتمع معهما.

ومنهم من ذهب إلىٰ أنّه غير منصرف مطلقاً(٤).

والممنوع من غير المنصرف هو التنوين، وسقوط الكسر إنّما هو للتبعية، وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلّا في سقوط التنوين دون تابعه، فعاد الكسر إلىٰ حاله وسقط التنوين لامتناعه.

ولا يبعد أنْ يقال: إنّ له حكمين وهو جرّه بالفتحة إذا خلا من (أل) والإضافة، والآخر جرّه بالكسرة إذا دخله أحدهما كما عليه جمهورُ القدماء.

وذهب ابن مالك(٥) وابن الخبّاز إلىٰ أنّ العلّتين إن كانتا باقيتين مع (أل) والإضافة

---

(١) البقرة: ١٨٧.
(٢) هود: ٢٤.
(٣) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٩٧.
(٤) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٩٧.
(٥) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٩٧.

والفعلُ المضارعُ المعتلُ الآخِر فإنّه يُجزَمُ بحذفِ آخرِهِ.....................

فهو غير منصرف، وإنْ زالتا معاً أو إحداهما كان منصرفاً.

بيان ذلك: أنّ العلميّة تزول بـ(أل) أو الإضافة، فإن كانت شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً كما في إبراهيم.

وإن لم تكن كما في (أحمد) زالت إحداهما، وإن لم يكن هنا علميّة بقيت العلّتان كما في (أحمر)، والله أعلم بكلّ ما ظهر وغبر وما سيأتي ومرّ.

الثالث مما خرج عن الأصل

(و) الثالث: (**الفعلُ المضارعُ المعتلُ الآخِر**) أي الذي يكون آخره واواً أو ياءً أو ألفاً، كـ(يدعو، ويرمي، ويخشىٰ).

(**فإنّه يُجزَمُ**) أي يعرب في حالة الجزم (**بحذفِ آخرِهِ**)؛ لأنّ الجازم كالدواء المسهِّل إن وجد فضلة أزالها وإلّا أخذ من قوىٰ البدن، نحو: لم يدعُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ. بحذف الواو من (يدعو)، والياء من (يرمي)، والألف من (يخشىٰ)، لأجل الجازم وهو (لم)؛ لأنّهم أقاموا حذفها مقام السكون في الجزم كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة.

وقيل: إنّ الجازم حذَفَ الحركة المقدَّرة واكتفىٰ بها، لكن لمّا التبست صورة الرفع بالجزم فرّق بينهما بالحذف.

وهذا آخر ما يتعلّق بما يعرب بالحركات

والذي يُعرَبُ بالحروفِ أربعةُ: التثنية،.....................

ما يعرب بالحروف

(والذي يُعْرَبُ بالحروفِ أربعةٌ)أنواع أيضاً،ثلاثة من الأسماء وواحد من الأفعال.

المثنىٰ

فالنوع الأوّل من الأسماء **(التثنيةُ)** وهو أنْ يكون الاسم دالّاً علىٰ اثنين، مغنياً عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه، كـ(زيدانِ)، فإنّه يدلّ علىٰ اثنين بزيادة ألف ونون مكسورة في حالة الرفع، أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة أيضاً في حالتي الجّر والنصب.

ويصحّ [تجريده][1] من تلك الزيادة ويعطف عليه مثله، فيقال: زيد وزيد، فمتىٰ أردت تثنيتهما قلت: زيدانِ.

فإنْ دلّ الاسم علىٰ التثنية بغير الزيادة، نحو: (شَفْع، وزكا)[2] فهو اسم للتثنية، وكذا إذا كان بالزيادة ولم يصلح للتجريد والعطف، نحو: اثنان، فإنّه لا يصلح مكانه (اثن واثن)، بخلاف، نحو: الزيدانِ والعمروان. تقول في حالة الرفع: جاء الزيدانِ، وفي حالة النصب: رأيت الزيدَينِ، وفي حالِ الجرّ: مررتُ بالزيدَينِ.

فالزيدان مثنًّى معرب آخره بالألف نيابة عن الضمّة في حالة الرفع، وبالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، نيابة عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ. وقس عليه ما أشبهه.

---

(١) في المخطوط: (تجرُّده).

(٢) الزكا: الشفع من العدد، لسان العرب ٦: ٦٥ ـ زكا.

والجمعُ المذكّرُ السالِمُ، ....

تتمّة:

قد ألحقوا بالمثنّىٰ في إعرابه من أسماء التثنية ألفاظاً:

منها: (كلا، وكلتا) بشرط إضافتهما إلىٰ مضمر؛ لأنّ معناهما مثنًّى ولفظهما مفرد فروعي فيهما كلا الاعتبارين؛ لأنّهما إن أُضيفا إلىٰ الضمير الذي هو الفرع روعـيّ جانب معناهما الذي هو الفرع وأُعربا بالحروف التي هي فرع ايضاً. نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيتُ كليهما وكلتيهما، ومررتُ بكليهما وكلتيهما. بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً؛ لإضافتهما إلىٰ الضمير.

وإن أُضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظهما الذي هو الأصـل وأُعربا بالحركات التي هي أصل أيضاً ولكن مقدّرة؛ لأنّ آخرهما ألفٌ تسقطُ بالتقاء الساكنين.

نحو: جاءني كـلا الرجـلين، ورأيتُ كـلا الرجـلين، ومـررتُ بكـلا الرجـلين، وجاءتني كلتا الامرأتين، ورأيتُ كلتا الامرأتين، ومررتُ بكلتا الامرأتين.

ومـنها: (اثنان واثنتان) مطلقاً؛ لأنّهما وإن كانا مفردين لكن صـورتهما صـورة التثنية ومعناهما كذلك فأُلحقا به في الإعراب من غير فرق.

جمع المذكر السالم

(و) النوع الثاني من الأسماء أيضاً: (**الجمعُ المذكّرُ السالِمُ**) وهو ما جمع في حالة الرفع بواوٍ مضموم ما قبلها ونون مفتوحة، أو ياء مكسور ما قبلها ونـون مـفتوحة أيضاً في حالتي الجرّ والنصب. وسمّي سالماً لسلامة مفرده من التغيير. تقول فـي حالة الرفع: جاء الزيدونَ، وفي حالة النصب: رأيتُ الزيدِينَ، وفـي حـالة الجـرّ: مررتُ بالزيدِينَ.

....

فالزيدون جمع مذكّر سالم معرب آخره بالواو نيابة عن الضمّة في حالة الرفع، وبالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ. وقس عليه ما أشبهه.

تتمّة:

قد ألحقوا به في إعرابه ألفاظاً:

منها: (أُولوا) قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الفَضلِ مِنكُم وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي القُربَىٰ﴾[1] ونحو: ﴿لِأُولِي الأَلبَابِ﴾[2].

و [منها] (أهلون)، نحو: ﴿شَغَلَتنَا أَموالُنَا وَأَهلُونَا﴾[3]، ﴿مِنْ أوسَطِ مَا تُطعِمُونَ أهليكُم﴾[4]، ﴿إِلَىٰ أهلِيهِم﴾[5].

و [منها] (وابلون)، كقول الهذلي:

يلاعبُ الريحَ بالعصرينِ قَصطَلُهُ والوابِلونَ وتَهتانُ التجاويدِ[6]

ومنها: (أرضون) بفتح الراء. ويجوز إسكانها للضرورة، كقوله:

لقد ضجَّتِ الأَرْضونَ إذ قامَ من بني [هداد] خطيبٌ فوقَ أعوادِ مِنْبَرِ[7]

و [منها] (عشرون إلىٰ تسعين، وسنون وبابه) وهو كلّ اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث.

ومنها: (علّيّون)، قال تعالىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَآ أَدرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[8].

---

(١) النور: ٢٢.
(٢) آل عمران: ١٩٠.
(٣) الفتح: ١١.
(٤) المائدة: ٨٩.
(٥) الفتح: ١٢.
(٦) البيت لصخر الغيّ الهذلي، لسان العرب ٢: ٤١٢ ـ جود.
(٧) شرح شذور الذهب: ٥٧، همع الهوامع ١: ٤٦، وفي المخطوط: (من بني عَدِيٍّ).
(٨) المطفّفين: ١٨، ١٩.

والأسماء الخمسة ....

الأسماء الخمسة

(و) النوع الثالث من الأسماء أيضاً مجموع: **(الأسماء الخمسة)** التي هي: أبـوك وأخوك وحموكِ ـ بكسر الكاف؛ لأنّ (الحم) قريب زوج المرأة كأبيه فلا يضاف إلّا إليها. وقيل: قريب الرجل من زوجته كأبيها. وفـي (القـاموس) التـصريح بـإطلاقه عليهما من غير تفضيل ـ و: فوك وذو مال، بإضافة (ذو) إلىٰ الاسم [الظاهر][1]؛ لأنّه لا يضاف إلّا إلىٰ أسماء الأجناس.

وشرط إعرابها بالحروف:

أن تكون مكـبّرة، فلو صغّرت ـ وذلك في غير (ذو)؛ لأنّه لا يـصغّر ـ أُعـربت بالحركات، نحو: جاءَ أُخيُّك، ورأيتُ أُخيَّك، ومررتُ بأُخيِّك.

وموحّدة، فلو كانت مثنّاة أو مجموعة جمع تصحيح أُعربت بإعرابهما، نحو: جاءَ أبوانِ، ورأيتُ أبوَينِ، ومررتُ بأبوَينِ، بالألف رفعاً، وبالياء نـصباً وجـرّاً. ونـحو: جاءني أبُون، ورأيتُ أبين، ومررتُ بأبينَ، بالواو رفعاً، وبـالياء نـصباً وجـرّاً. ولم يجمع هذا الجمع إلّا الأب والأخ والحم. أو كانت مجموعة جمع تكسـير أُعـربت بالحركات، نحو: جاءني آباؤك، ورأيتُ آباءَك، ومـررتُ بآبـائِك، بـالضمّة رفـعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جرّاً.

وأن تكون مضافة، فلو لم تصغّر ولم تثنَّ ولم تجمع ولم تكـن مـضافة أصـلاً، فإعرابها بالحركات نحو: جاءني أخٌ، ورأيتُ أخاً، ومررتُ بأخٍ.

فينبغي أن تكون مضافة ولكن لغير ياء المـتكلّم، فـلو أُضـيفت إليـها أُعـربت بحركات مقدّرة، نحو: جاءَ أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي.

ويشترط في الرابع منها أيضاً أنْ يكون بغير الميم؛ لأنّه مـا دامت مـيمه بـاقية

---

(١) في المخطوط: (المضمر دون الكاف).

....

يعرب بالحركات، نحو: هذا فمُك، ورأيتُ فمَك، ونظرتُ إلىٰ فمِك، بالضمّة والفتحة والكسرة. فلا يعرب بالحروف إلّا إذا زالت، نحو: هذا فوك، ورأيتُ فاك، ونظرت إلىٰ فيك، بالواو والألف والياء.

وفي الأخير أيضاً أن يكون بمعنىٰ صاحب؛ لأنّ (ذو) بمعنىٰ الذي الأعرف فيه البناء، كقوله:

فـإمّا كـرامٌ موسِرونَ لقيتُهُم فحسبيَ من ذو عندهم ما كفانيا[١]

وقد تعرب كرواية البيت الأخرىٰ فتجري مجرىٰ (ذو) بمعنىٰ صاحب.

تقول في الرفع: جاء أبوك وذو مالِ، وفي النصب: رأيتُ أباك وذا مالٍ، وفي الجرّ: مررتُ بأبيك وذي مالٍ.

فأبو وذو من الأسماء الخمسة، معرب آخرهما بالواو نيابة عن الضمّة في حالة الرفع، وبالألف نيابة عن الفتحة في حالة النصب، وبالياء نيابة عن الكسرة في حالة الجرّ.

وقس البواقي.

وذكر سيبويه أن (الهن) منها، فهي عنده ستة ويعربه كإعرابها وهي لغة قليلة. والأفصح فيه النقص وهو حذف آخره وجعل ما قبله آخراً، كيدٍ وغدٍ، وأسقطه المصنّف تبعاً للفرّاء والزجّاج؛ لأنّ سيبويه ذكر هذه اللغة ولم يطّلع عليها الفرّاء ولا الزجّاج فأسقطاه من عدّتها[٢].

ومعناه الكناية عن الشيء المنكر الذي يُستهجن أن يُذكَر كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة والسجايا اللئيمة.

---

(١) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، شرح ابن عقيل ١: ٤٥، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني، ١: ١٥٧.
(٢) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٤٨.

والأفعالُ الخمسةُ، ....

الأفعال الخمسة

(و) النوع الواحد من الأفعال الذي هو النوع الرابع ممّا يعرب بالحروف ما كان علىٰ وزن أحد (**الأفعالِ الخمسةِ**) التي هي كلّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثـنين، نحو: (يفعلان) بالياء المثنّاة [من] تحت للمثنىٰ الغائب (وتفعلان) بالتاء المثنّاة [من] فوق للمثنىٰ الحاضر. أو واوُ الجماعة نحو: (يفعلون) بـالياء المـثنّاة [مـن] تـحت للجماعة الغائبين، (وتفعلون) بالتاء المثنّاة [من] فوق للجماعة الحاضرين. أو يـاء المؤنّثة المخاطبة، نحو: (تفعلين) بالتاء المثنّاة [من] فوق للمؤنّثة المخاطبة خاصّة.

وتسمّىٰ أيضاً الأمثلة الخمسة، لأنّها ليست كالأسماء الخمسة وإنّما هي أمـثلة يكنّىٰ بها عن كلّ فعل يكون بوزنها كما أُشير إليه. وعدُّوها نظراًإلىٰ لفظها كما وقفتَ عليه.

تقول في حالة الرفع: الزيدان يفعلان، والزيدون يفعلون، وأنتما تفعلان، وأنـتم تفعلون، وأنتِ تفعلين. وفي حالة النصب: الزيدان لن يفعلا، والزيدون لن يـفعلوا، وأنتما لن تفعلا، وأنتم لن تفعلوا، وأنتِ لن تفعلي. وفي حالة الجزم: الزيدان لم يفعلا، والزيدون لم يفعلوا، وأنتما لم تفعلا، وأنتم لم تفعلوا، وأنتِ لم تفعلي.

فهذه هي الأفعال الخمسة معربة أواخرها بالنون نيابة عن الضمّة في حالة الرفع، وبحذفها نيابة عن الفتحة والسكون في حالتي النـصب والجـزم. وقس عـليها مـا يوازنها.

فأمّا التثنيةُ فتُرفعُ بالألفِ وتُنصبُ وتُخفضُ بالياءِ ....

إعراب المثنىٰ

ولمّا أراد بيان الحروف التي يعرب بها كلّ واحد من الأنواع المذكورة قال:

(**فأمّا التثنيةُ**) بمعنىٰ المثنّىٰ من باب إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول (**فتُرفعُ**) أي تعرب في حالة الرفع (**بالألفِ**) نيابة عن الضمّة، بعد ذلك الألف نون مكسورة، نحو: جاء الزيدَانِ، فالزيدان: مثنًّى معرب آخره بالألف رفعاً.

(**وتُنصبُ وتُخفضُ**) أي تعرب في حالتي النصب والخفض (**بالياءِ**) المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها وهو النون نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيتُ الزيدَينِ، ومررتُ بالزيدَينِ. فالزيدين: مثنًّى معرب آخره بالياء نصباً وخفضاً.

قيل: إنّما أُعرب المثنىٰ بهذين الحرفين في الأحوال الثلاثة؛ لأنّه لمّا كان كثير الدوران في كلامهم ناسب أنْ يُستتبع بخفة العلامة الدالّة عليه وترك الإخلال بظهور الإعراب [فجعلوا][1] الألف علامة للتثنية؛ لأنها أخفّ الزوائد؛ ولأنّها تدلّ علىٰ الاثنين حال اسميتها،نحو: افعلا، وحرفيّتها، نحو: فعلا أخواك.

وقلبوها حال الجرّ ياءً لمكان المناسبة، أو للفرق بين الحالتين، وأبقوا الفتحة قبل الألف إشعاراً بكونها ألفاً في الأصل، وحملوا النصب علىٰ الجرّ لا علىٰ الرفع لمناسبته له في ورود كلّ منهما فضلة.

فالألف علامة للتثنية لأنّها زيادة في الآخر للدلالة عليها، وعلامة للرفع لأنّها علىٰ صورتها من أوّل الوضع. والياء في الحالين علامة للتثنية وعلامة للإعراب لانقلابها عن الألف، ولُجئ إليه؛ لأنّ التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب، والألف لا يظهر عليه الإعراب، فبقيت علىٰ حالها في الرفع وقلبت ياءً في الجرّ وحمل النصب عليه.

---

(١) في المخطوط: (جعلوا).

....

ولحقته النون في آخره عوضاً عن الحركات، ومن دخول التنوين عليه كما في المفرد، ومن ثَمَّ لا تجامع الإضافة؛ لأنّها عوض عن التنوين، وتجامع (أل)؛ لأنّها عوض عن الحركة.

وكسرت النون على الأصل في التقاء الساكنين، وإن فتحت أو ضمّت في لغة قليلة كقول الشاعر:

علىٰ أحوذيّينَ استقلَّتْ عشيّةً ... فما هي إلّا لمـحةٌ وتـغِيبُ[١]

وقول الآخر:

أعرفُ منها الجيدَ والعَيْنَانَا ... ومَنخَرَينِ أشـبها ظـبيانا[٢]

وكقوله:

يـا أبَـتا [أرّقـني القِـذَّانُ ... فالنوم][٣] لا تألفه العَيّانُ[٤]

وقولها عليها السلام: «هما حسنانُ».

بفتح النون في الأُوَّلين وضمّها في الأخيرين.

وربَّما ورد قصر المثنىٰ في الأحوال الثلاثة، كقوله:

.... قد بَلَغَا في المجدِ غـايَتَاهَا[٥]

ومنه:

إنّ مَنْ صـادَ عـقعقاً لمشـوم ... كيف مَنْ صادَ عقعَقانِ وبوم[٦]

---

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي، شرح ابن عقيل ١: ٦٩.

(٢) البيت لرجل من بني ضبة، شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٣٤٩، شرح ابن عقيل ١: ٧١.

(٣) في المخطوط: (غرّقني الفدانُ فالنوم)، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) حاشية الصَّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٩١.

(٥) اختلف في قائله، وأوَّله: إنَّ أباها وأبا أباها، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٨، شرح الرضي علىٰ الكافية ٣٤٩:٣، شرح شذور الذهب : ٤٨، شرح ابن عقيل ١:٥١.

(٦) همع الهوامع ١: ١٦٥.

وأمّا الجمعُ المذكّرُ السالمُ فيُرفَعُ بالواو ويُنصبُ ويخُفَضُ بالياءِ.........

إعراب جمع المذكر السالم

(**وأمّا الجمعُ المذكُّر السالمُ فيُرفَعُ**) أي يعرب في حالة الرفع (**بالواو**) نيابة عن الضمّة، بعد تلك الواو نون مفتوحة، نحو: جاءَ الزيدون، فالزيدون جمع مذكّر سالم معرب آخره بالواو رفعاً.

(**ويُنصبُ ويخُفضُ**) أي يعرب في حالتي النصب والخفض (**بالياءِ**) المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، وهو النون نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيتُ الزيدِينَ، ومررتُ بالزيدِينَ، فالزيدين جمع مذكّر سالم معرب آخره بالياء نصباً وخفضاً.

وأُعرب بهذا الإعراب لأنّه كالمثنّىٰ في كلامهم فأُجري مجراه في خفّة العلامة، وترك الإخلال بظهور الإعراب فجعلت الواو علامةً له في الرفع؛ لأنّها من أُمهّات الزوائد، ومدلول بها علىٰ الجمعيّة مع الفعل اسماً، نحو: هم فعلوا، وحرفاً، نحو: أكلوني البراغيث.

وضمّوا ما قبل الواو للإتباع، وجعلوا الإعراب فيه بالانقلاب لامتناع ظهور الحركات علىٰ الواو المضموم ما قبلها، فلُجئ إليه [إبقاء][1] الواو علىٰ صورتها رفعاً من أوّل الوضع، فإذا دخل عامل الجرّ قلبوا الواو ياءً؛ لمكان المناسبة، أو للفرق بين الحالتين، وكسروا ما قبل الياء كما ضمّوا ما قبل الواو؛ لئلّا يلتبس الجمع بالمثنّىٰ في بعض الصور حال الإضافة.

وحملوا النصب علىٰ الجرّ كما في التثنية؛ لأنّه لو قُلبت الواو ألفاً في النصب لأفضىٰ إلىٰ الالتباس بالمثنّىٰ المرفوع. وألحقوا النون عوضاً عن الحركات ومن دخول التنوين ومن ثَمّ لا تحذف مع (أل)؛ لأنّها عوض عن الحركة، بخلاف الإضافة؛ لأنّها عوض عن التنوين، وفتحوها تخفيفاً علىٰ الأفصح وإن كسرت

(١) في المخطوط: (بقرار).

....

للضرورة كقول الشاعر:

عرفنا جـعفراً وبـني أبـيه   وأنكرنا زعانِفَ آخَرِينِ[١]

وقول الآخر:

وماذا تبتغي الشعراءُ مِـنِّي   وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ[٢]

وقيل: إنّما أُعرب المثنّىٰ والجمع بهذا الإعراب لفرعيّتهما للواحد. وفـي آخـره حرف صالح للإعراب وهو علامتهما، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما ليصير فرعاً لإعرابـه، كـما أنّـهما فـرعان له؛ لأنّ الإعـراب بـالحروف فـرعُ الإعـراب بالحركات. ولَمّا جُعِلَ إعرابهما بالحروف، وحروف الإعراب ثـلاثة، فـإعراب كـلٍّ ستة: ثلاثة للمثنّىٰ وللجمع كذلك. فلو جعل إعراب كلّ منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس.

ولو خصّ المثنّىٰ بها بقي الجمع بلا إعراب، والعكس العكس، فوزّعت عـليهما بأن جعلوا الألف علامة للرفع في المثنىٰ؛ لأنّه الضمير المرفوع للتثنية في الفـعل، نحو: يفعلان وتفعلان وفعلا. والواو علامة للرفع في الجمع؛ لأنّها الضمير المرفوع في الفعل، نحو: يفعلون وتفعلون وفعلوا.

وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجرّ علىٰ الأصل، وفرّقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفّة الفتح وكثرة التثنية، وكسروها في الجمع لثقل الكسـرة وقـلّة الجمع للتعادل، وحملوا النصب علىٰ الجرّ للتناسب.

---

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٣٦٩، شرح ابن عقيل ١: ٦٧.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٣٨٣،وفيه: (يدَّري الشعراء)، شرح ابـن عقيل ١: ٦٨.

وأمّا الأسماءُ الخمسةُ فترفَعُ بالواو وتُنصَبُ بالألفِ وتُخفَضُ بالياءِ......

إعراب الأسماء الخمسة

(**وأمّا الأسماءُ الخمسةُ فترُفَعُ**) أي تعرب في حالة الرفع (**بالواو**) نيابة عن الضمّة، نحو: جاءَ أبوك. فأبوك من الأسماء الخمسة معرب آخره بالواو رفعاً.

(**وتُنصَبُ**) أي تعرب في حالة النصب (**بالألف**) نيابة عن الفتحة، نحو: رأيتُ أخاك. فأخاك من الأسماء الخمسة معرب آخره بالألف نصباً.

(**وتُخفَضُ**) أي تعرب في حالة الخفض (**بالياءِ**) نيابة عن الكسرة، نحو: مررتُ بحميك، فـ(حميك) من الأسماء الخمسة معرب آخره بالياء خفضاً.

هذا علىٰ ما هو المشهور بين أكثر النحويين مثل قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين[١]، وإن كان الظاهر خلافه، إذ قياس ما وضع علامة للإعراب أن يكون زائداً علىٰ مادة الكلمة، كالحركات، وألف التثنية، وواو الجمع، وياء المخاطبة، ونون الأمثلة الخمسة.

بخلاف ما هنا، فإن جُعلت هذه الحروف علامة الإعراب بقيت الكلمة بلا لام، وبقي الاسم علىٰ حرفين في بعض أو حرف في آخر، كـ(في) (وذي)، مع وجود ما يصلح للّام، وكلاهما لا يلتزمه كامل العقل والأفهام، ومَنْ يدّعي صون الكلام.

وإن جُعلت لام الكلمة احتيج إلىٰ ما يدلّ علىٰ الإعراب، والله العالم بالصواب.

هذا، مع ما يلزمهم من المحاذير الكثيرة والأُمور النكيرة:

منها: الخروج عن الأصل وهو الإعراب بالحركات مع إمكانه إلىٰ الفرع مع إفضائه إلىٰ المحذور.

ومنها: عدم النظير لها، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها، فظهر أنّ الأولىٰ هو المنقول عن بعض المحقّقين مثل سيبويه والفارسي وأكثر البصريّين من

(١) همع الهوامع ١: ٣٨، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٧٤، (المتن).

....

إعرابها بحركات مقدّرة علىٰ الحروف المذكورة[١].

وقد أجاب الشيخ الرضي﵀ بأنّه لا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما جعل في المثنّىٰ والمجموع، ولكن لا يبعد وجود فرق ما بين كلّ منهما. وعلّلوا إعرابها بالحروف بأنّه لمّا جعلوا إعراب المثنّىٰ والجمع المذكّر السالم بالحروف، أرادوا جعل إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك، لئلّا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامّة، ولأنّ الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلّا إنّها أقوىٰ منها؛ لأنّ كلّ حرف علّة كحركتين، فكرهوا استبداد المثنّىٰ والمجموع الفرعَين عن المفرد، بالإعراب بالأقوىٰ، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركات وبالأقوىٰ وهو الحروف[٢].

وجعلت ستة علىٰ قول سيبويه؛ لأنّ إعراب كلّ من المثنىٰ والجمع ثلاثة، فجعلوا في مقابلة كلّ إعرابٍ اسماً، واختيرت دون غيرها لمشابهتها لهما في أنّ معانيها منبئة عن تعدّدٍ كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ذلك حال الإضافة لتقوى المشابهة بظهور التعدُّد مع وجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز، كيد ودم، فإنّه لم يسمع إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب كما هو معلوم عند أُولي الألباب.

قال أبو حيّان: والصحيح أنّها معربة بحركات مقدّرة علىٰ الحروف، وأُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر[٣].

أقول: المراد بالتقدير الإيقاع لا الإعراب التقديري قسيم اللفظي، كما يقال في نحو: الفتىٰ والقاضي.

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٧٧، همع الهوامع ١: ٣٨.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٧٩.

(٣) همع الهوامع ١: ٣٨.

....

فإن قيل: إن قولكم: (بحركات مقدّرة) يفهم منه أنّها غير ظاهرة فيكون إعرابها في حالتي الرفع والجرّ كالقاضي، وفي النصب كالفتىٰ.

يجاب عنه: بأنّه لمّا كانت أواخرها معتلّة حال الإضافة ـ لأنّ (أبوك وأخوك وحموك) وكذلك (هنوك) منقوصات واويّة؛ لأنّ الواو تنقص منها حال إفرادها أو حال الإضافة إلىٰ ياء المتكلّم، فأصل (أب وأخ وحم:أبوٌ وأخوٌ وحموٌ) ـ وأُعربت بالحركات أُتبعت تلك الحركات حركة ما قبل الآخر، فأدّىٰ ذلك إلىٰ كونها واواً في الرفع، وألفاً في النصب، وياءً في الجرّ؛ لدخولها تحت الإعلال التصريفي، ولعلّه هو الوجه.

وعبارة بدر الدين صريحة في ذلك، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ سلك تلك المسالك، فإذا قلت: جاءَ أبُوْك، فأصله أبُوُك علىٰ وزن (فرسُكَ) بواو مضمومة للرفع، وباء مضمومة للإتباع بحركة الواو. وكذلك: رأيتُ أبَاك أصله أبَوَك علىٰ وزن (فرسَك) بواو مفتوحة للنصب وباء مفتوحة للاتباع، وكذلك: مررتُ بأبيك، أصله أبِوِك علىٰ وزن (فرسِك) بواوٍ مكسورة للجرّ وباء مكسورة للاتباع.

فاستثقلت الضمّة في الأوّل علىٰ الواو المضموم ما قبلها فسكنتْ، كما في (يغزو ويدعو)، وفي الثاني لمّا تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبتْ ألفاً، كما في (قال وباع). وفي الثالث استثقلت الكسرة علىٰ الواو المكسور ما قبلها فقلبت ياءً كما في (ميزان)، فكانت بواو ساكنةٍ في الرفع وألف في النصب وياء كذلك في الجرّ لذلك.

وفُوْك أجوف واوي لامه هاء وأصلُه: فوه، بدليل قولهم في الجمع: أفواه، وفي التصغير: فُوَيْه، فتحذف منه الهاء لخفائها. فإذا لم يضف يعوّض عن واوه ميم كما عرفت، وإذا أُضيف جاز فيه التعويض وعدمه. وإذا لم يعوّض لزم الاتباع، فيقال: هذا فوك، ورأيتُ فاك، ونظرتُ إلىٰ فيك، والأصل: فُوُك وفَوَك وفِوِك، بضم الواو وفتحها وكسرها، وفعل به ما فعل بأبٍ.

....

و(ذو) لفيف مقرون؛ لاقتران حرفي العلّة فيه، إذ أصله: ذوو بواوين نقلت ضمّة الواو فحذفت، وضمّة الذال للإتباع. والأكثر علىٰ أنّه (ذوي) بدليل قولهم: (ذويان)، حذفت الياء لانفتاح ما قبلها وبقي حرف الإعراب وهو الواو، ثمّ أُلزم الإضافة إلىٰ اسم الجنس نحو: هذا ذُوُ مالٍ بواو مضمومة للرفع وذال مضمومة للإتباع بـحركة الواو، و : رأيتُ ذَوَ مالٍ، بواو مفتوحة للنصب وذال مفتوحة للإتباع، و : مررتُ بذِوِ مالٍ، بواو مكسورة للجرّ وذال مكسورة للإتباع، فُعِلَ به ما سمعت.

فيقال: جاءَ ذُوْ مالٍ، ورأيتُ ذَا مالٍ، ومررتُ بذِي مالٍ، بواو ساكنة مضموم ما قبلها، وألف مفتوح ما قبله، وياء كذلك مكسور ما قبلها[١].

وقال المازني: إنّها معربة بالحركات، والحروف ناشئة منها للإشباع[٢].

ولا يبعد أن يقال: إنّ تعبيرهم بأنّها معربة بالحروف، مجاز من حيث إنّها لمّا أُعربت بالحركات حتىٰ صارت بواو في الرفع وألف في النصب وياء في الجرّ، عبّر عن الحركات بهذه الحروف مجازاً من عدم وجود الحركة لفظاً، ومن حيث وقوعها علىٰ ذلك الحرف أو علىٰ ما انقلبت عنه، والله أعلم.

واعلم أنّه ورد نقصها كقوله:

بأبِهِ اقتدىٰ عديٌّ في الكَرَمْ ‏ ‏ ‏ ‏ ومَنْ يشابِهْ أَبَهُ فما ظَـلَمْ[٣]

والقصر فيها أكثر وأظهر، كقوله:

إنّ أبَـــاها وأبَـــا أبَـــاها ‏ ‏ ‏ ‏ قد بَلَغَا في المجدِ غايَتَاها[٤]

---

(١) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) : ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٧٨، همع الهوامع ١: ٣٨.

(٣) ينسب لرؤبة بن العجاج، شرح ابن عقيل ١: ٥٠، همع الهوامع ١: ٣٩.

(٤) نسب إلىٰ أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، ونسب أيضاً إلىٰ رؤبة بن العجاج ، وأيضاً الىٰ أبي الغول ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٨، شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٣٤٩، شرح شذور الذهب: ٤٨، شرح ابن عقيل ١: ٥١.

وأمّا الأفعالُ الخمسةُ فترفَعُ بالنونِ وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفِها............

إعراب الأفعال الخمسة

(**وأمّا الأفعالُ الخمسةُ فترفَعُ**) أي تعرب في حالة الرفع (**بالنونِ**) أي ثبوت نون الرفع مكسورةً بعد الألف، ومفتوحةً بعد الواو والياء نيابة عن الضمّة، وجعلوا تلك النون علامة للرفع؛ لعدم التمكّن من الحركة، تقول: الزيدانِ يفعلانِ، وأنتما تفعلان، والزيدونَ يفعلونَ، وأنتم تفعلونَ، وأنتِ تفعلينَ. تجعل علامة رفعها لخلوّها من الناصب والجازم ثبوتَ النون بعد الألف والواو والياء، كما قال الشيخ ابن مالك:

واجَعلْ لنحوِ (يفعلانِ) النونَا رفعاً، وتدعِينَ وتسألُونَا[1]

(**وتُنصبُ وتُجزَمُ**) أي تعرب في حالتي النصب والجزم (**بحذفِها**) أي حذف تلك النون نيابة عن الفتحة والسكون؛ لأنّهم لمّا جعلوا علامة الرفع وجود النون بقي النصب والجزم بلا علامة.

ولا يمكن أيضاً ظهور الفتحة ولا السكون، فجعلوا علامة الجزم حذف تلك النون، وحملوا النصب علىٰ الجزم كما حملوه علىٰ الجرّ في التثنية والجمع؛ لأنّ الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم. تقول: الزيدانِ لن يفعلا، وأنتما لن تفعلا، والزيدونَ لن يفعلوا، وأنتم لن تفعلوا، وأنتِ لن تفعلي، وتقول في الجزم: الزيدانِ لم يفعلا، وأنتما لم تفعلا، والزيدونَ لم يفعلوا، وأنتم لم تفعلوا، وأنتِ لم تفعلي. تجعل علامة النصب والجزم حذف النون نيابة عن الفتحة والسكون، كما قال أيضاً:

وحذفُها للنصبِ والجزمِ سِمَةْ كلَمْ تكوني لِتَرُومي مظلمَةْ[2]

وقال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفعَلُوا وَلَنْ تَفعَلُوا﴾[3].

فالأوّل جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، علامة الجزم والنصب حذف

---

(١) شرح ابن عقيل ١: ٧٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ٧٩. وفيه: (وحذفُها للجزمِ والنصبِ).

(٣) البقرة: ٢٤.

....

النون نيابة عن الفتحة والسكون.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعفُونَ﴾[١] فالواو لام الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعل مبني علىٰ السكون مثل (يتربّصْنَ) لا معربٌ فوزنه (يفعلن) فالعين فاؤه، والفاء عينه، والواو لامه.

وأمّا (الرجالُ يعفون)، فالواو ضمير جمع المذكّرين، والنون علامة الرفع فتحذف للناصب، نحو: ﴿وَأَنْ تَعفُوا أَقرَبُ لِلتَّقوَىٰ﴾[٢].

وأصله (تعفوون) استثقلت الضمّة علىٰ الواو الأُولىٰ فحذفت الضمّة فالتقىٰ ساكنان، فحذفت الواو لأجلهما، والنون للناصب، ووزنه (يفعُوْ)؛ لأنّ اللام حذفت لأنّها حرف مبني وآخر الكلمة أيضاً، لأنّ الآخر معرض للتغيير كما لا يخفىٰ علىٰ بصير.

---

(١) البقرة: ٢٣٧.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

باب الأفعال. الأفعالُ ثلاثةٌ: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ اَضْرِبْ. فالماضي مفتوحُ الآخرِ أبداً. ....

باب الأفعال

ولمّا فرغ من ذكر بعض أحوال الاسم شرع في بيان الفعل وكميّة أقسامه، فقال حاذفاً للمبتدأ:

(بابُ الأفعال) يعني: الاصطلاحية.

(الأفعالُ) جمع فعل ـ بكسر الفاء ـ وهي بالاستقراء **(ثلاثةٌ)** أفعال: فعل هو **(ماضٍ و)** فعل هو **(مضارعٌ و)** فعل هو **(أمرٌ)**.

ولا رابع لها لقوله تعالىٰ: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1]، ولأنّ ذلك الفعل لابدّ له من زمان والأزمنة ثلاثة: ماضٍ وحالٌ ومستقبلٌ. **(نحو: ضَرَبَ)** مثال للفعل الماضي، **(يَضْرِبُ)** للفعل المضارع، **(اَضْرِبْ)** لفعل الأمر. ولكلٍّ منها أحكامٌ تختصّ به.

الفعل الماضي

(فالماضي) أي الفعل الماضي وهو ما وقع وانقطع وقَبِلَ تاء التأنيث الساكنة كـ(قام وقعد)، تقول: قامَتْ وقعدت.

وحكمه في الأصل أن يكون **(مفتوحَ الآخرِ أبداً)** أي مبنياً علىٰ الفتح لازماً كـ(ضربَ، وخرجَ، وانطلقَ، واستخرجَ) ما لم يتّصل به ضمير الرفع المتحرك فيبنىٰ علىٰ السكون، نحو: قمْنا وقعدْنَا، والنسوة: قمْنَ، وقعدْنَ، وقمْتُ، وقعدْتِ بضمّ التاء وفتحها وكسرها، أو واو الجماعة فيبنىٰ علىٰ الضمّ، كـ(قامُوا وقعدُوا).

---

(١) مريم: ٦٤.

والأمرُ مجزومُ الآخرِ أبداً، والمضارعُ ما كان في أوّلـهِ إحدىٰ الزوائدِ الأربَع،

فعل الأمر

(والأمرُ) أي فعل الأمر وهو ما دلّ علىٰ الطلب وقَبِلَ ياء المخاطبة، نحو: قمْ، فإنّه دالٌ علىٰ طلب القيام ويقبَلُ ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: قـومي، واقـعدْ، واقـعدِي، واذهبْ، واذهبي. قال تعالىٰ: ﴿فَكُلِي واَشرَبِي وَقَرِّي عَيناً﴾[1].

وحكمه عندالمصنّف والكوفيين أنْ يكـون **(مـجزومَ الآخـرِ أبـداً)** بـ(لام) الأمـر مقدّرة، إذ أصلُ (اضرب) عندهم (لتضرب)، حذفت اللام تخفيفاً والتـاء للالتـباس بالمضارع حال الوقف، وأُتي بهمزة الوصل للحاجة إليها، ومن ثمّ تحذف عند حذف الفاء.

وعند البصريين أنّ الأمر مبني علىٰ ما يجزم به المضارع، فـإن كـان مـجزوماً بالسكون، نحو: لم يضربْ، ولم يخرجْ، كان الأمر منه مبنيّاً علىٰ السكـون، نـحو: اضربْ واخرجْ، وإن كان مجزوماً بحذف الألف أو الواو أو الياء أو نون الرفع، نحو: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يضربا، ولم تضربا، ولم تضربوا، ولم تضربي كان الأمر منه مبنيّاً علىٰ حذف آخره، وحذف النون أيضاً، نـحو: اخشَ، واغـزُ، وارمِ، واضربا، واضربوا، واضربي، بحذف حروف العلّة ونون الرفع[2].

الفعل المضارع

(والمضارعُ) أي الفعل المشابه للاسم، ومن ثمّ أُعرب كما مرّ، وهو **(ما كان فـي أوّلهِ)** زيادةً علىٰ مادة الماضي **(إحدىٰ الزوائدِ)**؛ لأنّـها مـن حـروف: سألتـمونيها. **(الأربَعِ)** وهي: النون والهمزة والياء والتاء، المسمّاة بأحرف المضارعة، نحو: نقوم

---

(١) مريم: ٢٦.

(٢) انظر في ذلك كله : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢:٥٢٤، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤:١٢٥، شرح ابن عقيل ١:٣٨.

ويجمَعُها قولُك: (نأيتُ). وهو مرفوعٌ أبداً.........................

وأقوم ويقوم وتقوم، **(ويجمعُها قولُك: نأيتُ)** بمعنىٰ: بعدت، وبعضهم جمعها بقوله: أنيت، بمعنىٰ: أدركت.

والتعبير بـ(أنيت) أولىٰ منه بـ(نأيت) للنسبة التضعيفيّة؛ لأنّ شرط هذه الحروف أن تكون الهمزة للمتكلّم وحده، نحو: أقوم وهذا بخلاف الهمزة في (أكرم) فإنّها ليست كذلك، والنون للمتكلّم ومعه غيره أو المعظِّم نفسه، نحو: نقوم وهذا بخلاف نون (نَرْجَسَ) فإنّها من بنية الكلمة، والياء المثنّاة [من] تحت للمذكّر الغائب، ومثنّاه، ولجمعه المذكّر والمؤنّث، نحو: يقوم ويقومان ويقومون ويقمن، وهذا بخلاف ياء (يرنأتُ الشيَب) إذا خضّبته بالحنّاء، والتاء المثنّاة [من] فوقُ للمفرد المخاطب، والمؤنّث الغائب والمخاطبة، ولمثنّاهما وجمعهما، نحو: تقوم وتقومين وتقومان وتقومون وتقمن، وهذا بخلاف تاء (تعلّم) فإنّها من بنية الكلمة.

وحكم أوّله أن يضمّ إذا كان ماضيه أربعة أحرف مطلقاً، نحو: دحرجَ يُدحرجُ، وأكرمَ يُكرمُ، ويفتح إذا كان ماضيه أقلّ من الأربعة أو أكثر:

فالأوّل نحو: ضربَ يَضربُ، وذهبَ يَذهبُ، ودخلَ يَدخلُ.

والثاني نحو: انطلقَ يَنطلقُ، واستخرجَ يَستخرجُ.

وحكم آخره؛ أنّه تارة يبنىٰ علىٰ السكون أو الفتح، وتارة يعرب كما عرفت ذلك فيما سبق.

(وهو) أي الفعل المضارع إذا خلا من نون النسوة، أو نون التأكيد، أو الناصب أو الجازم **(مرفوعٌ أبداً)** لفظاً، أو يكون محلّه الرفع إن بني؛ إجماعاً من غير خلاف بينهم أنّه إذا خلا من الناصب والجازم كان مرفوعاً نحو: يقومُ زيدٌ، ويقعدُ عمرو.

ولكن اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو[1]؟ فقال الفرّاء وأصحابه: رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم، وهو الجاري علىٰ ألسنة المعربين.

---

(١) قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ٥٧، وانظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٦ـ٢٨، أوضح المسالك ٣: ١٦٢.

حتىٰ يدخُلَ عليه ناصبٌ أو جازمٌ. والنواصبُ عشرةٌ، وهي: أنْ، ....

وقال الكسائي: حروف المضارعة، ويفسده أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه.

وقال ثعلب: مشابهته للاسم، ويفسده أنّ المشابهة إنّما اقتضت إعرابه في الجملة، ثمّ يحتاج كلّ نوع من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه.

وقال البصريّون: حلوله محلّ الاسم.

قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: لن ولم، امتنع رفعه؛ لأنّ الاسم لا يقع بعدهما، إذ لم يحلّ محل الاسم.

ويفسده ارتفاعه في نحو: هلّا يقومُ زيدٌ، وسوف يقومُ زيدٌ، وسيقومُ زيدٌ؛ لأنّ الاسم لا يقع بعد حرفي التحضيض والتنفيس.

ويلزم علىٰ مذهبي الكسائي وثعلب أنْ يكون مرفوعاً دائماً ولا قائل به، والأصح الأوّل، وعند أهل التحقيق عليه المعوّل، كما لا يخفىٰ علىٰ من تدبّر وتأمّل.

ويستمر علىٰ رفعه (**حتىٰ يدخُلَ عليه ناصبٌ**) من أحد النواصب فينصب (**أو جازمٌ**) من أحد الجوازم فيجزم، أو يعطف علىٰ منصوب فينصب، أو مجزوم فيجزم.

نواصب الفعل المضارع

(و) كميّة (**النواصب**) له وفاقاً وخلافاً (**عشرة**) حروف، أربعة منها تنصبه بنفسها اتّفاقاً.

(**وهي: أنْ**) بفتح الهمزة وسكون النون وتسمّىٰ مصدريّة؛ لأنّها تسبك مع معمولها بمصدر، وتنصب المضارع لفظاً والماضي محلاً، نحو: يعجبني أنْ تقومَ، التقدير: يعجبني قيامُك، وقال تعالىٰ: ﴿أَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1].

فتقوم وتصوموا: مضارعان منصوبان وعلامة نصب الأوّل الفتحة، والثاني حذف النون نيابة عنها.

---

(١) البقرة: ١٨٤.

ولَنْ، وإذنْ، ....

وهي أُمّ الباب؛ ولهذا تعمل ظاهرة كما في المثال والآية، ومقدَّرة جوازاً بعد (لام كي) ووجوباً بعد (لام الجحود، وحتّىٰ، والفاء، والواو، وأو) كما سيأتي.

وأمّا نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[1]، و ﴿أَلَّا يَرجِعُ إِلَيْهِم﴾[2]، فهي المخفّفة من المثقّلة واسمها ضمير الشأن.

(ولَنْ) وهي حرف نفي ونصب واستقبال، نحو: ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[3].

فنبرح: مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة.

وهل هي حرف بسيط أو مركّب[4]؟

فالأوّل مذهب سيبويه.

وقال الفرّاء: أصله (لا) أُبدلت الألف نوناً.

وقال الخليل: إنّه مركّب من (لا وإن) حذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين فصار (لن).

(وإذنْ) وهي حرف جواب وجزاء. وينصب المضارع بها بشرط صدارتها وكونه مراداً به الاستقبال، وألّا يفصل بينهما فاصل علىٰ المشهور. فلو قلت: إذن أنا أُكرمُك فالرفع. وبعضهم جوّزه بالقسم، نحو:

إذن والله نرميَهُم بحربٍ ....[5]

وآخرون بحرف النداء، وبـ(لا)، وبالدعاء، والظرف، والجار والمجرور، ومنعه الأكثر[6]. وبعض العرب أهملها.

---

(١) المزّمّل: ٢٠. (٢) طه: ٨٩.

(٣) طه: ٩١.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٩، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٢٧٨، (المتن)، وانظر: قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ٥٧، أوضح المسالك ٣: ١٦٢، شرح شذور الذهب: ٢٨٧، همع الهوامع ٢: ٣.

(٥) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، وتمامه: تُشيب الطفلَ من قبلِ المشيبِ، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٥٩.

(٦) انظر في ذلك: المقرّب ١: ٢٦٢، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٤٤، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٢٨٨ ـ ٢٨٩، شرح شذور الذهب: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

وكَيْ، ....

وجمع ذلك في قول مَنْ قال:

أعــــمل (إذن) إذا أتــــتْكَ أوّلا ... وسُـقتَ فـعلاً بـعدَها مسـتقبلا
واحذَرْ إذا أعـملتَها أن تُـفصلا ... إلّا بــحلفٍ أو نــداءٍ أو بـ(لا)
وافصل بظرفٍ أو بمجرورٍ علىٰ ... رأي ابن عصفور رئـيس النـبلا
وبالدعا ابــن بـابشاذ[١] فَـصَلا ... ومــطلقاً قـومٌ أبـوْا أنْ تَـعملا
وإن تجئ بـحرفِ عـطفٍ أوّلا ... فأحســنُ الوجـهَينِ ألّا تَـعمَلا

مثال النصب بها قولك: إذَنْ أُكرمَكَ. جواباً لمَنْ قال: أُريدُ أن أزورَكَ.

فـ(أُكرم) مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة. ولو قلت: إذن يـا زيـدُ أُكرمكَ، وإذن في الدار أكرمكَ، وإذن يوم الجمعة أكرمكَ، فالوجهان، والرفع أولىٰ.

ولو توسّطت بين عاطف ومعطوف فـالرفع، نـحو: ﴿**وَإِذاً لَا يَـلبَثُونَ خِـلَافَكَ إلَّا قَلِيلاً**﴾[٢]، وقرئ شاذاً بالنصب[٣]، ولا تنصب الحال كقولك لمَنْ قال: أنا أُحبك : إذن تصدق، ولا غير مصدّرة، نحو:

لَئِن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها ... وأمكَنني منها إذنْ لا أُقيلُها[٤]

قيل: أصلها (إذ أن) فخفّفت[٥].

وقيل: أصلها (إذ) الظرفية فنوّنت عوضاً عن المضاف إليه[٦].

(وكَيْ) المصدرية وهي الداخلة عليها لام التعليل لفظاً، نحو: ﴿**لِكَيلَا تَأسَـوْا**﴾[٧].

فـ﴿تأسَوْا﴾ مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنّه

---

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري (ت ـ ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م)، إمام عصره في النحو، له: المقدمة في النحو تعرف بـ(مقدمة ابن بابشاذ)، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح الأُصول لابن السراج. (الأعلام ٣: ٢٢٠). (الأعلام ٣: ٢٢٠).

(٢) الإسراء: ٧٦.

(٣) كتاب سيبويه ١: ٤٨١، المقرّب ١: ٢٦١، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٤٥، أوضح المسالك ٣: ١٧١.

(٤) البيت لكثير عَزّة، كتاب سيبويه ١: ٤٨٢، مغني اللبيب: ٣٠، شرح شذور الذهب: ٢٩٠.

(٥) مغني اللبيب: ٣٠، همع الهوامع ٢: ٦.

(٦) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٩، همع الهوامع ٢: ٦.

(٧) الحديد: ٢٣.

ولامُ كَيْ، ولامُ الجحُودِ، وحتّىٰ.........................

من الأفعال الخمسة، أو تقديراً، نحو: جئت كي تكرَمني، إن قدّر أنّ الأصل (الكي تكرَمَني) حذفت اللام استغناءً عنها بنيّـتها.

فإنْ لم تتقدّمها اللام لا لفظاً ولا تقديراً كانت (كي) تعليليّة جارّة والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، كما تقول: كيلا تأسَوْا.

(و) واحد منها ينصبه بواسطة (أن) جوازاً وهو (لامُ كيْ) وتسمّىٰ لام التعليل، نحو: جئتُ لأزورَك. فاللام: لام كي. و(أزور): مضارع منصوب بها أو بـ(أن) مضمرة بعدها وعلامة نصبه الفتحة، وأُضيفت اللام إلىٰ كي؛ لأنّها تخلفها في إفادة التعليل؛ إذ يصحّ حذفها ويعوّض عنها بـ(كي) فتقول: (جئتُ كي أزورَك)، و﴿لِنُسلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾[1]، بتقدير (أنْ) مضمرة بعدها؛ لأنّها حينئذٍ جارّة. ويجوز إظهار (أنْ)، نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسلِمِينَ﴾[2].

وخمسةٌ منها تنصبه بواسطة (أنْ) مضمرة وجوباً علىٰ المشهور وهو المـذهبُ المؤيّدُ المنصور، وهي:

(لامُ الجحُود) أي لام النفي؛ لأنّه يُسمىٰ جَحْداً، وهي اللام الجارّة الواقعة في حيّز (كان) المنفية بـ(ما) أو (يكون) المنفية بـ(لم)، نحو: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾[3].

فاللام: لام الجحود، ويعذب: مـضارع مـنصوب بـ(أنْ) مـضمرة وجـوباً بـعدها وعلامة نصبه الفتحة.

ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغفِرَ لَهُم﴾[4] كذلك.

(وحتىٰ) الجارّة التي لانتهاء الغاية بمعنىٰ (إلىٰ)، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، أو للتعليل بمعنىٰ (كي)، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها.

فالأوّل: نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَنْ نَبرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[5].

---

(١) الأنعام: ٧١. (٢) الزمر: ١٢.
(٣) الأنفال: ٣٣. (٤) النساء: ١٣٧.
(٥) طه: ٩١.

والجوابُ بالفاءِ..

فـ(حتىٰ): لانتهاء الغاية بمعنىٰ (إلىٰ)، و(يرجع): مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعدها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثاني: نحو: أسلم حتىٰ تدخل الجنّة.

فـ(حتىٰ): حرف تعليل وجرّ، و(تدخُل): مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعدها.

وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالىٰ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أمرِ اللهِ﴾(١)، فإنّه يحتمل أنْ يكون المعنىٰ: كي تفيءَ، أو: إلىٰ أنْ تفيءَ، فالنصب في هذه المواضع بـ(أنْ) مضمرة لا بـ(حتّىٰ) نفسها كما عليه الكوفيون(٢).

وإذا أردت بالفعل الداخلة عليه (حتىٰ) الحال تحقيقاً أو حكاية ـ كما تقول: كنت سرتُ حتىٰ أدخلُ البلد، فـ(أدخل) في هذا الموضع حكاية الحال الماضية ـ [كانت](٣) (حتىٰ) حينئذٍ عند هذه الإرادة حرف ابتداء لا جارّة ولا عاطفة، فيرفع ما بعدها لعدم الناصب والجازم.

والثاني أنْ يكون الفعل قد وقع فيقدّر المخبر به اتّصافه بالدخول فيه فيرفع الفعل أيضاً؛ لأنّه حال بالنسبة إلىٰ تلك الحال، ولهذا جاء الرفع في قوله تعالىٰ: ﴿وَزُلْزِلُوا حتّىٰ يقولُ الرَّسُولُ﴾(٤)؛ لأنّ الزلزال والقول قد مضيا.

(**والجوابُ بالفاءِ**) أي الجواب الواقع بعد فاء السببيّة، الواقع ما قبلها سبباً لما بعدها، المسبوقة بنفي محض، أو طلب بالفعل، وهو: الأمر والنهي والدعاء، والاستفهام، والعرْض والتحضيض والتمنّي والترجّي، وقد جمع في قول مَنْ قال:

---

(١) الحجرات: ٩.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٥٣، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٦٨، شرح شذور الذهب: ٢٩٥.

(٣) في المخطوط: (فتكون).

(٤) البقرة: ٢١٤. قال سيبويه. هذا الرفع قراءة مجاهد وأهل الحجاز، كتاب سيبويه ١: ٤٨٨. وقال ابن الأثير: الرفع قراءة نافع. النشر في القراءات العشر ٢: ٢٢٧.

....

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعرضْ لحضّهم   تمنَّ وارْجُ كذاك النـفيُ قـد كـملا[(١)]

فيُنصب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعدها نفسها.

مثال الفعل المضارع المنصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة الواقعة بعد النفي نحو: ﴿لَا يُقضَىٰ عَلَيهِمۡ فَيَمُوتُوا﴾[(٢)]، و(ما تأتينا فتحدِّثَنا).

فـ(يموتوا، وتحدِّثَنا): منصوبان بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد النفي.

وبعد الأمر: نحو: زرْني فأزورَك، وكقوله:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحا   إلىٰ سُليمانَ فـنستريحَا[(٣)]

فـ(أزور، ونستريح: منصوبان بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد الأمر.

أو بعد النهي كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطغَوۡا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيكُم غَضَبِي﴾[(٤)].

فـ(يحل): منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد النهي.

أو بعد الدعاء: نحو:

ربِّ وفّقني فـلا أعـدِلَ عـنْ   سَننِ الساعينَ في خيرِ سَننْ[(٥)]

فـ(أعدل) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد الدعاء.

أو بعد العرض: وهو الطلب بلين ورفق، نحو:

يابنَ الكرامِ ألا تدنُو فَتُبصِرَ مـا   قد حدَّثُوكَ فما راءٍ كمَنْ سَمِعَا[(٦)]

فـ(تبصر): منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد العرض.

أو بعد التحضيض: وهو الطلب بحثٍّ وإزعاج، نحو: هلّا أكرمتَ زيداً فيشكر، ونحو: ﴿لَولَآ أَخَّرتَنِي إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[(٧)].

---

(١) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٣٠٢. (٢) فاطر: ٣٦.

(٣) البيت لأبي النجم العجلي، كتاب سيبويه ١: ٤٩٣، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٧١، شرح شذور الذهب: ٣٠٥، شرح ابن عقيل ٤: ٣٢. (٤) طه: ٨١.

(٥) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٧٢، شرح شذور الذهب: ٣٠٦، شرح ابن عقيل ٤: ٣٢.

(٦) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٧٤، شرح شذور الذهب: ٣٠٨، شرح ابن عقيل ٤: ٣٣.

(٧) المنافقون: ١٠.

والواو ....

فـ(يشكر،ويصدّق):منصوبان بـ(أنْ)مضمرة وجوباً بعد الفاءالواقعة بعد التحضيض.

أو بعد التمنّي: وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ فَوزاً عَظِيماً﴾[1].

فـ(أفوز): منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد التمنّي.

أو بعد الترجي: وهو طلب الأمر المجرّد المحبوب أو توقع المكروه، نحو: ﴿لَعَلِّي أَبلُغُ الأَسبَابَ * أَسبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[2].

فـ(أطّلع): منصوب علىٰ قراءة بعض السبعة[3] بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة بعد الترجّي.

وأمّا قوله:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحَا[4]

فللضرورة.

واعلم أنّ (أنْ) المضمرة والجملة المنصوبة بها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متأوّل من الفعل المتقدم معمولاً لكونٍ محذوفٍ تقديره في نحو: (ما تأتينا فتحدّثنا) : (ما يكون منك إتيان فحديث منك)، وفي نحو: (زرني فأزورَكَ): (ليكن زيارة منك فزيارة منّي)، أو (فأكرمك): (فإكرام منّي إليك).

وكذلك الباقي.

(والواو) أي واو المعيّة فهي كالفاء وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها.

فتبدل الفاء واواً، كما تقول مثلاً: ما تأتينا وتحدّثنا، ونحو: زرني وأزورَك. قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُم وَيَعلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[5].

---

(١) النساء: ٧٣. (٢) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٦٣، قطر الندىٰ وَبلّ الصدىٰ: ٧٢، أوضح المسالك ٣: ١٨١، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٦٥.

(٤) نسب إلىٰ المغيرة بن حبناء التميمي، كتاب سيبويه ١: ٤٩٥، المقرّب ١: ٢٦٣، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٦٦.

(٥) آل عمران: ١٤٢.

وأو. ....

فـ﴿يعلم﴾ قُرِئَ بالفتح علىٰ أنّه منصوب بعد (واو) المعِيَّة الواقعة بعد النفي[١].

وقيل: مجزوم لكن الميم لمّا حرّكت للساكنين حرّكت بالفتح اتباعاً لما قبلها[٢].

وقرئ بالرفع علىٰ تقدير: هو يعلم[٣]، وبالكسر عطفاً علىٰ الأوّل[٤].

وقال تعالىٰ: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٥]. وقرئ بالرفع علىٰ معنىٰ: ونحن نكون[٦]. وقال الشاعر:

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأتيَ مثلَهُ   عارٌ عَليكَ إذا فَعلتَ عَظيمُ[٧]

وكذلك ـ في نحو: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن ـ النصبُ إنْ قُصد النهي عن الجمع بينهما، والجزم علىٰ التشريك بين الفعلين، أي (لا تأكل السمك ولا تشربْ اللبن)، والرفع علىٰ النهي عن الأوّل وإباحة الثاني، أي (لا تأكل السمك ولك شرب اللبن). وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها.

(وأو) وهي التي بمعنىٰ (إلىٰ) أو بمعنىٰ (إلّا)، فإن كان ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، كانت بمعنىٰ (إلىٰ)، وإن كان ينقضي دفعة واحدة كانت بمعنىٰ (إلّا)، وينصب المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرة وجوباً.

فالأوّل نحو: (لألزمنّك أو تعطيَني حقّي)، أي (إلىٰ أنْ تعطيَني حقّي)، أو (إلّا أنْ تعطيَني حقّي).

فسيبويه[٨] يقدّرها بـ(إلّا) بتقدير مضاف، أي لألزمنّك إلّا وقت أنْ تعطيَني حقّي.

---

(١) كتاب سيبويه ١: ٤٩٨، مجمع البيان ٢: ٦٤٧.

(٢) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١: ١٥٠، الجامع لأحكام القرآن ٤: ٢٢٠.

(٣) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١: ١٥٠، الجامع لأحكام القرآن ٤: ٢٢٠.

(٤) كتاب سيبويه ١: ٤٩٨، مجمع البيان ٢: ٦٤٧، إملاء مامن به الرحمن ١: ١٥٠.

(٥) الأنعام: ٢٧.

(٦) كتاب سيبويه ١: ٤٩٨، النشر في القراءات العشر ٢: ٢٥٧.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٧٥، قطر الندىٰ وَبلّ الصدىٰ: ٧٧، شرح ابن عقيل ٤: ٣٥.

(٨) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٧٥.

والجوازمُ ثمانيةَ عشرَ، وهي: لم، ولما، وألم، وألمَّا، ....

وغيره[١] يقدّرها بـ(إلىٰ) بتأويل مصدر مجرور بـ(أو) التي بمعنىٰ (إلىٰ)، أي إلىٰ إعطائك حقّي.

والثاني، نحو: لأقتلنّ الكافر أو يسلمَ، أي إلّا أن يسلم. فـ(يعطيني، ويسلم): منصوبان بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو) وعلامة نصبهما فتح آخرهما.

جوازم الفعل المضارع

(و) كميّة **(الجوازمُ)** له **(ثمانيةَ عشرَ)** أداةً[٢]:

ستة منها تجزم فعلاً واحداً، **(وهي)**:

(لم): وهو حرف يختصّ بالمضارع ويجزمه وينفيه ويقلبه إلىٰ الماضي، نحو: لم يضربْ زيدٌ.

فـ(يضرب): مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، وقال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَم يَكُن لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[٣].

(ولمّا) وهي أُخت (لم) فيما ذكر من الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلىٰ المضيّ، ولكن لابدّ في منفيها أن يكون متّصلاً بالحال وقد يحذف، نحو: ندمَ زيدٌ ولمّا، وتقول: لمّا يقمْ زيدٌ. فـ(يقم): مجزوم بـ(لمّا) وعلامة جزمه السكون، وقال تعالىٰ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[٤].

(وألم) نحو: قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾[٥].

فـ(نشرح): مجزوم بـ(ألم) وعلامة جزمه السكون.

(وألمَّا) وهي أُخت (ألم). وأصلهما (لم، ولمّا) زيدت عليهما الهمزة للتقرير[٦]،

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٧٥.
(٢) هكذا بتأنيث العدد والمعدود.
(٣) الإخلاص: ٣، ٤.
(٤) عَبَسَ: ٢٣.
(٥) الشرح: ١.
(٦) التقرير: حملُك المخاطب علىٰ الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها

ولامُ الأمرِ والدعاءِ، ولا: في النهي والدعاءِ.............

وعدُّهما من الجوازم تسامح، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمَّا يَأْتِكُم رُسُلٌ مِنكُم﴾[1].

فـ﴿يأتِ﴾: مجزوم بـ(ألمَّا) وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.

(ولامُ الأمرِ) المطلوب بها الفعل، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ﴾[2].

فـ(اللام): لام الأمر و﴿ينفق﴾: مجزوم بها وعلامة جزمه السكون.

(و) لام الطلب الداخلة علىٰ المضارع في مقام (الدعاءِ) نحو: ﴿لِيَقضِ عَلَينَا رَبُّكَ﴾[3].

فـ(اللام): لام الدعاء و﴿يقضِ﴾: مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.

(ولا) الطلبيّة المستعملة (في النهي) أي المطلوب بها الترك، نحو: لا تخفْ، ولا تحزنْ.

فـ(تخف وتحزن): مجزومان بـ(لا) الناهية وعلامة جزمهما السكون.

(و) لا المستعملة في (الدعاء) نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذنَا﴾[4].

فـ﴿تؤاخذ﴾: مجزوم بـ(لا) الدعائيّة وعلامة جزمه السكون.

فرع: الطلب إن كان من الأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ؛ فهو إمّا أمر أو نهي، وإن كان من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ دعاء، وإن كان من المساوي فهو التماس. والكلّ داخل في الأمر والنهي.

واثنا عشر منها تجزم فعلين؛ الأوّل يسمّىٰ شرطاً، والثاني جزاءً وجواباً، وتسمّىٰ كَلم المجازاة.

قال ابن الحاجب: وكلم المجازاة ما يدخل علىٰ شيئين ليجعل الأوّل سبباً

⇐ الشيء الذي تقرره به. مغني اللبيب: ٢٦.

(١) الأنعام: ١٣٠، وقد وردت الآية في الكتاب المجيد بـ﴿ألم﴾.

(٢) الطلاق: ٧.

(٣) الزخرف: ٧٧.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

وإنْ. ....

للثاني[١].

ولاشكّ أنّها لا تجعل الشيء سبباً لشيء، فالمراد بجعلها الشيء سبباً أنّ المتكلّم اعتبر سببيّة شيء لشيء بل ملزوميّته، وتلك جُعلت دالّة عليها. ولا يلزم أن يكون الفعل الأوّل سبباً حقيقيّاً للثاني، لا خارجاً ولا ذهناً، بل ينبغي أن يَعتبر المتكلّم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبّب، بل الملزوم واللازم كقولك: إنْ تشتمْني أُكرمْك. فـ(الشتم) ليس سبباً حقيقيّاً للإكرام، والإكـرام مسـبّباً حقيقيّاً له، لا ذهناً ولا خارجاً، لكن المتكلّم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهاراً لمكارم الأخلاق، يعني أنّه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة سـبب الإكـرام عنده كما لا يخفىٰ علىٰ الحذّاق.

(و) هي:

(إنْ) الشرطيّة بكسر الهمزة وسكون النون وهي حرفٌ باتّفاق.

وفي بعض النسخ: (**وإنْ في الشرط والجزاء**).

وهو أصرح؛ لأنّ الأوّل مع متعلّقاته شرط لتحقق الثاني، والثاني مع متعلّقاته يبتني علىٰ الأوّل ابتناء الجزاء علىٰ الفعل.

وهي تجزم المضارع لفظاً والماضي محلّاً وتخلّصهما إلىٰ الاستقبال بعكس (لم).

وهي أُمّ الباب نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾[٢].

فـ﴿يشأ﴾ فعل الشرط مجزوم بـ﴿إنْ﴾ وعلامة جزمه السكون الذي علىٰ الألف المنقلب عن الهمزة والمحذوف منه عينه وهو الألف المنقلب عن الياء.

و﴿يرحم﴾ جواب الشرط مجزومٌ بها أيضاً وعلامة جزمه السكون. ولا يليها إلّا الفعل ظاهراً كالآية، أو مقدّراً نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٣].

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٨٦.
(٢) الإسراء: ٥٤.
(٣) التوبة: ٦.

وَما، ومَن، ومَهْمَا، ....

التقدير: (وإنْ استجارَك أحدٌ من المشركين استجارَك) فحذف؛ لعدم جواز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

وكذلك (إذا) عند سيبويه[١] لا يقع [بعدها إلّا فعل][٢]؛ ظاهرٌ نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصرُ اللهِ﴾[٣]، أو مقدرٌ نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[٤].

فـ﴿السّماء﴾ فاعل لفعل محذوف يفسّره ﴿انشقت﴾. وقيل: مبتدأ[٥].

(وَما) وهي اسم لما لا يعقل غالباً مضمن الشرط نحو: ﴿وَمَا تَفعَلُوا مِن خَيرٍ يَعلَمْهُ اللهُ﴾[٦].

فـ﴿تفعلوا﴾: فعل الشرط مجزوم بـ﴿ما﴾ وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لأنّه من الأفعال الخمسة. و﴿من خير﴾: متعلّق به.

و﴿يعلم﴾: جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه السكون.

(ومَنْ) بفتح الميم وسكون النون، وهي اسم لمَنْ يعقل غالباً مضمَّن معنى الشرط، نحو: ﴿مَنْ يَعمَلْ سُوءاً يُجزَ بِهِ﴾[٧].

فـ﴿يعمل﴾ فعل الشرط مجزوم بـ﴿من﴾ وعلامة جزمه السكون.

و﴿يُجزَ﴾: جواب الشرط مجزوم بها أيضاً، وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون، و﴿به﴾: متعلّق به.

(ومَهْمَا) وهي اسم مضمَّن معنىٰ الشرط نحو: ﴿مَهمَا تأتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ﴾[٨]. فـ﴿تأتِ﴾: فعل الشرط مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون.

و﴿به﴾: متعلّق به.

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٤٦٠.
(٢) في المخطوط: (لا تقع الا بعد الفعل).
(٣) النصر: ١.
(٤) الانشقاق: ١.
(٥) مغني اللبيب: ١٢٧، شرح ابن عقيل ٢: ١٣٣.
(٦) البقرة: ١٩٧.
(٧) النساء: ١٢٣.
(٨) الأعراف: ١٣٢.

وإذمَا ....

و﴿من آية﴾: بيان لمهما في محلّ نصب علىٰ الحاليّة من الضمير في ﴿به﴾.
و﴿تسحر﴾: منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام كي.
و﴿بها﴾: متعلّق به.
و(الفاء): رابطة للجواب.
و﴿ما﴾: نافية.
و﴿نحن﴾: في محلّ رفع اسمها إن قدرت حجازيّة.
و﴿لك﴾: متعلّق بـ﴿مؤمنين﴾.
و﴿بمؤمنين﴾: في محلّ نصب خبرها.
وإنْ قُدّرت تميميّة فـ﴿نحن﴾ محلّه الابتداء، و﴿بمؤمنين﴾ الخبر.
وعلىٰ كلا الوجهين أنّ جملة: ﴿فما نحن لك بمؤمنين﴾ في محلّ جزم جواب الشرط لـ﴿مهما﴾.

(وإذما) وهي حرف علىٰ الصحيح ولا تجزم إلّا مع (ما)، نحو قول الشاعر:

فإنّك إذْما تأتِ ما أنت آمِرٌ ... به تُلْفِ مَنْ إيّاهُ تأمُرُ آتِيَا[1]

فـ(تأتِ):فعلالشرط مجزومبـ(إذ ما)،وعلامة جزمه حذفالياءنيابة عن السكون.
و(ما): معموله.
و(به) متعلّق بآمر.
و(تلف): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً، وعلامة جزمه حذف الياء نيابةً عن السكون. وجملة الشرط والجزاء في محلّ رفع خبر إنّ.
و(مَنْ): في محلّ نصب مفعول أوّل لـ(تلف).
و(إيّاه): في محلّ نصب مفعول (تأمر) مقدّم عليه.
و(آتيا): مفعول ثانٍ لتُلفِ.

(١) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٨٩، شرح ابن عقيل ٤: ٤٩.

وأيُّ، ومتىٰ، وأيّانَ، ....

(وأيُّ) وهي اسم معرب مضمَّن معنىٰ الشرط نحو: ﴿أَيّاً مَّا تَدعُوا فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَىٰ﴾[1].

فـ﴿أيّاً﴾: مفعول لـ﴿تدعُوا﴾ مقدّم عليه.

و﴿ما﴾: صلة.

و﴿تدعوا﴾: فعل الشرط مجزوم بـ(أيّ) وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة.

و﴿الفاء﴾: رابطة للجواب.

و﴿له﴾: في محلّ رفع خبر مقدّم علىٰ ﴿الأسماء﴾.

و﴿الحسنىٰ﴾: صفة المبتدأ، والجملة في محلّ جزم جواب الشرط.

(ومتىٰ) وهي ظرف زمان مضمّن معنىٰ الشرط، وتجزم مع (ما) وبدونها، نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثنايَا   متىٰ أضَعِ العِمَامَةَ تعرفُونِي[2]

فـ(أضع): فعل الشرط مجزوم بـ(متىٰ) وهي متعلّقة به وحُرّك بالكسر لالتقاء الساكنين.

و (تعرفوني): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه حذف نون الرفع.

والموجودة للوقاية، والأصل (تعرفونني) بنونين: الأُولىٰ للرفع والثانية للوقاية، فحذفت الأُولىٰ للجازم.

و(الواو): في محلّ رفع فاعله.

(وأيّان) وهي اسم زمان مضمَّن معنىٰ الشرط، نحو قول الشاعر:

إذا النعجةُ الأدماءُ باتتْ بقفرةٍ   فأيَّانَ ما تعدِلْ به الريحُ تنزِلِ[3]

فـ(تعدل): فعل الشرط مجزوم بـ(أيّان) وهي متعلّقة به.

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٥١.

(٣) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ: ٨٨، حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٤: ١٠، (المتن).

وأين، وأنَّىٰ، ....

و(ما): زائدة، و (به): متعلّق بتعدل.

و (تنزل): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وكُسر للقافية.

(وأين) وهي اسم مكان مضمَّن معنىٰ الشرط، وتجزم مع (ما) وبدونها، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَينَمَا تَكُونُوا يُدرِككُمُ المَوتُ﴾[1].

فـ﴿تكونوا﴾: فعل الشرط مجزوم بـ﴿أين﴾ وهي متعلّقة به، و ﴿ما﴾: صلة.

و ﴿يدرككم﴾ : جواب الشرط مجزوم بها وعلامة جزمه السكون.

وقرئ شاذاً بالرفع[2] علىٰ حذف الفاء كما في قوله:

مَنْ يَفعلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُها ....[3]

أو علىٰ الاستئناف، و(أينما) متعلق بـ(لا تظلمون)

(وأنَّىٰ) وهي اسم مكان مضمَّن معنىٰ الشرط، نحو قول الشاعر:

فأصبحتَ أنّىٰ تأتِها تَسْتَجِرْ بها تجدْ حطباً جَزلاً وناراً تأجَّـجَا[4]

فـ(تأت): فعل الشرط مجزوم بـ(أنّىٰ) وهي متعلّقة به.

و(تستجر): بدل منه.

و(بها): متعلّق بـ(تستجر).

و(تجد): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه السكون.

و(جزلاً): صفة (حطباً).

و(ناراً): معطوف عليه.

---

(١) النساء: ٧٨.

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ١: ١٨٧، أوضح المسالك ٣: ١٩٣.

(٣) نسب إلىٰ حسان بن ثابت وإلىٰ عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وإلىٰ كعب بن مالك، وتمامه: والشرُّ بالشرِّ عند الله سِيانِ، كتاب سيبويه ١: ٥٠٩، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٩٧، أوضح المسالك ٣: ١٩٣.

(٤) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٩٠.

وحيثُمَا، وكيفَمَا، وإذا في الشعر ....

و(تأجّج): فعل ماضٍ، وألف الاثنين: فاعله. ونسبة التأجّج للحطب للتغليب، ويصحّ أن يكون الفاعل مستتراً يعود إلىٰ النار وهما صفة لها، والألف حينئذٍ للإطلاق.

(وحيثما) وهي اسم مكان مضمَّن معنىٰ الشرط، ولا تجزم إلّا مع (ما) كقول الشاعر:

حَيثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ... ـهُ نجاحاً في غابِرِ الأزمانِ[1]

ف(تستقم): فعل الشرط مجزوم ب(حيثما) وهي متعلّقة به.

و(يقدر): جواب الشرط مجزوم بها أيضاً وعلامة جزمه السكون.

و(لك): متعلّق به.

(وكيفما) وهي اسم يعمّ الأحوال مضمَّن معنى الشرط. وشذّ الجزم بها إلّا عند الكوفيين؛ لأنّها لعموم الأحوال[2]. فإذا قلت: كيفما تقرأ أقرأ كان معناه: علىٰ أيّ حالٍ وكيفيّة تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها. ومن المتعذّر استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيّات، وهذا الدليل بعينه جارٍ في (أين) مع عدم شذوذ الجزم بها.

(وإذا) وهي ظرف زمان مضمَّن معنىٰ الشرط مضاف إلىٰ جملة الشرط متعلّق بالجواب، وتجزم فعلين زيادة علىٰ الاثني عشر علىٰ سبيل الشذوذ؛ لأنّ كلمات الشرط إنّما تجزم لتضمّنها معنىٰ (إن) التي هي موضوعة للإبهام، و (إذا) للأمر المقطوع به والمحقّق وقوعه **(في الشعر)** خاصّة لا في النثر، وعملت حملاً علىٰ (متىٰ) كما اُهملت حملاً عليها.

وفي بعض النسخ لم توجد لقوله أوّلاً: **(ثمانية عشر)**.

---

(١) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٨٩، شرح شذور الذهب: ٣٣٧، مغني اللبيب: ١٧٨، شرح ابن عقيل ٤: ٥٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٤٣، مغني اللبيب: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

....

قال ابن مالك: والأصحّ منع ذلك[1]. يعني: عملها الجزم في النثر؛ لعـدم وروده. ومثال الجزم بها قول الشاعر:

استغْنِ ما أغـناك ربُّكَ بـالغنىٰ وإذا تصبْكَ خَصَاصةٌ فتحمَّلِ[2]

فـ(تصبْك): فعل الشرط مجزوم بـ(إذا) وعلامة جزمه السكون.

و(الفاء): رابطة للجواب، و(تحمّل) ـ بالحاء المهملة أو الجيم المعجمة ـ : أمر، وهو وفاعله في محلّ جزم جواب الشرط، وقرن بالفاء؛ لأنّه فعل طلب.

---

(١) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٤: ١٣.

(٢) نسب إلىٰ عبد القيس بن خفاف، وإلىٰ حارثة بن بدر، مغني اللبيب: ١٢٨.

باب مرفوعات الاسماء. المرفوعاتُ سبعةٌ؛ وهي: الفاعلُ، ....

بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ

ولمّا فرغ من مرفوعات الأفعال ومنصوباتها ومجزوماتها شرع في مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومخفوضاتها، فقال:

(**بابُ**) أي هذا بيان كميّة (**مرفوعاتِ الأسماءِ**) خاصّة؛ وهي جمع مرفوع، وهو ما اشتمل علىٰ علم الفاعليّة، وهو علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمّة والواو والألف.

(**المرفوعاتُ**) من الأسماء، وهو ما لا يرد إلّا مرفوعاً (**سبعةٌ**) أقسام، (**وهي**) أي مجموع المرفوعات:

(**الفاعلُ**) كـ(زيد) من نحو: قامَ زيدٌ، وقدّمه علىٰ المبتدأ لأنّه أصل المرفوعات عند الجمهور[1] وهو المذهب المنصور؛ لأنّه جزء الجملة الفعليّة التي هي أصل الجمل لاشتمالها علىٰ ما هو موضوع للإسناد، ولأنّه إنّما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، ولأنّ عامله أقوىٰ من عامل المبتدأ؛ لأنّ عامله لفظي والمبتدأ معنوي[2].

وقيل[3]: أصلها المبتدأ؛ لأنّه مبدوء به في الكلام وباقٍ علىٰ ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم، بخلاف الفاعل لأنّه إذا أُخِّر عنه فعله اختلف أمره فلا يكون فاعلاً وإنّما يكون مبتدأً كـ(ضربَ زيدٌ)، فلو قدّمت (زيداً) علىٰ (ضرب) وقلت: زيدٌ ضربَ. كان (زيدٌ) مبتداً، وخبره الفعل مع فاعله المضمر العائد عليه؛ لأنّه حينئذٍ يكون الخبر جملة الفعل والفاعل. ولا بدّ في جملة الخبر من ضمير يعود

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٨٥، شرح شذور الذهب: ١٥٨، همع الهوامع ١: ٩٣.

(٢) شرح شذور الذهب: ١٥٨.

(٣) همع الهوامع ١: ٩٣.

والمفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ، والمبتدأُ وخبرُهُ، واسمُ (كـان) وأخـواتِـها، وخبرُ (إنّ) وأخواتِها، والتابعُ للمرفوعِ، وهـو أربـعةٌ: النـعتُ، والعـطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ. ....

إلىٰ (زيد) وأنّه عاملٌ ومعمول، والفاعل معمول ليس غيره.

(و) الثاني: (**المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ**) كـ(زيد) من نحو: ضُرِبَ زيدٌ، بضمّ الضاد وكسر الراء.

وثنّىٰ بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله لشدّة اتّصاله بالفاعل حتىٰ سمّاه بعضهم[1] فاعلاً.

(و) الثالث: (**المبتدأُ**).

(و) الرابع: (**خبرُهُ**) نحو: زيدٌ قائمٌ، فـ(زيد): مبتدأ، و(قائم): الخبر.

(و) الخامس: (**اسمُ كان و**) اسم (**أخواتِها**) كـ(زيد) من نحو: كان زيدٌ قائماً.

(و) السادس: (**خبرُ إنّ و**) خبر (**أخواتِها**) كـ(منطلق) من نحو: إنّ زيداً منطلقٌ.

(و) السابع: (**التابعُ للمرفوعِ**) وهو ما ثبت له الإعراب فرعاً عن غيره، (**وهو**) أي التابع (**أربعةُ**) أشياء:

أحدها: (**النعتُ**) كـ(العاقل) من نحو: جاء زيدٌ العاقلُ.

(و) الثاني: (**العطفُ**) بالواو مثلاً كـ(عمرو) من نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو.

(و) الثالث: (**التوكيدُ**) كـ(نفسه) من نحو: جاءَ زيدٌ نفسُه.

(و) الرابع: (**البدلُ**) كـ(أخوك) من نحو: جاءَ زيدٌ أخوك.

وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها.

وهذا علىٰ سبيل التعداد والتجميل، وأمّا علىٰ سبيل البيان والتفصيل فقد ذكر لكلٍّ منها بـاباً علىٰ مقتضىٰ اللّـفِ والنشـر المـرتّب، فـقال:

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ١٨٧، الفوائد الضيائية ١: ٢٧١.

باب الفاعل. الفاعلُ: هو الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قبلَه فعلُهُ. ....

باب الفاعل

(**بابُ الفاعلِ**) أي هذا (**باب الفاعلِ**)،[و] حقيقته (**هو الاسمُ**) أو المؤوّل به، (**المرفوعُ**) حقيقة أو حكماً، (**المذكورُ**) أي المتقدّم بالأصالة (**قبلَه**) أي قبل الفاعل (**فعلُهُ**) أي فعل الفاعل التامّ المسند إليه والمؤوّل به، أو ما جرىٰ مجراه واقعاً منه أو قائماً به، مثال ذلك (زيد) من قولك: ضربَ زيدٌ عمراً، و ماتَ زيدٌ.

فالأوّل اسم أُسند إليه فعل واقع منه، فإنّ الضرب واقع من زيد. والثاني أيضاً اسم لأنّه أُسند إليه فعل قائم به، فإنّ الموت قائم بزيد.

فيخرج بالاسم الفعل والحرف فلايكون الفاعل فعلاً ولا حرفاً، ويدخل بالمؤوّل بالاسم نحو:﴿أن تخشع﴾ في قوله تعالىٰ:﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾(١).

ف ﴿يأن﴾: مضارع مجزوم ب ﴿ألم﴾ وفاعله ﴿أن﴾ المصدريّة والفعل، وهو ﴿تخشع﴾؛ لأنّهما في تأويل مصدر مرفوع به.

والمرفوع حقيقة مثل قوله تعالىٰ: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾(٢) فـ﴿ربّ﴾: فاعل مرفوع بالفعل المسند إليه وهو ﴿قال﴾. أو حكماً يدخل فيه نحو قوله تعالىٰ: ﴿**وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيداً**﴾(٣) ف ﴿كفىٰ﴾: فعل ماض و ﴿بالله﴾: الباء حرف جرّ زائد و ﴿الله﴾ مجرور به لفظاً مرفوع بالفعل حكماً علىٰ الفاعليّة.

والمفعول في باب القلب نحو: خرقَ الثوبُ المسمارَ، ونحوه قوله تعالىٰ: ﴿**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ**﴾(٤).

فإنّ الباء داخلة معنًى علىٰ ضمير المفاتيح، و ﴿العصبة﴾: مرفوع المحلّ علىٰ الفاعليّة، لأنّ المفاتيح لا تنوء بالعصبة، أي ـ تثقل ـ بل العكس.

---

(١) الحديد: ١٦.
(٢) غافر: ٦.
(٣) الفتح: ٢٨.
(٤) القصص: ٧٦.

وهو علىٰ قسَمينِ: ظاهرٌ ومضمرٌ. فالظاهرُ، نحو: قامَ زيدٌ، ويقومُ زيدٌ، وقامَ الزيَدانِ، ويقوم الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ،........................

ويخرج بالمتقدّم نحو: (زيد) من قولك: زيدٌ قامَ، فإنّه ليس بـفاعل لأنّ الفـعل المسند إليه ليس مقدّماً عليه بل مؤخّر عنه، وإنّما هو مبتدأ وما بَعده الخبر.

وبالأصالة نحو: (زيد) من قولك: قائمٌ زيدٌ.

ويخرج بالتامّ نحو: (زيد) في قولك: كان زيدٌ قائماً. المسند إليه، أي المخبر عنه بفعل نحو: قامَ زيدٌ.

ويدخل بالمؤوّل بالفعل نحو قوله تعالىٰ: ﴿**مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**﴾[١] أو ما جرىٰ مجراه في رفع الفاعل ليدخل فيه اسم الفاعل نحو قوله تعالىٰ: ﴿**لَاهِيَةً قُلُوبُهُم**﴾[٢]. واسم الفعل نحو قوله:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُه[٣]

والصفة المشبّهة باسم الفاعل نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ. والجارّ والمجرور والظرف نحو: زيدٌ في الدار أبوه، وعمرو عندك إخوته.

فـ(أبوه) قيل[٤]: إنّه فاعل للجارّ والمجرور؛ لأنّ فيه رائحة الفعل، وأن يكون مبتدأً مؤخّراً و الجارّ والمجرور متعلّق الخبر، و(إخوته) كذلك.

(وهو) أي الفاعل **(علىٰ قسمَينِ)**: قسم **(ظاهرٌ و)** وقسم **(مضمرٌ: فالظاهرُ)** يرفعه الفعل الماضي لأنّه لا يسند إلّا لغائبٍ، ويرفعه المضارع خاصّة إذا أُسند إلىٰ غائب، ولا يرفعه فعل الأمر، لأنّ إسناده خلاف إسناد الماضي.

وهو علىٰ أقسام؛ ولهذا قال: **(نحو: قام زيد)** مثال للمفرد المذكّر مع الماضي، (و) نحو: **(يقومُ زيدٌ)** مع المضارع. (و) نحو: **(قامَ الزيدانَ)** مثال للمثنّىٰ المذكّر مع **ويقومُ** الماضي، (و) نحو: **(يقومُ الزيدَانِ)** مع المضارع. (و) نحو: **(قام الزيدونَ)** مثال للجمع

---

(١) النحل: ٦٩. (٢) الأنبياء: ٣.

(٣) البيت لجرير بن عطية، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٥٦، شرح شذور الذهب: ٤٠٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٥١.

ويقومُ الزيدون وقام الرجال ويقومُ الرجالُ. وقامتْ هندٌ، وتقومُ هندٌ، وقامَ الهندَانِ، وتقومُ الهندَانِ، وقامتْ الهنداتُ، وتقومُ الهنداتُ، وقامَ الهنود، وتقوم الهنودُ، وقامَ أخوكَ، ويقومُ أخوكَ....................

المذكّر السالم مع الماضي، (و) نحو: **(يقومُ الزيدونَ)** مع المضارع، (و) نحو: **(قامَ الرجالُ)**مثال للجمع المذكّر المكسّر مع الماضي،(و) نحو:**(يقومُ الرجالُ)**مع المضارع.

فالفاعل في هذه الأمثلة اسم ظاهر مرفوع،لكن تختلف علامة رفع بعضٍ عن بعض؛ فـ (زيد والرجال) مرفوعان بالضمّة، و(الزيدان والزيدون) بالألف والواو بالنيابة عنها.

(و) نحو: **(قامتْ هندٌ)** مثال للمفرد المؤنّث مع الماضي، (و) نحو: **(تقومُ هندٌ)** مع المضارع. (و) نحو: **(قامَ الهندَانِ)** مثال للمثنّىٰ المؤنّث مع الماضي، (و) نحو: **(تقومُ الهندَانِ)** مع المضارع. (و) نحو: **(قامتْ الهنداتُ)** مثال للجمع المؤنّث السالم مع الماضي، (و) نحو: **(تقومُ الهنداتُ)** مع المضارع. (و) نحو: **(قامَ الهنودُ)** مثال للجمع المؤنّث المكسّر مع الماضي، (و) نحو: **(تقومُ الهنودُ)** مع المضارع.

فـ(الفاعل) في هذه الأمثلة أيضاً اسم ظاهر مرفوع وإن اختلفت علامة الرفع في بعض؛ فـ(هند والهندات والهنود) مرفوعة بالضمّة، و(الهندان) بالنيابة عنها.

(و) نحو **(قامَ أخوكَ)** مثال للمفرد المضاف لغير ياء المتكلّم من الأسماء الخمسة مع الماضي، (و) نحو: **(يقومُ أخوكَ)** مع المضارع. فـ(أخوك): فاعل لـ(قام ويقوم)، وهو اسم ظاهر مرفوع بالواو نيابة عن الضمّة.

وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها.

والنسخ هنا مختلفة؛ فبعضها فيه زيادة، وبعض فيه تقديم وتأخير، وفي بعضٍ: **(وقامَ غلامي، ويقومُ غلامي)** فهذا مثل للمفرد المذكّر المضاف إلىٰ ياء المتكلّم مع الفعلين أيضاً.

والمضمرُ، نحو قولك: ضَربتُ، وضربتَ، وضرَبتِ، وضربتُما، وضـربتُم، وضرَبْتُنَّ..

ضمائر الرفع المتصلة

(**والمضمرُ**) كنّي به عن الظاهر اختصاراً أو خوف اللبس وهو: متّصل ومنفصل:

فالأوّل: ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلّا) أو ما في معناها اختياراً. وهو اثنا عشر، وأشار إليها بقوله: (**نحو قولِكَ: ضَربْتُ**) بسكون الباء الموحّدة وضمّ التاء المثنّاة [من] فوق، ضمير المتكلّم وحده، ومحلّها رفع علىٰ الفاعلية؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**وضربْتَ**) بسكون الباء الموحّدة وفتح المثنّاة [من] فـوق للـمذكّر المـخاطب، ومحلُّها رفع علىٰ الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**وضرَبْتِ**) بسكون الموحّدة وكسر المثنّاة [من] فوق للمؤنّثة المخاطبة، ومحلُّها رفع علىٰ الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**وضربْتُمَا**) بسكون الموحّدة وضمّ المثنّاة [من] فوق، بعدها ميم مفتوحة وألف للمثنى المخاطب مطلقاً أو أحدهما مذكّر والثاني مؤنّث،ومحلُّها رفع علىٰ الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه،وهو مبني لا يظهر فيه إعراب. والميم والألف دالّان علىٰ التثنية.

(**وضربْتُمْ**) بسكون الموحّدة وضمّ المثنّاة [من] فوق بعدها ميم ساكنة للجماعة المخاطبين، ومحلُّها رفع علىٰ الفاعلية؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب. والميم دالّة علىٰ الجمع المذكّر.

(**وضـربْتُنَّ**) بسكون الموحّدة وضمّ المثنّاة بعدها نون مشدّدة مفتوحة للجماعة المخاطبات، ومحلُّها رفع علىٰ الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب. والنون دالّة علىٰ الجمع المؤنّث.

وما ذكرناه ـ من أنّ التاء هي الفاعل خاصّة وما اتّصل بها حروف دالّـة عـلىٰ

وضرَبَ، وضرَبَتْ، وضرَبَا، وضرَبُوا........

التثنية والجمع ـ هو المذهب الصريح والرأي الصحيح.

وقد عرفتَ أنّ التاءَ في هذه الأمثلة محلُّها الرفع علىٰ الفاعليّة، إلّا إنّها لمّا وُضعت مشتركة بين؛ المفرد المتكلِّم والمخاطب والمخاطبة والمثنىٰ والجمع احتيج إلىٰ تمييز كلٍّ عن الآخر، فضُمّت في المفرد المتكلّم، وفُتحت في المخاطب، وكُسِرت في المخاطبة، وزيدت ميم وألف في خطاب المثنىٰ، وميم خاصّة في الجمع المذكّر، ونون في المؤنّث.

واعلم ـ وُفِّقتَ لكلِّ مغنم ـ أنّ المثالين الأوَّلين للمتكلِّم، والخمسة التي بعدهما للمخاطب، والخمسة الآتية للغائب؛ لأنّ المضمر ما دلّ وضعاً علىٰ متكلّم أو مخاطب أو غائب.

(وضربَ) تقول: زيدٌ ضربَ، ففي (ضرب) ضمير مذكّر غائب مستتر جوازاً عائد إلىٰ (زيد)، تقديره: هو، ومحلُّه رفع علىٰ الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

(وضربَتْ) بفتح الموحّدة وسكون المثنّاة، تقول: هندٌ ضربَتْ، ففيه ضمير مؤنّث غائب مستتر جوازاً عائد إلىٰ (هند)، تقديره: هي، ومحلُّه رفع علىٰ الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب، والتاء المتّصلة بالفعل لتأنيث الفاعل.

(وضربَا) بفتح الموحّدة بعدها ألف، تقول: الزيدانِ ضربَا، فالألف ضمير المثنّىٰ الغائب عائد علىٰ (الزيدان) مرفوع المحلِّ علىٰ الفاعليّة لصحَّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب.

وإن أردت مثنَّى المؤنَّث قلت: الهندانِ ضرَبتَا، فالألف ضمير المثنّى المؤنّث الغائب عائد على (الهندان)، والتاء للتأنيث وأصلها السكون، وحُرِّكت للساكنين، وفتحت للمناسبة. وهذا المثال ليس من كلام الماتن.

(وضرَبُوا) تقول: الزيدونَ ضربُوا، فالواو ضمير الجمع المذكّر الغائب عائد علىٰ

وضَرَبْنَ.......................................

(الزيدون) مرفوع المحلِّ على الفاعلية؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب. والألف زائدة للفرق بينه وبين المفرد.

(وضَرَبْنَ) تقول: الهنداتُ ضَرَبْنَ، فالنون ضمير الجمع المؤنّث الغائب عائد علىٰ (الهندات) مرفوع المحلِّ على الفاعليّة؛ لصحّة الحديث عنه، وهو مبني لا يظهر فيه إعراب. وقس علىٰ هذه الأمثلة ما أشبهها.

ضمائر الرفع المنفصلة

والمنفصل بعكس المتّصل ويدلّ وضعاً أيضاً علىٰ متكلِّم أو مخاطب أو غائب.

مثال ما يدلّ علىٰ المتكلّم وحده نحو: ما ضربَ إلّا أنا، وعلىٰ المتكلّم مع غيره أو المعظّم نفسه نحو: ما ضربَ إلّا نحن.

وعلىٰ المذكّر المخاطب نحو: ما ضربَ إلّا أنتَ، وعلىٰ المؤنّث المخاطب نحو: ما ضربَ إلّا أنتِ، وعلى المثنّى المخاطب مطلقاً نحو: ما ضربَ إلّا أنتُما، وعلىٰ الجمع المذكّر المخاطب نحو: ما ضربَ إلّا أنتمُ، وعلىٰ الجمع المؤنّث المخاطب نحو: ما ضربَ إلّا أنتُنَّ.

واعلم[1] أنّ الضمير في (أنت) إلىٰ (أنتن) هو (أنْ) عند البصريين، والحروف الأواخر لواحق دالّة علىٰ الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. ومذهب الفرّاء أنّ (أنت) بكماله اسم، وقال بعضهم: إنّ التاء هو الضمير و(أن) عماد.

ومثال ما يدلّ علىٰ المفرد المذكّر الغائب نحو: ما ضربَ إلّا هو، وعلىٰ المؤنّثة الغائبة نحو: ما ضربَ إلّا هي، وعلىٰ المثنّى الغائب مطلقاً نحو: ما ضربَ إلّا هما، وعلىٰ الجمع المذكّر الغائب نحو: ما ضربَ إلّا هم، وعلىٰ الجمع المؤنّث الغائب نحو: ما ضربَ إلّا هنّ.

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٤١٧ ـ ٤١٨، حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ١: ١١٤.

....

هذا مع الفعل الماضي. وتقول مع المضارع نحو: ما يضربُ إلّا أنا، و ما يضربُ إلّا نحن. و ما يضربُ إلّا أنتَ، و ما يضرب إلّا أنتِ. وما يضربُ إلّا أنتمُا، وما يضربُ إلّا أنتُم، و ما يضربُ إلّا أنتُنَّ، و ما يضربُ إلّا هو. وما يضربُ إلّا هي، وما يضربُ إلّا هما، وما يضربُ إلّا هم، و ما يضربُ إلّا هنّ.

ولا يكون مع الأمر إلّا متّصلاً نحو: اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي اضربن.

ويكون الحصر بـ(إنّما)، تقول مع الماضي: إنّما ضربَ أنا، و إنّما ضربَ نحن. وقس الباقي.

ومع المضارع نحو: إنّما يضربُ أنا، وإنّما يضربُ نحن. وقس الباقي.

تتمّة: من أحكام الفاعل ألّا يتأخّر عنه العامل، وأن تلحق العامل علامة التأنيث إن كان مؤنثاً، كـ(قامتْ هندٌ)، و(طلعتْ الشمسُ)، والوجهان في مجازي التأنيث الظاهر[1] نحو: ﴿قد جاءَتكم موعظةٌ﴾[2]، ﴿وقد جاءَكم بيّنةٌ﴾[3]، وفي الحقيقي المنفصل عن العامل بغير (إلّا) نحو: حضر القاضي امرأة [وحضرت القاضي امرأة] والمتّصل في باب (نعم وبئس)، نحو: نعمت المرأةُهندٌ،و نعم المرأةُ هندٌ، وفي الجمع نحو: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[4]، ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ﴾[5]. إلّا جمعي التصحيح فكمفرديهما.

وتمتنع التاء في نحو: ما قامَ إلّا هندٌ؛ لأنّ الفاعل محذوف، وتمتنع في غيرهن. وإذا اجتمع متعاطفان أحدهما مذكّر والآخر مؤنّث، فالحكم بالتأنيث أو التذكير للسابق منهما، نحو: قامَ زيدٌ وهندٌ، و قامتْ هندٌ وزيدٌ.

وكان حقّ هذه التاء أن تلحق الفاعل لأنّها علامة علىٰ تأنيثه لا عامله، ولحقت العامل للاتّصال الواقع بينهما والتلازم الحاصل فيهما.

ولا يجوز أن تلحقه علامة تثنية ولا جمع؛ لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر فلا يقال:

---

(١) أي إن كان المؤنث اسماً ظاهراً مجازياً.
(٢) يونس: ٥٧.
(٣) الأنعام: ١٥٧.
(٤) الحجرات: ١٤.
(٥) الحجر: ٣٠.

....

قاما الزيدَانِ، وقاموا الزيدونَ، بل تحذفهما فتقول: قامَ الزيدَانِ، وقامَ الزيـدونَ وإن وجدت لغة ضعيفة كقول بعضهم: أكلوني البراغيث، بالواو وإن ورد مثل هذا التركيب ـ وهو إسناد الفعل إلىٰ المضمر والظاهر ـ عن لسان من ليست لغته كذلك، فـهناك يرتكب فيه التقديم والتأخير أو الإبدال؛ لأنّ الفصيح لا يتكلّم بهذه اللغة إلّا لنكتة بخلاف غيره.

قال الشيخ الرضي: ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها، والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مرّ في بدل الكلّ من الكلّ، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخّر، والغرض كون الخبر مهمّاً.

وأمّا مَنْ كانت هذه لغته فلا يؤوّل كلّ ما يرد، فحينئذ إعراب هذا التركيب علىٰ تقدير وروده عن الفصيح: أنّ (الواو) في محلّ رفع فاعل، و(البراغيث): حينئذٍ بدل منه. أو تجعل الواو حرفاً دالّاً علىٰ الجمع والبراغيث يكون الفاعل، أو مبتدأ مؤخّر وخبره الجملة علىٰ التقدير الأوّل.

بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ: وهو الاسمُ المرفوعُ الذي لم يُذكرْ معَهُ فاعلُهُ ....

نائب الفاعل

(**بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ**) أي لم يذكر معَهُ (**فاعلُهُ**) بل حذف لغرض من الأغراض؛ إمّا الخوف منه، أو عليه، أو الجهل به، أو العلم، أو الاحتقار، أو التعظيم، أو السجع، أو غير ذلك.

ويسمّىٰ أيضاً المبني للمجهول وللمفعول، والنائب عن الفاعل، وهو أحسن من التعبير بمفعول ما لم يسمَّ فاعله؛ لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الثاني علىٰ المنصوب في قولك: أُعطي زيدٌ درهماً، فإنّه يصدق عليه أنّه مفعول للفعل الذي لم يسمَّ فاعله؛ لأنّه مفعول (لأُعطي)، و(أُعطي) لم يسمَّ فاعله، ويسمّىٰ فعله العامل فيه بما سمّي هو به.

(**وهو**) أي المفعول الذي لم يسمَّ فاعله (**الاسمُ**) الصريح أو المؤوّل به (**المرفوعُ**) لفظاً أو تقديراً (**الذي لم يُذكرْ معَهُ**)، بل حذف لأحد الأغراض فاعل المفعول الذي لم يسمَّ (**فاعلُهُ**) لأجل قيامه مقامه في جميع أحكامه من رفعه بعد نصبه، وعمديّته بعد فضوليّته، ووجوب تأخيره عن الفعل بعد جواز تقديمه عليه، وتأنيث الفعل لتأنيثه، وتغيير الفعل عن بنائه الأصلي، لئلّا يلتبس بالفاعل، وذلك نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، مثلاً ـ بضمّ الضاد المعجمة وكسر الراء المهملة ـ الأصل: ضَرَبَ عمرو زيداً ـ بفتح الضاد والراء ـ فحُذِف (عمرو) الذي هو الفاعل لغرض من الأغراض، فيبقىٰ الفعل محتاجاً إلىٰ ما يُسند إليه، فأُقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالفاعل صورةً، فاحتيج إلىٰ تمييز أحدهما عن الآخر فأُبقي الفعل مع الفاعل على الأصل وغُيِّر مع نائبه.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر

فإنْ كان الفعلُ ماضياً ضُمَّ أوّلُهُ وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ، ....

بشرط التمام، تقول: سِير فرسخٌ، وصِيم رمضانُ، ومُرَّ بزيدٍ، وجُلِسَ جلوسُ الأميرِ.

ولو وجد المفعول به تعيّن له، تقول: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميسِ أمامَ السلطانِ ضرباً شديداً في داره. بنصب الجميع إلّا (زيد) فالرفع، خلافاً للأخفش والكوفيين محتجّين بقوله[1]:

وإنَّما يُرضي المنيبُ ربَّه ... مادامَ معنيّاً بذكرٍ قلبَهُ

وهو ضرورة.

وإذا تعددت المفاعيل فالرفع لأحدهم؛ لأنّه كما لا يكون للفعل إلّا فاعل كذلك لا ينوب عنه إلّا شيء واحد، وما سواه ممّا يتعلّق بالعامل فمنصوب لفظاً أو محلّاً.

(فإنْ كان الفعلُ) الذي أُريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه فعلاً **(ماضياً)** غُيّرت صيغته دفعاً للبس بأنْ **(ضُمَّ أوّلُهُ وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ)**، واختير هذا التغيير لأنّ معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الأوزان وهو الخروج من الضمّة إلىٰ الكسرة، وأمّا وزن فِعُل بالخروج من الكسرة إلى الضمّة [فإنه] وإن كان غريباً يدلّ علىٰ غرابة المعنىٰ أيضاً لكنّه أثقل، ولا ضرورة داعية إليه بعد حصول الغرض بالأخف.

وهو **إمّا تحقيقاً** كما في (ضُرِبَ، وأُكرِمَ، ودُحرِجَ) ـ بضمّ أوائلهنّ وكسر ما قبل أواخرهنّ ـ ويضمّ الثالث مع همزة الوصل نحو: انطُلِقَ، واستُخرِجَ، واقتُدِرَ، خوف اللبس بالأمر منه في الدرج، ويضمّ الثاني مع التاء مثل: تعُلِّمَ وتجُوهِلَ وتدُحرِجَ، خوف اللبس بصيغة مضارع (علمت وجاهلت ودحرجت).

أو تقديراً كـ(قيل، وبيع، وشُدّ)، إذْ أصل (قيل: قُوِل) بضمّ الفاء وكسر العين، نقلت الكسرة إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركته فصار (قِوْل) بكسر القاف وسكون الواو، فقلبت ياءً لسكونها وإنكسار ما قبلها، فقيل: قيل، وكذلك (بيع) إلّا القلب فلا.

---

(١) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٨٩، أوضح المسالك ١: ٣٧٩.

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوّلُه وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ.........................

وبعض العرب يُشمّ؛ تنبيهاً علىٰ أنّ أصله الضمّ. وهي لغة فصيحة كالأُولىٰ، وقد قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي في نحو: قُيل، وغُيض، وسُيق[١].

وبعضهم[٢] يخفّفه بحذف حركة عينه، فإن كانت واواً بقيت أو يـاءً قـلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، كقول الراجز:

حُوكَتْ علىٰ نولَينِ إذ تُحاكُ تَشتَبِكُ الشوكَ ولا تُشاكُ[٣]

وكقوله:

ليتَ، وهَل يَنفَعُ شـيئاً لَـيْتُ لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشتريتُ[٤]

وفي مجهولي (انقاد، واختار) الثلاث (تختار) إذ (قيد، وتير) مثل (قيل، وبـيع)، وأصل (شدَّ: شدد)، سكّنت الأُولىٰ من المتماثلَين فأُدغمت في الأُخرىٰ فصار (شدّ).

(وإن كان) أي الفعل الذي أُريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه فعلاً **(مضارعاً ضمُّ أوّلُهُ)** وهو حرف المضارعة نحو: يُضرَبُ، ويُكرَمُ، ويُلتزَمُ، ويُستخرَجُ ويُدحرَجُ.

(وفُتح ما قبلَ آخرِهِ) لخفّة الفتح وثقل المضارع بالزيادة؛ إمّا تحقيقاً كالأمثلة أو تقديراً، كـ(يقال، ويُباع، ويُشدّ)؛ إذ أصل (يقال ويباع: يُقْوَل ويُـبْيَع) ـ بـضمّ حـرف المضارعة وفتح عينهما ـ فنقلت إلىٰ فائهما بعد سلب حركتها فصار (يُقَوْلُ ويُبَيْعُ) ـ بضمّ حرف المضارعة وفتح فائهما وسكون عينهما ـ فقلبت الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن فصار (يقال ويـباع). وأصـل (يُشَـدّ: يُشدَد) ـ بضمّ الياء وفـتح الدال الأُولىٰ ـ فـنقلت حـركة الدال الأُولىٰ إلىٰ الشـين فسكّنت وأُدغمت في الثانية فصار (يُشَدّ). وسكت عن الأمر لعدم بنائه منه لفساد

---

(١) مجمع البيان ١: ٦٠، البيان في إعراب غريب القرآن ١: ٥٦، قطر الندىٰ : ١٩٢، النشر في القراءات العشر ٢: ٢٠٨.

(٢) مجمع البيان ١: ٦٠، البيان في غريب القرآن ١:٥٦، إملاء ما منَّ به الرحمن ١:١٨، أوضح المسالك ١: ٣٨٥، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٩٢، شرح ابن عقيل ٢: ١١٥.

(٣) لم ينسب لأحد، حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ٢: ٦٣، (المتن) ، وفيه (نيرين) بدل (نولين، و:(تختبط) بدل (تشتبك).

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج، شرح ابن عقيل ٢: ١١٥.

وهو علىٰ قسمَينِ: ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهرُ نحو قولِكَ: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ زيدٌ، وأُكرِمَ عمرو، ويُكرَمُ عمرو، والمضمرُ، نحو قولِكَ: ضُرِبتُوضرِبنا، وضُرِبتَ، وضُرِبْتِ، وما أشبَهَ ذلك. ....

الصيغة، والمعنىٰ النائب.

(**وهو**) أي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله (**علىٰ قسمَينِ**): قسم (**ظاهرٌ و**) قسم (**مضمرٌ**) كما أنّ الفاعل كذلك.

(**فالظاهرُ**) يسند إليه الفعل الماضي والمضارع، سواء كانا مجرّدين، أو لا (**نحو قولِك: ضُرِبَ زيدٌ**) مثال ما أُسند إليه ماضٍ مجرّد، (**و**) نحو: (**يُضرَبُ زيدٌ**) مثال لما أُسند إليه مضارع مجرّد، (**و**) نحو: (**أُكرِمَ عمرو**) مثال لما أُسند إليه ماضٍ مزيد فيه، (**و**) نحو: (**يُكرَمُ عمرو**) مثال لما أُسند إليه مضارع مزيد فيه.

وقس علىٰ هذه الأمثلة ما يشبهها من صيغة المفرد المؤنّث نحو: ضُرِبَتْ هندٌ، وتُضرَبُ هندٌ.

والمثنّىٰ المذكّر نحو: ضُرِبَ الزيدَانِ، ويُضرَبُ الزيدانِ، وكذلكَ المثنّىٰ المؤنّث والجمع المصحّح والجمع المكسّر تذكيراً وتأنيثاً وغير ذلك.

(**والمضمَر**) يكون متّصلاً ومنفصلاً. فأشار إلىٰ الأوّل بقوله: (**نحو قولِك: ضُرِبتُ**) ـ بضمّ الضاد وكسر الراء ـ فالتاء المضمومة ضمير المتكلّم في محلّ رفع نائب الفاعل، (**و**) نحو: (**ضُرِبنا**) ـ بضمّ الضاد وكسر الراء ـ فـ(نا) ضمير المتكلّم مع غيره، أو المعظّم نفسه في محلّ رفع نائب الفاعل، (**و**) نحو: (**ضُرِبتَ**) ـ بضمّ الضاد وكسر الراء ـ فالتاء المفتوحة ضمير المخاطب في محلّ رفع نائب الفاعل، (**و**) نحو: (**ضُرِبْتِ**) ـ بضمّ الضاد وكسر الراء ـ فالتاء المكسورة ضمير المخاطبة في محلّ رفع نائب الفاعل.

(**وما أشبَهَ ذلك**) يعني: بواقي الضمائر المتَّصلة المذكورة في باب الفاعل نحو: ضُرِبتما للمثنىٰ المخاطب مطلقاً، وضُرِبتم للجمع المذكّر المخاطب، وضُرِبتنّ للجمع

....

المؤنث المخاطب.

والفعل في جميع هذه الأمثلة متّفق في [ضمّ][1] الحرف الأوّل وكسر ما قبل الآخر. والتاء مفعول ما لم يسمَّ فاعله، إلّا إنّها لمّا وضعت مشتركة بين المفرد المتكلّم والمخاطب والمخاطبة والمخاطَبَين والمخاطِبين والمخاطبات احتيج إلىٰ تمييز كلٍّ عن الآخر، فغيّرت الحركة في بعض وزيد حرفان أو حرف [من][2] آخر كما عرفته فيما مرّ.

وهذه أمثلة المبني لما لم يسمَّ فاعله مع الضمير المتّصل الدالّ علىٰ المتكلّم والمخاطب.

وأمّا ما يدلّ علىٰ الغائب فنحو قولك: ضُرِبَ، ضُرِبَتْ، وضُرِبَا، وضُرِبَتا، وضُرِبوا، وضُرِبْنَ، وقد مرّتفصيل ذلك في باب الفاعل، وكذلك أمثلة الضمير المنفصل، إذ لا فرق بين الفاعل ونائبه، إلّا بتغير الصيغة فليراجع ثمّة.

(١) في المخطوط: (فتح).

(٢) في المخطوط: (في).

باب المبتدأ والخبر. المبتدأُ: هو الاسمُ المرفوعُ العاري من العواملِ اللفظيّةِ. ....

باب المبتدأ والخبر

وهذا (**بابُ المبتدأ والخبرِ**) وهو الثالث والرابع من مرفوعات الأسماء، وجَمَعَهما للتلازم الواقع بينهما علىٰ ما هو الأصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي علىٰ القول به.

تعريف المبتدأ

فأمّا (**المبتدأُ**) فحقيقته (**هو الاسمُ**) الصريح نحو: زيدٌ قائمٌ، أو المؤوّل به نحو: ﴿**وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُم**﴾[1]. (**المرفوعُ**) لفظاً أو تقديراً. (**العاري**) أي المنسلخ عن شيء (**من العواملِ اللفظيّةِ**) للإسناد إليه.

فخرج باللفظيّة الفاعل واسم (كان) وخبر (إنّ)، وكأنّه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثّراً في المعنىٰ ليدخل فيه نحو: بحسبك درهم، وخرج بالإسناد الأعداد المسرودة وما أشبهها، ويخرج بالإسناد إليه خبر المبتدأ.

نعم، بقي شيء وهو أنْ يقال بعد (الإسناد إليه): أو الصفة سواء كانت مشتقّة أو جارية مجراها كـ(قرشيّ، وتميميّ) بشرط وقوعها بعد النفي أو الاستفهام ـ وعن سيبويه[2] جوازالابتداء بها بدونهمامع قبح. والأخفش[3] يراه حسناً. وعليه قول الشاعر:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناس منكم إذا الداعي المُثَوِّبُ قالَ يالا[4]

---

(١) البقرة: ١٨٤.
(٢) شرح ابن عقيل ١: ١٩٤.
(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٢٢٦، أوضح المسالك ١: ١٣٥، شرح ابن عقيل ١: ١٩٢، همع الهوامع ١: ٩٤.
(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣١٠، مغني اللبيب: ٢٨٩، شرح ابن عقيل ١: ١٩٤.

والـخبر: هو الاسمُ المرفوعُ المُسندُ إليه.........................

فـ(خير): مبتدأ، و(نحن):فاعله. ولو جعل (خير) خبراً عن (نحن) لفصل بين اسم التفضيل ومعموله، وهو (من)، بأجنبي بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كـالجزء ـ و [بشرط] أن تكون رافعة لظاهرٍ أو مضمرٍ منفصل بالفاعليّة، نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾[1] أو لمالم يسمّ فاعله، ويستغنىٰ به عن الخبر لسدَّها مسدّه، ولشدّة شبهها بالفعل.

ومن ثمّ لا تصغّر ولا توصف ولا تعرّف نحو: ما قـائمان الزيـدان، وأقـائمان الزيدان، فإنْ طابقت مفرداً فالأمران.

وهنا ثلاث صور:

إحداها: أقائمان الزيدان، ويتعيّن حينئذٍ أن يكون (الزيدان) مـبتدأً و(قـائمان) خبراً مقدّماً عليه.

وثانيتها: أقائمٌ الزيدان، ويتعيّن حينئذٍ أن يكون (الزيدان) فاعلاً للصفة، قـائماً مقام الخبر.

وثالثتها: أقائمٌ زيدٌ، ويجوز الأمران كما عرفت.

تعريف الخبر

(و) حقيقة (**الخبرُ**) الأصلي (**هو الاسمُ**) المجرّد (**المرفوعُ**) بالمبتدأ والمغاير للصفة المذكورة (**المُسندُ**) أي به (**إليه**) أي إلىٰ المبتدأ بحيث تتمّ معه الفائدة، كما قال ابن مالك:

والخبرُ الجزءُ المُـتِمُّ الفـائِدَهْ   كـ(اللهُ) بَرٌّ، والأيادي شاهِدَهْ[2]

فخرج بالمجرد نحو: (زيد) في نحو: يضربُ زيدٌ، وبالمسند إلىٰ المـبتدأ بـقية المرفوعات من المبتدأ وغيره.

---

(١) مريم: ٤٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ٢٠١.

....

العامل في المبتدأ والخبر

و[إذ][1] قد عرفت هذا فاعلم أنّه لا خلاف عند البصريين[2] أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أوّلاً لثانٍ بحيث يكون خبراً عن الأوّل، أوكونه عارياً عن العوامل اللفظيّة فيحتاج إلىٰ تأويل.

وأمّا الخبر فالصحيح أنّه مرفوع بالمبتدأ كما عليه سيبويه[3]؛ لأنّـه طـالب له. وزعم ابن السرّاج[4] أنّ الابتداء رافع لهما؛ لأنّه لمّا عمل في المبتدأ اقتضى العمل في الخبر، كما أنّ الفعل لمّا عمل في الفاعل عمل في المفعول، وهو قياس مع الفارق كما لا يخفىٰ علىٰ حاذق.

وعند المبرّد[5] أنّ الابتداء عامل في المبتدأ وهما عاملان في الخبر؛ لأنّ الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ فصحّ أن يعمل، كما قوي حرف الشرط بفعله فعملا في جوابه عند بعض، وهو قول بما لا نظير له؛ لأنّ اجتماع عـاملين مـختلفين عـلىٰ معمول واحدٍ غير معهود، وليس له توجيه في كلامهم ولا وجود.

وعند [الكوفيين][6] أنّهما مترافعان[7]، وله نظائر كما لا يخفىٰ علىٰ أُولي الأفهام والبصائر، لكن يبطله أنّ الخبر يرفع الفاعل كما في نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ؛ لأنّ الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع مع أنّه أقوىٰ العوامل.

واعترض [علىٰ] الأوّلِ[8] الذي عليه المعوّل أنّ الخبر قد يكون نفس المبتدأ في

---

(١) في المخطوط: (إذا).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٤، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٢٢٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٠٠.

(٣) كتاب سيبويه ١: ٣٢٤.

(٤) همع الهوامع ١: ٩٤.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٤، شرح ابن عقيل ١: ٢٠١، همع الهوامع ١: ٩٤، ولم ينسب الىٰ المبرَّد فيها.

(٦) في المخطوط: (البصريين).

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٤، أوضح المسالك ١: ١٣٧، همع الهوامع ١: ٩٤.

(٨) وهو قوله: (وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ).

نحو قولِكَ: زيدٌ قائمٌ، والزيدَانِ قائمانِ، والزيدونَ قائمونَ، ومَا أشـبَهَ ذلك والمبتدأ قسمَانِ: ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهرُ ما تقدَّمَ ذكـرُهُ، والمـضمرُ اثـنا عَشَرَ، نحو قولِكَ: أنا، ونحنُ، وأنتَ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتمُ، وأنتُنَّ،.........

المعنىٰ نحو: زيدٌ أخوك، فلو رفع الأخ بزيد كان رافعاً لنفسه بنفسه.

ويجاب عنه بأنّهما وإن اتّحدا مفهوماً لكن مصداقهما مختلف، فيصحّ رفعه بـه وإن كان جامداً أيضاً؛ لأنّ أصل العوامل للطلب والمبتدأ طالب للخبر، فليتأمّل.

ولابدّ من المطابقة بين المبتدأ والخبر من إفرادٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وتثنية وجمع إلّا ما استُثني كما هو مذكور في موضعه **(نحو قولِكَ: زيـدٌ قـائمٌ)** هـذا مـثال لكـونهما مفردين مذكّرين، (و) نحو: **(الزيدَانِ قائمانِ)** لكـونهما مـثنَّيين مـذكَّرينِ، (و) نـحو: **(الزيدونَ قائمونَ)** لكونهما جمعي تصحيحٍ مذكَّرين.

(وما أشبَهَ ذلكِ) من نحو: عمرو قاعدٌ، والعمروانِ قاعدَانِ، والعَمْروونَ قاعدونَ، والزيودُ قيامٌ أو قائمونَ، وهندٌ قائمةٌ، والهندَانِ قائمتانِ، والهنداتُ قائماتٌ، والهنودُ قيامٌ أو قائماتٌ.

صور المبتدأ

(والمبتدأُ) من حيث هو **(قسمَانِ)**:

قسم **(ظاهرٌ و)** قسم **(مضمرٌ، فالظاهرُ ما)** أي شيء **(تقدَّمَ ذكرُهُ)** في الأمثلة.

(و) المبتدأ **(المضمرُ)** لا يكون إلّا منفصلاً؛ لأنّ عامله معنوي فلايمكن أن يتّصل به.

(اثنا عَشَرَ) ضميراً بجعل ضمير المثنّىٰ للمذكّر والمؤنّث بلفظ واحد في الخطاب والغَيبة.

اثنان منها للمتكلّم **(نحو قولِك: أنا، ونحنُ)**.

(و) خمسةٌ للمخاطب، وهي: **(أنتَ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتُم، وأنتُنَّ)**.

وهو، وهي، وهُما، وهُم، وهُنَّ. تقولُ: أنا قائمٌ، ونحنُ قائمونَ، وما أشبَهَ ذلك. والخبرُ قسَمِان: مفردٌ وغيرُ مفردٍ، فالمفردُ ....

(و) خمسةٌ للغائب، وهي: (**هو، وهي، وهُما، وهُم، وهُنَّ**).

(**تقولُ**) أنت إذا أردت الإخبار عن ضمير المتكلّم وحده: (**أنا قائمٌ**).

ف(أنا) في محلِّ رفع مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مبني لايظهر فيه إعراب.

و(قائم): خبره مرفوع به وعلامة رفعه الضمّة.

(و) عن ضمير المتكلّم ومعه غيره أو المعظّم نفسه: (**نحنُ قائمونَ**)

ف(نحن) في محلِّ رفع مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مبني لايظهر فيه إعراب.

و(قائمون): خبره مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة لأنّه جمع مذكّر سالم. و(النون): عوض عن الحركة والتنوين.

(**وما أشبَهَ ذلك**) من نحو: أنتَ قائمٌ، وأنتِ قائمةٌ، وأنُتما قائَمانِ أو قائمَتانِ، وأنتُم قائمونَ، وأنتنَّ قائماتٌ، وهو قائمٌ، وهي قائمةٌ، وهما قائمَانِ أو قائمَتانِ، وهُم قائمونَ، وهُنَّ قائماتٌ.

فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلّها اسم مضمر منفصل مبني لا يظهر فيه إعراب، والصحيح في (أنا، وأنتَ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتُم، وأنتُنَّ) في حدّ الضمير هو (أن) فقط واللواحق بها حروف لائقة تدلّ علىٰ المراد.

صور الخبر

(**والخبرُ**) من حيث هو خبر (**قسمَانِ**): قسم (**مفردٌ و**) قسمٌ (**غيرُ مفردٍ**).

(**فالمفردُ**) له إطلاقات ؛ ففيباب الإعراب يراد به ما ليس مثنًّى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الخمسة كما مرّ، وفي بابَي المنادىٰ و (لا) النافية للجنس يراد به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به كما سيجيء. وهنا يراد به ما ليس بجملةٍ ولا شبهها، وهو ما للعوامل تسلُّط علىٰ لفظه فيشمل ما لا معمول له كـ(هذا زيدٌ)، وما عمل الجرّ كـ(زيدٌ

نحو قولِك: زيدٌ قائمٌ.. وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياء: الجار والمجرور، والظرفُ، والفعلُ مع فاعلِهِ، والمبتدأُ مع خبَرِه، نحو قولِك: زيدٌ في الدارِ، وزيدٌ عندَكَ،

غلام عمرو)، أو الرفع كـ (زيدٌ قائمٌ)، أو النصب كـ (هذا ضاربٌ أبوه عمراً)، (**نحو قولِك: زيدٌ قائمٌ**) فـ (قائم) : خبر عن زيد وهو مفرد. وكذلك نحو : الزيدَانِ قائمَانِ، والزيدونَ قائمونَ، والزيودُ قيامٌ، وهندٌ قائمةٌ، والهندَانِ قائمَتانِ، والهنداتُ قائماتٌ، والهنودُ قيامٌ. إنّ الخبر فيها مفرد؛ لأنّه ليس بجملة ولا شبه جملة.

(**وغيرُ المفردِ أربعةُ أشياءَ**) تنحصر في الجملة وشبهها؛ لأنّ في [شبه] الجملة شيئين: (**الجارُ والمجرورُ، والظرفُ**) التامّان.

فإن قيل: إنّ ذكر الظرف مغنٍ عن الجارّ والمجرور، لأنّه قد يطلق الظرف ويراد به الجميع فلا حاجة إلىٰ تكثير الأقسام.

فالجواب: أنّه كما يطلق الظرف ويراد به الجميع كذلك قد يطلق الظرف ويراد به الجارّ والمجرور دون الظرف؛ لشبههما له في عدم الاستقرار والاحتياج إلىٰ المتعلّق؛ ولأنّ كثيراً من المجرورات ظروف زمانية أو مكانيّة. وقد يطلق أيضاً علىٰ مجموع المجرورات تجوّزاً فيكون المراد به المجرور خاصّة. فذكر الكلّ أولىٰ.

وإذا أُطلقا معاً يراد بالظرف المفعول فيه والجارّ والمجرور، كما أنّ لفظَي (الفقير والمسكين) كذلك، وفيه لغز بعضهم: الفقير وا لمسكين كالجارّ والمجرور، إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا.

(و)في الجملة [شيئين][1] أيضاً: (**الفعلُ مع فاعلِهِ**) الظاهر أو المضمر، بل مع بعض متعلّقاته، (**والمبتدأ**) الظاهر أو المضمر(**مع خبرِهِ**).

(**نحو قولِك: زيدٌ في الدارِ**) فجملة الجارِّ والمجرور في محلٍّ رفع خبر عن زيد مجازاً. (و) نحو قولك: (**زيدٌ عندَكَ**) فجملة الظرف والمضاف إليه في محلٍّ رفع خبر عن زيد مجازاً؛ لأنّ الخبر محذوف ومتعلّقه الجارُّ والمجرور أو الظرف.

---

(١) في المخطوط: (شيئان).

وزيدٌ قامَ أبُوهُ، وزيدٌ جاريتُهُ ذاهبةٌ..........................

وقدّره البصريون[١] اسماً بمعنىٰ (كائن)أو (مستقر)؛ لأنّ الأصل في الخبر الإفراد. وقدّره الكوفيون فعلاً بمعنىٰ (كان) أو (استقرّ)؛ لأنّه عامل في المحلّ منهما، والأصل في العمل للأفعال كما لا يخفىٰ علىٰ ذي بال.

(و) نحو قولك: (**زيدٌ قام أبُوهُ**) فجملة الفعل والفاعل والمضاف إليه في محلّ رفع خبر عن زيد، والرابط الضمير. (و) نحو قولك: (**زيدٌ جاريتُهُ ذاهبةٌ**) فجملة المبتدأ الثاني والمضاف إليه وخبره في محلّ رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما الضمير؛ لأنّ الخبر إذا وقع جملة فلابدّ من رابط.

أنواع الرابط

والروابط أربعة:

الضمير: وهو الأصل كما ذكر في أمثلة المصنّف، وقد يحذف، نحو: البُرُّ الكرُّ منه [بستين][٢] .

والإشارة: كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٣] .

فـ﴿لباس﴾: مبتدأ، و﴿التقوىٰ﴾: مضاف إليه، و﴿ذلك﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿خير﴾: خبره وهو وخبرُهُ في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل، والرابط بينهما الإشارة.

وإعادة المبتدأ بعينه: نحو: ﴿الحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ﴾[٤] فـ﴿الحاقة﴾: مبتدأ أوّل، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف[٥]. و﴿ما﴾: مبتدأ ثانٍ بمعنىٰ شيء عظيم، و﴿الحاقة﴾: خبره، وهما في محلّ رفع خبر عن الأوّل، ولم يحتج إلىٰ رابط؛ لأنّ الثاني عين الأوّل.

والعموم في الخبر؛ ليدخل تحته المبتدأ: نحو: زيدٌ نِعَم الرجلُ، فـ(زيد): مبتدأ، و(نعم الرجل): جملة فعلية خبرية خبر له، والرابط بينها وبينه العموم؛ لأنّ (أل) في

---

(١) قطر الندىٰ: ١٢٠.
(٢) كما في الكافية ١: ٢٣٩.
(٣) الأعراف: ٢٦.
(٤) الحاقة: ١، ٢.
(٥) مجمع البيان ١٠: ٤٣٤، إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢: ٢٦٧.

....

الرجل للعموم وزيد فرد من أفراده فدخل في العموم فحصل الربط.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[١]. إذا جعل خبر ﴿إنّ﴾ الأولىٰ هي الثانية بما في حيّزها، وإنّ ﴿مَنْ أحسن عملاً﴾ عامّ فيدخل فيه ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾، أو إنّ الرابط محذوف للعلم به تقديره: (منهم)، أو أُقيم الظاهر مقام المضمر، والمعنىٰ: (أجرهم)، أو إنّ الجملة معترضة مسدّدة، والخبر ﴿أُولَئِكَ لَهُم جَنَّاتُ عَدنٍ﴾[٢].

وهذا إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنىٰ، فإن كانت كذلك لم تحتج إلىٰ رابط كقوله تعالىٰ: ﴿قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[٣]، فـ ﴿هو﴾: مبتدأ، و ﴿الله أحد﴾: مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأوّل وهي مرتبطة به؛ لأنّها نفسه في المعنىٰ؛ لأنّ ﴿هو﴾ بمعنىٰ الشان، فافهم أيّها الإنسان، وإن جعل الضمير عماداً فلا يحتاج إلىٰ بيان.

(١) الكهف: ٣٠. (٢) الكهف: ٣١.
(٣) الإخلاص: ١.

باب العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر. وهي: كان وأخواتُها، وإنّ وأخواتُها، وظننتُ وأخواتُها. فأمّا كان وأخواتُها فإنّها ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، ....

بابُ العوامل الداخلة علىٰ المبتدأ والخبر

(**بابُ العواملِ**) الموصوفة بقوله: (**الداخلةُ علىٰ المبتدأ والخبر**) وتسمّىٰ النواسخ.

والنسخ لغةً: الإزالة[١]، يقال: نسختِ الشمسُ الظلَّ، أي أزالته، واصطلاحاً: ما يرفعُ حكم المبتدأ والخبر[٢]، أي ينسخه.

(**وهي**) ثلاثة أنواع:

الأوّل: (**كان وأخواتُها**).

(و) الثاني: (**إنّ وأخواتُها**).

(و) الثالث: (**ظننتُ وأخواتُها**).

وكلّ منها عمله مختلف عن الآخر.

كان وأخواتها

(**فأمّا**) عمل (**كان و**) وعمل (**أخواتها**) أي أشباهها (**فإنّها ترفعُ الاسمَ**) أي المبتدأ لشبهه بالفاعل ويسمّىٰ اسمها وهو المسند إليه بعد دخولها، وحكمه كحكم المبتدأ، (**وتنصِبُ الخبرَ**) أي خبر المبتدأ لشبهه بالمفعول ويسمّىٰ خبرها وهو المسند إلىٰ شيء آخر بعد دخولها، وحكمه كحكم خبر المبتدأ.

وإنّما لم يسمّوا الاسمالمرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً لأنّ هذه الأفعال حال نقصانها تجرّدت عنالحدث الذي من شأنه أنْ يصدر من الفاعل ويقع علىٰ المفعول، فصارت كالروابط، ومن ثَمَّ سمّاها الزجاجي حروفاً. وها هنا كلام متين، فلا بأس

(١) القاموس المحيط ١: ٥٣٣. باب الخاء ـ فصل النون، نسخ.
(٢) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٢٧.

وهي: كانَ، وأمسىٰ، أصبح، أضحىٰ، ظلَّ، باتَ، صار، لَيْسَ،...............

بمراجعة كلام بدر الدين[1].

(**وهي**) أي ما يرفع الاسم وينصب الخبر ثلاثة عشر فعلاً علىٰ ما ذكر، وإلّا فهي أكثر، بل الظاهر عدم الحصر، ثمانية منها تعمل بلا قيد:

الأوّل: (**كان**) وهي لا تّصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي، نحو: ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسعَةُ رَهْطٍ**﴾[2].

وهي؛ تارة تفيد الدوام والاستمرار، نحو: ﴿**كَانَ اللهُ عَليماً حَكِيماً**﴾[3]، و[أُخرىٰ تفيد] الانقطاع، نحو: كان الشيخُ شاباً.

(و) الثاني: (**أمسىٰ**) بمعنىٰ دخل في المساء، نحو: أمسىٰ زيدٌ عابداً.

(و) الثالث: (**أصبح**) بمعنىٰ دخل في الصباح، نحو: أصبحَ الفقيهُ صائماً.

(و) الرابع: (**أضحىٰ**) بمعنىٰ دخل في الضحىٰ، نحو: أضحىٰ زيدٌ راكباً.

(و) الخامس: (**ظلَّ**) بمعنىٰ أقام نهاراً، نحو: ظلَّ زيدٌ مقيماً.

(و) السادس: (**باتَ**) بمعنىٰ أقام ليلاً، نحو: باتَ الأميرُ نائماً.

(و) السابع: (**صارَ**) وهي للتحويل والانتقال من ذات إلىٰ أُخرىٰ ومن حال إلىٰ حال، نحو: صارَ الطينُ خزفاً، وصارَ السعرُ رخيصاً.

(و) الثامن: (**لَيْسَ**) وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرّد من القرائن، نحو: ليس زيدٌ قائماً، أي الآن.

وقيل: مطلقاً؛ ولهذا تقيَّد تارةً بزمان الحال فيقال: ليس زيدٌ قائماً الآن. وتارةً بزمان الماضي نحو: ليس خلقُ اللهِ تعالىٰ مثلَه. وتارةً بزمان المستقبل نحو: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيسَ مَصرُوفاً عَنهُم**﴾[4]، فليتأمّل.

وقد تستعمل كانَ وأصبحَ وأمسىٰ وأضحىٰ وظلَّ وباتَ بمعنىٰ: صار، نحو:

---

(١) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم): ١٢٨.
(٢) النمل: ٤٨.
(٣) النساء: ١١١.
(٤) هود: ٨.

مازال، وما أنفكَّ، وما فتِئَ، وما برِحَ، ....

﴿**فَكَانَتْ هَبَاءً مُنبَثًا**﴾[(١)]. وقوله تعالىٰ: ﴿**فَأَصبَحتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخوَاناً**﴾[(٢)]. و:

أمستْ خَلاءً وأمسىٰ أهلُها احتَمَلُوا أخنىٰ عليها الذي أخنىٰ علىٰ لُبَدِ[(٣)]

فـ(أمسىٰ) الأُولىٰ بمعنىٰ صار لا الثانية لوقوع الماضي خبراً لها؛ لأنّ (صار) لا يقع الماضي خبراً لها لأنّها تفيد الدوام والماضي يفيد الانقطاع. وقول الشاعر:

ثمّ أضحَوا كأنّهم ورقٌ جفْـ ـفَ فألوَتْ به الصَبَا والدبُورُ[(٤)]

وقوله تعالىٰ: ﴿**ظَلَّ وَجهُهُ مُسوَدًا**﴾[(٥)] و(باتَ عمرو فقيراً).

(و) أربعة منها تعمل هذا العمل إذا أُريد بها استمرار الثبوت بشرط تقدّم النفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام ولو تقديراً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**تَفتَأُ تَذكُرُ يُوسُفَ**﴾[(٦)] أي لا تفتأ، فإنّه لو لم يدخل النفي لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها؛ ولهذا ذكرها مقرونة بما النافية:

أوّلها: (**مازالَ**) بمعنىٰ انفصل، وهي من (زال يزال)، لا من (زال يزول) أو (يزيل).

(و) ثانيها وثالثها: (**ما انفكَّ وما فتِئَ**) بمعنىٰ ما زال.

(و) رابعها:(**ما بَرِحَ**) بمعناها أيضاً ،من (برح)،أي زال، ومنه البارحة لليلة الماضية.

وهذه الأفعال الأربعة للدلالة علىٰ استمرار خبرها لاسمها مُذْ قَبِلَه، أي من وقت يمكن أن يقبله عادة، فمعنىٰ: مازالَ زيدٌ أميراً، استمرار إمارته من زمان قابليّته للإمارة وصلاحيّته، لا في حال طفوليّته.

أمّا دلالتها علىٰ الاستمرار، أي اتّصاف الاسم بالخبر ودوامه إلىٰ زمن التكلّم، فلأنّ النفي مأخوذ في معانيها، فإذا دخلها النفي كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت، واعتبار الصلاحيّة والقابليّة معلوم عقلاً، نحو: ما انفكَّ عمرٌو فقيهاً،

---

(١) الواقعة: ٦. (٢) آل عمران: ١٠٣.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣٤.

(٤)البيت لعدي بن زيد،همع الهوامع ١: ١١٤. (٥) النحل: ٥٨.

(٦) يوسف: ٨٥.

وما دامَ...

وما فتِئَ بكرٌ محسناً، وما برِحَ خالدٌ كريماً.

فتكون حينئذٍ هذه الأفعال بمنزلة (كان)؛ ولهذا لم يجز أنْ يقال: ما رأيتُ زيداً إلّا قائماً، كما لم يجز أن يقال: كان زيدٌ إلّا عالماً؛ لأنّه يلزم اتّصاف (زيد) بجميع الأوصاف المتضادة إلّا بالعالِمِيّة، وهو محال، كما لا يخفىٰ علىٰ ذي رويّة.

وواحد منها يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدريّة الظرفية (و) هو (ما دامَ)؛ ولهذا قرنها بـ(ما)، وهي لتوقيت أمرٍ وتعيينه بمدّة ثبوت خبرها لاسمها بأنْ تجعل تلك المدّة ظرف زمان له؛ لأنّ لفظة (ما) مصدريّة فهي وما بعدها في تأويل المصدر.

وتقدير الزمان قبل المصادر كثير مثل: أتيتُكَ خفوقَ الشمسِ، أي وقته.

وكلّ ظرف لابدّ له من متعلّق؛ إمّا بعض جملة اسميّة، نحو: زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعةِ، أو فعليّة، نحو: جئتُ يومَ الجمعةِ.

فظهر احتياج (مادام) إلىٰ كلام مستقلّ يسبقه؛ لأنّه حينئذٍ مع اسمه وخبره ظرف، والظرف فضلة غير مستقلّ بالإفادة فلا يجيء إلّا بعد المسند والمسند إليه، بخلاف الأفعال المصدّرة بالنفي فإنّها مع اسمها وخبرها كلام مستقلّ بالإفادة مثل: لا أصحبُكَ مادامَ زيدٌ صديقَكَ.

فـ(أصحب): مضارع مرفوع.

و(ما): مصدريّة ظرفيّة، و(دام): ماضٍ ناقص ناسخ.

و(زيد): اسمه مرفوع به.

و(صديق): خبره منصوب به، و(الكاف): في محلّ جر بالإضافة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَوصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمتُ حَيّاً﴾[1].

وسمّيت (ما) هذه مصدريّة؛ لتأوّلها مع ما بعدها بمصدر وهو (الدوام)، وظرفية لتقديرها بالظرف أيضاً وهو (المدّة).

---

(١) مريم: ٣١.

وما تصرَّفَ منها نحو: كانَ ويكونُ وكنْ، وأصبحَ ويُصبِحُ وأَصبِحْ، تقولُ: كانَ زيدٌ قائماً...

(وما تصرَّفَ منها) أي من (كان) أو أحد أخواتها القابل للتصرّف، فإنّه يعمل عمل ما اشتُق منه، وهي في ذلك علىٰ ثلاثة أضرب:

[الضرب الأول] ماضٍ وله مضارع وأمر، ومصدر، ووصف، وهو (كان وصار) وما بينهما، **(نحو: كان)** في الماضي **(ويكونُ)** في المضارع **(وكنْ)** في الأمر، **(وأصبحَ)** في الماضي **(ويُصبِحُ)** في المضارع **(وأَصبِحْ)** في الأمر.

(تقول) أنت في عمل الماضي من كان: **(كان زيدٌ قائماً)** (كان): فعل ماض ناقص ناسخ، (زيد): اسمه مرفوع به، (قائماً): خبره منصوب به. وقال تعالىٰ: ﴿**وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً**﴾[1]، ﴿**قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَو حَدِيداً**﴾[2]، وكونك إيّاه[3]، و:

.... كــــائناً أخاكَ، إذا لم تُلفِهِ لكَ مُنجِداً[4]

وقس البواقي.

والضرب الثاني: ماضٍ وله مضارع دون أمر، ووصف دون مصدر، وهو (زال) وأخواته، فتدبّر.

والضرب الثالث: ماضٍ لا مضارع له ولا أمر، ولا وصف، ولا مصدر، وهو (دام، وليس).

أمّا (ليس) فجامدة لا تتصرّف حتىٰ قيل: بحرفيّتها[5].

وأمّا (دام) فلا تتصرّف عند الفرّاء وأكثر النحويّين[6] وبعضهم[7] بنىٰ منها مضارعاً

---

(١) مريم: ٢٠. (٢) الإسراء: ٥٠.

(٣) ربما يريد به جزء البيت القائل:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتىٰ وكونك اياه عليك عسير

راجع شرح ابن عقيل ١: ٢٧٠.

(٤) لم ينسب لأحد، وأوّله: وما كل من يبدي البشاشة كائناً، شرح ابن عقيل ١: ٢٦٩، همع الهوامع ١: ١١٤.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ١٩٩، مغني اللبيب: ٣٨٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٦٢.

(٦) شرح ابن عقيل ١:٢٦٩، همع الهوامع ١:١١٤. (٧) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ٢٣٠.

وليس عمرو شاخصاً، وما أشبَهَ ذلِكَ. ....

وهو غير مَرضيٍّ لدىٰ المحقّقين نحو: لا أُكلّمُكَ مادام زيدٌ قائماً.

(وليس): فعل ماضٍ علىٰ المشهور بينهم ناقص ناسخ.

(عمرو): اسمه مرفوع به، **(شاخصاً)**: خبره منصوبٌ به.

(وما أشبَهَ ذلِكَ) من الأمثلة المناسبة لكلٍّ منها واللائقة لها.

تتمّة:

يجوز توسّط الخبر بين الفعل والاسم؛ لقوتها لكونها أفعالاً، وتقديم المنصوب علىٰ المرفوع جائز في كلامهم وواقع في محاوراتهم، قال تعالىٰ: ﴿**وَكَانَ حَقّاً عَلَينَا نَصرُ المُؤمِنِينَ**﴾[1]. وخالف ابن معطٍ[2] في (دامَ). ورُدّ بقول الشاعر:

لا طِيبَ للعيشِ مادامتْ مُنغَّصَةً ... لذَّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهـرَمِ[3]

وبعضهم[4] في (ليس)، ورُدّ بقول الآخر:

سَلِي إنْ جَهلتِ الناسَ عنَّا وعنهُمُ ... فـليَس سَـواءً عـالِمٌ وجـهُولُ[5]

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿**لَيسَ البِرَّ أنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم**﴾[6] في قراءة حمزة وحفص بنصب (البرّ)[7] علىٰ أنّه خبر مقدّم علىٰ الاسم.

---

(١) الروم: ٤٧.

(٢) الفصول الخمسون: ٥٥، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٠٠، قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ١٣٢.

(٣) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣١، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٤، همع الهوامع ١: ١١٧.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٠٠، أوضح المسالك ١: ١٧٠،قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣٢، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٣، همع الهوامع ١: ١١٧.

(٥) البيت للسموآل بن عاديا اليهودي، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣٠، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٣، همع الهوامع ١: ١١٧.

(٦) البقرة: ١٧٧.

(٧) مجمع البيان ١: ٣٣٦، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣٠، أوضح المسالك ١: ١٧٠.

....

تقدم الأخبار علىٰ الأفعال

وفي تقديم الأخبار علىٰ الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يجوز فيه: وهو مِن (كانَ) إلىٰ (صارَ) نحو: قائماً كان زيدٌ.

وقسم لا يجوز: وهو ما قرن بـ(ما)، مصدريّة كانت أو نافية؛ أمّا أوّلاً فلامتناع تقديم معمول المصدر علىٰ نفس المصدر، وأمّا ثانياً فلامتناع تقديم (ما) في حيّز النفي لأنّه يقتضي التصدّر. خلافاً لابن كيسان وأتباعه فإنه يجوّز ذلك إلّا (مادامَ)[١].

وقسم اختلف فيه جمهور المحقّقين: وهو (ليس)؛ فعند المبرّد[٢] وابن السرّاج[٣] والجرجاني[٤] والكوفيين)[٥] عدم جوازه فيه مراعاةً للنفي، إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه، وسيبويه[٦] والفارسي[٧] والسيرافي[٨] وأكثر البصريين[٩]، علىٰ الجواز، بناءً علىٰ أنّه فعل وجواز تقديم معموله عليه شائع في كلام النحويين.

وتختصّ (كان) بجواز حذفها نحو: إن خيراً فخير وإن شرّاً فشرّ، لكثرة استعمالها. فيجوز في مثل هذا التركيب أربعة أوجه:

[الأول] نصب الأوّل ورفع الثاني، نحو: إن خيراً فخيرٌ، أي إن كان عمله خيراً

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٥٥، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٠٠، أوضح المسالك ١: ١٧٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦٠، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٠١، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣٣، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٣) قطر الندىٰ وبل الصدىٰ : ١٣٣، شرح ابن عقيل ١:٢٧٨، همع الهوامع ١:١١٧.

(٤) همع الهوامع ١:١١٧.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦٠، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٠١، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٣٣، شرح ابن عقيل ١: ٢٧٧ ـ ٢٧٨، همع الهوامع ١: ١١٧.

(٦) شرح ابن عقيل ١: ٢٧٨.

(٧) قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ١٣٣، شرح ابن عقيل ١:٢٧٨.

(٨) نسب السيوطي إليه المنع . همع الهوامع ١:١١٧.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٦٠.

....

فجزاؤه خيرٌ.

و [الثاني] نصبهما،نحو:إن خيراً فخيراً،أي إن كان عملُه خيراً فكان جزاؤه خيراً.

و [الثالث] عكس الأوّل، نحو: إن خيرٌ فخيراً، أي إن كان في عمله خيرٌ فكان جزاؤه خيراً.

و [الرابع] عكس الثاني، نحو: إن خيرٌ فخيرٌ، أي إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ.

وكذلك: إنْ شرّاً فشرٌّ، وإنْ خنجراً فخنجرٌ، وقلّة هذه الأوجه وضعفها بحسب كثرة الحذف وقلّته.

وقد يجب حذفها في مثل: أمّا أنت منطلقاً أنطلق، أي لأن كنت منطلقاً انطلقْت. فأصل (أمّا أنت: لأن كنت)، فحذفت اللام قياساً لدلالة (أن) عليها؛ لأنّ حذف الجارّ من (أنْ وأنّ) قياس مطّرد لكثرة استعمالهما معه، كقوله تعالىٰ: ﴿أَلَّا تَعبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[١] أي بأنْ تعبدُوا. وقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ لَهُم أَجراً كَبِيراً﴾[٢] أي بأنّ. ثم حذفت (كان) اختصاراً لجوازه في كلامهم فانقلب الضمير المتّصل منفصلاً لتعذر المتصل حينئذٍ فصار (أن أنت منطلقاً). فزيدت لفظة (ما) بعد (أنْ) في موضع (كان) عوضاً عنها؛ لأنّها تشبه (كان) من حيث أنّها مصدرية تدلّ علىٰ الزمان، كما أنّ (كان) تدلّ عليه وللتأكيد أيضاً فصار (أن ما أنت منطلقاً).

وخصّت (ما) بالزيادة؛ لمجيء زيادتها في غير هذا، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحمَةٍ﴾[٣]

و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٤]. وأُدغمت النون في الميم بعد قلبها ميماً ليجتمع المثلان وأُبقي الخبر علىٰ حاله فصار: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ، هذا علىٰ فتح الهمزة.

---

(١) يوسف: ٤٠.
(٢) الإسراء: ٩.
(٣) آل عمران: ١٥٩.
(٤) المؤمنون: ٤٠.

....

وإن كسرت صار التقدير: إن كنتَ منطلقاً انطلقتُ، فيعمل به ما عملَ بالأوّل من غير فرق إلّا حذف اللام، إذ لا (لام) فيه، وحذف نون مضارعها مطلقاً، المجزوم بالسكون وصلاً، إن لم يلحقها ساكن ولا ضمير نصب متّصل جائز نحو: ﴿لم أَكُ بَغِيّاً﴾[1] فأصله (أكون) حذفت الضمّة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف..

فلا يجوز الحذف في غير المجزوم، ولا المجزوم بالحذف، ولا المتّصل بساكن أو ضمير كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]، فهي مكسورة للساكنين ومتعاصية علىٰ الحذف؛ لقوّتها بالحركة. وكقولهﷺ: «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وإن لم يَكُنْهُ فلا خيرَ لَكَ في قَتلِهِ»[3] لا تّصالها بالضمير، والضمائر تردّ الأشياء إلىٰ أُصولها.

ولا يجوز في الوقف عليها أيضاً؛ لأنّ الفعل إذا وُقف عليه وقد دخله الحذف حتىٰ بقي علىٰ حرف أو حرفين وجب إلحاقه بهاء السكت، نحو: لم يعِهْ، ولم يقِهْ، وهو لم يكن بمنزلتهما، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أَولىٰ من اجتلاب آخر.

ولا يقال: يلزم مثله في نحو: لم يقِ؛ لأنّ إعادة الياء تؤدّي إلىٰ إلغاء الجازم بخلاف (لم يكن) فإنّ الجازم إنّما اقتضىٰ حذف الحركة.

---

(١) مريم: ٢٠. (٢) البيّنة: ١.

(٣) صحيح مسلم ٤: ١٧٧٧ / ٢٩٣٠، صحيح البخاري ١: ٤٥٥ / ١٢٨٩.

وأمّا إنّ وأخواتُها، فإنّها تنصبُ الاسَم وترفعُ الخبرَ، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ،..

إنّ وأخواتها

(**وأمّا**) عمل (**إنّ و**) عمل (**أخواتِها**) أي أشباهها (**فإنّها**) أي إنّ وأخواتها (**تنصبُ الاسمَ**) أي المبتدأ ويسمّىٰ اسمها وهو المسند إليه بعد دخولها وحكمه كحكم المبتدأ (**وترفعُ الخبرَ**) أي خبر المبتدأ ويسمّىٰ خبرها وهو المسند إلىٰ شيء آخر بعد دخولها وحكمه كحكم خبر المبتدأ.

وقيل: إنّه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل[1].

وتعمل هذا العمل إن لم تقترن بها (ما) الحرفيّة الزائدة علىٰ الأفصح، إلّا (ليت) فالوجهان[2].

(**وهي**) أي ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ستّة حروف، وعملت هذا العمل لشبهها بالفعل؛ أمّا لفظاً فلانقسامها إلىٰ ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة، كانقسام الأفعال، وبنائها علىٰ الفتح، ولاختصاصها بالأسماء أيضاً. وأمّا معنًى فلأنّ معانيها كمعاني الأفعال مثل: أكّدتُ واستدركتُ.

وقدّموا منصوبها علىٰ مرفوعها؛ ليكون ورودها علىٰ هذه الصورة التي هي فرع في معمولات الفعل وهو تقديم المنصوب علىٰ المرفوع مؤذناً بفرعيّتها عنه، ومن هنا تفهم النكتة في امتناع تقديم أخبارها علىٰ أسمائها، إلّا فيما استُثني.

الأوّل منها: (**إنّ**) بكسر الهمزة وفتح النون مع تشديدها، وهي أُمّ الباب.

(**و**) الثاني: (**أنّ**) بفتح الهمزة وتشديد النون مع فتحها.

(**و**) الثالث: (**لكنّ**) بكسر الكاف وفتح النون مع تشديدها، وهي عند البصريين

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٧٦، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٢٨٨، شرح ابن عقيل ١: ٣٤٨، همع الهوامع ١: ١٣٤.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٣٨، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٥١، شرح شذور الذهب: ٢٧٩، أوضح المسالك ١: ٢٤٩ ـ ٢٥٠، همع الهوامع ١: ١٤٣.

وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ. تقولُ: إنّ زيداً قائمٌ، ....

مفردة والكوفيين مركّبة[١] مـن (لا وإنّ) المكسـورة، المصدَّرة بـالكاف الزائـدة، والأصل:(لا كإنّ)نُقلت كسرة الهمزة إلىٰ الكاف فحذفت.وكلمة (لا) تفيد أنّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالفٌ له نفياً وإثباتاً، وكلمة (إنّ) تحقق مضمون ما بعدها.

(و) الرابع: (**كأنّ**) بفتح الهمزة والنون مع التشديد، وهي حرف بسيط علىٰ الصحيح حملاً علىٰ أخواتها لأنّ الأصل عدم التركيب.

ومذهب الخليل[٢] أنّها مركّبة من (كاف) التشـبيه، و(إنّ) المكسـورة؛ فـالكاف داخلة علىٰ المشبّه به، فأصل (كأنّ زيداً أسدٌ: إنّ زيداً كالأسد)، ثمّ قدّمت الكاف علىٰ (إنّ)؛ ليعلم إنشاء التشبيه من أوّل الأمر. وفتحت الهمزة؛ لأنّ الكاف في الأصل جارّة و(إنّ) المكسورة لاتقع بعد الجارّ؛ لأنّه إنّما يدخل علىٰ المفرد فراعَوا الصورة بالفتح وإن كان المعنىٰ علىٰ الكسر.

(و) الخامس: (**ليتَ**) بفتح التاء المثنّاة فوق.

(و) السادس: (**لعلَّ**) بفتح اللام الأخيرة مع تشديدها أفصح من ضمّها وكسرها، وفيها أربع عشرة لغة.

وأخَّرَ (ليتَ ولعلَّ) لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة. وهذه الحروف لها صدر الكلام ليعلم من أوّل الأمر أنّه أيُّ قسم من أقسام الكلام، إذ كلّ منها يدلّ علىٰ قسم منه كالمؤكَّد، والمشتمل علىٰ الاستدراك، والتشبيه، والتمنّي، والترجّي، سوىٰ (أنّ) المفتوحة فهي بالعكس.

(**تقولُ**) أنت إذا أسندت لها شيئاً لتعمل فيه: (**إنّ**) حرف توكيد ونصب.

(**زيداً**) اسمه منصوب به.

(**قائمٌ**) خبره مرفوع به.

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٧٢، مغني اللبيب: ٣٨٤، همع الهوامع ١: ١٣٣.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٦٩.

وليتَ عمراً شاخِصٌ. ومعنىٰ إنّ وأنّ للتأكيدِ. ....

(و) تقول: **(ليتَ)** حرف تمنٍّ ونصب.

(عمراً) اسمه منصوب به.

(شاخِصٌ) خبره مرفوع به. وقس عليهما بقيّة أخواتهما؛ لأنّ عملها لا يختلف وإنّما تختلف معانيها لاختلاف صيغها.

معاني الحروف المشبّهة بالفعل

ثمّ أشار إلىٰ ترتيب معانيها بقوله: **(ومعنىٰ إنّ)** أي المكسورة **(وأنّ)** أي المفتوحة؛ فالأُولىٰ لا تغيّر معنىٰ الجملة، فإذا قلت: إنّ زيداً قائمٌ، أفاد ما يفيده (زيدٌ قائمٌ) مع زيادة التأكيد، والثانية مع مدخولها في حكم المفرد، ومن ثمّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد كما ستقف عليه إن شاء الله.

(للتأكيد) أي تأكيد النسبة لمضمون الجملة، كما تقول: زيدٌ قائمٌ، ثمّ تدخل عليه (إنّ) لتأكيد نسبة الخبر إلىٰ الاسم وتقريره، فتقول: إنّ زيداً قائمٌ، وكذلك المفتوحة؛ إلّا إنّها لابدّ أن يسبقها كلام يعمل فيها مع مدخولها لتأوُّلهما بالمصدر، نحو: بلغني أنّك عالمٌ، إذ التقدير: بلغني علمُك.

وفي بعض النسخ: **(وهما للتأكيد)**.

وتخفّف (إنّ) المكسورة للثقل وكثرة الاستعمال فيجوز إلغاؤها وهو الغالب؛ لفوات بعض وجوه الشبه بالفعل (كفتح الآخر، وكونها علىٰ ثلاثة أحرف) كما يجوز إعمالها علىٰ ما هو الأصل وتلزمها اللام علىٰ كلا التقديرين:

أمّا في الإلغاء فللفرق بينها وبين (إنْ) النافية في مثل: إنْ زيدٌ قائمٌ، وإنْ زيدٌ لقائمٌ[1].

وأمّا في الإعمال؛ فللاطّراد، ولأنّ كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه الإعراب لكونه

(١) فـ(إن) في الجملة الأُولىٰ بمعنىٰ (ما)، وفي الجملة الثانية مخففة من (إنّ)؛ لدخول اللام في خبرها.

....

تقديريّاً أو مبنيّاً.

ومذهب سيبويه وبعض النحاة: لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل[١].

وحينئذٍ يجوز دخولها علىٰ فعل من أفعال المبتدأ والخبر لا غير، مثل: (كان وظنّ) وأخواتهما؛ لأنّ أصل دخولها عليهما، فإذا فات ذلك اشترط ألّا يفوت دخولها علىٰ ما يقتضي المبتدأ والخبر، رعايةً للأصل بحسب الإمكان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ كَانَت لَكَبِيرَةً﴾[٢] ﴿وَإِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ﴾[٣]. خلافاً للكوفيين[٤] في التعميم فإنّهم لا يشترطون التخصيص؛ تمسّكاً ببعض الأشعار المؤوّلة بسقوطها عن درجة الاعتبار كما لا يخفىٰ علىٰ أُولي الأبصار.

وتخفّف المفتوحة فتعمل وجوباً في ضمير شأنٍ مقدّر؛ لأنّ مشابهتها بالفعل أكثر من المكسورة، وإعمال المكسورة واقع في سعة الكلام كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[٥] والمفتوحة لم يقع فيه، فيلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف علىٰ الأقوىٰ. ولكن لمّا قدّروا ضمير الشأن اسماً لها والجملة المفسّرة له خبراً لها كانت عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل، فهي لا تزال عاملة. بخلاف المكسورة فإنّها قد تكون وقد لا تكون. والعمل في الظاهر وإن كان أقوىٰ منه في المقدّر لكن دوام المقدّر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف علىٰ الأقوىٰ.

وتدخل علىٰ الجمل الصالحة للتفسير بضمير الشأن مطلقاً، وشذّ إعمالها في غيره، وتلزمها مع الفعل المتصرف ـ بخلاف نحو: ﴿وَأَنْ لَّيسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[٦] ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقتَرَبَ أَجَلُهُم﴾[٧] ـ السين نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَرضَىٰ﴾[٨]

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٦٦، شرح ابن عقيل ١: ٣٧٨.

(٢) البقرة: ١٤٣. (٣) الشعراء: ١٨٦.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٦٦، أوضح المسالك ١: ٢٦٥.

(٥) هود: ١١١. (٦) النجم: ٣٩.

(٧) الأعراف: ١٨٥. (٨) المزّمّل: ٢٠.

ولكنّ للاستدراكِ، وكأنّ للتشبيهِ.........................

أو (سوف) كقول الشاعر:

واعــلَمْ فـعلمُ المـرءِ يـنفعُهُ   أن سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا[١]

أو (قد) نحو: ﴿لِيَعلَمَ أَن قَد أَبلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِم﴾[٢]؛ للفرق بينها وبين المـصدريّة الناصبة، وليكون كالعوض من النون.

أو حرف النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرجِعُ إِلَيهِم قَولًا﴾[٣].

وليس لزومه إلّا ليكون كالعوض من النون، لا لمجرّد الفرق، إذ يجتمع مع كلّ منهما. فالفارق من حيث المعنىٰ هو أنّه إن عُني به الاستقبال فـهي المـخفّفة وإلّا فالمصدرية. ومن اللفظ هو أنّه إن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المـصدرية وإلّا فالمخفّفة.

(و) معنىٰ **(لكنّ للاستدراكِ)** أي توهّم يتولّد من الكلام المتقدّم، نحو: جاءني زيدٌ، فكأنّه توهّم أنّ عمراً أيضاً جاءك، لما بينهما من الإلفة، فترفع ذلك الوهم بقولك: لكنّ عمراً لم يجئ.

وتتوسّط بين كلامين متغايرين معنًى أو لفظاً، وتخفّف فـتلغىٰ لخـروجها عـن المشابهة، وأشبهت العاطفة لفظاً ومعنًى، ويجوز معها مشـدّدة ومـخفّفة الواو؛ إمّـا لعطف الجملة علىٰ الجملة، وإمّا اعتراضيّة.

(و) معنىٰ **(كأنّ للتشبيهِ)** أي إنشائه للاسم بالخبر، وهو الدلالة علىٰ مشاركة أمر لآخر في المعنىٰ نحو: كأنّ زيداً أسدٌ.

وتخفّف فتُلغىٰ علىٰ الأفصح[٤] لخروجها عن المشابهة. وإذا لم تعمل لفظاً ففيها

---

(١) لم ينسب لأحد، شرح شذور الذهب: ٢٨٣، شرح ابن عقيل ١: ٣٨٧.
(٢) الجنّ: ٢٨.   (٣) طه: ٨٩.
(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٧٠، همع الهوامع ١: ١٤٣.

وليت للتمنّي، ولعلّ للترجّي ....

ضمير شأن مقدّر عندهم، كما في (أنْ) المخفّفة، ولا يبعد عدم تقديره لعدم الحاجة إليه كما في (أنْ) المخفّفة؛ لأنّه لغرض.

(و) معنىٰ (**ليت للتمنّي**) أي إنشائه، فتدخل علىٰ الممكن وهو ما فيه عسر نحو: ليتَ لي مالاً فأتصدّقَ منه. وعلىٰ المحال وهو ما لا طمع فيه نحو: ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً[(١)].

وأجاز الفرّاء: ليتَ زيداً قائماً، بنصب المعمولين علىٰ المفعولية بمعنىٰ (ليت)، أي أتمنّاه كائناً علىٰ صفة القيام.

والكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير (كان) ومتمسّكهما قول الشاعر[(٢)]:

يـا ليتَ أيّـامَ الصـبَا رواجـعَا ... قد كنتَ في وادي العقيقِ راتعَا

فمعناه عند الفراء : أتمنىٰ أيام الصِّبا رواجعاً.

والكسائي: ليتَ أيامَ الصبا كانت رواجعاً.

والمحققون علىٰ أنّ (رواجعا) حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف، أي ليتَ أيّامَ الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة.

(و) معنىٰ (**لعلّ للترجّي**) أي إنشائه.

ولا تدخل علىٰ المستحيل، ومعناه توقع أمر مرجوّ أو مخوف كقوله تعالىٰ: ﴿لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ﴾[(٣)] و﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[(٤)].

والأوّل هو الغالب كما لا يخفىٰ علىٰ أديب.

وللتعليل نحو: ﴿فَقُولَا لَهُ قَولاً لَّيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَو يَخشَىٰ﴾[(٥)] أي لكي يتذكّر.

---

(١) إشارة إلىٰ بيت أبي العتاهية الذي يقول فيه:

فياليت الشباب يعود يوماً ... فأُخبره بما فعل المشيب

راجع قطر الندىٰ: ١٤٨.

(٢) لم يُنسب لأحد، شرح أبيات سيبويه: ١٦٧، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٣٤، مغني الليب: ٣٧٦، همع الهوامع ١: ١٣٤.

(٣) البقرة: ١٨٩.

(٤) الشورىٰ: ١٧.

(٥) طه: ٤٤.

....

تنبيه

تكسر (إنّ) في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو: ﴿إِنَّا أَعطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾[١]. وبعد القسم أيضاً نحو: ﴿يَس * وَالقُرآنِ الحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ المُرسَلِينَ﴾[٢]. وإذا وقعت محكيّة بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبدُاللهِ﴾[٣]؛ لأنّ مقول القول جملة. وقبل لام القسم نحو: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[٤]. وبعد الفعل المعلّق نحو: علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ. وبعد الموصول نحو: جاءني الذي إنّ أباهُ قائمٌ.

وتفتح إنْ وقعت معمولة فاعلاً نحو: أعجبني أنّك قائم، لوجوب كونه مفرداً، أو نائباً عنه نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ استَمَعَ نَفَرٌ﴾[٥]. ومفعولاً نحو: علمت أنّك قائمٌ. أو مبتدأ نحو: عندي أنّك فاضلٌ. أو مجروراً نحو: عجبتُ من أنّك قائمٌ، وأعجبني اشتهارُ أنّك عالمٌ. وبعد (لولا) الامتناعيّة؛ لأنّه مبتدأ نحو: لولا أنّك منطلقٌ، أو التحضيضيّة؛ لأنّها مع مدخولها معمول للفعل الواجب دخول التحضيضيّة عليه نحو: لولا أنّه معادٍ لك زعمتُ، أو (لو)؛ لأنّ ما بعدها فاعل محذوف نحو: لو أنّك قائمٌ، أي لو وقعَ قيامُك.

فإن جاز في موضعٍ التقديرانِ جاز الأمران.

(١) الكوثر: ١.
(٢) يس: ١ ـ ٣.
(٣) مريم: ٣٠.
(٤) المنافقون: ١.
(٥) الجنّ: ١.

وأمّا ظننتُ وأخواتُها، فإنّها تنصِبُ المبتدأ والخبرَ علىٰ أنّهما مفعولانِ لها وهي: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، ورَأيْتُ، ....

ظنّ وأخواتها

(**وأمّا**) عمل (**ظننتُ و**) عمل (**أخواتِها**) أي أشباهها (**فإنّها**) أي ظننتُ وأخواتِها (**تنصِبُ المبتدأ**) بعد أخذها الفاعل ويسمّىٰ مفعولها الأوّل (**و**) تنصب (**الخبرَ**) أيضاً، أي خبر المبتدأ ويسمّىٰ مفعولها الثاني. ومن ثمّ قال: (**علىٰ أنّهما**) أي المبتدأ وخبره (**مفعولانِ لها**) أي لـ(ظننتُ) وأخواتها، وتسمّىٰ بأفعال القلوب لتعلّق أكثرها بالقلب. وليس كلّ فعل قلبي ينصب مفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام:

ما لا يتعدّىٰ بنفسه فلا ينصب أصلاً إلّا بما يعدِّيه، نحو: فكّر، وتفكّر، وما يتعدّىٰ إلىٰ واحد بنفسه، نحو: عرفَ زيدٌ الحقَّ وفَهِم المسألة، وما يتعدّىٰ لاثنين بنفسه وهو المرادُ هنا.

والمصنّف ذكر منها عشرة أفعال:

أربعة تفيد رجحان وقوع المفعول الثاني:

(**وهي: ظننتُ**) لا بمعنىٰ التهمة بل الحسبان، وهو ترجيح أحد الطرفين، ويقابله الوهم، وتأتي للعلم نحو: ﴿**وَظَنُّوا أَنْ لَّا مَلجَأَ مِنهُ إلَّا إلَيهِ**﴾[1].

(**وحسِبتُ**) بكسر السين بمعنىٰ ظنّ، وقد تأتي لليقين لا بمعنىٰ صرت أحسب.

(**وخِلتُ**) بمعنىٰ الحسبان أيضاً.

(**وزعَمتُ**) لا بمعنىٰ هزلت أو سمنت، بل للحسبان أيضاً، ويقال غالباً لمَنْ أخطأ في اعتقاده؛ ولهذا يكره مواجهة المؤمن بذلك.

وثلاثة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني.

وهي: (**رأيتُ**) لا بمعنىٰ [أبصرت وأصبت][2] الرؤية، وهي لليقين بمعنىٰ علم، وتجيء للحسبان.

---

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) في المخطوط: (أبصر وأصاب).

وعلِمتُ، ووجدتُ، واتَّخَذْتُ، وجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ. تقولُ: ظننتُ زيداً منطلقاً، وخِلتُ عمراً شاخصاً، ....

(**وعلِمتُ**) لا بمعنىٰ عرفت أو صرت أعلم، وهي لليقين.

(**ووجدتُ**) بمعنىٰ علمت لا بمعنىٰ أصاب أو استغنىٰ.

ومنها اثنان يفيدان التحويل والانتقال: (**و**) هما (**اتّخذتُ، وجعلتُ**).

وواحد يفيد حصول النسبة في السمع: (**و**) هو (**سمعتُ، تقولُ**) أنت في إعراب (**ظننتُ**): فعل وفاعل، الفعل (ظنّ) والتاء ضمير متّصل في محل رفع؛ لأنّه مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**زيداً**): مفعوله الأوّل منصوب به (**منطلقاً**) مفعوله الثاني منصوب به أيضاً.

ونحو:

حسِبتُ التُقىٰ والجودَ خيرَ تجارةٍ ....[1]

فـ(التقىٰ): مفعول أوّل، و(خير تجارة): مفعول ثانٍ.

(**و**) تقول: (**خِلتُ**): فعل وفاعل، الفعل (خالَ) لأنّ أصله (خيِلت)، نقلت كسرة الياء إلىٰ الخاء بعد سلب حركتها فالتقىٰ ساكنان فحذفت الياء لهما، أو أنّه لمّا تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار (خَلْتُ) فقلبت الفتحة كسرة لتدلّ علىٰ الياء المحذوفة.

و(التاء): ضمير متّصل في محلّ رفع؛ لأنّه مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**عمراً**): مفعوله الأوّل منصوب به.

(**شاخصاً**): مفعوله الثاني منصوب به أيضاً.

ونحو:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ مُحاوَلةً، وأكثرهُم جُنُوداً[2]

ونحو: علمتُ الرسولَ صادقاً، ونحو: وجدتُ العلمَ نافعاً، ونحو: اتّخذتُ العملَ

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري، وتمامه: رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً، شرح ابن عقيل ٢: ٣٤.

(٢) البيت لخداش بن زهير، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٧٠، شرح ابن عقيل ٢: ٢٩.

وما أشبَهَ ذلِكَ. ....

سناداً، ونحو: جعلتُ القرآنَ شفيعاً. ونحو: سمعتُ الفقيهَ يقولُ.

فـ(الفقيه): مفعول أوّل، وجملة الفعل والفاعل في محلّ نصب مفعول ثانٍ لسمعت. هذا علىٰ رأي أبي علي الفارسي، وجمهور النحاة علىٰ خلافه[1]؛ لأنّ أفعال الحواس عندهم لا تتعدّىٰ إلّا إلىٰ مفعولٍ واحدٍ، فتكون جملة (يقولُ) ونحوها في محلّ نصب علىٰ الحالية من المفعول به.

(وما أشبَهَ ذلك) ممّا يناسب المقام ويوصل إلىٰ المرام.

أحكام ظنّ وأخواتها

واعلم أنّ هذه الأفعال تختصّ بأحكام:

منها: جواز الإلغاء وهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً ومحلّاً بشرط تأخير الفعل عن المعمولين، أو توسّطه، فيرجعان إلىٰ الابتداء، ويجوز الإعمال أيضاً.

فالأوّل: نحو قولك: زيدٌ عالمٌ ظننتُ، بالإهمال وهو الأرجح باتّفاقٍ، ويجوز الإعمال.

والثاني: نحو قولك: زيداً ظننتُ عالماً، بالإعمال، و«زيدٌ ظننتُ عالمٌ»، بالإهمال، وهل هما متساويان أو الإعمال أرجح؟ فالمشهور التساوي[2]، إلّا أنْ يؤكَّد الفعل بمصدر أو ضميره، فيكون إلغاؤه قبيحاً كقولك: زيداً ظننتُ ظنّاً منطلقاً، أو زيداً ظننتُه منطلقاً، أي ظننتُ الظنَّ. ووجه قبحه أنّ الفعل لمّا عمل في المصدر أو ضميره ناسب إعماله في مفعولَيه لا إلغاءه.

ومتىٰ تقدّم الفعل علىٰ مفعولَيه معاً لم يجز الإهمال البتة، فلا يقال: علمتُ زيدٌ قائمٌ، بالرّفع، خلافاً لمَنْ زعم الجواز[3].

---

(١) نقل ذلك في الكواكب الدرية ١: ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ١٥٧، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٧٠.

(٣) وهم الكوفيون، والأخفش، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة، انظر: قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٧٦، أوضح المسالك ١: ٣٢٠، شرح ابن عقيل ٢: ٥٠، همع الهوامع ١: ١٥٣.

....

ومنها: التعليق وهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً لا محلّاً، وذلك إذا فُصل الفعل عمّا بعده بأحد الأشياء التي لها صدر الكلام، فيكون لما بعد المعلِّق ـ بكسر اللام ـ حكم ابتداء الكلام، فيقع فيه المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، لئلّا يخرج ما له صدر الكلام عن صدارته؛ لأنّ ما بعده لا يعمل فيما قبله.

أنواع المعلِّقات

فمن المعلِّقات: (ما) النافية، نحو: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، قال الله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾[١].

فـ﴿هؤلاء﴾: في محلّ رفع مبتدأ.

وجملة ﴿ينطقون﴾ في محلّ رفع خبره. ولَيسا مفعولاً أوّلاً وثانياً.

ومنها: (إن ولا) النافيتان إذا كان الفعل قبلهما متضمّناً معنىٰ القسم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾[٢] أي والله تظنّونَ ما لبثتمُ إلّا قليلاً.

وكقولك: أحسبُ لا يقومُ زيدٌ، أي واللهِ أحسبُ.

ومنها: لام الابتداء، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[٣].

ومنها: لام القسم، كقول الشاعر:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ... إنّ المنايا لا تطيشُ سِهَامُها[٤]

ومنها: حرف الاستفهام، كقولك: علمتُ أزيدٌ قائمٌ، و علمتُ هل خَرَجَ عمرو. وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزأي الجملة أو لا:

فالأوّل كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَىٰ﴾[٥].

---

(١) الأنبياء: ٦٥. (٢) الإسراء: ٥٢.

(٣) البقرة: ١٠٢.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ١٦٠، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٧٦، شرح شذور الذهب: ٣٦٥. (٥) طه: ٧١.

....

والثاني كقوله تعالىٰ: ﴿وَسَيَعلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[١].

فـ﴿أيّ﴾: منصوب بـ﴿ينقلبون﴾ علىٰ المصدريّة، أي ينقلبون أيَّ انقلاب.

و﴿يعلم﴾ معلّقة عن الجملة بأسرها؛ لما فيها من اسم الاستفهام.

وتضمّن معنىٰ الاستفهام يقوم في التعليق مقام حرفه، قال تعالىٰ: ﴿لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَيْنِ أَحصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أمَداً﴾[٢].

وسُمّي إهمالها تعليقاً؛ لأنّ العامل في نحو قولك: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، عامل في المحلّ لا في اللفظ، فهو عاملٌ ولا عاملٌ، فشبّهت بالمرأة المعلّقة، وهي التي أساء زوجها في عشرتها فليست مزوّجة ولا مطلّقة.

والدليل علىٰ عمل الفعل في المحلّ أنّه يجوز العطف بالنصب علىٰ محلّ الجملة كقول كُثيِّر:

وما كنتُ أدري قبلَ عَزَّةَ ما البُكـا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتّىٰ تَوَلّتِ[٣]

فعطف (موجعات) بالنصب علىٰ محلّ قوله: ما البُكا، الذي علّق (أدري) عن العمل فيه.

وهذا القسم ـ أعني: ظنّ وأخواتها ـ غير داخل في المرفوعات، ولكن ذكره المصنّف هنا استطراداً لتمام ذكر النواسخ.

---

(١) الشعراء: ٢٢٧. (٢) الكهف: ١٢.

(٣) البيت لكثير بن عبد الرحمن، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٧٨، شرح شذور الذهب: ٣٦٨.

....

باب التوابع

وأمّا سابع المرفوعات فهو كلّ ثانٍ ـ أي متأخّر عن سابقه متىٰ لوحظ معه كان في الرتبة الثانية منه ـ متلبّس بجنس إعراب سابقه، بحيث يكون إعرابه، من جنس إعرابه ناشئ إعراب كلّ من التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصيّة؛ وذلك أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل؛ لأنّها لا يمسّها الإعراب إلّا علىٰ سبيل التبعيّة لغيرها، ولمّا كانت محصورة بالعدّ لم يتعرّض المصنِّف لها بحدٍّ بل بوَّبها لما أراد بيانها فقال حاذفاً للمبتدأ:

باب النعت ....

باب النعت

النعت لغة

(بابُ النّعتِ) وهو لغةً: الوصف، يقال: نَعَتَه نَعْتاً إذا وصفه[١]. والنعت ما يُنعت به، والجمع نعوت.

والفرق بينهما أنّ النعت لا يستعمل إلّا في المدح وهو ما يزول كالقيام والقعود، والوصف يستعمل في المدح والذم كالعلم والجهل.

والأقرب أنّه لا فرق في البين، إلّا إنّ النعت عبارة الكوفيين[٢]، وربّما تستعمل عند البصريين، إلّا إنّ الأكثر عندهم التعبير بالوصف والصفة.

النعت اصطلاحا

واصطلاحاً: هو التابع المشتقّ أو المؤوّل به، الجاري علىٰ ما قبله لإفادة وصف فيه أو قائم هو من سببه[٣]. وقدّمه لكونه أشدّ متابعةً وأكثر استعمالاً وأوفر فائدةً؛ لأنّه يكشف حقيقة متبوعه ما لا يكشفها غيره من التوابع، وأيضاً يتبع منعوته في جميع أحواله أو في بعض؛ لأنّه ضربان: حقيقي وسببي.

فالحقيقي: هو الجاري علىٰ ما هو له، وحينئذٍ يتبع منعوته في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، فيجمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أُمور، وهي من كلّ نوع واحد.

وأمّا السببي: فهو الجاري علىٰ غير ما هو له، فحينئذٍ يتبع منعوته في اثنين من

---

(١) الصحاح ١: ٢٦٩،، باب التاء ـ فصل النون. (٢) همع الهوامع ٢: ١١٦.
(٣) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٨٣.

النعتُ: تابعٌ للمنعُوتِ في رفـعِهِ، ونـصبِهِ، وخَـفضِهِ، وتـعريفِهِ، وتنكيرِهِ. ....

خمسة خاصّة: في واحدٍ من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

وأمّا الخمسة الثانية فهو فيها كالفعل لشبهه به، يعني أنّه يُنظر إلىٰ فاعله فإن كان مثنًّى أو مجموعاً [أُفرد] كما يفرد الفعل، [و]إن[1] كان مذكّراً أو مؤنّثاً حقيقيّاً بـلا فصل، طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث. وإن كان فـاعله مؤنّثاً غير حقيقي أو حقيقيّاً مفصولاً، يذكّر أو يؤنّث جوازاً، تقول: مررتُ بـرجـلٍ قاعدٍ غلامُهُ، مثل يقعدُ غلامهُ، ورجلَين قـاعدٍ غـلاماهما، مـثل يـقعدُ غـلاماهما، وبرجالٍ قاعدٍ غلمانُهم، مثل: يقعدُ غلمانُهم. ومررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها، مثل: يـقومُ أبوها،وبرجلٍ قائمةٍ أُمُّه،مثل: تقومُ أُمُّه. وبرجل معمورٍ أو معمورةٍ دارُه، مثل: يعمرُ أو تعمرُ دارهُ، أو قائمٍ أو قائمةٍ في الدارِ جاريتهُ، مثل: يقومُ أو تقومُ في الدارِ جاريتهُ.

(النعتُ) مطلقاً سواء كان حقيقيّاً أو سببيّاً (تابعٌ للمنعُوتِ)؛ لأنّ هذا التعريف له بالخاصّة التي تعمّ جميع أفراده كما هي عادة المصنّف فـي تـعاريفه بـالخاصّة لا بالحدّ. ويتبعه وجوباً (في) حال (رفعِهِ) إن كان منعوته مرفوعاً، (و) في حال (نصبِهِ) إن كان منعوته منصوباً، (و) في حال (خَفضِهِ) إن كان منعوته مخفوضاً، إلّا أنْ يكون منعوته معلوماً بدونه فيجوز قطعه عن التبعيّة في إعرابه، فإذا كان مخفوضاً جاز فيه الثلاثة الأحوال، وإن كان منصوباً أو مرفوعاً فوجهان خاصّة. وإن كانت النـعوت متكثّرة وعلم بدونها فيجوز قطعها وإتباع بعض سواء عـلم المـنعوت بـدون ذلك البعض أو لم يعلم، وإن قطعت فمخيّر بين أن تقطع بعضاً بالرفع وبعضاً بالنصب، كما إذا كان منعوته مجروراً.

(و) في حال (تـعريفِهِ) إن كان منعوته معرفة، (و) في حـال (تـنكيرِه) إن كـان منعوته نكرة، وسيأتي بيانهما في كلامه. ولا يجوز نعت النكرة بالمعرفة ولا العكس؛ لما فيهما من التضادّ.

---

(١) في المخطوط: (فإن).

تقولُ: قامَ زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ...

(تقول)أنت في النعت الحقيقي إذاكان مفرداًمعرفةمذكّراًمرفوعاً:(قامَ):فعل ماضٍ.

(زيدٌ): فاعله مرفوع به.

(العاقلُ): نعته مرفوع أيضاً لتبعيّته إليه.

(و) تقول إذا كان منصوباً: (رأيتُ): فعل وفاعل،

(زيداً): مفعوله منصوب به،

(العاقلَ): نعته منصوب أيضاً لتبعيَّته له.

(و) تقول إذا كان مخفوضاً: (مررتُ): فعل وفاعل.

(بزيدٍ): الباء حرف خفض و(زيد) مخفوض بها.

(العاقلِ):نعت لزيد مخفوض أيضاً لتبعيَّته له. وإذا كان مفرداً نكرة مذكّراً مرفوعاً: قامَ رجلٌ عاقلٌ، أو منصوباً: رأيتُ رجلاً عاقلاً، أو مخفوضاً: مررتُ برجلٍ عاقلٍ.

وإذا كان مثنًّى مذكّراً معرَّفاً مرفوعاً: قام الزيـدانِ العـاقلانِ، أو مـنصوباً: رأيتُ الزيدَينِ العاقلَينِ،أو مخفوضاً:مررتُ بالزيدَينِ العاقلَينِ.أو منكّراً مرفوعاً:قامَ رجلانِ عاقلانِ، أو منصوباً: رأيتُ رجلَينِ عاقلَينِ، أو مخفوضاً: مررتُ برجلَينِ عاقلَينِ.

وإذا كان جمعاً مذكّراً معرَّفاً مرفوعاً: قامَ الزيدونَ العاقلونَ، أو مـنصوباً: رأيتُ الزيدِينَ العاقلِينَ، أو مخفوضاً: مررتُ بالزيدِينِ العاقلِينِ. وإذا كان جـمعاً مكسّـراً معرَّفاً مرفوعاً: قامُ الزيودُ العقلاءُ، أو منصوباً: رأيتُ الزيودَ العقلاءَ، أو مـخفوضاً: مررتُ بالزيودِ العقلاءِ. أو منكّراً مرفوعاً: قامَ رجالٌ عقلاءُ، ورأيتُ رجالاً عـقلاءَ، ومررتُ برجالٍ عقلاءَ.

وإذا كان مفرداً معرَّفاً مؤنّثاً مرفوعاً: قامتْ هندُ العاقلهُ، أو منصوباً: رأيتُ هنداً العاقلةَ، أو مخفوضاً: مررتُ بهندٍ العاقلةِ. وإذا كان مـفرداً مـنكّراً مـؤنّثاً مـرفوعاً: جاءتْ امرأةٌ عاقلةٌ، أو منصوباً: رأيتُ امرأةً عـاقلةً، أو مـخفوضاً: مـررتُ بـامرأةٍ عاقلةٍ. وإذا كان مثنًّى معرَّفاً مؤنّثاً مرفوعاً: قامتْ الهـندانِ العـاقلتانِ. أو مـنصوباً: رأيتُ الهنَدينِ العاقلَتينِ، أو مخفوضاً: مررتُ بالهندَينِ العاقلتَينِ. أَو منكّراً مرفوعاً·

....

قامتْ امرأتانِ عاقلتانِ، أو منصوباً: رأيتُ امرأتَينِ عاقلتَينِ، أو مخفوضاً: مررتُ بامرأتَينِ عاقلتَينِ.

وإذا كان سالماً مؤنّثاً معرَّفاً مرفوعاً: قامتْ الهنداتُ العاقلاتُ، أو منصوباً: رأيت الهنداتِ العاقلاتِ، أو مخفوضاً: مررت بالهنداتِ العاقلاتِ. أو مكسَّراً منكَّراً مرفوعاً: قامتْ نساءٌ عاقلاتٌ، أو منصوباً: رأيتُ نساءً عاقلاتٍ، أو مخفوضاً: مررتُ بنساءٍ عاقلاتٍ.

فهذه الأمثلة كلّها فيما يتعلّق بالنعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر.

وتقول في النعت السببي التابع لمنعوته في اثنين من خمسة الجاري علىٰ غير ما هو له إذا كان مفرداً معرَّفاً مذكَّراً مرفوعاً: جاءَ زيدٌ القائمُ أبُوه، أو منصوباً: رأيتُ زيداً القائمَ أبُوه، أو مخفوضاً مررتُ بزيدٍ القائمِ أبوه. أو منكّراً مرفوعاً: جاء رجلٌ قائمٌ أبوه، أو منصوباً: رأيتُ رجلاً قائماً أبوه، أو مخفوضاً: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبُوه.

أو مثنًّى معرَّفاً مرفوعاً: جاءَ الزيدَانِ القائمُ أبوهما، أو منصوباً: رأيتُ الزيدَينِ القائمَ أبوهما، أو مخفوضاً: مررتُ بالزيدَينِ القائمِ أبوهما. أو منكّراً مرفوعاً: جاءَ رجلانِ قائمٌ أبوهما، أو منصوباً: رأيتُ رجلَينِ قائماً أبوهما، أو مخفوضاً: مررتُ برجلَينِ قائمٍ أبوهما.

وإذا كان جمعاً مذكّراً مرفوعاً: جاءَ الزيدونَ القائمُ أبوهم، أو منصوباً: رأيتُ الزيدِينَ القائمَ أبوهم، أو مخفوضاً: مررتُ بالزيدِينَ القائمِ أبوهم. وإذا كان مكسَّراً مذكَّراً مرفوعاً: جاءَ رجالٌ قائمٌ آباؤهم، أو منصوباً: رأيتُ رجالاً قائماً آباؤهم، أو مخفوضاً: مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم.

وتقول فيه إذا كان مفرداً معرَّفاً مؤنّثاً مرفوعاً: جاءتْ هندٌ القائمُ أبوها، أو منصوباً: رأيتُ هنداً القائمَ أبوها، أو مخفوضاً: مررتُ بهندٍ القائمِ أبوها.

فالنعت في هذه الأمثلة كلّها سببي؛لأنّه جارٍ علىٰ غير[ما][1] هوله.وقس البواقي.

---

(١) في المخطوط: (من).

....

فائدة النعت

وفائدة النعت؛ إمّا تخصيص نكرة، نحو: مررتُ برجلٍ عالمٍ. أو توضيح معرفة، نحو: مررتُ بزيدٍ الكاتبِ. والفرق بينهما أنّ التناول في التخصيص بحسب المعنىٰ، والتوضيح بحسب اللفظ. أو لمجرّد الثناء، نحو: بِسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ.

فالظرف متعلّق بمحذوف اتّفاقاً؛ وهو إمّا لغو، أو مستقر؛ فالأوّل ما كان عامله خاصّاً محذوفاً كما هنا أو مذكوراً، والمستقر ما كان متعلّقه عامّاً واجب الحذف.

فعند البصريين المحذوف مبتدأ والظرف خبره، والتقدير: ابتدائي بـاسم الله، أي كائن باسم الله[١].

وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره: ابتدأتُ أو أبتدئ[٢]. فـالظرف مـوضعه نصب به، وحذفت الألف في الخط لكثرة الاستعمال، فلو قلت: لاسم الله بركة، أو باسم ربّك أُثبتتْ.

وقيل: حذفت للحمل علىٰ (سم)، وهي لغة في اسم[٣].

والأصل في (الله): إلٰه فِعال بمعنىٰ مفعول؛ لأنّه مألوه، أي معبود، من أَلَه ـ بفتح اللام ـ أي عبد عبادة[٤]، نقلت حركة الهمزة إلىٰ لام التعريف كما في (الحَمْر) ثـمّ سكّنت اللام وأُدغمت في الثانية، ثمّ فخّمت إذا لم يكن قبلها كسـرة وإلّا رقّـقت، ومنهم من يرقّقها في كلّ حالٍ. والتفخيم في هذا الاسم من خواصّه.

ولو قيل: إنّ الهمزة المكسورة حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، لم يكن قـياساً وإن كان الإدغام التابع له قياسي بخلاف الأوّل.

وقال أبو عليّ: (همزة إلٰه حذفت حذفاً من غير نقل، وهمزة إلٰه أصل من أَلَه

---

(١) (٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣١، إملاء ما مَنّ به الرحمٰن: ٤.

(٣) إملاء ما مَنّ به الرحمٰن: ٤.

(٤) الصحاح ٦: ٢٢٢٣. باب الهاء ـ فصل الهمزة، القاموس المحيط ٤: ٣٩٩. باب الهاء ـ فصل الهمزة.

....

يألَه ـ أي عبد ـ فالإله مصدر في موضع المفعول، أي المألوه وهو المعبود)[١].

وقيل: (أصل الهمزة واو؛ لأنّه من الوله، فالإله تتولّه إليه القلوب، أي تتحيّر)[٢].

وجوّز سيبويه[٣]أن يكون أصله لاهاً من لاه يليه لَيْهاً،إذا تستّر،أُدخلتْ عليه (أل) فجرىٰ مجرى العلم، والتقدير:لَيَهٌ،مثل حسن،قلبت الياء ألفاً؛لتحرّكهاوانفتاح ماقبلها.

الرحمٰن الرحيم: صفتان لله مجرورتان بالتبعية. وذهب ابن هشام في (المغني)[٤] إلىٰ أنّ (الرحمن) بدل و(الرحيم) نعت له [لانعت لاسم الله سبحانه وتعالىٰ][٥]، إذ لا يتقدّم البدل علىٰ النعت.

أو لمجرّد الذم[٦]، نحو: أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ.

أو لمجرّد الترحّم نحو: اللّهمّ ارحمْ عبدَكَ المسكين.

أو التأكيد نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٧].

وقد يكون للتعميم نحو: كان ذلك في يوم من الأيّامِ.

وقد يكون لكشف الماهيّة نحو: هذا الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ.

واعلم أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لأنّهما كالشيء الواحد كما عليه الجمهور[٨] ونسب إلىٰ سيبويه[٩] أيضاً.

وقال السهيلي والخليل[١٠] والأخفش[١١]: العامل فيه معنوي، وهو كونه تابعاً.

وقال آخرون: مقدّر من جنس عامل النعت[١٢].

---

(١) إملاء ما مَنّ به الرحمٰن: ٥.

(٢) إملاء ما مَنّ به الرحمٰن: ٥.

(٣) الصحاح ٦: ٢٢٢٤ باب الهاء ـ فصل الهمزة، أله. شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٨٣، لسان العرب ١: ١٩٠ أله.

(٤) مغني اللبيب: ٦٠١ ـ ٦٠٢.

(٥) من المصدر.

(٦) عطف علىٰ قوله: (وفائدة النعت إما تخصيص نكرة).

(٧) الحاقة: ١٣.

(٨) همع الهوامع ٢:١١٥.

(٩) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ١١٥، وفيه عن سيبويه أن العامل فيه التبعية..

(١٠) همع الهوامع ٢:١١٥.

(١١) إملاء ما منّ به الرحمٰن : ٥، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢:٢٧٩، همع الهوامع ٢:١١٥.

(١٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٧٩.

والمعرفةُ خمسةُ أشياء: الاسمُ المضمرُ، نحو: أنا، وأنت ....

أقسام المعارف

(**والمعرفةُ**) من حيث هي معرفة سواء كانت لا تُنعت ولا يُنعت بها، أو تُنعت ولا يُنعت بها، (فالأوّل المضمر والثاني العلم)، أو تُنعت ويُنعت بها، كاسم الإشارة والمعرَّف بـ(أل)، أو الإضافة، (**خمسةُ أشياءَ**):

الضمير

أحدها: (**الاسمُ المضمرُ**) وهو ما كنّي به عن الظاهر اختصاراً ملاحظاً فيه أيضاً رفع الالتباس، وهو أعرف المعارف عند عقلاء الناس، والإضمار في اللغة: الإسقاط، والإخفاء[1]. قال الطرمّاح:

يبدو وتُضمره البلادُ كأنّه ... سيفٌ علىٰ علمٍ يُسلُّ ويُغمدُ[2]

وفي الاصطلاح: ما دلّ وضعاً علىٰ متكلّم أو مخاطب أوْ غائب تقدّم ذكره[3].
(**نحو: أنا**) هذا موضوع للمتكلّم وحده، (**وأنتَ**) بفتح التاء موضوع للمفرد المذكّر المخاطب، وبكسرها للمخاطبة.

وكذلك (نحن) للمتكلّم مع غيره أو المعظّم نفسه، و(أنتما) للمثنّىٰ المخاطب مطلقاً، و(أنتم) للجمع المخاطب، و(أنتنّ) للمخاطبات. وأمّا الغائب فنحو: (هو) للمفرد الغائب، و(هي) للغائبة، و(هما) للمثنّىٰ الغائب مطلقاً، و(هم) للغائبِينَ، و(هنّ) للغائبات.وتسمّىٰ هذهالضمائر بضمائر الرفع المنفصلة لأنّها لاتقع إلّا في محلّ الرفع.

واعلم أنّ الاسم المضمر ينقسم إلىٰ بارز ومستتر؛ لأنّه لا يخلو؛ إمّا أن يكون له صورة في اللفظ، أوْ لا. فالأوّل البارز كتاء (قمت)، والثاني المستتر كالمقدّر في

(١) القاموس المحيط ٢: ١٠٨. باب الراء ـ فصل الضاد، ضمر.
(٢) الحيوان ٣: ٤٦٥، أساس البلاغة: ٢٧١، وفيها: (علىٰ شرف) بدل (علىٰ علم).
(٣) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٩٤.

....

قولك: ضرَبَ واضرب.

ولا يظهر أبداً؛ لأنّه ليس من مقولة الحرف والصوت؛ لعدم وضع لفظ له، بل استعاروا له لفظ المنفصل من نحو: هو وأنت، وعبّروا به عنه.

فالبارز ينقسم إلىٰ متّصل ومنفصل، فالمتّصل هو ما لا يستقلّ بنفسه ولا يُبتدأ به كـ(تاء) (قمت)، وكاف (أكرمك)، ولا يقع بعد إلّا أو ما في معناها اختياراً، فإنّك لا تقول: ما قامَ إلّاتُ، وما رأيتُ إلّاهُ، وإنّما تقول: ما قامَ إلّا أنت، وما رأيتُ إلّا إيّاهُ.

وينقسم بحسب مواقعه من الإعراب إلىٰ أقسام ثلاثة: ما يختصّ بمحلّ الرفع، وما يقع في محلّ النصب والجرّ، وما يقع في محلّ الرفع [والنصب] والجر.

فالأوّل: كالتاء من نحو: (قمتُ)، فإنّ محلّها رفع علىٰ الفاعليّة بـ(قام).

و[الثاني][1]: كياء المتكلّم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب كقولك: ابني أكرمَكَ، فالياء في محلّ جرّ بالإضافة، ونحو: أكرمني زيدٌ، فمحلّها نصبٌ علىٰ المفعوليّة، والكاف في (أكرمك) في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة أيضاً. ونحو: رغبتُ فيكَ، فالكاف في محلّ جرّ بـ(في)، والهاء كقولك: سليه ما ملك، فالهاء في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، ومجرورة نحو: عنه ومنه.

و[الثالث][2] هو: نا، كما قال الشيخ ابن مالك:

للرفعِ والنصبِ وجرٍّ (نا) صَلَحْ ... كَاعِرِفْ بِنَا فإنَّنا نِلْنَا المِنَحْ[3]

فموضع (نا) جرٌّ بالباء، ونصبٌ بـ(إنّ)، ورفعٌ بالفعل.

والمنفصل عكس المتّصل، وينقسم بحسب مواقعه من الإعراب إلىٰ قسمين: مرفوع المحلّ، ومنصوبه.

فللأوّل اثنا عشر ضميراً وهي: أنا، ونحن ... إلىٰ آخره. وقد مضىٰ الكلامُ عليها.

وللثاني اثنا عشر أيضاً، وهي: إيّاي، وإيّانا، وإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكما، وإيّاكم،

---

(١) في المخطوط: (الثالث).

(٢) في المخطوط: (الثاني).

(٣) شرح ابن عقيل ١: ٩٣.

....

وإيّاكنّ، وإيّاهُ، وإيّاها، وإيّاهما، وإيّاهم، وإيّاهنّ.

وهذه لا تقع إلّا في محلّ النصب كما سيأتي في المفعول به. وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض المحلّ بخلاف المتّصلة.

والضمير والمضمر عبارة البصريين، والكوفيون يسمونه كناية ومكنًّى[١].

والضمائر مبنيّة اتّفاقاً لمشابهة الحرف[٢] وإن اختلفوا في وجه الشبه.

---

(١) شرح شذور الذهب: ١٣٤، همع الهوامع ١: ٥٦.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٤٠١، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ١: ١١٠.

والاسمُ العلمُ، نحو: زيدٍ، ومكّةَ. ....

العَلَم

(و) ثانيهما: **(الاسمُ العـلمُ)** وهو في اللغة: ما ينصب علامةً للـطريق، أو الجـبل المرتفع، أو ما يُعلّق علىٰ السنان ونحوه[١].

والاصطلاحي: هو ما وضع بوضع واحد لشيء واحدٍ بعينه[٢]، أو غـلّب عـليه، نحو: الأعشىٰ وابن عبّاس.

فالأوّل[٣] **(نحو: زيدٍ)** علم لشخص مذكّر عاقل. وقس عـليه. أو لمـؤنّث عـاقل كـ(هند وأُسامة)، أو لقبيلة كـ(تميم وسليم). (و) نحو: **(مكّةَ)** علم غير عاقل، بل لبلد. وقس عليه. أو للإبل كـ(شدقم)، أو الخيل كـ(لاحق)، أو الغنم كـ(هـيلة)، أو الكـلاب كـ(واشق).

العلم شخصي وجنسي

وهو ينقسم باعتبار تشخّص مسمّاه وعدمه إلىٰ قسمين:

علم شخصي: كالأمثلة المذكورة ونحوها.

وجنسي: وهو ما عيّن مسمّاه تعيين (أل) الحضوريّة أو الجنسيّة كـ(أُسامة) للأسد، و(ثعالة) للثعلب، و(ذؤالة) للذئب.

فإنّ كلّاً من هذه الألفاظ يصدق علىٰ كلّ واحد من أفراد جنسه، فإنّ الواضع لم يعيّن كلّ فرد فرد، بل لاحظ الطبيعة من حيث هي هي، فوضع بإزائها لفظاً صادقاً علىٰ الكلّ والبعض، تقول لكلّ أسد رأيته: هذا أُسامةُ مقبلاً، وكذلك البواقي، وتقول أيضاً: أُسامةُ أجرأ من ثعالة.

---

(١) النهاية (لابن الأثير) ٣: ٢٩٢، القاموس المحيط ٤: ٢١٦. (علم).

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٢٤٥، همع الهوامع ١: ٧٠.

(٣) ذكر الأول هنا، ولم يذكر الثاني.

....

وينقسم أيضاً باعتبار ذاته إلىٰ: مفرد كـ(زيد وأُسامة)، وإلىٰ: مركّب وهو علىٰ ثلاثة أضرب:

مركّب تركيب إضافة: وهو جعل الكلمة الثانية بمنزلة التنوين كـ(عبدالله)، فيُعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل، والثاني ملازماً للإضافة.

ومركّب تركيب مزج: وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بحيث تكون الثانية بمنزلة تاء التأنيث كـ(بعلبك)، فيبنى الجزء الأوّل ـ لافتقاره للثاني ـ علىٰ الفتح؛ لأنّ ما قبل تاء التأنيث كذلك، بل لخفّته أيضاً، ويعرب الثاني بالضمّة رفعاً وبالفتحة نصباً وجرّاً.

وقيل: بإعرابه إعراب التركيب الإضافي.

وفيه لغة ثالثة وهي إعرابُ الثاني مع إعراب الأوّل بالعوامل إعراب ما لا ينصرف[١].

هذا إذا لم يختم بـ(ويه)، فإن خُتم كـ(سيبويه، وعمرويه) يبنىٰ؛ لأنّ أسماء الأصوات لاحظّ لها في الإعراب، وعلىٰ الكسر مطلقاً؛ لأنّه الأصل في التقاء الساكنين.

ومركّب تركيب إسناد: كـ(شابَ قرناها، وتأبطَ شرّاً)، وحكمه أنّ العوامل لا تؤثّر فيه شيئاً، بل يحكىٰ علىٰ ما كان عليه قبل التسمية.

وينقسم أيضاً إلىٰ ثلاثة أقسام:

إلىٰ اسم كـ(زيد وعمرو).

وإلىٰ كنية، وهي ما صدّر بـ(أبٍ أو اُمّ) كـ(أبي طالب، واُمّ سلمة).

وإلىٰ لقب وهو ما أشعر برفعة المسمّىٰ كـ(زين العابدين)، أو بضعةٍ كـ(قفّة، وأنف الناقة).

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم عليه، ثمّ إن كانا

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ١٣١، همع الهوامع ١: ٧١.

....

مضافين أو كان الأوّل مفرداً والثاني مضافاً أو بالعكس وجب تبعيّة الثاني للأوّل؛ إمّا بدلاً أو عطف بيان، ويجوز القطع، أو كانا مفردين فالكوفيّون والزجّاج يجيزون فيه التبعيّة كالأوّل وإضافة الاسم إلىٰ اللقب، ويوافقهم في ذلك جمهور البصريين[١].

والصحيح الاوّل وهو أقيس من الإضافة ، وهي أكثر استعمالاً منه.

---

(١) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٩٨، أوضح المسالك ١: ٩٤، شرح ابن عقيل ١: ١٢٣، ذهب البصريون إلىٰ وجوب الإضافة ، فقوله: (في ذلك) يريد به رأي الكوفيين الثاني وهو إضافة الاسم إلىٰ اللقب ، وكان الإنسب أن يشير بقوله: ويوافقهم في هذا جمهور البصريين.

والاسمُ المبهمُ، نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء.............

اسم الإشارة

(و) ثالثها: **(الاسمُ المبهمُ)** وأراد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه عمومه وصلاحيَّته للإشارة به إلىٰ كلّ جنس وشخص، وإلىٰ المعرفة والنكرة وغير ذلك. وهو ما وضع لتعيين مسمّاه حال الإشارة، **(نحو: هذا)** للمفرد المذكّر، وأصله (ذا) لحقته هاء التنبيه، ولمثنّاهُ (ذانِ) رفعاً و(ذينِ) نصباً وجرّاً. ووضعهما علىٰ صيغة المرفوع وصيغتي المنصوب والمجرور اتّفاقي إن لم يكونا معربين، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] فمتأوّل.

(وهذه) للمفرد المؤنّث، وأصله (ذا) قلبت الألف هاءً ثمّ لحقته هاء التنبيه، وكذلك (ذي) بقلب الألف ياءً. وللمؤنّث الواحد أيضاً (تا). قيل: هي الأصل، وقيل: الأصل (ذي) لكونها بإزاء (ذا) للمذكّر، فقلبت الألف ياءً فرقاً بين المذكّر والمؤنّث بالياء التي هي علامة التأنيث في نحو: تقومين.

ويُقال: أُتي بإبدال الذال تاءً مبالغةً في الفرق، و(ته) بالاختلاس و(ته) بالإسكان، و(تهي) بالإشباع، ولمثنّاه (تانِ) رفعاً، و(تين) نصباً وجرّاً.

(وهؤلاء) بإلحاق هاء التنبيه للجمع مطلقاً، وهي بالمدّ عند الحجازيّين، وبه نزل القرآن المبين كقوله تعالىٰ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]. والقصر مذهب تميم فيقولون: أُولىٰ ذهبُوا، وأُولىٰ ذهَبْنَ، وأُولىٰ الأيّام انقرضت[3].

وقد عُلم أنّ أسماء الإشارة تلحقها هاء التنبيه، وإذا أُشير للبعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب غالباً، نحو: ذاكَ، وذاكِ، وذاكما، وذاكم، وذاكنّ، ويزاد قبل الكاف لام في الإفراد غالباً فيقال: ذاك، وذلك، وتيك، وتلك.

وتمتنع في المثنّىٰ تقول: ذانك، وتانك، ولا يقال: ذانلك، ولا تانلك.

---

(١) طه: ٦٣. (٢) البقرة: ٥، وانظر أوضح المسالك ١:٩٥.

(٣) أوضح المسالك ١:٩٥، شرح شذور الذهب: ١٤٠، همع الهوامع ١:٧٥.

....ٴ....

والجمع [عند][١] الحجازيين تقول: أُولئك، ولا يجوز أُولئلك، وعند تميم: أُولالك[٢]، وتمتنع أيضاً إذا تقدّمتها هاء التنبيه نحو: هذاك، ولا يجوز هذالك.

والحاصل أنّه إذا أُشير إلىٰ المفرد القريب قيل: (ذا) بدون الكاف واللام، وللمتوسّط (ذاك) بالكاف دُون اللام، وللبعيد (ذلك) بهما، وللمثنىٰ القريب (ذان) رفعاً و(ذين) نصباً وجرّاً، وللمتوسّط (ذانك، وذينك) بتخفيف النون أو تشديدها للبعيد، ولجمعه القريب (أُولىٰ)، وللمتوسّط (أُولئك)، وللبعيد (أُولالكَ) بالقصر عند تميم.

---

(١) في المخطوط: (في).

(٢) قطر الندىٰ وبلّ الصدىٰ: ١٠٠، شرح شذور الذهب ١٤٠ ـ ١٤١.

....

الموصول

وربّما يدخل تحت الاسم المبهم الاسم الموصول وهو الذي لا يـتمّ إلّا بـصلة وعائد[١] وهو: (الذي) للمفرد المذكّر، و(التي) للمؤنّث.

و(اللذان) للمثنّىٰ المذكّر و(اللتان) للمؤنّث، وهما بـالألف رفـعاً وبـالياء نـصباً وجرّاً.

و(الأُلىٰ) للجمع المذكّر والمؤنّث، لكن في المذكّر أكثر. و(الذين) للجمع المذكّر وبالياء مطلقاً، وإن ورد بالواو رفعاً كقوله:

نــحنُ الذون صــبَّحوا الصــبَاحَا ....[٢]

و(ما) بمعنىٰ (الذي) فيما لا يعقل غالباً نحو: عرفتُ ما عرفتَه، أي الذي عرفته. أو لصفات مَنْ يعقل نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾[٣] لأنّ (ما طاب) يدلّ علىٰ الطيّب منهنّ. وقيل: بمعنىٰ (مَنْ)، وقيل: هي نكرة موصوفة والتقدير: فانكحوا جنساً يطيب لكم، أو عدداً يطيبُ لكم. وقيل: مصدرية، والمصدر المقدّر بها وبالفعل مقدّر باسم الفاعل، أي انكحوا الطيّب[٤].

و(مَنْ) بمعنىٰ الذي فيمَنْ يعقل، ويسـتوي فـيهما المـفرد والمـثنّىٰ والمـجموع والمذكّر والمؤنّث، والتمييز بالصلة.

و(أي) بمعنىٰ الذي، نحو: اضرب أيّهم في الدار، أي اضرب الذي منهم في الدار.

و(ذو) الطائية بمعنىٰ الذي أو التي، نحو:

.... وبئري ذُو حفرتُ وذُو طويتُ[٥]

و(ذا) بعد (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميّـتين، نحو: ماذا صنعتَ، ومَنْ ذا رأيتَ؟.

---

(١) في المخطوط: (وهو الذي لا يتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد).

(٢) اختُلف في قائله، وتمامه: يوم النُخيل غارةً ملحاحا، أوضح المسالك ١: ١٠٢، شرح ابن عقيل ١: ١٤٤.

(٣) النساء: ٣. (٤) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١: ١٦٦.

(٥) البيت لسنان بن فحل الطائي، وأوّله: فإن الماء ماء أبي وجدي، قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ١٠٢.

....

و(ألْ) بمعنىٰ الذي أو التي أو المثنّىٰ أو المجموع، ويلزم في ضـميرها اعـتبار المعنىٰ، لكونه فاعلاً، نـحو: جـاءَ الضـاربُ والضـاربةُ، والضـاربانِ والضـاربتانِ، والضاربونَ والضارباتُ.

والذي يدلّ علىٰ أن (أل) في نحو: (الضارب) اسماً موصولاً أُمور:

الأوّل: استحسان خلوّ الصفة عن الموصوف إذا قلت: جاءَ الكريمُ المحسنُ، فإنّه حَسَنٌ بدون تقدير موصوف، فلولا أنّها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد علىٰ الموصوف لقبح خلوّها عن الموصوف مع (أل)، كما يقبح بدونها نحو: كريمٌ محسنٌ؛ فإنّه لا يحسن إلّا بتقدير موصوف مثلاً.

الثاني: عود الضمير، نحو: أفلحَ المتقي ربَّهُ.

الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، نحو: جاءَ الضاربُ أبـوه زيـداً أمسِ، فلولا أنّها بمعنىٰ الذي واسم الفاعل قد سدَّ مسدَّ الفعل لكان منع إعماله معها بمعنىٰ الماضي أحقَّ منه بدونها.

والاسمُ الذي فيه الألفُ واللّامُ، نحو: الرجلِ، والغلامِ.............

المعرف باللام

(و) رابعها: **(الاسمُ الذي فيه الألفُ واللامُ)** المعرَّفة **(نحو)** أي مثل: **(الرجلِ، والغلامِ)**. وقس عليهما ما أشبههما، فهما معرفتان لدخول الألف واللام.

وقد اختلفَ في هذا المقام أربابُ الصناعة من ذوي الأفهام فى أنّ الهمزة زائدة والمعرِّف هو اللام، أو أنّ المعرِّف كِلَا الهمزة واللام، أو الهمزة وحدها دون اللام، وهي زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فعند سيبويه أنّ المعرِّف هو اللام، وزيدت همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالساكن، وفتحت؛ لكثرة الاستعمال كما لا يخفىٰ علىٰ ذي بالٍ. والخليل: إنّ (أل) كـ(هل)، فالهمزة قطع وتحذف لكثرة الاستعمال[1].

ويظهر الفرق بين القولين وثمرة الخلاف في البين في نحو: قامَ القومُ. فعلىٰ الثاني حذفت الهمزة؛ لتحرّك ما قبلها، وعلىٰ الأوّل لم تكن؛ لعدم الحاجة إليها.

والمبرّد أنّ المعرِّف هي الهمزة المفتوحة دون اللام، بل هي زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام[2].

وزعم ابن مالك أنّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنّ المعرِّف (أل)، وإنّما الخلاف في الهمزة هل هي زائدة أم أصليّة[3].

فتلخّص في المسألة حينئذٍ أربعة أقوال:

أحدها: أنّ المعرِّف (أل) والهمزة أصل.

والثاني: الهمزة زائدة والمعرِّف (أل).

والثالث: المعرِّف اللام وحدها.

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٢٤٠، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١١٢، شرح ابن عقيل ١: ١٧٧، همع الهوامع ١: ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٢٤١.

(٣) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١١٢.

....

والرابع: الهمزة وحدها.

فائدة: مَنْ جعل حرف التعريف ثنائياً مع أصالة الهمزة عبّر عنه بـ(أل)، ولا يحسن أن يقول الألف واللام كما لا يقال في (قد) القاف والدال، وكذلك ذكر عن الخليل.

قال ابن جني: كان يقول: (أل) ولا يقول الألف واللّام[1].

ومَنْ جعله اللام وحدها عبّر عنه باللام، ومَنْ جعله ثنائياً وهمزته همزة وصل زائدة عبّر بالأمرين بأن يقول: (أل) أو الألف واللام.

قال المرادي: والأوّل أقيس.

وفي دلالتها علىٰ التعريف تنقسم إلىٰ:

عهديّة: نحو: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾[2] ونحو: جاءَ القاضيُ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصّ. ونحو: ﴿اليَومَ أَكمَلتُ لَكُم دِينَكُم﴾[3].

وجنسيّة: للعموم، وهي: ما يصح أن يخلفها (كلّ) من دون تجوّز، نحو: ﴿إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسرٍ﴾[4]. أو جنسيّة لمجرّد بيان الحقيقة فلا يصحّ أن يخلفها (كلّ) نحو: ﴿وَجَعَلنَا مِنَ المَاءِ﴾[5]. و(الرجلُ خيرٌ من المرأةِ) ويعبّر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية والتي لبيان الحقيقة.

واستغراقيّة: إمّا أن تكون باعتبار حقيقة الأفراد، نحو: ﴿وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفاً﴾[6] أي كلّ فرد، أوباعتبار صفات الأفراد، نحو: أنتَ الرجلُ، أي الجامع لصفات الرجال.

فالأُولىٰ يصحّ حلول كلّ محلّها حقيقة، والثاني مجازاً علىٰ جهة المبالغة.

وتجيء زائدة غير مقصود بها التعريف لكون ما هي فيه معرفة كـ(الضارب، والمضروب)، والموصولات علىٰ القول بأنّ تعريفها بالصلة، ونحو: الفضل، والنعمان، والبيت، والنجم، واللات، والعزّىٰ، أو لكونه غير قابل للتعريف كالحال، والتمييز.

---

(١) همع الهوامع ١: ٧٨.
(٢) النور: ٣٥.
(٣) المائدة: ٣.
(٤) العصر: ٢.
(٥) الأنبياء: ٣٠.
(٦) النساء: ٢٨.

....

واختصّ حرف التعريف بالاسم؛ لأنّه موضوع لتعيين معنًى مستقلٍّ يدلُّ عـليه اللفظ مطابقةً، والحرف لا يدلّ. والفعل تضمّناً لا مطابقة؛ ولعدم احتياج الفعل إليه؛ لأنّه خبر وحقّه أنْ يُنكَّر معنًى ليفيد المخاطب؛ ولأنّها لدفع العموم ولا عموم في الفعل؛ لأنّ معناه لا يتّصف بالكليّة ولا بالجزئيّة.

وحِمْيَر تقلب اللام ميماً نحو: «ليس من امبرٍّ امصيامُ في امسفرِ»[1].

وبعضهم يفصّل بين الساكنة والمهملة، نحو قولهم: خذ الرمحَ واركب امفرس.

(١) كلام ينسب للنبي ﷺ، شرح الرضي على الكافية ٣: ٢٤١، قطر الندى وبَلّ الصدى: ١١٤، همع الهوامع ١: ٧٩.

وما أُضيفَ إلىٰ واحدٍ من هذه الأربعةِ.......................

المضاف إلىٰ أحد المعارف

(و) خامسها: (ما) أي اسم (أُضيف) إضافة معنويّة (إلىٰ واحدٍ) أعمّ من أن يكون بالذات أو بالواسطة، ليشمل نحو: غلامُ أبيكَ. (من هذه) أي أقسام المعرفة (الأربعةِ) المتقدّمة.

تقول في المضاف إلىٰ المضمر: غلامي، وغلامنا، وغلامك ـ بفتح الكاف وكسرها ـ وغلامكما، وغلامكم، وغلامكنّ، وغلامه، وغلامها، وغلامهما، وغلامهم، وغلامهنّ. وفي المضاف إلىٰ العلم: غلامُ زيدٍ، وغلامُ هندٍ، وفي المضاف إلىٰ المبهم: غلامُ هذا، وغلامُ هذه، وغلامُ هؤلاءِ، وفي الموصول، نحو: غلامُ الذي قامَ، والتي قامتْ. وفي المضاف إلىٰ ما فيه (أل): الرجلُ، والغلامُ، والمرأةُ.

ونحو: غير، ومثل، ليس من هذا الحكم.

واعلم أنّ رتبته في التعريف كرتبة ما أُضيف إليه، فالمضاف إلىٰ العلم في رتبته، وإلىٰ اسم الإشارة في رتبته، وكذلك الباقي إلّا المضاف إلىٰ الضمير فليس في رتبته، بل في رتبة العلم بدليل أنّك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ صاحبِك وصفت العلم بالمضاف إلىٰ الضمير، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف من الموصوف، وهو غير جائز علىٰ الأصح.

وأمّا المعرّف بالنداء، نحو: يا رجلُ. لمعيّن فهو عند بعضهم داخل في المعرّف بـ(أل)، فإنّ أصله عنده: يا أيّها الرجلُ.

وبعض يهمله؛ لأنّه فرع المضمر؛ لأنّ تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب، واعلم أنّه لا يضاف إليه.

والنكرةُ: كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِهِ لا يختصُّ به واحدٌ دون آخَـرَ. وتقريبُهُ كلُّ ما صَلُحَ دخـولُ الألفِ واللّامِ عـليه، نـحو: الرجـلِ، والفرسِ. ....

النكرة

(**والنّكرةُ**) وهي الأصل والمعرفة فرعها، لاندراج كلِّ معرفة تحت نكرة، وهي لا تنحصر بالعدّ بل بالحدّ، ومن ثمَّ قال: (**كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِهِ**) الصادق عليه وعلىٰ غيره (**لا يختصُّ به واحدٌ**) بخصوصه من أفراد جنسه (**دونَ**) فردٍ (**آخَرَ**)، بـل صـالح للإطلاق علىٰ كلّ فرد فرد من أفراد ذلك الجنس علىٰ سبيل البدل كـ(رجل)، فـإنّه صادق علىٰ كلّ حيوان ناطق، ذكر بالغ من بني آدم بالسويّة.

والجنس؛ إمّا أن يكون متعدّداً كـ(رجل)، أو مقدَّراً فيه التعدّد كـ(شـمس)، فـإنّها موضوعة لكلّيٍّ صادق علىٰ كلّ فرد من أفراد ذلك الكلّي، إلّا إنّه عرض لها الانفراد في الوجود الخارجي.

و لمّا كان الحدّ فيه غموض قال: (**وتقريبُهُ**) أي تقريب حدّ النكرة علىٰ المبتدِئ: (**كلُّ ما**) أي اسمٍ (**صَلُحَ دخولُ الألفِ واللامِ**) المعرِّفة (**عـليه**) أي علىٰ الاسم النكرة، (**نحو**) أي مثل (رجل وفرس)، فإنّهما نكرتان؛ لصحّة إطـلاقهما عـلىٰ كـلّ رجـل وفرس، فإذا أردت تعيينهما قلت: (**الرجلُ والفرسُ**).

أو اسم واقع موقع ما يقبل (أل) كـ(ذو) بمعنىٰ صاحب، فإنّه لا يقبل لكنه واقـع موقع ما يقبلها وهو صاحب.

باب العطف

العطف لغة

(بابُ العطفِ) أي هذا باب العطف، وهو في اللغة: الرجوع إلىٰ الشيء بعد الانصراف عنه[١].

العطف اصطلاحا

وفي الاصطلاح: قسمان:

عطف بيان: وهو تابع موضّح أو مخصِّص جامد غير مؤوَّل، ويوافق متبوعه في التنكير والتذكير، والإفراد وفروعه كـ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ....[٢]

و(هذا خاتم حديد)، وفيه ثلاثة أوجه: الجرّ بالإضافة علىٰ معنىٰ (مِنْ)، والنصب علىٰ التمييز؛ لأنّ التابع عطف بيان، وعلىٰ الحال؛ لأنّه صفة مؤوّلة، والأوّل أَولىٰ لجموده.

واعلم أنّ كلّ اسم صحّ الحكم عليه بأنّه عطفُ بيانٍ مفيد لإيضاحٍ أو تخصيصٍ صحّ الحكم عليه بأنّه بدلُ كلٍّ من كلّ،مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه في نيّة تكرار العامل.

وبعضهم استثنىٰ مسألةً وبعضهم مسألتين، ويجمع الجميع إن لم يمتنع إحلاله محلّ الأوّل.

---

(١) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٩٧.

(٢) نسب الىٰ عبدالله بن كيسبة، وتمامه: ما مسها من نقب ولا دبَرْ، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٩٥، شرح شذور الذهب: ٤٣٥، شرح ابن عقيل ٣: ٢١٩.

وحروفُ العطفِ عشرةٌ، وهيَ: الواو، ....

وعطف نسق ـ بفتح السين،اسم مصدر نسقتُ الكلامَ أنسقه،أيعطفتُ بعضَه علىٰ بعضٍ. والمصدر بالتسكين ـ وهوالتابع لماقبله بواسطة حرف من حروف مخصوصة.

(**وحروفُ العطفِ عشرةٌ**) بجعل (إمّا) المكسورة الهمزة عاطفة.

حروف العطف

(**وهي**) أي أحد مجموع حروف العطف العشرة: (**الواوُ**) وهي لمطلق الجمع من غير ترتيب، نحو: جاءَ زيدٌ وعمروٌ، فيحتمل الكلام ثلاثة معانٍ:

أحدها: أنّهما اشتركا في الحكم كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصحَابَ السَّفِينَةِ﴾[١].

والثاني: الترتيب كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَد أَرسَلنَا نُوحاً وَإبرَاهِيمَ﴾[٢].

والثالث: عكس الثاني كما في قوله تعالىٰ: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إلَيكَ وَإلَىٰ الَّذِينَ مِن قَبلِكَ﴾[٣].

والاعتماد على القرائن؛ فإن فُقدت فالمعيّة بأرجحيّة، والتأخّر برجحان، والتقدّم بمرجوحيّة.

وروي عن بعض الكوفيين[٤] وقُطرُب[٥] أنّ الواو للترتيب. ويردُّ بقوله تعالىٰ، فيما يحكيه عن منكري البعث: ﴿إنْ هِيَ إلَّا حَيَاتُنَا الدُّنيَا نَمُوتُ وَنَحيَا وَمَا نَحنُ بِمَبعُوثِينَ﴾[٦] أي نحيا ونموت. وقول الشاعر:

فقلتُ لَـهُ لمّـا تـمطّىٰ بـجوزِه ... وأردفَ أعجازاً وناءَ بكلكلِ[٧]

---

(١) العنكبوت: ١٥. (٢) الحديد: ٢٦.

(٣) الشورىٰ: ٣.

(٤) قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ٣٠٢، شرح ابن عقيل ٣:٢٢٦.

(٥) همع الهوامع: ٢ / ١٢٩. (٦) سورة المؤمنون: ٣٧.

(٧) البيت لامرئ القيس في معلّقته، شرح القصائد التسع المشهورات ١: ١٦٠، شرح المعلّقات السبع: ٢٩، وفيهما: (بصلبه) بدل (بجَوزه)، لسان العرب ١٢: ١٤٦، ـ كلل.

والفاءُ، وثُمَّ، ....:

(والفاءُ) وهي للترتيب، نحو: جاء زيدٌ فعمرو، فمعناه: أنّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بـ[غير][١] مهلة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿الَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾[٢] وهي مفيدة لثلاثة أُمور: التشريك في الحكم، والترتيب والتعقيب، وتعقيب كلٍّ بحسبه، فإذا قلت: تزوجَ فولدَ له، إذا لم يكن بينهما إلّا مدّة الحمل فذلك تعقيب.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِي أخرَجَ المَرعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحوَىٰ﴾[٣]. وقوله: ﴿وَكَم مِّن قَريَةٍ أَهلَكنَاهَا فَجَاءَهَا بَأسُنَا بَيَاتاً﴾[٤]. فالمعنىٰ: فمضت مدّة فجعله، وأردنا إهلاكها فجاءها.

(وثمّ) بضمّ المثلثة وهي للترتيب والتراخي، نحو: جاءَ زيدٌ ثمّ عمرو، فمعناه أنّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة، وأيضاً تفيد لثلاثة أُمور: التشريك في الحكم، والترتيب. والتراخي.

ولا يخفىٰ ما فيها من الخلاف في هذه المعاني الثلاثة:

أمّا التشريك، فزعم الأخفش[٥] والكوفيون[٦] أنّه يتخلّف فتكون زائدة لا عاطفة، واستدلّوا بـ ﴿ضَاقَتْ عَلَيهِمُ الأَرضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيهِم لِيَتُوبُوا﴾[٧]. وأُجيب: بأنّ المعنىٰ: لجؤوا إلىٰ الله واستغفروه ثمّ تاب عليهم.

وأمّا الترتيب والتراخي، فخالف قوم فيهما تمسّكاً[٨] بـ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنهَا زَوجَهَا﴾[٩]، وبنحو: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهتَدَىٰ﴾[١٠].

فقيل: إنّ التقدير: من نفس واحدة أنشأها ثمّ جعل منها زوجها، وأنّ المراد في الثانية: ثمّ دام علىٰ الهداية؛ لأنّ الغفران موقوف علىٰ العاقبة.

---

(١) في المخطوط: (بمهلة)، وما أضفناه لاستتمام المعنىٰ.
(٢) الانفطار: ٧.
(٣) الأعلىٰ: ٤، ٥.
(٤) الأعراف: ٤.
(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٩٤، مغني اللبيب: ١٥٨.
(٦) مغني اللبيب: ١٥٨، همع الهوامع ٢: ١٣١ ـ ١٣٢.
(٧) التوبة: ١١٨.
(٨) مغني اللبيب: ١٥٩، همع الهوامع ٢: ١٣١ وقد نسبه لقطرب.
(٩) الزمر: ٦.
(١٠) طه: ٨٢.

وأو، وأمْ، وإمَّا، ....

(وأوْ) وهي للتخيير، نحو: تزوَّجْ هنداً أو أُختَها، فهذا تخيير لعدم جواز الجمع بينهما، قال تعالىٰ:﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾[1]. فإنَّه لا يجوز جمع الجميع باعتقاد أنَّه هو الكفَّارة.

وللإباحة بعد الطلب، نحو: جالس الزهّادَ أو العبّادَ.

وللشكّ بعد الخبر، نحو: جاءَ زيدٌ أو عمرو، إذا لم يُعلم الجائي منهما.

وللتشكيك، نحو: جاء زيدٌ أو عمرو، إذا كنت عالماً بالجائي منهما، ولكنّك أبهمت علىٰ المخاطب. قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا أَو إِيَّاكُم لَعَلَىٰ هُدى أَو فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2].

(وأمْ) ـ بفتح الهمزة وسكون الميم ـ وهي لطلب التعيين بعد همزة داخلة علىٰ أحد المتساويين، نحو: أزيدٌ عندكَ أم عمرو؟ إذا كنت قاطعاً بأحدهما عند مخاطبك وطلبت تعيين أحدهما بعينه.

(وإمّا) بكسر الهمزة، وتميم تفتحها[3]، وهي المسبوقة بمثلها أو معناها، ومذهب أكثر النحويين أنّها عاطفة، وبعضهم منع العطف بها لتقدّمها علىٰ المعطوف عليه.

وعند ابن كيسان وأبي علي أنّ العطف بالواو التي قبلها و(إمّا) لا مدخليّة لها في العطف، وإنّما جيء بها لمعنًى من المعاني المستفادة من (أو). واختاره ابن مالك تخلُّصاً من دخول عاطف علىٰ عاطف[4]، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[5]. التقدير والله أعلم: إمّا أن تمنُّوا منّاً وإمّا أن تُفادوا، أو أوْلُوهم منّاً أو اقبلوا فداءً.

والصحيح أنّها عاطفة ولا يمنع منه وقوعها قبل المعطوف عليه؛ لأنّ (إمّا) السابقة علىٰ المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه علىٰ الشكّ غالباً في أوّل الكلام.

فإنْ قلت: المانع من العطف وقوعها بعد الواو العاطفة، فلو كانت هي أيضاً للعطف

---

(١) المائدة: ٨٩. (٢) سبأ: ٢٤.

(٣) همع الهوامع ٢: ١٣٥.

(٤) أوضح المسالك ٣: ٥٤، مغني اللبيب: ٨٤، وانظر : شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٤٠٣، قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ٣٠٨. (٥) محمّد: ٤.

وبَلْ، ولا، ولكنْ، وحتَّىٰ في بعض المواضع، ....

لزم إيراد العاطفين معاً ويكون أحدهما لغواً.

فالجواب: أنّ الواو الداخلة علىٰ (إمّا) الثانية لعطفها علىٰ (إمّا) الأُولىٰ، و(إمّا) الثانية لعطف ما بعدها علىٰ ما بعد (إمّا) الأُولىٰ، فلكلٍّ فائدة أُخرىٰ فلا لَغْو(١).

(وبَلْ) وهي للإضراب عن الأوّل إلىٰ الثاني في الإثبات، تقول: جاءَ زيدٌ بل عمرو، أي بل جاء عمرو، فحكم [بـ] المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه. ولولا الإجماع لصحّ أن يقال: إنّ المجيء ثبت أوّلاً لزيد ثمّ لعمرٍو.

وأمّا في النفي نحو: ما جاءَ زيدٌ بل عمرو، فقيل: كالمثبت، وقيل: بعكسه، وقيل بانتفاء المجيء عنهما.

(ولا)وهي للنفي وهو أن تثبت الأوّل وتنفي الثاني، نحو: جاءَ زيدٌ لا عمرو، أي عمرو لم يجئ، عكس معطوف بل في الإثبات؛ لأنّ الحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف.

(ولكنْ) بسكون النون وهي للاستدراك، نحو: لا تضربْ زيداً لكن عمراً، ولا تستعمل بدون النفي، فإنْ عطفت مفرداً علىٰ مفرد فهي نقيضة (لا)، وإن كان جملة علىٰ جملة فهي نظيرة (بل) في مجيئها بعد النفي والإثبات، نحو: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو قد جاءَ، ونحو: قد جاءني زيدٌ لكنْ عمرو لم يجئْ.

(وحتَّىٰ) وهي واسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها، وبين ثمّ المفيدة للمهلة **(في بعض المواضع)**؛ لأنّها تأتي في الكلام علىٰ ثلاثة أضرب: جارّة، وابتدائيّة، وعاطفة.

فالجارّة تدخل علىٰ الاسم بمعنىٰ (إلىٰ) كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ مَطلَعِ الفَجرِ﴾(٢) و ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾(٣)، أي إلى مَطلَعِ الفجر، وإلى حين، وتكون جارّة ناصبة كما مضىٰ في النواصب.

---

(١) مغني اللبيب: ٨٥.

(٢) القدر: ٥.

(٣) يوسف: ٣٥.

....

والابتدائيّة تدخل علىٰ جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقول الشاعر:

فما زالتِ القتلىٰ تمُجُّ دماءها بدجلةَ حتىٰ ماءُ دجلةَ أشكلُ(١)

ومعنىٰ كونها ابتدائيّة أن يُبتَدَأ بها كلام مستأنف، نحو: كان سيري حتىٰ أدخلُها ـ بالرفع ـ بجعل (كان) [تامة لا] ناقصة؛ لأنّ (حتىٰ) حرف ابتداء انقطع ما بعدها عمّا قبلها فتبقىٰ الناقصة بلا خبر فيفسد المعنىٰ، لا معناه أن يقدّر بعدها مبتدأ ليكون الفعل مثلاً خبره لتكون (حتىٰ) داخلة علىٰ اسم كما يتوهّم.

والعاطفة ما يكون المعطوف بها، بحسب ما اقتضاه وضعها، جُزءاً من المتبوع ليفيد العطف قوّةً أو ضعفاً، أي ليدلّ عليهما حتىٰ لتمييز الجزء بالقوة أو الضعف، فيصير كأنّه غيره فيصلح لأن يجعل غايةً للمعطوف عليه وانتهاءً للفعل المتعلّق بالكلّ. ودلّ انتهاء الفعل إليه علىٰ شموله جميع أجزاء الكلّ نحو: ماتَ الناسُ حتىٰ الأنبياءُ، وقدِمَ الحاجُّ حتىٰ المشاةُ.

والفرق بين (ثمّ) و(حتىٰ) بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة بوجهين:

أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ(حتّىٰ) جزءاً من متبوعه.

وثانيهما: أنّ المهلة المعتبرة في (ثمّ) إنّما هي بحسب الخارج، وفي (حتىٰ) بحسب الذهن، فإنّ المناسب ذهناً أن يتعلّق الموت أولاً بغير الأنبياء، ويتعلّق بعد التعلّق بهم بالأنبياء وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس.

وهكذا المناسب في الذهن تقدُّم قدوم ركبان الحاجِّ علىٰ رجالهم وإن كان في بعض الأوقات بالعكس، ومعه يصحّ أن يقال: قدِمَ الحاجُّ حتىٰ المشاةُ.

واعلم أنّ الانتهاء بالجزء الأقوىٰ أو الأضعف كما يفيد عموم الفعل جميع أجزاء الشيء، كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الأخير يفيد ذلك العموم كقولك: نمتُ البارحة حتىٰ الصباح، فإنّه يفيد شمول النوم لجميع أجزاء الليلة، ولذلك استعملت (حتىٰ) الجارّة في المعنيين جميعاً.

---

(١) البيت لجرير بن عطية، ديوان جرير: ٥٧٠، وفيه: (تمورُ) بدل (تمجّ)، مغني اللبيب: ١٧٣.

....

إلّا إنّه لم يأتِ في العاطفة ما يلاقي الجزء الأخير، فإنّ أصل (حتىٰ) أن تكون جارّة لكثرة الاستعمال فتكون العاطفة محمولة عندهم علىٰ الجارّة. وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها ليبقىٰ للأصل علىٰ الفرع مزيّة. واستعملوها في أظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءاً؛ لأنّ اتّحاد الأجزاء في تعلّق الحكم أعرف في العقل وأكثر في الوجود من اتّحاد المتجاورين. ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جُزءَ متبوعه، وعدم الحاجة إلىٰ أن يقال: الجزء أعمّ من أن يكون حقيقةً أو حكماً ليشمل المجاور أيضاً.

فإن عَطَفتَ بها علىٰ مرفوعٍ رَفَعتَ، أو علىٰ منصوبٍ نَصَبْتَ، أو علىٰ مخفوضٍ خَفَضتَ، أوَ علىٰ مجزومٍ جَزَمتَ، تقولُ: جاءَ زيدٌ وعمرُو، ورأيتُ زيداً وعمراً، و ومررتُ بزَيدٍ وعمرٍو............

حكم المعطوف

والحروف العاطفة مع اختلاف معانيها لاختلاف صيغها تشرِكُ إعراب ما بعدها لما قبلها؛ لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه كما لا يخفىٰ علىٰ نبيه.

(**فإن عَطَفتَ بها**) أي بأحد الحروف العاطفة (**علىٰ**) اسم أو فعل (**مرفوعٍ رَفَعتَ**) المعطوف، (**أو**) عطفت بها (**علىٰ**) اسم أو فعل (**منصوبٍ نَصَبتَ**) المعطوف، (**أو**) عطفت بها (**علىٰ**) اسم (**مخفوضٍ خَفَضتَ**) المعطوف، (**أو**) عطفت بها (**علىٰ**) فعل (**مجزومٍ جَزَمتَ**) المعطوف.

(**تقولُ**) أنت في عطف الاسم علىٰ الاسم المرفوع: (**جاءَ**): فعل ماضٍ

(**زيدٌ**): فاعله مرفوع به.

(**وعمرُو**): معطوف علىٰ زيد مرفوع لتبعيّته له.

(**و**) في المنصوب: (**رأيتُ**): فعل وفاعل.

(**زيداً**): مفعوله منصوب به.

(**وعمراً**) معطوف علىٰ زيد منصوب لتبعيّته له.

(**و**) في المخفوض: (**مررتُ**): فعل وفاعل.

(**بزيدٍ**): متعلّق به.

(**وعمرٍو**): معطوف علىٰ زيد مخفوض لتبعيّته له.

وتقول في عطف الفعل علىٰ الفعل (يقومُ زيدٌ ويقعدُ عمرو) و(لن يقومَ ولن يقعدَ) و(لم يقمْ ولم يقعدْ).

ويفهم من إطلاق المصنّف: جواز عطف الاسم علىٰ الاسم، والفعل علىٰ الفعل، والاسم علىٰ الفعل وعكسه، والظاهر علىٰ الظاهر، والمضمر علىٰ المضمر، والظاهر

....

علىٰ المضمر، وعكسه، والنكرة علىٰ النكرة، والمعرفة علىٰ المعرفة، والنكرة علىٰ المعرفة، وعكسه، والتذكير علىٰ التأنيث، وعكسه، والمفرد، والمثنىٰ، والجمع بعضها علىٰ بعض تطابقاً وتخالفاً. والتفصيل يطلب من كتب التطويل.

واعلم أنّ العامل في عطف النسق هو عامل متبوعه ولكن بواسطة الحرف كما عليه الجمهور. وقيل: الحرف بنفسه، وقيل: مقدَّر بعد العاطف.

وأمّا البيان: فالجمهور[1] علىٰ أنّ العامل فيه هو العامل في المتبوع، ونسب إلىٰ سيبويه[2]، وقال الخليل[3] والأخفش[4]: العامل فيه معنوي وهو كونه تابعاً، وقال قوم[5]: العامل فيه مقدّر من جنس عامل المتبوع.

---

(١) همع الهوامع ٢:١١٥.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢:٢٧٩، ونسب له السيوطي القول بأنه معنوي وهو نفس التبعية . همع الهوامع ٢:١١٥.

(٣) همع الهوامع ٢:١١٥.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢:١٧٩، همع الهوامع ٢:١١٥.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢:١٧٩.

باب التوكيد.

باب التوكيد

التوكيد لغة

(بابُ التوكيدِ) أي هذا باب التوكيد وهو بالواو، ويقال: التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفاً علىٰ القياس كما في كأس ورأس. وهو في اللغة: التقوية[١] والتقرير.

التوكيد اصطلاحا

وفي الاصطلاح: ضربان: لفظي ومعنوي:

فاللفظي: هو إعادة اللفظ الأوّل بعينه، ويجري في الأسماء والأفعال والحروف والجمل والمركّبات، كقول الشاعر:

أخاكَ أخـاكَ إنَّ مَـنْ لا أخـا لَـهُ ... كساعٍ إلىٰ الهيجا بغيرِ سـلاحِ[٢]

فـ(أخاك) الأوّل: منصوب علىٰ الإغراء، أي الزم، والثاني: توكيد لفظي له.

وقول الآخر:

فأيـــن إلىٰ أيـــن النـــجاةُ بـــبغلتي ... أتاكِ أتاكِ اللاحقوك احبِسِ احبِسِ[٣]

فـ(أتاك) الأوّل: فعل ومفعوله، والثاني: توكيد لفظي له، واللاحقوك: فاعل للأوّل، وسقطت النون للإضافة، ولافاعل للثاني؛ لأنّه لم يؤت به للإسناد بل لمجرّد التوكيد.

وقيل: فاعل لهما لأنّهما اتّحدا لفظاً ومعنىً فنُزِّلا منزلة الواحد.

وقيل: إنّهما تنازعا في (اللاحقوك)، ولو كانا كذلك لأُضمر في أحدهما بأن يقال:

---

(١) المصباح المنير: ١٧، مجمع البحرين ٣: ٨، كتاب الدال ـ باب ما أوله همزة.

(٢) البيت لمسكين الدارمي. واسمه ربيعة بن عامر، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٤٨٥، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٨٩.

(٣) لم ينسب لأحد، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٦٦، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٩٠، شرح ابن عقيل ٣: ٢١٤، همع الهوامع ٢: ١٢٥ وفي الجميع: (اللاحقون).

التوكيدُ تابعٌ للمؤكَّدِ في رفعِهِ، ونصبِهِ، وخفضِهِ، وتعريفِهِ. ويكونُ بألفاظٍ معلومةٍ، وهي: النفسُ، والعينُ، ....

أتوكِ أتاكِ اللاحقوك، أو أتاكِ أتوكِ اللاحقوك. و(احبس احبس) تكرير للجملة؛ لأنّ الضمير المستتر في الفعل في قوّة الملفوظ به[١].

وقول الآخر:

لا لا أبـوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أخذتْ عليَّ مواثقاً وعهودا[٢]

فـ(لا) الأُولىٰ: نافية، والثانية: توكيد لفظيّ لها.

وأمّا المعنوي: فهو التابعُ المقصود به كون المتبوع علىٰ ظاهره.

(**التوكيدُ**) بمعنىٰ المؤكِّد ـ بكسر الكاف ـ من باب إطلاق المصدر علىٰ اسم الفاعل (**تابعٌ للمؤكَّد**) ـ بفتح الكاف ـ اسم مفعول. (**في**) حال (**رفعِهِ**) إن كان المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ مرفوعاً، (**و**) في حال (**نصبِهِ**) إن كان منصوباً، (**و**) في حال (**خفضِهِ**) إن كان مخفوضاً، ولم يقل: وجزمه؛ لأنّ الفعل لا يمكن توكيده.

(**و**) في حال (**تعريفِهِ**) إن كان معرفةً، سواء كان بالعلمية، أو بـ(أل)، أو بالإضافة. ولم يقل: وتنكيره كما قال في النعت؛ لأنّ ألفاظ التوكيد كلّها معارف فلا تتبع النكرات، ولا يكون المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ إلّا معرَّفاً ـ بفتح الراء ـ وهذا ما جرىٰ عليه البصريون[٣].

(**ويكونُ**) أي التوكيد المعنوي (**بألفاظٍ**) موضوعة (**معلومةٍ**) محصورة عند العرب لا يتعدّىٰ إلىٰ غيرها (**وهي**) أي ألفاظ التوكيد المعنوي أربع كلمات:

منها: (**النفسُ**) بسكون الفاء، ويعبّر عنها بالذات حقيقة. (**و**) منها: (**العينُ**) ويعبّر عنها [بالذات][٤] مجازاً من قبيل التعبير بالبعض عن الكلّ.

---

(١) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٩١.

(٢) البيت لجميل بن معمّر، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٦٦، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٩١، همع الهوامع ٢: ١٢٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٥١، شرح ابن عقيل ٣: ٢١١، همع الهوامع ٢: ١٢٤.

(٤) في المخطوط: (عن الذات).

وكلُّ، وأجمعُ، وتوابعُ أجمعَ، وهي: أكتعُ، وأبتعُ، وأبصعُ.........

ويؤكَّد بهما لرفع المجاز وثبوت الحقيقة، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ، احتمل أنّك أردت غلامه، أو رسوله،أو ثقله،فإذا قلت:جاءَ زيدٌ نفسهُ،أو عينه،ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة.

وتقع النفس والعين علىٰ الواحد، والمثنىٰ، والجمع، والمذكّر، والمؤنّث، باختلاف صيغتهما إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، واختلاف ضميرهما العائد إلىٰ المتبوع المؤكَّد.

(و) منها: (**كلُّ، وأجمعُ**) ويؤكَّد بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت: جاءَ القومُ، احتمل أنّ الجائي بعضهم، وعبّرت عن [البعض بالكلّ](1)، فإذا أردت التنصيص، قلت: جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ،ولا يؤكَّد بهما إلّا ذو أجزاءٍ مفرداً كان أو جمعاً،بحيث يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً.

(و) منها: (**توابعُ أجمعَ**) لأنّ المقام قد يحتاجُ إلىٰ زيادة التوكيد فيؤتىٰ بألفاظٍ أُخر، وتسمّىٰ توابع أجمع، (**وهي**) ثلاثُ كلماتٍ: (**أكتعُ، وأبتعُ، وأبصعُ**) ـ بالصاد المهملة ـ وقيل: بالضاد المعجمة(2).

قيل: إنّه لا معنىٰ لهذه الكلمات الثلاث حال الإفراد. مثل: جسق وبَسَنْ.

وقيل: إنّ (أكتع) مأخوذ من تكتّع الجلد إذا اجتمع، وقيل: مشتق من حَوْلٍ كتيعٍ، أي تام(3).

وأبتع: من البتع وهو طول العنق مع شدّة مَغرزِهِ(4).

وأبصع ـ بالمهملة ـ: من بصع العرق، أي سال(5) أو اجتمع(6)، و ـ بالمعجمة ـ: من

---

(١) في المخطوط: (عن الكل بالبعض).

(٢) الصحاح ٣: ١١٨٦،باب العين ـ فصل الباء، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٧٦، لسان العرب ١: ٤٢٢ ـ بصع.

(٣) الصحاح ٣: ١٢٧٥، باب العين ـ فصل الكاف، النهاية (ابن الأثير) ٤: ١٤٩ كتع، لسان العرب ١٢: ٢٧ ـ بتع، القاموس المحيط ٣: ١٠٩، باب العين ـ فصل الكاف ـ كتع.

(٤) الصحاح ٣: ١١٨٣، باب العين ـ فصل الباء، لسان العرب ١: ٣١٠ ـ بتع، القاموس المحيط ٣: ٥ باب العين ـ فصل الباء ـ بتع.

(٥) لسان العرب ١: ٤٢٢ ـ بصع.

(٦) الصحاح ٣: ١١٨٦، باب العين ـ فصل الباء.

تقولُ: قامَ زيدٌ نفسُه، ورأيتُ القومَ كُلَّهم، ومررتُ بالقومِ أجمعينَ.

بضع، أي رَوِي[١].

واعلم أنّ (أكتع) وأخويه أتباعٌ (لأجمع)، فتستعمل بالتبعيّة لها لا بالأصالة؛ لكونها أدلَّ منهنّ علىٰ المقصود، وهي الجمعيّة فلا يتقدّمن علىٰ (أجمع) لو اجتمعت معهنّ. وذِكرهنّ دون (أجمع) ضعيف، لعدم ظهور دلالتها علىٰ الجمعيّة، والأصل إفراد (النفس) عن (العين)، و(كلّ) عن (أجمع) و(أجمع) عن توابعه.

(تقولُ) أنت في إفراد (النفس) عن (العين) حال الرفع: **(قامَ)**: فعل ماضٍ.

(زيدٌ): فاعله مرفوع به.

(نفسُه): توكيد لزيد مرفوع لتبعيّته له.

وفي النصب: رأيتُ زيداً نفسَه، وفي الجرّ: مررتُ بزيدٍ نفسِه.

وتقول في إفرادِ (كلّ) عن (أجمع) حال الرفع: قامَ القومُ كلُّهم. **(و)** في النصب: **(رأيتُ)**: فعل وفاعل.

(القومَ): مفعوله منصوب به.

(كلَّهم): توكيد للقوم منصوب لتبعيّته له.

وكذلك: أعتقتُ العبدَ كلَّه. وفي الجرّ: مررتُ بالقومِ كلِّهم.

وتقول في إفرادِ (أجمع) عن توابعه حال الرفع: جاءَ القومُ أجمعونَ، والنصب: رأيتُ القومَ أجمعين. وفي الجرّ: **(مررتُ)**: فعل وفاعل **(بالقومِ)**: متعلّق به **(أجمعينَ)**: توكيد للقوم مجرور لتبعيّته له.

وتقول في اجتماع (النفس والعين): جاءَ زيدٌ نفسهُ عينُه، ورأيتُ زيداً نفسَه عينَه، ومررتُ بزيدٍ نفسِه عينِه.

وفي اجتماع (كلّ وأجمع): جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ، ورأيتُ القومَ كلَّهم أجمعينَ، ومررتُ بالقومِ كلِّهم أجمعينَ.

وفي اجتماع (أجمع) وتوابعه: جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعونَ،

---

(١) كتاب العين ١: ٢٨٥، باب العين والضاد والباء، لسان العرب ١: ٤٢٥ ـ بضع.

....

ورأيتُ القومَ كلَّهم أجمعينَ أكتعينَ أبصعينَ أبتعينَ، ومررتُ بالقومِ كلِّهم أجـمعينَ أكتعينَ أبصعينَ أبتعينَ.

وإذا أردت الجمع بين هذه الألفاظ قلت: جاءَ القومُ أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعونَ.

والعامل في التوكيد هو العامل في متبوعه كـما عـليه الجـمهور[1]، ونسب إلىٰ سيبويه[2]. وقال الخليل[3] والأخفش[4]: العامل فيه معنوي وهو كونه تـابعاً. وقـال قوم: العامل فيه مقدّر من جنس عامل المتبوع[5].

---

(١) همع الهوامع ٢: ١١٥، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٥٨ (المتن).

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٧٩، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٥٨ (المتن).

(٣) همع الهوامع ٢: ١١٥.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ١١٥.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ١١٥.

باب البدل إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم أو فعلٌ من فعلٍ، تَبِعَهُ في جميعِ إعرابِهِ. وهو علىٰ أربعةِ أقسام: بدَلُ الكلِّ من الكلِّ، ....

باب البدل

البدل لغة

(**بابُ البدل:**) أي هذا باب البدل وهو [في] اللغة: العوض[١]. قال تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خيراً مِّنهَا﴾[٢] أي يعوّضنا. والكوفيون يسمّونه بالبيان والتكرار[٣].

البدل اصطلاحاً

وفي الاصطلاح: هو التابع لما قبله المقصود بالحكم بلا واسطة[٤].

ويتبع البدلُ المُبدلَ منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، ويفهم ذلك من قوله: (**إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ، تبِعَهُ**) أي تبع البدل المبدل منه (**في جميعِ إعرابه**) الحاصل والمتجدّد من رفع ونصب وخفض وجزم.

أقسام البدل

(**وهو**) أي البدل مطلقاً (**علىٰ أربعةِ أقسام**) علىٰ ما هو المشهور[٥] بينهم:

أحدها: (**بدلُ الكلِّ من الكلِّ**) أي بدل هو كلّ المبدل، وهو ما يكون مدلوله مدلول الأوّل. وسمّاه ابن مالك: بدل المطابق[٦]، أي المطابق للمبدل منه المساوي له في

---

(١) مجمع البحرين ٥: ٣١٨، كتاب اللام ـ باب ما أوله الباء، بدل.

(٢) القلم: ٣٢.

(٣) همع الهوامع ٢: ١٢٥، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ١٢٣ (المتن)، وفي الثلاث: (التبيين والتكرير).

(٤) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٣٠٨، أوضح المسالك ٣: ٦٤، شرح ابن عقيل ٣: ٢٤٧.

(٥) نقل ذلك في الكواكب الدريّة ٢: ١٢٢.

(٦) أوضح المسالك ٣: ٦٥، شرح ابن عقيل ٣: ٢٤٧، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ١٢٤.

وبدلُ البعضِ من الكلِّ، وبدلُ الاشتمالِ، وبدلُ الغلطِ نحو: جاءَ زيدٌ أخوكَ، ....

المعنىٰ، ليدخل فيه نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللَّهِ﴾[1] بالجرّ.

(و) الثاني: (**بدلُ البعضِ من الكلّ**) أي بدل هو بعض المبدل منه، بأن يكون الثاني جزءاً من الأوّل قلَّ أو كثر أو ساواه[2]، ولابدّ أن يتّصل بضمير يربطه بالمبدل منه.

(و) الثالث: (**بدلُ الاشتمالِ**) وهو أنْ يشتمل المبدل منه علىٰ البدل اشتمالاً بطريق الإجمال، بأن يكون بينالأوّل والثاني ملابسة بغير الكلّيّة والجزئيّة، ولابدّ من ضمير للربط.

(و) الرابع: (**بدلُ الغلطِ**) أي بدل الغلط عن اللفظ الذي ذُكر غلطاً؛ لأنّ هذا البدل مسبّب عن الغلط لا إنّ البدل نفسه هو الغلط. ومنع أكثر المحققين[3] دخول (أل) علىٰ (كلّ وبعض)؛ للزومهما الإضافة تقديراً، والمقدّر في قوّة الموجود. واستعمله بعضٌ كالزجاج[4] معتذراً بالتسامح موافقةً للناس.

(**نحو: جاءَ زيدٌ أخوكَ**) مثال بدل كلّ من كلّ، فـ(أخوك): بدل من زيد مرفوع لتبعيّته له. وعبّر عنه المصنّف في بعض النسخ بـ(**بدلُ الشيءِ من الشيءِ**) أي بدل شيء من جنسه في المعنىٰ. ويجوز أنْ يكون (أخوك) عطف بيان إن كان أبينَ من زيد وأشهر، ولاسيّما علىٰ مذهب الشيخ الرضي، قال: (وأنا إلىٰ الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرىٰ عطف البيان إلّا بدل الكلّ)[5].

ولا يخفىٰ علىٰ ذوي الأذهان أنّ الفرق بين إرادة البدل وإرادة البيان ظاهرٌ لايحتاج إلىٰ بيان.

---

(١) إبراهيم: ١، ٢.

(٢) الضمير يعود إلىٰ الجزء المتبقي من المبدل منه بعد إخراج البدل.

(٣) قطر الندىٰ: ٣٠٩، تاج العروس ٥: ٨، باب الضاد ـ فصل الباء، بعض، ٨: ١٠٠، باب اللام ـ فصل الكاف، كلل.

(٤) قطر الندىٰ: ٣٠٩، تاج العروس ٥: ٨، باب الضاد ـ فصل الباء، بعض، ٨: ١٠٠، باب اللام ـ فصل الكاف، كلل.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٧٩.

وأكلتُ الرغيفَ ثلُثَهُ، ونفعني زيدٌ علمُهُ، ورأيتُ زيداً الفرسَ، أردتَ أنَ تقولَ: الفرسَ فغلطتَ فبدأتَ بزيدٍ..................

(و) نحو: (**أكلتُ الرغيفَ ثلُثَهُ**) مثال لبدل بعض من كلّ، فـ(ثلثه) بدل من الرغيف منصوبٌ لتبعيّته له.

(و) نحو: (**نفعني زيدٌ علمُهُ**) مثال لبدل الاشتمال، فـ(علمه) بدل من زيد مرفوع لتبعيّته له.

(و) نحو: (**رأيتُ زيداً الفرسَ**) مثال لبدل الغلط، وسمّي بذلك لأنّك مثلاً (**أردتَ أن تقولَ**): ركبتُ (**الفرسَ**) ابتداءً (**فغلطتَ**) في لفظك بالفرس (**فبدأتَ بزيدٍ**) ثمّ أبدلت الفرس منه، ويسمّىٰ أيضاً ببدل النسيان؛ لأنّ المتكلّم لا يريد ذكر متبوعه بل يجري لسانه عليه من غير قصد كما عرفت.

وقد يكون بدل إضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد، نحو: أكلتُ تمراً زبيباً، فأبدلت الزبيب من التمر علىٰ حدّ العطف بـ(بل).

وأمّا أقسام البدل من الفعل فهي أربعة أيضاً. قال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة[1].

مثال بدل كلّ من كلّ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَفعَلْ ذَلِكَ يَلقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾[2].

فـ﴿من﴾: معمول لفعل الشرط وهو ﴿يفعل﴾، و﴿يلقَ﴾: جوابه، و﴿يضاعف﴾: بدل من ﴿يلقَ﴾؛ لأنّ معنىٰ مضاعفة العذاب هو لقاء الآثام وهو مجزوم لتبعيّته له.

ومثال بدل بعض من كلّ: إنْ تُصلِّ تسجدْ للهِ يرحمْك، فـ(تصلِّ) فعل الشرط، و(تسجدْ): بدل منه؛ لأنّ السجود بعض من الصلاة وهو مجزوم لتبعيّته له.

ومثال بدل الاشتمال قول الشاعر:

إنّ عليَّ اللهَ أن تُبايِعَا   تُؤخَذَ كرهاً أو تجيءَ طائِعَا[3]

---

(١) نقل ذلك في الكواكب الدرية ٢: ١٢٦.   (٢) الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

(٣) لم ينسب لأحد، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٩٣، شرح ابن عقيل ٣: ٢٥٣، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ١٣١، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٤: ١٩٩.

....

فـ(عليَّ): في محلّ رفع خبر (إنّ) مـقدَّم عـلىٰ الاسـم، و(الله): مـنصوب بـنزع الخافض، و(تبايعا): منصوب بالمصدرية وألفه للإطلاق. وهي وما عملت فيه اسم إنّ مؤخّر عن الخبر. و(تؤخذ): بدل من تبايع؛ لأنّ الأخذ كرهاً والمجيء طوعاً مـن صفات المبايعة وهو منصوب لتبعيّته له، و(كرهاً): منصوب علىٰ أنّه وصف لمصدر محذوف أو علىٰ الحالية.

ومثال بدل الغلط: إن تأتِنا تسألْنا نعطِك، فـ(تسأل): بدل من تأتِ؛ لأنّك أردت أن تقول: إن تسألنا نعطِك، فغلطت فبدأت بتأتنا فأبدلت منه تسألنا، وهو مجزوم لتبعيّته له.

ثمّ اعلم أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المبدل منه في حكم الطرح، فكأنّ العامل الأوّل باشر الثاني. هذا ما عليه المحققون[١] وسيبويه[٢]. وقال آخرون: عامله مقدّر من جنس عامل المبدل منه[٣]. قال أبو حيّان: وهو المشهور.

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٨٠، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٥٨.
(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٨٠، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٥٨.
(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٧٩، همع الهوامع ٢: ١١٥، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ٥٨.

باب منصوبات الاسماء. المنصوبات أربعةَ عشرَ، وهي: المفعولُ به، والمصدرُ، وظرفُ الزمانِ، وظرفُ المكانِ، والحالُ، والتمييزُ، والمستثنىٰ.. واسم لا، ....

باب منصوبات الأسماء

ولمّا فرغ من المرفوعات أخذ في ذكر المنصوبات، فقال:

(بابُ) أي هذا باب بيان كميّة (**منصوبات الأسماءِ**) خاصّة، وهي جمع منصوب وهو ما اشتمل علىٰ علم المفعولية، وهو علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء.

(**المنصوباتُ**) من الأسماء وهو ما [لا] يرد إلّا منصوباً. (**أربعةَ عشرَ**) قسماً (**وهي**) أي مجموع المنصوبات:

[الأول]: (**المفعولُ به**) كـ(زيد) من نحو: ضربتُ زيداً، وقدّمه؛ لأنّه أكثر دوراناً، وقد تحذف صلته. قال بعضهم: جرىٰ اصطلاحهم علىٰ أنّه إذا قيل: مفعول وأُطلق لم يرد إلّا المفعول به[1]، وكان حق ذلك ألّا يصدق إلّا علىٰ المفعول المطلق.

(و) الثاني: (**المصدرُ**) أي المنصوب علىٰ المفعولية مطلقاً كضرباً من نحو: ضربتُ ضرباً.

(و) الثالث: (**ظرفُ الزمانِ**) كـ(شهراً) من نحو: صمتُ شهراً.

(و) الرابع: (**ظرفُ المكانِ**) كـ(أمامَ) من نحو: جلستُ أمامَ الأُستاذِ.

(و) الخامس: (**الحالُ**) كـ(راكباً) من نحو: جاءَ زيدٌ راكباً.

(و) السادس: (**التمييزُ**) كـ(نفساً) من نحو: طابَ زيدٌ نفساً.

(و) السابع: (**المستثنىٰ**) في بعض أحواله كـ(زيداً) من نحو: قامَ القومُ إلّا زيداً.

(و) الثامن: (**اسمُ لا**) أي النافية للجنس كـ(غلام) من نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضر.

---

(١) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ١١٠.

والمنادىٰ، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبرُ (كان) وأخواتِها، واسم (إنَّ) وأخواتها، والمفعول معه، والتابعُ للمنصوبِ، وهو أربعةٌ: النعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ. ......

(و) التاسع: (**المنادىٰ**) في بعض أنواعه كـ(عبدالله) من نحو: يا عبدَاللهِ.

(و) العاشر: (**المفعولُ من أجله**) كـ(قراءة) من نحو: جئتُ قراءةً للعلمِ.

(و) الحادي عشر: (**المفعولُ مَعَهُ**) كـ(النيل) من نحو: سرتُ والنيل.

(و) الثاني عشر: (**خبرُ كان و**) خبر (**أخواتِها**) كـ(قائماً) من نحو: كان زيدٌ قائماً.

(و) الثالث عشر: (**اسمُ إن و**) اسم (**أخواتِها**) كـ(زيداً) من نحو: إنّ زيداً منطلقٌ. وقس علىٰ كلٍّ ما يناسبه.

ومنها: مفعولا ظننتُ وأخواتها، كـ(ظننتُ زيداً قائماً)، وأسقطه المصنّف إمّا لتقدّمه أو لدخوله في المفعول به.

ويوجد في بعض النسخ: (**المنصوباتُ خمسةَ عشرَ**) مع عدّها أيضاً.

(و) الرابع عشر: (**التابعُ للمنصوب، وهو**) كما عرفت في المرفوعات (**أربعةُ**) أشياء:

أحدها: (**النعتُ**) كـ(العاقل) من نحو: رأيتُ زيداً العاقلَ.

(و) الثاني: (**العطفُ**) بالواو مثلاً كـ(عمراً) من نحو: رأيتُ زيداً وعمراً.

(و) الثالث: (**التوكيدُ**) كـ(نفسه) من نحو: رأيتُ زيداً نفسَهُ.

(و) الرابع: (**البدلُ**) كـ(أخاك) من نحو: رأيتُ زيداً أخاكَ.

وقس علىٰ هذه الأمثلة ما يشبهها.

وهذا علىٰ سبيل التعداد والتجميل، وأمّا علىٰ سبيل البيان والتفصيل فقد ذكر لكلٍّ منها باباً علىٰ مقتضىٰ اللفِّ والنشرِ المرتّب، فقال حاذفاً للمبتدأ:

باب المفعول به. وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقعُ عليه الفعلُ، نحو: ضربتُ زيداً، وركبتُ الفرسَ.........................

باب المفعول به

(**بابُ المفعول بهِ**) في وقوع الفعل عليه.

فقوله: (به)، مفعول ما لم يسمّ فاعله، أُسند إليه المفعول كما أُسند إلىٰ الجارّ والمجرور في المفعول معه، وله، وفيه، ومعاده (أل) الموصولة..

وإسناد الفعل إلىٰ لازم النصب وتركه منصوباً مطّرد كما حمل عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾[1].علىٰ قراءة النصب بالإسناد إلىٰ الظرف علىٰ الاتّساع، وإلّا فموضعه رفع وهو معرب.

وجاز ذلك حملاً علىٰ أكثر أحوال الظروف، وهذا قول الأخفش، وقرئ بالرفع علىٰ الفاعلية، والمعنىٰ: (وصلُكم)، وهو من الأضداد. والأولىٰ نصبه علىٰ الظرفيّة، والفاعل مضمر، أي تَقَطَّعَ الوَصلُ بينَكُم، دلّ عليه ما قبله وهو: ﴿شركاء﴾، أو وصف لمحذوف، أي لقد تقطّعَ شيءٌ بينكم أو وصل بينكم[2].

(**وهو**) أي المفعول به (**الاسمُ**)أو المؤوّل به، لا الفعل والحرف، (**المنصوبُ**) حقيقةً أو حكماً، لا المرفوع والمجرور، (**الذي يقعُ عليه الفعلُ**) أي الحدث الصادر من الفاعل (**نحو**) أي مثل: (**ضربتُ زيداً**) فـ(زيداً): مفعول به؛ لأنّه اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الضرب. (**و**) نحو: (**ركبتُ الفرسَ**) فـ(الفرس): مفعول به؛ لأنّه اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب.

والمراد بفعل الفاعل تعلّقه به بلا واسطة حرف، فإنّهم يقولون في نحو: ضربتُ زيداً: إنّ الضرب واقع علىٰ زيد، ولا يقولون في (مررتُ بزيدٍ) إنّ المرور واقع علىٰ زيد، بل متلبّس به. والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلىٰ ما هو فاعل.

هذا حاصل كلامه والدرك عليه. وحقيقة المفعول به أن يصدق عليه اسم مفعول

---

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١: ٢٥٤.

وهو قسمان: ظاهرٌ ومضمرٌ؛ فالظاهرُ ما تـقدَّم ذكـرُه،والمـضمرُ قسمان: متّصل، ومنفصل؛ فالمتصل اثنا عشـر وهـو: ضـربَنـي، وضرَبَنا، وضرَبكَ، ....

تامٍّ من لفظ ما عمل فيه أو من معناه.

تتمّة:

قال بعضهم[1]: من شروط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وأمّا إخراج شيء من العدم إلىٰ الوجود فهو معنىٰ المطلق.

وليس الأمر كذلك، بل الشرط توقّف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج، نحو: ضربتُ زيداً، أو ما ضربته، أو لم يكن موجوداً، نـحو: بـنيتُ الدارَ، وكقوله تعالىٰ: ﴿أَعطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَـلْقَهُ﴾[2]؛ فإنّ الأشياء متعلّقة بفعل الفـاعل بسـبب عقليّـته،ثمّ قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولاً به.

(**وهو**) أي المفعول به (**قسمَانِ**): قسم (**ظاهرٌ و**) قسم: (**مضمرٌ، فـالظاهرُ مـا**) أي شيء (**تقدَّمَ ذكرُهُ**) في تمثيله، (**والمضمرُ**) علىٰ ما عرفته فيما مرّ (**قسمَانِ**) أيضاً: قسم (**متّصلٌ و**) قسم (**منفصلٌ**).

ضمائر النصب المتّصلة

(**فالمتصل**): هو ما لا يستقلّ بنفسه، ولا يتقدّم علىٰ عامله، ولا يقع بعد (إلّا) أو ما في معناها ا ختياراً، وهو (**اثنا عشر**) ضميراً، (**وهو**) أي مجموع الاثنا عشر:

(**ضَرَبني**) فالنون: للوقاية، والياء: ضمير المتكلّم وحده في محلّ نـصب عـلىٰ المفعوليّة، وهي اسم مبني لا يظهر فيه إعراب.

(**وضرَبَنا**) ـ بفتح الباء الموحّدة ـ ف(نا): ضمير المتكلّم مع غيره أو المعظّم نفسه في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسم مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب.

(**وضربَكَ**) ـ بفتح الكاف ـ وهي: ضمير المذكّر المخاطب في محلّ نصب علىٰ

---

(١) مغني اللبيب: ٨٦٧. (٢) طه: ٥٠.

وضربَكِ، وضربَكما، وضربكُم، وضـربكُنَّ، وضـربه، وضـربها، وضربهما، وضربهم، وضرَبُهُنَّ، ....

المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والفتحة فيه فتحة بناءٍ.

(وضربَكِ) ـ بكسر الكاف ـ وهي: ضمير المؤنّث المخاطب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب.

(وضرَبَكُما) فالكاف: ضمير المثنّىٰ المخاطب مطلقاً، في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم والألف: علامة التثنية.

(وضـرَبَكُم) فالكاف: ضمير جمع المـذكّر المخاطب فـي مـحلّ نـصب عـلىٰ المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم: علامة الجمع.

(وضـرَبَكُنَّ) فالكاف: ضمير جمع المؤنّث المـخاطب فـي مـحلّ نـصب عـلىٰ المفعوليّة، وهي اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والنون: المشدّدة علامة الجمع.

(وضرَبَهُ) فالهاء: ضمير المذكّر الغائب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب.

(وضرَبَها) فالهاء: ضمير المؤنّث الغائب، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فـيه إعـراب، والألف: حرف دالّ عليه.

(وضرَبَهُما) فالهاء: ضمير المثنّىٰ الغائب مطلقاً في محلّ نصب علىٰ المـفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم والألف: علامة التثنية.

(وضرَبَهُم) فالهاء: ضمير الجمع المذكّر الغائب في محلّ نصب علىٰ المـفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والميم: علامة الجمع.

(وضرَبَهُنَّ) فالهاء: ضمير الجمع المؤنّث الغائب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، والنون المشدّدة علامة الجمع.

فهٰذه اثنا عشر ضميراً متّصلاً: اثنان منها للمتكلّم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، ولا تقع إلّا في محلّ النصب والجرّ كما أُشير إليه.

وما ذكرنامن أنّ حدّ الضمير هو الكاف أو الهاء وحدهما واللواحق بهما حروف

والمنفصل اثنا عشرَ، نحو: إيّايَ، وإيّانَا، وإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكُمَا، وإيّاكُم، ....

تدلّ علىٰ المراد، هو الصحيح، وقيل: إنّ الضمير هو الكاف وما بعدها والهاء وما بعدها[١].

ضمائر النصب المنفصلة

(**والمنفصلُ**) هو ما يستقلّ بنفسه، ويتقدّم علىٰ عامله، ويقع بعد (إلّا) أو ما في معناها اختياراً وهو أيضاً: (**اثنا عشرَ**) ضميراً:

(**نحو**) أي مثل (**إيّايَ**) تقول: إيّايَ أكرمتَ، فـ(إيّا): ضميرُ المتكلّم وحده في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الياء): حرف يدلّ عليه.

(**وإيّانا**) تقول: إيّانا أكرمتَ، فـ(إيّا): ضميرُ المتكلّم مع غيره أو المعظّم نفسه في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(نا) حرف يدلّ عليه.

(**وإيّاكَ**) ـ بفتح الكاف ـ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٢] فـ(إيّا) في الموضعين: ضميرُ المذكّر المخاطب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب.

(**وإيّاكِ**) ـ بكسر الكاف ـ تقول: إيّاكِ أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ المؤنّث المخاطب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب.

(**وإيّاكُما**) تقول: إيّاكُما أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ المثنّىٰ المخاطب مطلقاً في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب، و(الميم والألف): علامة التثنية.

(**وإيّاكُم**) تقول: إيّاكُم أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ جمع المذكّر المخاطب في محلّ

(١) همع الهوامع ١: ٥٨. (٢) الفاتحة: ٥.

وإيّاكُنَّ، وإيّاهُ، وإيّاهَا، وإيّاهُمَا، وإيّاهُم، وإيّاهُنَّ.................

نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب، و(الميم): علامة الجمع.

(وإيّاكُنَّ) تقول: إيّاكنَّ أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ جمع المؤنّث المخاطب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الكاف): حرف خطاب، و(النون المشدّدة): علامة الجمع.

(وإيّاهُ) تقول: إيّاه أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ المذكّر الغائب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): حرف يدلّ عليه.

(وإيّاهَا) تقول: إيّاها أكرمتُ، فـ(إيّا): ضمير المؤنّث الغائب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء والألف): حرفان يدلّان عليه.

(وإيّاهُما) تقول: إيّاهُما أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ المثنّىٰ الغائب مطلقاً في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): تدلّ علىٰ الغيبة، و(الميم والألف): علىٰ التثنية.

(وإيّاهُم) تقول: إيّاهُم أكرمتُ، فـ(إيّا): ضميرُ جمع المذكّر الغائب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): تدلّ علىٰ الغيبة، و(الميم): علىٰ الجمع.

(وإيّاهُنَّ) تقول: إيّاهُنَّ أكرمتُ، فـ(إيّا): ضمير الجمع المؤنّث الغائب في محلّ نصب علىٰ المفعوليّة، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعراب، و(الهاء): تدلّ علىٰ الغيبة، و(النون المشدّدة): علىٰ الجمع.

فهذه اثنا عشر ضميراً منفصلاً: اثنان منها للمتكلّم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، ولا تقع إلّا في محلّ النصب خاصّة كما عرفت آنفاً.

وفي حدّ الضمير اختلافات كثيرة، والمختار ما ذكرناه، وهو (إيّا) خاصّة، واللواحق حروف دالّة علىٰ التكلّم والخطاب، والغيبة، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

....

وعند الكوفيين أنّ اللواحق هي الضمير و(إيّا) عماد[1].

وتقول إذا وقع الضمير بعد (إلّا): ما ضُربَ إلّا إيّايَ، وما ضُرِبَ إلّا إيّـانا، ومـا ضُرِبَ إلّا إيّاكَ. وقس الباقي. وبعد (إنّما)، نحو: إنّما ضُرِبَ إيّايَ، وإنّما ضُرِبَ إيّانا، وكذلك البواقي.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٩٥، شرح الرضي على الكافية ٢: ٤٢٥.

باب المصدرُ. هو الاسمُ المنصوبُ الذي يجيءُ ثالثاً في تصريفِ الفعلِ، نحو: ضَرَبَ يَضرِبُ ضَرباً. ....

باب المصدر

(**بابُ المصدرِ**) أي هذا بابُ المصدر، وهو: اسم الحدث الجاري علىٰ الفعل، وهذا من باب تسمية الشيء بما هو أعمّ منه؛ لأنّ كلّ مفعول مطلق مصدر، وليس كلّ مصدر مفعول مطلق، بل بعض المصدر مفعول مطلق.

واعلم أنّه يكون فاعلاً كما تقول: أعجَبني ضربُكَ، ومبتدأً وخبراً كما تقول: ضربُكَ ضربٌ شديدٌ. ومفعولاً نحو: رأيتُ ضربَكَ اليومَ. ومجروراً كما تقول: عجبتُ من ضربِك. ومؤكَّداً نحو: أمرُكَ سيرٌ سيرٌ. ومنصوباً علىٰ المفعول المطلق، وهو مراد المصنّف هنا، وهو المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده.

والمراد بجريانه علىٰ الفعل: أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه، أو اشتقاقه من الفعل كما تدلّ عليه قرينة قوله: (**المصدرُ: هو الاسمُ المنصوبُ الذي يجيءُ**) أي يأتي حال كونه (**ثالثاً في تصريفِ**) أي اشتقاق (**الفعلِ**) الواقع منه المصدر أو من معناه.

(**نحو: ضَرَبَ**) للفعل الماضي، ثمّ تصرّف مضارعاً فتقول: (**يضرِبُ**) ثمّ المصدر فتقول: (**ضَرباً**) فـ(ضرباً) جاء ثالثاً في تصريف الفعل؛ لأنّ (ضَرَبَ) هو الأوّل، ثمّ صرَّفتَ منه مضارعاً وهو الثاني، ثمّ صرَّفتَ منه مصدراً وهو الثالث.

وكذلك أيضاً تقول في باقي أنواع الفعل، سواء كان متعديّاً أو لازماً ثلاثياً، مجرّداً أو مزيداً فيه، أو رباعيّاً مجرّداً أو مزيداً فيه.

وليس نصبه مشروطاً بذكر الفعلين معاً بدليل تمثيله، ولا بذكر الماضي أو المضارع، بل يعمل فيه أيضاً فعل الأمر، نحو: اضربْ ضرباً، واسم الفاعل واسم المفعول، نحو: زيدٌ ضاربٌ ضرباً، أو مضروبٌ ضرباً.

وإنّما المشروط صلوحه للوقوع ثالثاً في تصريف الفعل بحيث يكون مصدراً قياسيّاً أو سماعيّاً.

وهو قسمَانِ: لفظيٌّ ومعنوي. فإن وافقَ لفظُهُ لفظَ فعلهِ فهو لفظيٌّ، نحو: قَتَلْتُه قتلاً، وإن وافقَ معنىٰ فعلِه دونَ لفظِهِ، فهو معنويٌّ، نحو: جلستُ قعوداً، وقمتُ وقوفاً. ....

(**وهو**) أي المصدر المنصوب علىٰ المفعول المطلق (**قسمَانِ**):

قسم (**لفظيٌّ**) منسوب إلىٰ اللفظ.

(و) قسم (**معنويٌّ**) منسوب إلىٰ المعنىٰ؛ لأنّه لا يخلو: إمّا أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله أو لا.

المصدر لفظي، ومعنوي

(**فإن وافقَ لفظُهُ**) أي المصدر (**لفظَ فعلهِ**) أي فعل المصدر الناصب له بأن يوافقه في حروفه الأُصول وفي معناه (**فهو**) أي المصدر حينئذٍ (**لفظيٌّ**) لموافقته للفعل في حروفه ومعناه، (**نحو: قَتَلتُه قتلاً**) فـ(قتلاً): مصدر لفظي منصوب بفعله اللفظي؛ لأنّ حروف (قتلته) هي حروف (قتلاً) بعينها لا غير؛ إلّا أنّ الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين، وهو مؤكّد لعامله، ونحو: جلستُ جلوساً، وقعدتُ قعوداً، وقمتُ قياماً.

(**وإن وافقَ**) أي المصدر (**معنىٰ فعلِه**) أي فعل المصدر الناصب له (**دونَ**) موافقة (**لفظِهِ**) في حروفه بل وافقه في معناه دونها (**فهو**) أي المصدر حينئذٍ (**معنويٌّ**) لموافقته للفعل في معناه دون حروفه، (**نحو: جلستُ قعوداً**) فـ(قعوداً): مصدر مؤكّد لعامله معنوي؛ لأنّه منصوب بفعله المعنوي؛ لأنّه موافق لفعله الذي هو (جلس) في معناه دون لفظه؛ لأنّ القعود والجلوس مترادِفَا المعنىٰ لكن حروفهما متغايرة، فحروف (جلس): الجيم واللام والسين، وحروف المصدر: القاف والعين والواو والدال. (و) كذلك (**قمتُ وقوفاً**).

ومثال المبيّن للنوع: ضربتُ ضرباً شديداً، أو: ضربَ الأميرُ اللصَّ [ضرب مؤدِّب]. والمبيّن للعدد: ضربتُ ضربةً أو ضربتين.

وقد ينوبُ عنالمصدر ما دلّ عليه،نحو: سرتُ أحسنَالسيرِ، واشتمل ورجع

وما أشبَهَ ذلك ....

القهقرى، ﴿فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[١]. ضربتهُ سوطاً، ﴿لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً﴾[٢]. ضربتُ ذلك الضرب.

وتقسيم المصنّف المصدر إلىٰ قسمين وفاقاً لمذهب المازني[٣]، بأنّ المصدر المعنوي منصوب بالفعل المذكور كما هو المشهور والمذهب المؤيّد المنصور، وأمّا علىٰ مذهب من ينصبه بفعل مقدّر من لفظه[٤]، فلا يتمشّىٰ. فتقدير: جلستُ قعوداً: جلستُ قعدتُ قعوداً،

وقمتُ وقوفاً: قمتُ وقفتُ وقوفاً، وهكذا.

(وما أشَبهَ ذلك) أي ما أشبه الأمثلة المذكورة ممّا يناسبها. وتمثيله في المصدر اللفظي بالمتعدّي وفي المعنوي باللازم لا للتخصيص بل للإيضاح، إذ يجري فيهما المتعدّي واللازم.

---

(١) النور: ٤.

(٢) المائدة: ١١٥، ونائب المفعول المطلق فيها هو الضمير في: (أُعذّبه).

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٠٣، همع الهوامع ١: ١٨٧.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٠٣، همع الهوامع ١: ١٨٧.

باب ظرف الزمان وظرف المكان ظـرفُ الزمـانِ: هـو الاسـمُ المنصوبُ بتقديرِ (في)، نحو: (اليومَ، والليلةَ، وغُدوةً، وبُكرةً، ..

باب ظرف الزمانِ وظرف المكان

(**بابُ ظرفِ الزمانِ**) أي هذا بابُ ظرف الزمان، وهو الثالث من المنصوبات، (**و**) هذا باب (**ظرفِ المكانِ**) وهو الرابع منها. وهذه التسمية للبصريين[١]؛ لأنّهما محلّ للأفعال ووعاء لها، ويسمّيهما الكوفيّون بالمفعول فيه[٢]؛ لأنّهما ينصبان بتقدير معنىٰ (في)، ويسمّيهما الكسائي وأصحابه صفة[٣].

تعريف ظرف الزمان

أمّا (**ظرفُ الزمانِ**) فحدَّه بقوله: (**هو الاسمُ**) أي اسم الزمان الذي يصحّ أن يصاغ منه اسم مفعول مع (في) باطّراد، (**المنصوبُ**) باللفظ الدالّ علىٰ المعنىٰ الواقع فيه (**بتقديرِ**) معنىٰ (**في**) التي تدلّ علىٰ الظرفيّة، سواء كان مبهماً أو مختصّاً، بخلاف نحو: يوم الجمعة يومٌ مباركٌ؛ لأنّه لا ينصب بتقدير (في) وبخلاف نحو: دخلتُ الدارَ؛ لأنه منصوب علىٰ التوسّع لا بتقدير (في) باطّراد.

(**نحو**) أي مثل: (**اليومَ، والليلةَ**) أمّا (اليوم)، فهو اسم زمان من طلوع الفجر إلىٰ غروب الشمس، وأمّا (الليلة) فهي اسم زمان من غروب الشمس إلىٰ طلوع الفجر الصادق، وهذا التقدير قد يختلف باعتبارات تُطلب من مظانّها. فيكون اليوم من طلوع الشمس إلىٰ غروبها، والليل عكسه.

تقول: صمتُ اليومَ، أو يوماً، أو يومَ الخميسِ، واعتكفتُ الليلةَ، أو ليلةً، أو ليلةَ الجمعةِ.

(**وغُدوةً وبُكرةً**) إن نُوّنا كانا نكرتين، وإن لم يُنوّنا كانا معرفتين، ويمنعان من

---

(١) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ١٢٥. (٢) نقل ذلك في الكواكب الدرية ٢: ١٦.
(٣) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ١٢٥.

وسَحراً، وغداً، وعَتمةً، وصباحاً، ومساءً، وأبداً، وأمداً، ....

الصرف إن عُيِّنا للتعريف والتأنيث اللفظي.

أمّا (غدوةً) فهو اسم زمان من صلاة الصبح إلىٰ طلوع الشمس، وأمّا (بكرةً) فهو اسم زمان لأوّل النهار وهو طلوع الفجر علىٰ الصحيح أو طلوع الشمس. تقول: أزورك غُدوةً، أو غدوةَ اليوم، أو غدوةَ يومِ السبتِ، وجئتُكَ بكرةً، أو بكرةَ اليومِ، أو بكرةَ النهارِ، أو بكرةَ يومِ الجمعةِ.

(وسَحراً) ـ بالتنوين ـ إن أُريد به (سحرٌ) [غير معيَّن] من الأسحار، وبدونه بدونه، فإذا عيّن منع كما عرفت في موضعه للتعريف والعدل، نحو: جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ، وإن كان مبهماً صرف كـ ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[1]، وإن استعمل غير ظرف وجب تعريفه بـ(أل) أو الإضافة، نحو: طابَ السحرُ سَحَرُ ليلتنا.

والسحر: هو: اسم زمان للسدس الآخر من الليل، أو آخر الليل قبل طلوع الفجر.

(وغداً) وهو: اسم زمان لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه، تقول: أزورك غداً.

(وعَتمَةً) وهي: اسم زمان لأوّل الليل أو لثُلثه الأوّل، تقول: جئتكُ عتمةً، أو عتمةَ ليلةِ السبتِ.وتُمنع من الصرف إذا أُريد بها عتمة ليلةٍ معيّنةٍ للتعريف والتأنيث اللفظي.

(وصَباحاً) وهو: اسم زمان لأوّل النهار، وقيل: من نصف الليل الآخر إلىٰ الزوال[2]. تقول: أتيتُكَ صباحاً، أو صباحَ اليومِ، أو صباحَ يومِ الاثنينِ.

(ومسَاءً) ـ بالمدّ ـ وهو: اسم زمان لأوّل الظهر إلىٰ آخر النهار، وقيل: من الزوال إلىٰ نصف الليل الأوّل[3]. تقول: أزورك مساءً، أو مساءَ يومِ الجمعةِ.

(وأبداً) وهو: اسم للزمان المستقبل الذي لا حدّ لمنتهاه، تقول: لا أُكلّمُكَ أبداً، أو أبدَ الدهر، أو أبدَ الآبدين، أو أبدَ الداهرين.

(وأمداً) كسابقه.

---

(١) القمر: ٣٤.

(٢) المصباح المنير: ٣٣١، مجمع البحرين ٢: ٣٨٢، كتاب الحاء ـ باب ما أوّله الصاد.

(٣) المصباح المنير: ٣٣١، مجمع البحرين ٢: ٣٨٢، كتاب الحاء ـ باب ما أوّله الصاد.

وحيناً)، وما أشبَهَ ذلك.

وظرفُ المكانِ: هو الاسمُ المنصوبُ بتقديرِ (في)، نحو: (أمامَ، وقُدّامَ، وخَلفَ، ووراءَ، وفوقَ، وتحتَ، وعِندَ، ومعَ، وإزاءَ، وحِـذاءَ، وتِلقاءَ، وهُنَا،........................

(وحيناً) وهو: اسم لزمانٍ مبهم، إلّا أن يخصَّص، تقول: قرأتُ حيناً، أو حينَ جاءَ الأُستاذ.

(وما أشبَهَ ذلك) أي ما أشبه هذه الأسماء الزمانيّة سواء كانت مـبهمة كـالوقت والمدّة والساعة المطلقة والأوان، أو مختصّة كالضحىٰ والضحوة.

تعريف ظرف المكان

(و) أمّا (ظرفُ المكانِ) فحدَّه بقوله: (هو الاسمُ) أي اسم المكان (المنصوبُ) باللفظ الدالّ علىٰ المعنىٰ الواقع فيه (بتقدير) معنىٰ (في) الدالّة علىٰ الظرفيّة، ولا يكون إلّا مبهماً فيفتقر إلىٰ غيره في بيان صورة حقيقته.

(نحو) أي مثل: (أمامَ، وقدّامَ) فـ(أمامَ) عكس (وراءَ)، و(قدّام) مـرادف له، وهـما ظَرْفَا مكان. تقول: جلستُ أمامَ الأُستاذ، أو قدّامهَ.

(وخلفَ) ـ بسكون اللام ـ وهو: ضدّ أمام، تقول: جلستُ خلفَكَ، أو خلفَ زيدٍ.

(ووراءَ) ـ بالمدّ ـ وهو: مرادف لخلف، تقول: صلّيتُ وراءَك، ووراءَ الإمامِ.

(وفوقَ) وهو: اسم للمكان المرتفع تقول: خطبتُ فوقَ المنبرِ.

(وتحتَ) وهو: عكس فوق، تقول: جلستُ تحت الشجرةِ.

(وعندَ) وهو: اسم للمكان القريب، تقول: جلستُ عندَ الأُستاذِ، أي قريباً منه.

(ومعَ) وهو: اسم لمكان الاجتماع، نحو: جلستُ معَ زيدٍ، أي مصاحباً له.

(وإزاءَ، وحِذاءَ، وتِلقاءَ)، هذه الثلاثة مترادفة المعنىٰ بـمعنىٰ المـقابل أو القـريب، تقول: جلستُ إزاءَ زيدٍ، أو حذاءَ عمرٍو، أو تِلقاءَ بكر.

(وهُنا) ـ بضمّ الهاء ـ وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب، تقول: جلستُ

وثَمَّ)، وما أشبَهَ ذلك.........................

هُنا، أي قريباً.

(وثَمَّ) ـ بفتح المثلثة ـ اسم للمكان البعيد تقول: جلستُ ثَمَّ، أي هناك.

(وما أشبَه ذلك) أي ما أشبه هذه الأسماء المكانية المبهمة، نحو: يمين، وشمال، وما أشبههما.

وقد عرفت أنّ ظرف الزمان يكون منه المبهم، والمختصّ، والمحدود، وأمّا ظرف المكان فلا يكون إلّا مبهماً؛ وذلك لأنّ دلالة الفعل علىٰ الزمان أقوىٰ من دلالته علىٰ المكان؛ لأنّه يدلّ علىٰ الزمان بالصيغة والالتزام، وعلىٰ المكان بـالالتزام خـاصّة. فبقوّة دلالته علىٰ الزمان تعدّىٰ إلىٰ أسمائه المبهمة والمختصّة، وبضعف دلالته علىٰ المكان لم يتعدَّ إلىٰ كلّ أسمائه، بل للمبهم منها؛ لأنّ فيه دلالةً ما، وإلىٰ المـختصّ الذي اشتُق من اسم ما اشتُق منه العامل لقوّة الدلالة حينئذٍ، نحو: جلستُ مجلسَ زيدٍ، ورميتُ مرمىٰ عمرو.

والمختصّ: ما يقع جواباً لـ(متىٰ) كـ(يوم كذا، وشهر كذا) لمَنْ قال: متىٰ قدمت؟.

والمحدود: ما يقع جواباً لـ(كم) كـ(يوم وشهر) لمَنْ قال: كم صمتَ؟.

والمبهم: ما لا يقع جواباً لشيء منهما كـ(حين، ووقت).

والمكان ثلاثة أنواعٍ:

الجهات الست، وهي: فوق، وتحت، وأمام، ووراء، ويمين، وشمال، وما أشبهها كـ(عند، ولدىٰ، وجانب، وناحية)، وهذا متّفق علىٰ إبهامه.

والثاني: المقدار كـ(فرسخ، وميل، وبريد)، واختلف فيه.

والثالث: ما صيغ من مصدر عامله كـ(مقعد، ومرمىٰ، ومجلس).

ونقل بعضهم الإجماع علىٰ أنّه من قبيل المختصّ. ويظهر من كلام ابن هشام في (شرح القطر)[1] أنّه أيضاً من المبهم.

---

(١) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٣١، وفيه نصّ علىٰ أنه من المبهم.

باب الحال. الحالُ: هو الاسمُ المنصوبُ المفسِّرُ لما أُبهمَ من الهيئاتِ، نحو: جاءَ زيدٌ راكباً، وركبتُ الفرسَ مُسرَجاً، ....

بابُ الحال

(**بابُ الحال**) أي هذا بابُ الحال ـ بتخفيف اللام ـ ويجوز فيه لفظاً ومعنًى اعتبار التذكير والتأنيث.

الحال لغة

وهو [لغة][1] بمعنىٰ: البال[2]، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَصلَحَ بَالَهُم﴾[3] أي حالهم. وقولهﷺ: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ فيه باسم الله فهو أجذم**»[4] أي ذي حال.

الحال اصطلاحا

(**الحالُ**) اصطلاحاً: (**هو الاسمُ**) لا الفعل والحرف، بل الفضلة (**المنصوبُ**) صفة لانوع له، (**المفسِّرُ**) أي المبيِّن (**لما**) أي شيء (**أُبهِمَ**) أي لم يعلم. وهذا جنس شامل له وللتمييز المنصوب، فأخرجه بقوله: (**من الهيئاتِ**) المتّصف بها الفاعل أو المفعول نصّاً عند حدوث الفعل. وقد يحتملهما في تركيب واحد فلا يتعيّن أن يُعرب حالاً من أحدهما دون الآخر، بل صالح أن يكون من الفاعل وأن يكون من المفعول. والهيئات هي الصفات اللاحقة للذوات وغيرها.

(**نحو: جاءَ زيدٌ راكباً**) مثال للحال الواقع من الفاعل نصّاً وهو (زيد)؛ لأنّه فاعل (جاء).

(**و**) نحو: (**ركبتُ الفرسَ مُسرَجاً**) مثال للواقع من المفعول نصّاً وهو (الفرس)؛

---

(١) في المخطوط: (اللغة).
(٢) مجمع البيان ٩: ١٢٤.
(٣) محمد: ٢.
(٤) تفسير الكشاف ١: ٣ـ٤، وفيه: «أبتر»، كنز العمّال ١: ٥٥٥ / ٢٤٩١، وفيه: «أقطع».

ولقيتُ عبدَاللهِ راكباً، وما أشبه ذلك ....

لأنّه مفعول (ركب). (و) نحو: **(لقيتُ عبدَاللهِ راكباً)** مثال للحال المحتملة للفاعل أو المفعول، لأنّه يحتمل أن يكون من المفعول وهو (عبدالله)، لأنّه مفعول (لقي)، أو من فاعله وهو ضمير المتكلّم.

وقد يؤتىٰ بالحال لمجرّد التأكيد خاصّة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[2]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[3]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾[4]، (و) قس **(ما أشبَهَ ذلك)**.

ولا يجيء الحال من المبتدأ علىٰ الأصحّ، ويجيء من المجرور بالحرف؛ لأنّه مفعول به بواسطته، نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً، فـ(جالسة): حال من المجرور، ويأتي من المضاف إليه كما إذا كان المضاف إليه فاعلاً والمضاف عاملاً في الحال، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[5] فـ﴿جميعاً﴾: حال من ضمير الجماعة المخفوض بإضافة المصدر إليه، أو يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، بأن يصحّ حذفه وقيام المضاف إليه مقامه، فيصير كأنّه الفاعل أو المفعول، كقوله تعالىٰ: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾[6]، ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[7].

فالـ﴿لحم﴾ بعض الأخ، والـ﴿ملّة﴾ كبعض إبراهيم في صحّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإنّه يصحّ أن يقال: بل نتبعُ إبراهيم، مقام: بل نتبعُ ملّةَ ابراهيم، وأن يأكلَ أخاه مقام: أن يأكلَ لحمَ أخيه.

واعلم: أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، وهو قسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ:

فاللفظي: هو الفعل الملفوظ، نحو: ضربتُ زيداً راكباً، أو المقدّر، نحو: زيدٌ في الدارِ قائماً، إن كان الظرف مقدّراً بالفعل أو شبه الفعل وهو ما يعمل عمله. وهو من تركيبه كاسم الفاعل، نحو: زيدٌ ذاهبٌ راكباً، وزيدٌ في الدارِ قاعداً، إن كان الظرف

---

(١) البقرة: ٦٠.
(٢) التوبة: ٢٥.
(٣) مريم: ٣٣.
(٤) النمل: ١٩.
(٥) يونس: ٤.
(٦) الحجرات: ١٢.
(٧) البقرة: ١٣٥.

....

مقدّراً باسم الفاعل، واسم المفعول، نحو: زيدٌ مضروبٌ قائماً. والصفة المشبهة نحو: زيدٌ حَسَنٌ ضاحكاً.

والمعنوي: هو معنىٰ الفعل المستنَبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره، كالإشارة لما فيه من معنىٰ: (أُشير)، أو: (أنتبه)، والنداء لما فيه من معنىٰ: (أدعو)، والتمني لما فيه من معنىٰ: (أتمنّىٰ)، والترجّي لما فيه من معنىٰ: (أترجّىٰ)، والتشبيه لما فيه من معنىٰ: (أُشبّه)، وغير ذلك. نحو: هذا زيدٌ قائماً، ويا زيدُ قائماً، وليتَكَ عندنا مقيماً، ولعلّه في الدار قائماً، وكأنّه أسدٌ صائلاً.

ولا يتقدّم الحال علىٰ العامل المعنوي اتفاقاً إلّا إذا كان ظرفاً فيجوز تقديمه علىٰ خلاف، والأصل التأخير، وسيبويه لا يجوّزه أصلاً[١]؛ نظراً إلىٰ ضعف عمل الظرف، وأجازه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ علىٰ الحال، نحو: زيدٌ قائماً في الدار[٢]، وأمّا مع التأخير فكسيبويه فلا يجوّز: قائماً زيدٌ في الدار، ولا قائماً في الدار زيدٌ، اتّفاقاً.

وأمّا إذا كان ذو الحال مجروراً؛ فإن انجرَّ بالمضاف إليه لم يتقدّم الحال عليه اتّفاقاً، سواء كانت الإضافة محضة، نحو: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ أو لا، نحو: [جاءتني][٣] مجرّداً من الثياب ضاربة زيد؛ وذلك لأنّ الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدّم علىٰ المضاف فلا يتقدّم تابعه أيضاً.

وإن انجرَّ بحرف الجرّ ففيه خلاف أيضاً. فسيبويه وأكثر البصريين[٤] يمنعون تقديمها عليه؛ للعلّة المذكورة، وعن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز[٥]، استدلالاً بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[٦] وأجازه ابن مالك أيضاً[٧].

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٤.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٢٤، أوضح المسالك ٢: ٩٥.

(٣) في المخطوط: (جاءني).

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٠.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٣٠، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤، همع الهوامع ١: ٢٤١، حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ٢: ١٧٦، (المتن).

(٦) سبأ: ٢٨.

(٧) أوضح المسالك ٢: ٨٨، شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤، همع الهوامع ١: ٢٤١، حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ٢: ١٧٦.

وَلا يكونُ الحالُ إلّا نكرةً، ....

ولعلّ الفرق بينهما أنّ حرف الجرّ مُعَدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنّه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قيل: ذهبت قائمةً بهندٍ، فإنّك قلت: أذهبت قائمةً هنداً.

وقد يجب تقديم الحال علىٰ صاحبها بعد (إلّا) أو ما في معناها، نحو: ما جاءني راكباً إلّا زيدٌ، وإنّما جاءني راكباً زيدٌ؛ لتغيير الحصر وانعكاسه.

والغالب في الحال أن يكون منتقلاً ـ أي وصفاً غير ثابت ـ ومشتقاً؛ لأنّه في معنىٰ الصفة، والصفة لابدّ أن تكون كذلك؛ لأنّ فيها ضميراً يعود إلىٰ الموصوف. وبعضهم لا يشترط الاشتقاق؛ لأن الغرض من الحال بيان الهيئة وهي تحصل من الغير. وقد لا تكون منتقلةً، نحو: ﴿هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[1] فـ﴿مصدّقاً﴾: حال لازمة غير منتقلة. وقد لا تكون مشتقةً فتؤوّل، نحو: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[2]، بمعنىٰ متفرّقين.

(و) أن (**لا يكونُ الحالُ إلّا نكرةً**)؛ لأنّها هي الأصل والغرض، وهو بيان الهيئة حاصل بها، فلا معنىٰ للتعريف صوناً للّفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، فإن جاءت بلفظ التعريف وجب التأويل، فلا يرد نقضاً علىٰ هذه القاعدة نحو: فعلَته جهدَكَ، وقوله:

وأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِقْ علىٰ نَغَصِ الدخَالِ[3]

وتأويلها عند أبي علي أنّها مصادر منصوبة علىٰ المفعول المطلق للحال المقدّر، أي: فعلتَه مجتهداً جهدَكَ، وأرسلها معتركة العراك، فهي مضافة للفاعل، فلهذا حذف العامل[4]. وعند سيبويه أنّها معارف موضوعة وضع النكرات، أي مجتهداً ومعتركةً[5].

أو أنّها مخرجة علىٰ زيادة (أل) في: وأرسلها العراك، وادخلوا الأوّل فالأوّل، والتقدير: فأرسلها معتركةً، وادخلوا أوّلاً فأوّلاً، أي متفرّقين.

---

(١) فاطر: ٣١. (٢) النساء: ٧١.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، كتاب سيبويه: ١: ٢٩١، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ١٧، شرح ابن عقيل ٢: ٢٤٨، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣:٢١٩.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ١٧. (٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ١٦.

ولا يكونُ إلّا بعدَ تمامِ الكلامِ، ولا يكون صاحبُها إلّا معرفةً........

ونحو: مررتُ به وحدهَ، وفعلتهُ جهدَكَ، مؤوّل بما لا إضافة فيه، أي منفرداً ومجتهداً.

(و) أن (لا يكونُ) أي الحال (إلّا بعدَ تمامِ الكلامِ) ولكن في الغالب، وهو أن يأخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره، سواءً توقّف حصول الفائدة علىٰ الحال كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[1]. وليس المراد أن يكون مستغنًى عنه بدليل قول الشاعر:

ليسَ مَنْ ماتَ واستراحَ بميْتٍ ... إنّما المَيْتُ ميِّتُ الأحياءِ
إنّما المَيتُ مَنْ يعيشُ كئيباً ... كاسِفاً بالُهُ قليلَ الرجاءِ[2]

وبعضهم فسّر تمام الكلام بانعقاد الجملة ليدخل نحو: (مرحاً) في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾[3].

أو لم يتوقف نحو: جاءَ زيدٌ راكباً، وقد يقع قبل تمام الكلام، نحو: كيف جاءَ زيدٌ.

(و) أن (لا يكونُ صاحبُها) أي صاحب الحال.

والمراد بصاحب الحال: مَن الحالُ وصفٌ له في المعنىٰ، ألا ترىٰ أنّ (راكباً) في: جاءَ زيدٌ راكباً، وصف لـ(زيد) في المعنىٰ؟ (إلّا معرفةً) غالباً كما تقدّمت أمثلته؛ لأنّه محكوم عليه في المعنىٰ.

فكان الأصل فيه التعريف، نحو: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ﴾[4] فـ﴿خشّعاً﴾: حال من الضمير في ﴿يخرجون﴾، وهو أعرف المعارف.

وإن أتىٰ نكرة فلابدّ له من مسوّغ إمّا بالتخصيص كقوله تعالىٰ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[5] فـ﴿سواء﴾: حال من ﴿أربعة﴾ وهي مخصّصة بالإضافة، أو التعميم كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[6] فجملة ﴿لها منذرون﴾: حال من ﴿قرية﴾

---

(١) الدخان: ٣٨.

(٢) البيتان لعدي بن الرعلاء الغسّاني، لسان العرب ١٣: ٢١٧ ـ موت، قطر الندىٰ وبلّ الصدىٰ: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) الإسراء: ٣٧.

(٤) القمر: ٧.

(٥) فصّلت: ١٠.

(٦) الشعراء: ٢٠٨.

....

وهي نكرة عامّة لوقوعها في سياق النفي، أو التأخير عن الحال كقول الشاعر:

لِـمَيَّةَ مُـوحِشاً طَـلَلُ ... يَـلُوحُ كأنّـه خِـلَلُ[1]

فـ(موحشاً): حال من (طلل)، وهو نكرة، وجاز لتأخيره عن الحال.

(١) البيت لكثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٣٦، أوضح المسالك ٢: ٨٢، شرح شذور الذهب: ٢٥٣، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ١٦٣.

باب التمييز. وهو: الاسمُ المنصوبُ المفسِّرُ لما أُبهِمَ من الذواتِ، نحو قولِكَ: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، وتفقَّأَ الكبشُ شحماً، وطابَ محمدٌ نفساً.........................

باب التمييز

(بابُ التمييز) أي هذا باب التمييز: بمعنىٰ التبيين.

التمييز لغة

وهو في اللغة: بمعنىٰ الفصل[1]، قال تعالىٰ: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيظِ﴾[2] أي ينفصل بعضها عن بعض[3]، ويقال له: المميِّز، والتفسير، والمفسِّر.

التمييز اصطلاحا

واصطلاحاً: هو كما قال المصنِّف: (**وهو الاسمُ**) لا الفعل والحرف، بل الفضلة النكرة الجامد (**المنصوبُ**) بالفعل أو شبهه (**المفسِّرُ**) أي المبيِّن (**لما**) أي شيء (**أُبهِمَ**) بأن لم يتعيّن بدون التمييز، (**من الذواتِ**) فصل مخرجٌ للحال، وبما قبله مخرجٌ للخارج بالحال، والذي صدق عليه الحدّ.

(**نحو**) أي مثل (**قولِكَ: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، و**) كذلك (**تفقَّأَ الكبشُ شحماً، و**) كذلك (**طابَ محمدٌ نفساً**). فهذه الثلاثة الأمثلة لتمييز النسبة؛ لأنّ (عرقاً) تمييز لإبهام نسبة التصبّب إلىٰ (زيد)، و(شحماً) لإبهام نسبة التفقُّؤ إلىٰ (الكبش)، و(نفساً) لإبهام نسبة الطيب إلىٰ (محمّد).

وهي محوَّلةٌ عن الفاعل، فهي فاعل في المعنىٰ؛ لأنّ أصل الكلام: تصبّبَ عرقُ زيدٍ، وتفقَّأَ شحمُ الكبشِ، وطابتْ نفسُ محمّدٍ، إلّا إنّه عدل عنه إلىٰ قولنا: تصبّبَ

---

(١) النهاية (ابن الأثير) ٤: ٣٨٠، لسان العرب ١٣: ٢٣١ ـ ميز.

(٢) المُلك: ٨.

(٣) التبيان ١٠: ٦٢.

واشتريتُ عشرينَ غلاماً، وملكتُ تسعينَ نعجةً، وزيدٌ أكـرمُ أباً، وأجملُ منكَ وجهاً...

زيدٌ عرقاً، وتفقّأ الكبشُ شحماً، وطابَ محمّدٌ نفساً؛ لأجل التأكيد والمبالغة، لكن حذفت التاء من المثال الأخير، فحوّل الإسناد عن المضاف إلىٰ المضاف إليه، فحصل الإبهام في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً؛ لأنّ ذكر الشيء مبهماً ثمّ تفسيره يصير كذكره مرّتين، فيكون آكد ممّا ذكر مرّة واحدة، فتبيّن أنّ في العدول من الأصل مبالغة وتوكيداً.

والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلىٰ الفاعل وهو: (تصبّب) في الأوّل، و(تفقّأ) في الثاني، و(طاب) في الثالث.

(و) كذلك **(اشتريتُ عشرينَ غلاماً، و)**، كذلك **(ملكتُ تسعينَ نعجةً)**. فهذان المثالان لتمييز العدد المفسّر للذات؛ لأنّ (غلاماً) تمييز للإبهام الحاصل في ذات العشرين، و(نعجةً) للإبهام الحاصل في ذات التسعين؛ لأنّ أسماء الأعداد صالحة لكلِّ مَعدُودٍ.

والناصب له هو الفعل، وهو: (اشتريتُ) في الأوّل، و(ملكتُ) في الثاني.

ومنه تمييز المقادير وهو رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، وهي عبارة عن أمرين: المساحات: كـ(جريب نخلاً). والكيل: كـ(صاع تمراً)، أو وزن: كـ(منوان عسلاً)، وما أشبه ذلك.والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدلّ علىٰ العدد أو المقدار.

واعلم: أنّ التمييز المحوَّل علىٰ ثلاثة أضرب:

مُحوَّل عن الفاعل وقد عرفته.

ومُحوَّل عن المفعول كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾[1]؛ لأنّ أصله: وفجّرنا عيونَ الأرضِ، فجعل المضاف إليه مفعولاً والمضاف تمييزاً.

ومُحوَّل عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل، المخبرُ به عمّا هو مغايرٌ للتمييز، ومثّلَ له المصنّف بقوله: **(وزيدٌ أكرمُ أباً وأجملُ منكَ وجهاً)**.

---

(١) القمر: ١٢.

ولا يكونُ التمييزُ إلّا نكرةً، ولا يكونُ إلّا بعدَ تمامِ الكلامِ. ....

وهما من القسم الأوّل وهو تمييز النسبة، وكان ينبغي تقديمها علىٰ مثالي العدد، ولكن ربّما جعلهما قسماً ثالثاً، وهو أنّ تمييز النسبة علىٰ قسمين: قسم منصوب بالفعل، وقسم منصوب بشبهه، والثالث تمييز الذات.

وشرط التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنىٰ كما في هذين المثالين، فإنّك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت: زيدٌ أكرمَ أبوه وأجملَ وجهه، صحّ وإنّما قلنا: إنّهما من تمييز النسبة؛ لأنّ الأصل: أبو زيد أكرمُ منك ووجههُ أجملُ منك، فحوّل الإسناد من المضاف إلىٰ المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً فصار: زيدٌ أكرمُ منك أباً، وأجملُ منك وجهاً.

وقد يؤتىٰ بالتمييز لمجرّد التأكيد كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[١]. ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٢]، وقس علىٰ [ذلك][٣] ما يشبهه.

(ولا يكونُ التمييزُ إلّا نكرةً) عند البصريين[٤]، وأمّا الكوفيون[٥] فيجيزون فيه التعريف تمسّكاً بقول الشاعر:

رأيــــتُكَ لمّـــا أن عـــرفْتَ وجـــوهَنا
صَدَدْتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو[٦]

ولا حجّة لهم فيه لإمكان حمل (أل) علىٰ الزيادة، أي: وطبتَ نفساً.

(ولا يكونُ) أي التمييز أيضاً (إلّا بعدَ تمامِ الكلامِ)، وقد عرفت معنىٰ تمام الكلام، وهذا علىٰ بعض النسخ.

قال المكودي: وهو صحيح بالنسبة إلىٰ المنقول من الفاعل، وأمّا المفسّر للعدد فلا.

---

(١) التوبة: ٣٦.
(٢) الأعراف: ١٤٢.
(٣) في المخطوط: (ذكر).
(٤) همع الهوامع ١: ٢٥٢.
(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٧٢، همع الهوامع ١: ٢٥٢.
(٦) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، شرح ابن عقيل ١: ١٨٢، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٢٥.

....

وقال بعضهم نقلاً عن التسهيل: يعبّر النحويون عن مميّز الجملة أنّه ينتصب عن تمام الكلام، ومميّز المفرد عن تمام الاسم[١].

فعلىٰ هذه النسخة أنّ المصنّف أراد بتمام الكلام تمام المميّز ليشمل النوعين.

هل يتاخر التمييز عن عامله؟

واعلم أنّه قد اختلف في التمييز هل يجوز تقديمه علىٰ عامله، أو لا؟

فمذهب سيبويه[٢] والجمهور[٣] عدم تقديمه عليه مطلقاً، وشذَّ عندهم قول الشاعر:

أنفساً تطيبُ بِنَيلِ المُنىٰ ... وداعي المَنُونِ يُنادي جهارَا[٤]

وابن مالك أجازه[٥].

والمازني[٦] والمبرّد إذا كان العامل فيه فعلاً متصرّفاً قياساً علىٰ الحال، واستدلّوا بالبيت السابق، وبقول الآخر:

أتهجُرُ ليلىٰ بالفِراقِ حبيبَها ... وما [كان][٧] نفساً بالفراقِ تطيبُ[٨]

وأُجيب بأنّه ضرورة.

---

(١) همع الهوامع ١: ٢٥١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٣، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ٢٠٠، (المتن)، همع الهوامع ١: ٢٥٢.

(٣) شرح شواهد العيني (هامش حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني) ٢: ٢٠١، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٣٧.

(٤) نسب لرجلٍ من طيء، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ٢٠١، (المتن)، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٤١.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٧١، أوضح المسالك ٢: ١١٦، شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٣ ـ ٢٩٤، همع الهوامع ١: ٢٥٢، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ٢٠٢، خزانة الأدب ٣: ٢٣٧.

(٦) الواو هنا عاطفة لا استئنافية كما تدل عليه مصادر التخريج.

(٧) في المخطوط: (كاد).

(٨) اختلف في قائله، شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٣، همع الهوامع ١: ٢٥٢، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٢: ٢٠١، (المتن)، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٣٥.

....

وأيضاً أنكر الزجّاج هذه الرواية ورواه: وما [كان][1] نفسي[2].

واعلم: أنّ التمييز موافق للحال في الاسميّة، والفضليّة، و[التنكير][3]، ومخالف له في الجمود والتفسير لما أُبهم من الذوات؛ لأنّ الحال مشتق يبيّن الهيئات والتمييز جامد يبيّن الذوات.

(١) في المخطوط :(كاد).

(٢) شرح شواهد العيني (هامش حاشية الصّبان على شرح الأشموني) ٢: ٢٠١، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٣: ٢٣٧.

(٣) في المخطوط: (النكارة) وهي الدهاة. لسان العرب ١٤:٢٨٢ ـ نكر.

باب المُستثنىٰ

الاستثناء لغة

(بابُ المُستثنىٰ) أي هذا بابُ المستثنىٰ، وهو مأخوذ من الثني وهو الصرف[١]، يقال: ثنىٰ عنان الدابة، أي صرفها، وسمّي به؛ لأنّ المستثنىٰ مصروف عن الأوّل، أو ثنّيته، أي ضاعفته[٢]، وسمّي به؛ لأنّ الحكم ضوعف فيه؛ لأنّ معنىٰ (جاءني القومُ إلّا زيداً): (جاءني القومُ وما جاءني زيدٌ).

الاستثناء اصطلاحا

وفي الاصطلاح: هو الإخراج بـ(إلّا) أو إحدىٰ أخواتها، ما لولاه لدخل في الكلام السابق حقيقةً أو حكماً.

توشيح لطيف وتوضيح منيف:

اعلم أنّ الاستثناء مشكل باعتبار معقوليّته كما لا يخفىٰ علىٰ شريف؛ لأنّ زيداً في قولك: جاءني القومُ إلّا زيداً، لو قلنا: إنّه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع المؤدّي إلىٰ الإتباع، وقد أطبقوا علىٰ أنّ الاستثناء المتّصل مُخرَجٌ، ولا إخـراج إلّا بعد الدخول، وإن جاز التشكيك في مثله لم يصحّ في نحو: له عليَّ دينارٌ إلّا دانقاً؛ للعلم بأنّ (دانقاً) مُخرَجٌ من الدينار والباقي هو [المُقرُّ][٣] به. وإن قلنا بدخوله في القوم، و(إلّا) لإخراجه منهم بعد الدخول فهو تناقض؛ لأنّ المعنىٰ: جاءَ زيدٌ مع القومِ ولم يجئْ زيدٌ.

---

(١) الصحاح ٦: ٢٢٩٥، باب الياء ـ فصل الثاء، ثني، لسان العرب ٢: ١٣٦ ـ ثني.

(٢) مجمع البحرين ١: ٧٧، كتاب الهمزة ـ باب ما أوله الألف.

(٣) في المخطوط: (المقرور).

....

وقد ورد في الكتاب المجيد شيء كثير منه كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِم أَلفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمسِينَ عَاماً﴾[(١)]. فيكون المعنىٰ: لبث الخمسين في جملة الألف ولم يلبث تلك الخمسين، تعالىٰ الله عن مثله علوّاً كبيراً.

قال بعضهم: (نختارُ أنّه غير داخل، بل القوم في قولك: جاءَ القومُ، عامٌّ مخصوص، [أي][(٢)]: أنّ المتكلّم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد، وقوله: إلّا زيداً، قرينة تدلّ السامع علىٰ مراد المتكلّم بأنّه أراد بالقوم غير زيد.

وليس بشيء؛ لإجماع أهل اللغة علىٰ أنّ الاستثناء مخرج، ولا إخراج [إلّا][(٣)] مع عدم الدخول. وأيضاً يتعذّر دعوىٰ عدم الدخول في قصد المتكلّم في نحو: له عليّ عشرة إلّا واحداً؛ لأنّ (واحداً) داخل في العشرة بقصده ثمّ أُخرج، وإلّا لكان مريداً بلفظ العشرة تسعة، وهو محال.

وقال القاضي عبد الجبّار الباقلّاني أيضاً: هو غير داخل، لكنّه قال: المستثنىٰ والمستثنىٰ منه، وآلة الاستثناء، بمنزلة اسم واحدٍ، فقولك: له عليّ عشرة إلّا واحداً، بمعنىٰ: له عليّ تسعة، لا فرق بينهما من وجه، فلا دخول ولا إخراج.

وهو أيضاً غير مستقيم ويمجّه الطبع السليم، لقطعنا بأنّ (عشرة) في كلامك هذا دالّة علىٰ المعنىٰ الموضوعة هي له مفردةً بلا استثناء، وهو الخمستان، و(إلّا) مفيدة للاستثناء و(واحداً) هو المخرَج، و(تسعة) لا تدلّ علىٰ شيء من هذه المعاني الثلاثة. وأيضاً إجماعهم علىٰ أنّ الاستثناء مخرج يبطله هذا.

ويلزم مثل ما فرّوا منه في بدل البعض، وبدل الاشتمال، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَىٰ النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً﴾[(٤)]؛ لأنّ الناس جنس يعمّ المستطيع وغيره فيكون كأنّه قيل: ولله علىٰ جميع الناس المستطيع وغيره بل لله علىٰ مستطيعهم وحده.

وقال آخرون، وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلّها: ما فرّوا منه، وما

---

(١) العنكبوت: ١٤.

(٢) في المخطوط: (يعني) وما أثبتناه من المصدر.

(٣) من المصدر.

(٤) آل عمران: ٩٧.

....

لزمهم من هذا التصريح الصريح أنّ المستثنىٰ داخل في المستثنىٰ منه، والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في: جاءني القومُ إلّا زيداً، غير لازم، وإنّما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً إلىٰ القوم فقط، وليس كذلك بل هو منسوب إلىٰ القوم مع قولك: (إلّا زيداً).

كما أنّ نسبة الفعل في نحو: جاءني غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلاماً ظريفاً، إلىٰ الجزأين معاً، لكنّه جرت العادة بأنّه إذا كان الفعل منسوباً إلىٰ شيء ذي جزأين أو أجزاء، قابل كلّ واحد منهما للإعراب، أُعرب الجزء الأوّل منهما بما يستحقّه المفرد إذا نسب إليه في مثل ذلك الموقع.

وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يُجرّ إن استحقّ الجرّ، كالمضاف إليه، ويُتبع إن استحقّ التبعيّة، كما في التوابع، وإن لم يستحقّ شيئاً من ذلك نُصب، كالمستثنىٰ تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزءَ العمدة في بعض المواضع، نحو: جاءني القوم إلّا زيداً؛ لأنّ المجموع هو المسند إليه.

فزبدة الكلام ونتيجة المرام أنّ دخول المستثنىٰ في المستثنىٰ منه ثمّ إخراجه بـ(إلّا) أو إحدىٰ أخواتها، إنّما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم التناقض في نحو: جاءني القومُ إلّا زيداً؛ لأنّه بمنزلة قولك: القومُ المخرجُ منهم زيد جاؤوني، ولا في نحو: له عليّ عشرة إلّا درهماً؛ لأنّه بمنزلة قولك: العشرة المخرَج منها واحد له عليّ؛ وذلك لأنّ المنسوب إليه الفعل وإن تأخّر عنه لفظاً لكن لابدّ له من التقدم وجوداً علىٰ النسبة التي يدلّ عليها الفعل، إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان علىٰ النسبة بينهما ضرورةً.

ففي الاستثناء لمّا كان المنسوب إليه هو المستثنىٰ منه مع (إلّا) والمستثنىٰ، فلابدّ من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة، فلابدّ، إذن، من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة، فلا تناقض)[1].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢: ٧٧ـ٧٩، (مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه).

وحروفُ الاستثناءِ ثمانيةٌ، وهي: إلّا، وغيرُ، وسِوىٰ، وسُـوىٰ، وسواء، وخَلا، وعَدا، وحاشا. فالمستثنىٰ بإلّا يُنصَبُ وجـوباً إذا كان الكلامُ تامّاً مُوجَباً، نحو قولِكَ: قامَ القومُ ....

أدوات الاستثناء

(**وحروفُ الاستثناءِ**) أي الأدوات التي يستثنىٰ بها اصطلاحاً (**ثمانيةٌ، وهي**) أي مجموع الثمانية (**إلّا، وغيرُ، وسِوىٰ، وسُوىٰ**) بالقصر مع الكسر كـ(رِضا)، وبالقصر مع الضمّ كـ(هُدىٰ). (**وسَواء**) بالمدّ والفتح كـ(سَماء).

قال الشيخ الرضي ﷺ: كسر السين مع القصر وفتحها مع المدّ مشهورتان[1].

(**وخَلا، وعَدا، وحاشا**) هذه الثلاثة تمام الثمانية، وسيأتي الكلام علىٰ كلٍّ منها. وعبّر المصنّف عنها بالحروف تغليباً، وإلّا فهي في الحقيقة ثلاثة أضرب: حرفٌ باتّفاق وهو (إلّا)، واسم باتّفاق وهو (غير وسوىٰ) بلغاتها، ومردّد بين الحرفيّة والفعليّة وهو (خلا وعدا وحاشا).

حالات المستثنىٰ بـ(إلّا)

واعلم: أنّ المستثنىٰ بهذه الأدوات له حالات، فللمستثنىٰ بـ(إلّا) ثلاث حالات: وجوب النصب علىٰ الاستثناء، وجوازه، ووقوعه علىٰ حسب العوامل، وأشار إلىٰ ذلك بقوله:

(**فالمستثنىٰ بإلّا**) أي الواقع بعد (إلّا) بسببها سواءً كان متصلاً أو منقطعاً (**يُنصَبُ وجوباً**) ولا يجوز غير النصب، لكن لا مطلقاً، بل (**إذا كان الكلامُ**) أي الواقع قبل إلّا (**تامّاً**)، بأن يكون المستثنىٰ منه مذكوراً (**مُوجَباً**) ـ بفتح الجيم ـ وهو ما لا يتقدّم الكلام الواقع استثناءً نفي أو شبهه، وأمثلة ذلك في المتّصل وهو ما يكون من جنس المستثنىٰ منه قوله: (**نحو**) أي مثل (**قولِك: قامَ**): فعل ماض (**القومُ**): فاعله مرفوع به

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ١٢٢.

إلّا زيداً، وخرجَ الناسُ إلّا عمراً. وإن كان الكلامُ منفيّاً تامّاً جاز فيه البدلُ ....

وهو المستثنىٰ منه. (إلّا): حرف استثناء. (زيداً): منصوب علىٰ الاستثناء. (و) كذلك (خرجَ الناسُ إلّا عمراً) ونحو ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾[1].

وتقول في المنقطع وهو ما لا يكون من جنس المستثنىٰ منه: قامَ القومُ إلّا حماراً، وقوله تعالىٰ: ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُم أجمَعُونَ * إِلَّا إِبلِيسَ﴾[2] علىٰ أحد القولين؛ لأنّه ليس من الملائكة فيكون منقطعاً.

وقيل: هو متّصل؛ لأنّه كان في الابتداء مَلَكاً، وهو اسم أعجمي لا ينصرف؛ للعجمة والتعريف.

وقيل: عربي واشتقاقه من الإبلاس ولم ينصرف؛ للتعريف وأنّه لا نظير له في الأسماء، وهو بعيد؛ لوجود إخريط[3] وإجفيل[4] وإصليت[5]، ونحوها[6].

هذا فيما إذا كان الكلام تامّاً مُوجباً وهو ما يجب نصبُه.

الاستثناء المسبوق بنفي

(وإن كان الكلامُ) أي الواقع قبل إلّا (منفيّاً) أي غير موجب بأن تقدّم عليه نفي أو شبهه لكن كان (تامّاً) بأنْ ذكر المستثنىٰ منه في الكلام، وحينئذٍ فلا يخلو؛ إمّا أن يكون الاستثناء متّصلاً أو منقطعاً:

فإن كان متّصلاً (جاز فيه) أي في الكلام المستثنىٰ (البدلُ) من المستثنىٰ منه بدل بعض من كلّ عند البصريين سواءً كان المستثنىٰ منه مرفوعاً، أو منصوباً، أو

---

(١) البقرة: ٢٤٩. (٢) الحجر: ٣٠ ـ ٣١.

(٣) الإخريط: نبات من أطيب الحمض تأكله الإبل، الصحاح ١:١١٢٢، باب الطاء ـ فصل الخاء، خرط. تاج العروس ٥:١٢٨، باب الطاء ـ فصل الخاء، خرط.

(٤) الإجفيل: الجبان، الصحاح ٤:١٦٥٧، باب اللام ـ فصل الجيم، جفل، تاج العروس ٧:٢٠٨، باب اللام ـ فصل الجيم، جفل.

(٥) الإصليت: السيف الصقيل، الصحاح ١:٢٥٦، باب التاء ـ فصل الصاد، صلت، تاج العروس ١:٥٦٠، باب التاء ـ فصل الصاد، صلت. (٦) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١: ٣٠.

والنصبُ، نحو: ماقامَ القومُ إلّا زيدٌ، أو إلّا زيداً ....

مجروراً، أو عطف نسق عند الكوفيّين[١]. وجاز فيه أيضاً (النصب) أي نصب المستثنىٰ علىٰ أصل الباب وهو عربي جيّد.

والإتباع أجود منه بشروط ثلاثة: تقدّم النفي أو شبهه، وتأخير المستثنىٰ؛ لأنّ البدل لا يتقدّم علىٰ المبدل منه، وكون الاستثناء متّصلاً. وذلك (نحو) أي مثل: **(ما قامَ القومُ إلّا زيدٌ)** بالرفع (أو) للتخيير بين إرادة الأمرين فتقول: **(إلّا زيداً)** بالنصب.

فالرفع علىٰ أنّ زيداً بدل من القوم بدل بعض من كلّ، وقد عرفت آنفاً أنّه يجب أيصاله بضمير المبدل منه، وهاهنا مقدّر، أي منهم، والنصب علىٰ أنّه منصوب علىٰ الاستثناء. وتقول: ما مررتُ بالقوم إلّا زيدٍ، بالجرّ علىٰ البدلية، أي منهم، و(إلّا زيداً)، بالنصب علىٰ كلا الأمرين.

ويظهر أثر الاحتمالين في تقدير الناصب له وتقدير الضمير أو عدمه في كلا الوجهين، فإن جعلناه بدلاً؛ فالناصب له العامل في المبدل منه أو تقدير عامل من جنس عامله بناءً علىٰ أنّ البدل في نيّة تكرار العامل، أو معنويّ وهو التبعيّة علىٰ أحد الأقوال المتقدّمة في التوابع، ويجب حينئذٍ فيه تقدير الضمير، وإن جعلناه منصوباً علىٰ الاستثناء فالناصب له ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ، ولا يحتاج إلىٰ تقدير الضمير.

ونعني بشبه النفي هو النهي أو الاستفهام، فالنهي نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ الَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[٢].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع علىٰ الإبدال من أحدٍ، والنهي في اللفظ لأحد، وفي المعنىٰ للوط عليه السلام، أي لا تمكّن أحداً منهم من الالتفات إلّا امرأتك، وقرأ الباقون بالنصب علىٰ الاستثناء من أحد أو من أهلك[٣].

---

(١) أوضح المسالك ٢: ٦٢، همع الهوامع ١: ٢٢٤. (٢) هود: ٨١.

(٣) إملاء ما مَنّ به الرحمن ٢: ٤٤، مجمع البيان ٥: ٢٣٣، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٤٥، النشر في القراءات العشر ٢: ٢٩٠.

وإن كان الكلامُ منفيّاً ناقصاً ....

والاستفهام كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِن رَحمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[١]. قرأ الجميع بالرفع علىٰ الإبدال من الضمير في ﴿يقنط﴾، ولو قُرئ (إلّا الضالّين) بالنصب [على الاستثناء لجاز][٢]، ولكن مرجع القراءة الرواية لا الرأي[٣].

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز[٤] يوجبون النصب فيقولون: ما فيها أحدٌ إلّا حماراً، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالىٰ: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[٥] بالنصب. وبنو تميم[٦] مع ذلك يجيزون الإبدال ويقرؤون: ﴿إلّا اتباعُ الظنّ﴾، بالرفع علىٰ البدليّة من (علم) باعتبار الموضع، ولا يجوز الخفض علىٰ الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأنّ الخافض ﴿من﴾ الزائدة و﴿اتباع الظنّ﴾ معرفة موجبة. و(من) الزائدة لا تعمل إلّا في النكرات المنفيّة أو المستفَهم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلقِ الرَّحمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارجِعِ البَصَرَ هَل تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[٧].

ويجب النصب مطلقاً إذا تقدّم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه، سواءً كان من كلام تامٍّ موجب أو منفي نحو: ما فيها إلّا حماراً أحدٌ، ونحو: ما قامَ إلّا زيداً القومُ، ويمتنع الإتباع لتقدّم التابع علىٰ المتبوع. هذا فيما إذا كان الكلام تامّاً منفيّاً، وهو ما يجوز فيه وجهان.

الاستثناء المفرغ

(وإن كان الكلامُ) أي الواقع قبل إلّا **(منفيّاً)** بأنْ تقدّمه نفي أو شبهه **(ناقصاً)** بأنْ لم يذكر المستثنىٰ منه، ـ وفي بعض النسخ لم يوجد لفظة **(منفيّاً)**؛ لأنّ هذا النوع لا

---

(١) الحجر: ٥٦.

(٢) في المخطوط: (بالنصب لجاز الاستثناء)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٤٥، شرح شذور الذهب: ٢٦٥.

(٤) كتاب سيبويه ١: ٤٢٦، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٤٦، أوضح المسالك ٢: ٦٣، شرح شذور الذهب: ٢٦٥.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) كتاب سيبويه ١: ٤٢٨، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٤٦، أوضح المسالك ٢: ٦٣، شرح شذور الذهب: ٢٦٥، شرح ابن عقيل ٢: ٢١٥.

(٧) الملك: ٣.

كان علىٰ حَسَبِ العوامِلِ، نحو: ما قامَ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ إلّا زيداً، وما مررتُ إلّا بزيدٍ ....

يكون إلّا منفيّاً ـ (**كان**) أي الكلام المستثنىٰ (**علىٰ حَسَبِ**) ما تقتضيه (**العواملِ**) من رفع ونصب وخفض، وحينئذٍ يلغىٰ عمل (إلّا) ويعطىٰ الاسم الواقع بعدها ما يستحقّه لو لم توجد. (**نحو**) أي مثل: (**ما قامَ إلّا زيدٌ**) بالرفع كما تقول: ما قامَ زيدٌ، (**و**) نحو: (**ما رأيتُ إلّا زيداً**) بالنصب كما تقول: ما رأيتُ زيداً. (**و**) نحو: (**ما مررتُ إلّا بزيدٍ**) بالجرّ كما تقول: ما مررتُ بزيدٍ.

ويسمّىٰ هذا الاستثناء مفرّغاً؛ لأنّ ما قبل (إلّا) قد تفرّغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه.

والاستثناء في ذلك كلّه من اسمٍ عامّ محذوف، فتقدير (ما قامَ إلّا زيدٌ): ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ. وما رأيتُ إلّا زيداً: ما رأيت أحداً إلّا زيداً، وما مررتُ إلّا بزيدٍ: ما مررتُ بأحدٍ إلّا بزيدٍ.

العامل في المستثنىٰ بـ(إلّا)

هذا، واعلم أنّ الناصب للمستثنىٰ هو (إلّا) لما فيها من معنىٰ (أستثنى).

والسيرافي ذهب إلىٰ أنّ الناصب هو ما قبل (إلّا) من فعل أو غيره بتعدية (إلّا)[1].

وابن خروف إلىٰ أنّ الناصب ما قبل (إلّا) علىٰ سبيل الاستقلال. والزجاج: إلىٰ أنّه (أستثني) مضمراً[2].

والاستدلال علىٰ هذه المذاهب يستدعي طولاً في المقام فادركه بالتأمّل التام.

وأمّا (غير) وأخواتها فلها ثلاثُ حالات، وهو ما يُعطاه ما بعد (إلّا) يُعطاه (غير) وأخواتها ولكنّه قال:

---

(١) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم): ٢٩٣، همع الهوامع ١: ٢٢٤.

(٢) شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم): ٢٩٣، همع الهوامع ١: ٢٢٤.

والمستثنىٰ بغيرٍ، وسِوىٰ، وسُوىٰ، وسَواءٍ، مجرورٌ لا غيرُ ......

المستثنى بـ(غير) وأخواتها

(والمستثنىٰ بغيرٍ، وسِوىٰ، وسُوىٰ) بكسر السين فيهما أو ضمّها مع القصر (وسَواءٍ) بالمدّ مع الفتح أفصح من الكسر، والكلّ لغات في سوىٰ فهو لفظ واحدٌ.

(مجرور) بإضافة (غير) أو (سوىٰ) إليه (لا غير) أي لا يجوز غير الجرّ بالإضافة دائماً، فكأنّه لمّا انجرَّ بها المستثنىٰ للإضافة انتقل إعرابه إليه، تقول: قامَ القومُ غير زيدٍ، وقامَ القومُ سِوىٰ زيدٍ، بالخفض فيهما. فتعطىٰ (غير) مايُعطاه الاسم الواقع بعد (إلّا) من وجوب النصب بعد الكلام التامّ الموجب، لكن علىٰ الحال تقول: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، بالنصب كما تقول: قامَ القومُ إلّا زيداً.

ومن جواز الإتباع والنصب بعد الكلام التامّ المنفي تقول: ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ، بالرفع علىٰ الإتباع، والنصب علىٰ الحاليّة، كما تقول: ما قامَ القومُ إلّا زيد، بالرفع علىٰ الإتباع أو النصب علىٰ الاستثناء [ماقام القوم إلّا زيداً].

ومن الإجراء علىٰ حسب العوامل بعد الكلام الناقص المنفي تقول: ما قامَ غيرُ زيدٍ، بالرفع علىٰ الفاعلية، كما تقول: ما قامَ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ غيرَ زيدٍ، بالنصب علىٰ المفعوليّة، كما تقول: ما رأيتُ إلّا زيداً، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ، بالجر بالباء.

هذا إن كانت (غير) معربة، وإن جعلت مبنيّة حال إضافتها أيضاً، كما هو قول البعض، فعلىٰ المحلّ.

وأمّا (سوىٰ)بالقصر فحكمها حكم (غير)، إلّا إنّها تُعرب إعراب المقصور، وكذلك (سواء) بالمدّ كـ(غير) مع الإعراب الظاهري. وأمّا سيبويه فيجعل (سوىٰ) بلغاتها واجبةَ النصب علىٰ الظرفية دائماً[١]. وأمّا حالات بقيّة أدوات‌الاستثناء فهي ترجع إلىٰ معرفتها هل هي أفعال أم حروف؟ لأنّها متردّدة بين الفعلية والحرفية؛ ولهذا قال:

---

(١) كتاب سيبويه ١: ٢١، شرح الفية ابن مالك (ابن الناظم): ٣٠٦، الفوائد الضيائية ١: ٤٢٩، أوضح المسالك ٢: ٧٠، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٤٧، مغني اللبيب: ١٨٨، شرح ابن عقيل ٢: ٢٢٦.

والمستثنىٰ بخَلا وعَدا وحاشا، يجوزُ جرُّه ونصبُه، نحو: قامَ القومُ خَلا زيدٍ وعَدا زيدٍ وزيداً، وحاشا زيدٍ وزيداً. ....

بقية أدوات الاستثناء

(**والمستثنىٰ بخلا وعدا وحاشا، يجوزُ جرُّه**) أي جرّ المستثنىٰ بهذه الأدوات بالنظر إلىٰ أنّها حروف جرّ تختصّ بالأسماء وغير منزّلة منها منزلة الجزء، فعملت فيها الجّر وحسن ذلك، وإن لم يتعدّ ما قبلها إلىٰ ما بعدها لقصد الدلالة علىٰ الحرفيّة.

(و) يجوز (**نصبُه**) أي المستثنىٰ بها بالنظر إلىٰ أنّها أفعال ماضية غير متصرّفة، لوقوعها موقع الحرف.

(**نحو**) أي مثل: (**قامَ القومُ خلا زيدٍ**) بجرّ (زيد) علىٰ أنّه مخفوض بخلا (**وزيداً**) أي (خلا زيداً): بالنصب علىٰ المفعوليّة بجعل (خلا) فعلاً ماضياً، (و) نحو: قامَ القومُ (**عدا زيدٍ**) بالجرّ، (و) عدا (**زيداً**) بالنصب، (و) نحو: قامَالقومُ (**حاشا زيدٍ**) بالجرّ، (و) حاشا (**زيداً**) بالنصب علىٰ ما قد عرفت في (خلا).

وفي(حاشا)لغتان غير الأُولىٰ وهما: (حاشَ) بقصر الشين، (وحشىٰ) بقصر الحاء.

وتدخل (ما) علىٰ (خلا وعدا) خاصّة، فيقال: ما خلا وما عدا، فيجب حينئذٍ نصب ما بعدهما علىٰ المفعوليّة ولا يجوز الجرّ، تقول: قامَ القومُ ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، بالنصب لا غير.

وإنّما تعيّن النصب بعد (ما خلا وما عدا) ولم يجز الجرّ بهما دون (خلا وعدا)؛ لأنّ (ما) فيهما مصدريّة وهي لا تليها الحروف وإنّما تليها الأفعال فتعيّن فعليّتهما بتقدير: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً: خلوَّ زيدٍ وعدوَّ عمرٍو، بالنصب علىٰ الظرفية بتقدير مضاف، أي وقت خلوّهم، أو خلوّ مجيئهم من زيد، ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمراً. أو علىٰ الحاليّة بجعل المصدر بمعنىٰ اسم الفاعل.

وأجاز الأخفش[1] الجرّ بهما أيضاً بجعل (ما) زائدة.

---

(١) البهجة المرضيَّة: ٢٤٣.

باب اسم لا. اعـلـم أنّ (لا) تـنصبُ النكـرةَ مـن غـير تـنوينٍ إذا باشرتْ (لا) النكرةَ ولم تتكرّرْ، ....

باب اسم لا

(**بابُ اسمِ لا**) أي المحمولة علىٰ (إنّ)؛ لأنّ (لا) المشبّهة بليس قد تكون نـافيةً للجنس. والفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن نحو: لا رجلٌ في الدارِ بل رجلانِ، ولا رجلَ أفضلُ منك.

(**اعلم**) ـ بفتح اللام أو كسرها (**أنّ لا**) أي النافية للجنس، أعني: صفة الجـنس وحكمه علىٰ سبيل الاستغراق (**تنصبُ النكرةَ**)، بل الأفصح بناؤها على الفتح وجوباً لتضمّنها معنىٰ (من) الاستغراقيّة؛ لأنّ (لا رجل) في قوّة (لا من رجـل)؛ لأنّ (لا) لاستغراق النفي و(من) لتأكيد استغراقه. فكأنّ ما بعد (لا) هذه مظنّة لوقوع (مـن) الاستغراقية، فجاءت (لا) ترة معها[1].

وقيل[2]: إنّ (لا) هي المتضمّنة لمعنىٰ (من) بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فقامَ يذودُ الناسَ عـنها بسيفِه وقال ألَا لا من سبيلٍ إلىٰ هندِ[3]

وإنّما لم تعمل الجرّ لئلّا يتوهّم أنّ الجرّ بـ(مـن) المـقدّرة لظـهورها فـي بـعض الحالات كما في البيت.

وقيل: سبب بنائها تركّب (لا) مع الاسم تركيب خمسة عشر[4].

وعلىٰ كلّ حالٍ فهي تبنىٰ علىٰ الفتح أو تعرب به (**من غير تنوينٍ**) ولكن لا مطلقاً، بل (**إذا باشرتْ لا النكرةَ**) بألّا يفصل بينهما فاصل وأُريد استغراق الجنس علىٰ سبيل النصوصيّة. (**ولم تتكرّرْ**) أي (لا) فتنصب النكرةَ لفظاً إذا كانت مضافةً لمثلها، نحو: لا غـلامَ سـفرٍ حـاضر، أو: مـحلّاً أيـضاً إذا كـانت مـجرّدة عـن الإضـافة

---

(١) كذا في المخطوط. (٢) همع الهوامع ١: ١٤٦.
(٣) لم ينسب لأحد، أوضح المسالك ١: ٢٨١، همع الهوامع ١: ١٤٦.
(٤) أوضح المسالك ١: ٢٨٢، همع الهوامع ١: ١٤٦.

نحو: لا رجلَ في الدارِ. فإن لم تباشرْها، ....

وشبهها. (**نحو**) أي مثل (**لا رجلَ**) ـ بفتح اللام ـ علىٰ أنّه اسم (لا)، إمّا منصوب أو في موضع النصب (**في الدار**) جار ومجرور في محلّ رفع خبر (لا).

وقد عرفت ظاهر كلام المصنّف أنّ (رجلَ) ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وعليه طائفة من الكوفيين(١)، ونسب إلىٰ سيبويه(٢) والبصريين(٣). وحذف التنوين تنبيهاً بضعف العامل.

وحينئذٍ لا يخلو اسمها: إمّا أنْ يكون مضافاً، أو مشبّهاً به، أو مفرداً:

فإن كان الأوّل ظهر النصب فيه كقولك: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ.

وإن كان الثاني وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه؛ إمّا مرفوع به نحو: لا قبيحاً فعلُهُ ممدوحٌ، أو منصوب به نحو: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، أو مخفوض بخافضٍ متعلّق به نحو: لا خيراً من زيدٍ عندنا، فكالأوّل.

وإن كان مفرداً ـ أي غير مضاف ولا شبيهٍ به ـ فإنّه يُبنىٰ علىٰ ما ينصب به لو كان معرباً. فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بُني علىٰ الفتح نحو: (لا رجلَ)، و(لا رجالَ)، وإن كان مثنًّى أو جمع مذكّر سالم فإنّه [يبنىٰ علىٰ الياء](٤) تقول: لا رجلَينِ ولا مسلمينَ عندي. وإن كان جمع مؤنّث سالم بُني علىٰ الكسر، وقد يبنىٰ علىٰ الفتح، وقد أتىٰ قول الشاعر:

لا سابغات ولا جَأْوَاءَ باسلةً تَقي المَنونَ لدَى استيفاءِ آجالِ(٥)

بالكسر علىٰ حركة نصبه، وبالفتح للفرق بين حركته معرباً وبين حركته مبنيّاً، ومنهم من يثبت التنوين لأنّه كنون (مسلمين).

(**فإن لم تباشرْها**) هذا تفريع بالنسبة إلىٰ الشرط الأوّل، أي (لا) لم تباشر النكرة بأن فصل بينهما فاصل، أو دخلت (لا) علىٰ المعرفة، فحينئذٍ تحصل ست صور،

---

(١) شرح ابن عقيل ٢:٨. (٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢:١٥٥.

(٣) ذكر ابن عصفور الإشبيلي ما نصه: (وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلىٰ نها حركة بقاء). شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) ٢:١٧١. (٤) في المخطوط: (ينصب بالياء).

(٥) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٦٧، همع الهوامع ١: ١٤٦.

وجبَ الرفعُ، ووجبَ تكرارُ (لا)، نحو: لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ وإن تكرّرتْ جازَ إعمالُها وإهمالُها، نحو: لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ، وإن شئتَ قلتَ: لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ. ....

نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ولا غلامُ زيدٍ في الدار ولا عمرو، ولا في الدار غلامُ امرأةٍ ولا رجل، ولا في الدار زيدٌ ولا عمرو، ولا في الدار غلامُ زيد ولا عمرو، والسادسة هي مثال المصنّف الآتي.

(وجبَ) أي في جميع الصور الست **(الرفعُ)** بالابتداء، أمّا في المعرفة فلامتناع أثر (لا) النافية للجنس فيها. وأمّا في المفصول فلضعف تأثير (لا) مع الفصل. وكذلك أيضاً يجب إهمالها إذا دخلها الخافض، نحو: جئتُ بلا زادٍ.

(ووجبَ) مع الرفع **(تكرارُ لا)** أيضاً **(نحو)** أي مثل: **(لا في الدار)** في محلّ رفع خبر مقّدم.

(رجلٌ) مرفوع علىٰ أنّه مبتدأ مؤخّر.

(ولا امرأةٌ) بالرفع أيضاً علىٰ الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الأوّل عليه أي في الدار.

(وإن تكرّرتْ) هذا تفريع بالنسبة إلىٰ الشرط الثاني، أي (لا) قد تكررت وباشرت النكرة أيضاً ولم يفصل بينهما فاصل **(جازَ)** لك **(إعمالُها)** وجاز أيضاً **(إهمالُها)** أي إبطال عملها في اللفظ والمحلّ.

ومع الإعمال يجوز في النكرة بعد (لا) الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح الأُولىٰ. واثنان مع رفعها، وستقف عليها إن شاء الله تعالىٰ.

(نحو) أي مثل **(لا رجلَ)** ـ بفتح اللام ـ علىٰ الإعمال **(في الدارِ)** خبر (لا)، ونحو: **(لا امرأةَ)** أي فيها، فهو أيضاً كالأوّل.

هذا إن أعملتها، **(وإن شئتَ)** إلغاء (لا) عن العمل **(قلت: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ)** أي: فيها، فحينئذٍ مدخول (لا) مرفوع بالابتداء والخبر هو الجار والمجرور، وحذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه.

....

وقد ورد بالوجهين[١] في السبع في قوله تعالىٰ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[٢]. وقوله: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[٣].

تكرار لا

تتمّة: إذا تكرّرت (لا) النافية للجنس علىٰ سبيل العطف، وكان عقيب كلّ منهما نكرة بلا فصل كما في تمثيل المصنّف بصورة الإعمال والإهمال جاز بحسب اللفظ خمسة أوجه:

الأوّل: فتحهما نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله، علىٰ أن تكون في كلٍّ منهما لنفي الجنس، و(لا قوّة) عطف علىٰ (حول) عطف مفرد علىٰ مفرد، والخبر محذوف، أي لا حولَ ولا قوةَ موجودٌ إلّا بالله، أو عطف جملة علىٰ جملة، أي لا حول إلّا باللهِ ولا قوّةَ إلّا باللهِ، فحذف الخبر من الجملة الأُولىٰ استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية.

والثاني: فتح الأوّل ونصب الثاني نحو: لا حولَ ولا قوةً إلّا بالله؛ أمّا فتح الأوّل فلأنّ (لا) الأُولىٰ لنفي الجنس؛ وأمّا نصب الثاني فلأنّ (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف علىٰ الأوّل فيكون منصوباً حملاًعلىٰ لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب.

والثالث: فتح الأوّل ورفع الثاني نحو: لا حولَ ولا قوةٌ إلّا بالله؛ أمّا فتح الأوّل فلأنّ (لا) لنفي الجنس، وأمّا رفع الثاني فلأنّ (لا) زائدة، والثاني معطوف علىٰ محلّ الأوّل؛ لأنّه مرفوع بالابتداء قبل دخول (لا) عطف مفرد علىٰ مفرد بأن يقدّر لهما خبر واحد.

والرابع: رفعُهما معاً بالابتداء نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلّا بالله.

والخامس: رفع الأوّل وفتح الثاني نحو: لا حولٌ ولا قوّةَ إلّا بالله، علىٰ أنّ (لا)

---

(١) مجمع البيان ٢: ٤٦٤، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ١٦٨، البحر المحيط ٢: ٦٠٦.

(٢) البقرة: ٢٥٤. (٣) إبراهيم: ٣١.

....

الأُولىٰ بمعنىٰ (ليس) علىٰ ضعف، ويجوز رفعه علىٰ إلغاء (لا) بالتكرير، و(لا) الثانية لنفي الجنس، والله العالم العاصم.

وصف اسم لا

وإذا وصف اسم (لا) المبني معها بصفة مفردة متّصلة جاز فيها ثلاثة أوجه:

البناء علىٰ الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار، والنصب، نحو لا رجلَ ظريفاً فيها، والرفع، نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها.

فالبناء لتركّب الموصوف مع الصفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليهما، ويتّجه على القول ببناء الاسم للتضّمن،وأمّا علىٰ القول بالتركيب فلا يتمشّىٰ كما لا يخفىٰ.

والنصب علىٰ إتباع الصفة لمحلّ اسم (لا)،والرفع علىٰ إتباعها لمحلّ (لا) مع اسمها. وإنّما لوحظت (لا) هاهنا؛ لأنّ صورة الابتداء مضمحلّة لعدم التجرّد ولاسيّما مع التنكير، فلو فصلت تعذّر البناء علىٰ الفتح، لزوال التركيب بالفصل، ويجوز النصب نحو: لا رجلَ فيها ظريفاً.

والرفع أيضاً نحو: لا رجلَ فيها ظريفٌ.

وكذلك لو كانت[1] غير مفردة نحو: لا رجلَ قبيحاً فعلُه عندك، ولا رجلَ قبيحٌ فعلُه عندك.

وإذا عطف علىٰ اسم (لا) بدون تكرارها امتنع إلغاء (لا) وجاز في المعطوف الرفع بالعطف علىٰ محلّ (لا) مع اسمها نحو: لا رجلَ وامرأةٌ في الدار، والنصب بالعطف علىٰ محلّ اسم (لا) نحو: لا رجلَ وامرأةً في الدار.

---

(١) أي الصفة.

باب المنادىٰ. المنادىٰ خمسةُ أنـواعٍ: المـفردُ العـلمُ، والنكـرةُ المقصودةُ، والنكرةُ الغيرُ المقصودة، والمضافُ، ....

باب المنادىٰ

(**بابُ المنادىٰ**) أي هذا باب المنادىٰ.

النداء لغة

النِداء ـ بكسر النون وضمّها، وبالمدّ والقصر ـ لغةً: الدعاء أو الصوت[1].

النداء اصطلاحا

واصطلاحاً: الدعاء بحروف مخصوصة نائبة مناب (أدعو) أو (أُنادي).

وهي: (أي) للمتوسّط، والهمزة للقريب، و(هيا) و(أيـا) للـبعيد ونـحوه كـالنائم والساهي، و(يا) للجميع و(وا) للندبة. وأجمعُوا علىٰ جواز نداء القريب بما للبعيد.

(**المنادىٰ**) هو اسم مفعول مأخوذ من (ناديته نداءً) إذا دعوته ليـقبل حـقيقةً أو حكماً (**خمسةُ أنواعٍ**):

أحدها: (**المفردُ**) أي الذي ليس بمضاف ولا شبيهاً بـه (**العـلمُ**) أي المـتشخّص بالوضع.

(و) الثاني: (**النكرةُ**) الموضوعة لكلّ فرد فرد عـلىٰ سـبيل البـدل (**المـقصودةُ**) بالنداء، فيتعيّن فرد واحد منها.

(و) الثالث: (**النكرةُ الغيرُ المقصودةِ**) بالذات، بل المقصود منها فرد من أفرادها لابعينه.

(و) الرابع: (**المضافُ**) إلىٰ غيره، وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بحيث تكـون الثانية بمنزلة التنوين.

---

(١) الصحاح ٦: ٢٥٠٥، باب الواو والياء ـ فصل النون ، ندا، لسان العرب ١٤: ٩٧ ـ ندي.

والشبيهُ بالمضافِ، فأمّا المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ فيُبنيان علىٰ الضمِّ من غير تنوين، نحو: يازيدُ، ويارجلُ. ....

(و) الخامس: (**الشبيهُ بالمضافِ**) وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه.

المنادىٰ المبني

(**فأمّا**) تفصيلٌ لما أُجمِل، (**المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ فيُبنيانِ**)؛ لوقوعهما موقع الكاف الاسميّة المشابهة لفظاً ومعنًى لكاف الخطاب الحرفيّة، ولكون المنادىٰ المفرد المعرفة مثلها في الإفراد والتعريف؛ وذلك أنّ (يا زيدُ) بمنزلة (أدعوك)، وكذلك (يا رجلُ). واختيرت الحركة لبيان أنّ لهما حظّاً في الإعراب، وبُنِيَا (**علىٰ الضمِّ من غيرِ تنوينٍ**) مع أنّ المنادىٰ مفعول به للجبر بأقوىٰ الحركات، (**نحو**) أي مثل: (**يا زيدُ**) مثال للمفرد المعرَّف بالعلميّة قبل النداء. ونحو: (**يارجلُ**) أي لمعيّن مثال للمفرد المعرَّف بعد النداء بالقصد.

وقد يحذف حرف النداء ويبقىٰ المنادىٰ علىٰ بنائه إن كان مبنيّاً، نحو: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[1] وألا اسجدوا، أي ألا يا قوم اسجدوا.

ولا يحذف حرف النداء من المندوب ولا المستغاث ولا المضمر ـ علىٰ أنّ نداءه شاذٌّ ـ ولا الاسم الكريم إذا لم يعوّض في آخره ميم مشدّدة، ويجوز في غير ذلك كما في الآيتين، ونحو: ﴿**رَبِّ اغفِرْ لِي**﴾[2].

وقد عرفت أنّ المراد بالمفرد هاهنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل فيه نحو: يا زيدانِ، بالألف، ويا زيدونَ، بالواو. والمفرد يبنىٰ علىٰ ما يرفع به قبل النداء. وكلام الماتن لا يتناوله.

وقوله: (**من غير تنوين**) أيضاً لا حاجة له.

وإذا كان المفرد مبنيّاً قبل النداء كان في محلّ النصب كـ(سيبويه)، وقُدِّر بناؤه علىٰ الضمّ كما يقدّر علىٰ الرفع. ويظهر أثر هذا التقدير في التابع، فإنّه يجوز فيه النصب.

---

(١) يوسف: ٢٩. (٢) الأعراف: ١٥١.

إتباعاً للمحلّ نحو: ياسيبويهُ الظريفَ، والضمّ إتباعاً للبناء المقدَّر نحو: يـا سـيبويهُ الظريفُ.

وإذا وصفت النكرة المقصودة فالعربُ يؤثِرُونَ نصَبها علىٰ ضمّها، نحو: يا رجلاً كريماً أقبل. وإذا اضُطرّ إلىٰ تنوين المنادىٰ جاز فيه وجهان:

أحدهما: الضمّ تشبيهاً بمرفوعٍ اضطُرّ إلىٰ تنوينه هو مستحقّ لمنع الصرف.

والثاني: النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين.

وعند يونس أنّه إذا اضطُرّ إلىٰ تنوين المبني علىٰ الضـمّ، يـنصب رجـوعاً إلىٰ حركة الإعراب، لما اضطُرّ إلىٰ إزالة البناء بتنوين التمكنِ(١).

والأولىٰ إبقاء الضمّ في العلَمِ، والنصب في غيره أولىٰ من الضمّ؛ لأنّ سبب البناء في العلَمِ أقوىٰ.

ومن شواهد الضمّ إنشاد سيبويه:

سـلامُ اللهِ يـا مـطرٌ عـليها ... وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ(٢)

وقول الآخر:

ليت التحيةَ كـانت لي فأشكُـرَها ... مكانَ يا جملٌ حُيِّيتَ يا رجلُ(٣)

ومن شواهد النصب قول الآخر:

أعَبداً حَلَّ في شُعبَىٰ غريباً ... ألُؤماً لا أبَا لكَ واغتِرابَا(٤)

والكلّ كثير في كلامهم، ويسمّىٰ ذلك التنوين تنوين الضرورة لا التمكّن كما قاله يونس(٥).

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٥١.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري، كتاب سيبويه ١: ٣٦٥، شرح الرضي علىٰ الكـافية ١: ٣٥١، شـرح شـذور الذهب: ١١٣، شرح ابن عقيل ٣: ٢٦٢.

(٣) البيت لكثيّر عزّة، ديوان كثيّر: ١٦٣، المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٤: ٢١٤.

(٤) البيت لجرير بن عطية، ديوان جرير: ٨٦، شرح أبيات سيبويه: ١٣١، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٥٥.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٥١.

والثلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ لاغير نحو يارجلاً و ياعبد الله وياطالعاً جبلاً. ....

المنادىٰ المنصوب

(و) أمّا (**الثلاثةُ الباقيةُ**) يعني: النكرة الغير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف (**منصوبةٌ**) أي معربة بالنصب وجوباً (**لا غير**) أي لا يجوز فيها غير النصب علىٰ المفعوليّة؛ لأنّ علّة النصب ـ وهي المفعوليّة ـ متحقّقة فيها ولم يغيّرها مغيّر فلاحظٌ لها في البناء؛ لأنّ الأصل عدمه؛ أمّا المضاف والشبيه به: فلأنّهما ليسا كالكاف إفراداً، وأمّا المفرد النكرة، فلأنّه ليس مثلها في التعريف ولم يقع موقعها.

مثال النكرة الغير المقصودة (**نحو**) أي مثل قول الأعمىٰ مثلاً: (**يا رجلاً**) بأنْ يقول: خذْ بيدي، فيكون لغير معيّن؛ لأنّ مراد الأعمىٰ (رجلاً ما) ليدلّه علىٰ الطريق مثلاً، (و) مثال المضاف إلىٰ غيره نحو: (**يا عبدَالله**)، (و) مثال الشبيه بالمضاف نحو: (**يا طالعاً جبلاً**).

فـ(رجلاً، وعبدَ، وطالعاً) منصوبات علىٰ المفعوليّة.

و(الله) مضاف إليه،

و(جبلاً) مفعول (طالعاً)؛ لأنّه اسم فاعل معتمد علىٰ موصوف محذوف، وليس المسوّغ لإعماله اعتماده علىٰ حرف النداء؛ لأنّه ليس مقرّباً من الفعل كالاستفهام والنفي، بل هو من خواصّ الاسم.

وقد عرفت آنفاً أنّ الشبيه بالمضاف هو ما اتّصل به شيء من تمام معناه.

إمّا مرفوع به نحو(يا قبيحاً فعلُه)، فـ(فعله): مرفوع بالفاعليّة .

أو منصوب به كما مرّ.

أو مخفوض بخافض متعلّق به نحو: يا خيراً من زيدٍ، أو معطوف عليه قبل النداء نحو: يا ثلاثةً وثلاثينَ، فيمن سمّيته بذلك؛ لأنّه إنّما سمّي شبيهاً بالمضاف؛ لعمله فيما بعده فهو كالمضاف.

....

نداء المعرّف بالألف واللام

فرع: إذا نودي المعرَّف بـ(أل) حذفت منه، إلّا في موضعين:

أحدهما: لفظ الجلالة فإنّه يجمع بين (أل) وحرف النداء علىٰ قطع الهمزة، نحو: يا أَلله، ووصلها أيضاً نحو: يا ٱلله.

والثاني: الجملة المحكيّة، نحو: يا المنطلق زيدٌ، في رجل سمّي بذلك، والتنوين في مثله يسمّىٰ تنوين الحكاية.

وأمّا في غير ذلك فلا يجمع بينهما إلّا في الضرورة كقول الراجز:

فيا الغُـلامَانِ اللـذَانِ فَـرَّا ... إيّاكُمَا أَن تُكسِبَانَا شَرَّا[1]

ولم يجمع بينهما كراهة اجتماع أداتَي تعريف علىٰ شيء واحـد. واغـتفر فـي المحكي من حيث إنّ المجموع بمنزلة اسم واحد، وفي الاسم الكريم؛ لأنّ أصله: إله علىٰ أحد الأقوال المتقدّمة، حذفت الهمزة علىٰ غير القياس وعـوّض عـنها بـ(أل) فلزمت الكلمة فلا يقاس عليها.

وقد نُظر بأنّ اجتماع أداتين في إحداهما من الفائدة ما في الأُخرىٰ وزيادة، لا تُستكره، مع أنّ بعضهم أجاز[2]: يا الرجلُ، في السعة بإثبات (أل) مع الياء.

وأُجيب بأنّ المحذور ليس من اجتماع تعريفين متغايرين، بدليل جواز: يا هذا، ويا عبدَالله، ويا اللهُ، ويا زيدُ، بل الممتنع اجتماع أداتَي تعريف مع الاسـتغناء عـن الأُخرىٰ بإحداهما.

وقال المبرّد في الأعلام: إنّها تُنكَّرُ ثمّ تُعرَّفُ بحرف النداء، ولكن هذا لا يتم في (يا اللهُ، ويا عبدَالله)[3].

---

(١) لم ينسب لأحد، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٣٦، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٨٣، شـرح ابـن عقيل ٣: ٢٦٤.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٨٣.

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٧٤.

....

وقد قيل: إنّه إذا دخلته (أل)؛ فإمّا أن يُبنىٰ معها وهو بعيد، لكون (أل) معاقبة للتنوين فهي كالتنوين، ومن ثمّ قلَّ بناء الاسم معها فاستُكره حينئذٍ دخولها، وإمّا أن يعرب وهو أيضاً بعيد لحصول علّة البناء، وهي وقوعه موقع الكاف وكونها مثلها في الإفراد والتعريف[1]. والكلّ تعليل بعد الوقوع.

وهنا استعمال آخر في (يا الله)، وهو أكثر دوراناً، وهو حذف حرف النداء، وتعويض ميم مشدّدة مفتوحة في آخره، نحو: اللّهمَّ ارحمنا؛ ولكون الميم عوضاً عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلّا في الضرورة كقول الراجز:

إنّـي إذا مـا حـدثٌ ألَـمَّا   أقولُ: يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّا[2]

وإذا أُريد نداء المعرَّف بـ(أل) يقال: يا أيُّها الرجلُ، بتوسيط (أي) مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمناديٰ؛ لئلّا يجتمع (أل) مع الياء بلا فاصل، وأي والرجل كاسم واحد، فـ(أي): مناديٰ، و(الرجل) تابع مخصّص ملازم له؛ لأنّهم لمّا أرادوا الفصل بين حرف النداء و(أل) بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دالّ علىٰ ماهيّة معيّنة، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلىٰ شيء آخر يقع النداء في الظاهر علىٰ ذلك الاسم المبهم، لشدّة احتياجه إلىٰ مخصّصه الذي هو المعرَّف بـ(أل). ثمّ إن كان مشتقاً فهو نعت نحو: يا أيُّها الفاضلُ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان نحو: يا أيُّها الغلامُ، ولزمت هاء التنبيه عوضاً عمّا فاته من الإضافة.

وإن أُريد به مؤنَّث أُنِّثِ بالتاء نحو: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفسُ﴾[3].

ولا توصف (أيّ) في النداء إلّا بما فيه (أل) نحو: يا أيُّها الرجلُ، وكقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيهِ الذِّكرُ﴾[4]. واسم الإشارة نحو: يا أيُّهذا أقبل.

ومتىٰ كانت صفة (أيّ) معربة لا تكون إلّا مرفوعة؛ لأنّها هي المقصودة بالنداء

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٧٣.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٤١، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٨٤، شرح ابن عقيل ٣: ٢٦٥.

(٣) الفجر: ٢٧.

(٤) الحجر: ٦.

....

حقيقة نحو:﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾[١] ،﴿ يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ ﴾[٢] وإنّما جيء معها بـ(أيّ) للتوصّل كما فُصّل.

وأجازالمازني والزجّاج النصب قياساً علىٰ صفة غيرهامن المناديات المضمومة[٣].

ويجوز وصف صفة (أيّ) إلّا إنّها لا تكون إلّا مرفوعة، مفردةً كانت أو مضافةً.

وإذا جُعل اسم الإشارة سبباً إلىٰ ما فيه (أل) فهو كـ(أيّ)، فتقول: يا أيّـهذا الرجـلُ، بالرفع لا غير إذا أردت ما أردت بقولك:أيُّها الرجلُ. فإن قدرت الوقف علىٰ هذا ولم تجعله وُصلة إلىٰنداء المعرّف بـ(أل)،بل مستغنياً بإفراده عنه جاز نصب الصفة ورفعها إذا لم يكن تركها يفيد معرفة المراد به، فلا يتعيّن الرفع، بل هو والنصب علىٰ السواء.

تنبيه قيل: إنّهم أجازُوا في نحو: مررتُ بهذا الرجل، كون الرجل نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبيّن، وفي [المنعوت] أن يكون أعرف من [النعت][٤]، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟!

وأُجيب بأنّه إن قُدّر بياناً قُدِّرت (أل) فيه لتعريف الحضور فهو يـفيد الجـنس بذاته والحضور بدخول (أل)، والإشارة إنما تدلّ علىٰ الحضور دون الجنس، وإذ قُدِّر نعتاً قُدِّرت (أل) فيه للعهد، والمعنىٰ: مررتُ بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه علىٰ الحضور، والإشارة تدلّ عليه فكانت أعرف. قيل: وهذا معنىٰ كلام سيبويه.

حكم المنادىٰ المكرر

وإذا كُررّ اسم مضاف في النداء، نحو قوله:

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبَّلِ   تطاوَلَ الليلُ عليكَ فانزِلِ[٥]

تعيّن نصب الثاني لكونه منادًى مضافاً أُسقط منه حرف النداء، أو عطف بيان، أو

---

(١) الطلاق: ١، التحريم: ١. (٢) الانفطار: ٦، الانشقاق: ٦.

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٧٥.

(٤) في المخطوط: (وفي النعت أن يكون أعرف من المنعوت). راجع قطر الندىٰ: ١١٦، همع الهوامع ١:٥٦.

(٥) البيت لعبدالله بن رواحة الأنصاري، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٨٥.

....

مفعولاً به بتقدير: أعني، وجاز في الأوّل وجهان: الضمّ، لأنّه منادًى مفرد معرفة، والنصب لأنّه منادًى مضاف حذف منه [المضاف اليه] لدلالة الثاني عليه، وهو مذهب المبرِّد. وأمّا سيبويه فيجعله منادًى مضافاً إلىٰ ما بعد الثاني،والثانيَ مقحماً بين المضاف والمضاف إليه(١).

وفي كلا القولين دخل؛ أمّا قول سيبويه ففيه الفصل بين المضافين وهما كالكلمة الواحدة، وأمّا قول المبرِّد ففيه الحذف من الأوّل لدلالة الثاني، والقياس العكس.(٢)

وعند الفرّاء أنّ الاسمين مضافان إلىٰ ما بعد الثاني(٣)، وفيه ما فيه. ومنهم مَنْ يجعل الاسمين مع فتح الأوّل مركّبين تركيب خمسةَ عشر(٤).

ويجوز في المنادىٰ العلم الموصوف بـ(ابن) متّصل مضاف إلىٰ علم، الضمّ علىٰ الأصل، والفتح علىٰ الإتباع، ولكن علىٰ غير القياس لقصد التخفيف فيما كثر دَورُه في الاستعمال كقولك: يا زيد بن عمرو، ويا عمرو بن سعيد.

والضمّ عند المبرِّد أولىٰ من الفتح(٥)، وأنشد عليه(٦) قول الراجز:

يا حكَمَ بنَ المنذِرِ بنِ الجارودْ   سُرادِقُ المجدِ عليكَ ممدودْ(٧)

ثمّ قال: ولو قال: يا حكمُ بنَ المنذر، كان أجود(٨).

ولوكان الابن مفصولاً عن موصوفه كما في نحو:يا زيدُ الظريفُ ابن عمرو، فليس في الموصوف إلّا الضمّ؛لأنّ مثله لم يكثر في الكلام فلم يستثقل مجيئه علىٰ الأصل.

وهكذا إذا كان الموصوف بـ(ابن) غير علم نحو: يا غلامُ بن زيد، أو لم يكن المضاف إليه علماً نحو: يا زيدُ ابن أخينا.

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٨٦ ـ ٣٨٧، أوضح المسالك ٣: ٨٢، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢١٣، شرح ابن عقيل ٣: ٢٧٣، همع الهوامع ١: ١٧٧.
(٢) قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: ٢١٣.
(٣) أوضح المسالك ٣: ٨٢، همع الهوامع ١: ١٧٧.
(٤) أوضح المسالك ٣: ٨٢.
(٥) أوضح المسالك ٣:٧٩، همع الهوامع ١:١٧٦.
(٦) أي على الفتح .
(٧) اختُلف في قائله، أوضح المسالك ٣: ٧٩ ـ ٨٠، حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني، (المتن) ٣: ١٤١.
(٨) المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٤: ٢١١.

المنادىٰ المضاف لياء المتكلم

تتمّة: المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلّم فيه ثلاث لغات نحو: يا غلام، بالثلاث[1]، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف، فحينئذٍ يحصل ست لغات، كما قال ابن مالك:

واجعلْ مُنادى صحَّ إن يُضَفْ لِيَا كعَبدِ عَبدِي عَبدَ عَبدَا عَبدِيَا[2]

[فالأولى] بحذف الياء وكسر الدال للدلالة، قال الله تعالىٰ: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[3].

[والثانية] بإثباتها ساكنة قال تعالىٰ: ﴿يَا عِبَادِيْ لَا خَوْفٌ عَلَيكُم﴾[4].

[والثالثة] بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ثمّ حذف الألف.

[والرابعة] بعدم الحذف وهو أحسن، قال تعالىٰ: ﴿يَا حَسرَتَىٰ﴾[5] علىٰ أحد الوجوه.

[والخامسة][6] بثبوت الياء مفتوحة وهو أحسن من سابقه. والألف في البيت للإطلاق، قال تعالىٰ: ﴿قُل يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسرَفُوا﴾[7].

واللغة السادسة أقلّ وأضعف، ولهذا لم يذكرها في البيت وهي أن تنوي الإضافة وتجعله مضموماً كالمنادىٰ المفرد، حكي من كلامهم: يا أُمُّ لا تفعلي، بالضمّ، وقُرئ: ﴿قَالَ رَبُّ اَحكُم﴾[8]، بالضم[9]. ومنه: ﴿رَبُّ السِّجنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[10] علىٰ قراءة بعضهم[11].

وإذا كان المضاف إلىٰ الياء (أباً) أو (أُمّاً) جاز فيه عشر لغات: اللغات الست المذكورة، ولغات أربع أُخر:

الأُولىٰ: إبدال الياء تاءً مكسورة، نحو: يا أبتِ، ويا امّتِ.

والثانية: فتحها، نحو: يا أبتَ، ويا أُمّتَ.

---

(١) أي بفتح الميم وضمها وكسرها.

(٢) شرح ابن عقيل ٣: ٢٧٤.

(٣) الزمر: ١٦.

(٤) الزخرف: ٦٨. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦: ١١١، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٧٠.

(٥) الزمر: ٥٦.

(٦) في المخطوط: (الأوّل) .... (السادس).

(٧) الزمر: ٥٣.

(٨) الأنبياء: ١١٢.

(٩) قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٠٥، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٢٥.

(١٠) يوسف: ٣٣.

(١١) إملاء ما مَنّ به الرحمٰن ٢: ٥٣.

....

والثالثة: يا أبتا، ويا أُمَّتا، بالتاء والألف.

والرابعة: يا أبتي، ويا أُمّتي، بالتاء والياء.

وينبغي ألّا يجوز ذلك؛ لأنّ فيه جمعاً بين العوض والمعوّض، ولاسيّما في الصورة الأخيرة إلّا في الضرورة، إلّا الأولىٰ فإنّها فصيحة وقد نطق القرآن بها علىٰ قراءة السبعة، إلّا ابن عامرٍ[١] فقد قرأ بالفتح علىٰ اللغة الثانية، كقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَبَتِ افعَلْ مَا تُؤمَرُ﴾[٢] وقوله: ﴿يَا أَبَتَ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عشَرَ كَوكَباً﴾[٣].

وعلىٰ كلّ حال فالتاء علىٰ قراءة الكسر زائدة عوضاً عن ياء المتكلّم، والكسر للدلالة علىٰ الياء المحذوفة.

وأمّا علىٰ قراءة الفتح فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ التاء التي هي عوض عن الياء حذفت كما تحذف تاء (طلحة) في الترخيم،وزيدت بدلها أُخرىٰ وحرّكت بحركة ماقبلها كما قالوا:ياطلحةَ أقبل، بالفتح.

والثاني: أنّه أبدل من الكسرة فتحة كما أُبدل عن الياء ألفاً.

والثالث: أنّه أُريد (يا أبتا) وهي اللغة الثالثة السابقة، وعليه قول الشاعر:

.... يا أبتَا علَّكَ أو عساكَا[٤]

وحذف الألف تخفيفاً، والوقف علىٰ هذا ونحوه بالتاء عند قوم؛ لأنّها ليست للتأنيث، فيبقىٰ لفظها دليلاً علىٰ المحذوف، وبالهاء عند آخرين؛ شبّهوها بهاء التأنيث.

وقيل: بدل من الألف المبدلة من الياء.

وقيل: هي زائدة لبيان الحركة[٥].

وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ياء المتكلّم مثل: يا غلامَ غلامي،لم يجز

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢: ٢٩٣. (٢) الصافات: ١٠٢.

(٣) يوسف: ٤.

(٤) البيت لرؤبة بن العجّاج، وأوّله : تقول بنتي قد أتىٰ أناكا. المقاصد النحوية (هامش خزانة الأدب) ٤: ٢٥٢.

(٥) إملاء ما مَنّ به الرحمٰن ٢: ٤٨.

....

وقيل: هي زائدة لبيان الحركة[١].

وإذا كان المنادىٰ مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ياء المتكلّم مثل: يا غلامَ غلامي،لم يجز فيه إلّا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلّا إذا كان (ابن أُمّ)، أو (ابن عمّ)، فيجوز أربع لغات:

[الأولىٰ]: فتح الميم.

و[الثانية]:كسرها.

وقد قرأ السبعة[٢] بهما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ابنَ أُمَّ إِنَّ القَومَ استَضعَفُونِي﴾[٣] وقوله تعالىٰ: ﴿يَابنَ أُمَّ لَا تَأخُذ بِلِحيَتِي﴾[٤].

الثالثة: إثبات الياء كقول الشاعر:

يابنَ أُمّي ويا شُقَيِّقَ [نـفسي] أنتَ خلَّفتَني لدهرٍ شـديدِ[٥]

الرابعة: قلب الياء ألفاً كقوله:

يـابْنةَ عـمّا لا تـلومي واهـجعي فليس يخلو منكِ يوماً مضجعي[٦]

فائدةٌ في ذكر توابع المنادىٰ

والحاصل أ نّ المنادىٰ إذا كان مبنيّاً وكان تابعه ـ نعتاً أو توكيداً أو بياناً أو نسَقاً ـ بـ(أل)، وكان مع ذلك مفرداً أو مضافاً وفيه (أل) جاز فيه الرفع علىٰ لفظ المـنادىٰ، والنصب علىٰ محلّه، فما نصب فعلىٰ الأصل، وما رفع فلشبه متبوعه بالمرفوع في اطّراد الهيئة.

---

(١) إملاء ما مَنّ به الرحمٰن ٢: ٤٨.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣٧٥، إملاء ما مَنّ به الرحمٰن ١: ٢٨٥.

(٣) الأعراف : ١٥٠. (٤) طه: ٩٤.

(٥) البيت لأبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٠٧، وفي المصدر: (شقيِّق فؤادي) وهو لا يناسب الوزن.

(٦) البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، نقل في الكواكب الدرية ٢: ١٢.

....

تقول في النعت: يا زيداً الظريفُ، بالضمّ، أو بالنصب، وفي النسق: يا زيدُ والضحاكُ، بالوجهين أيضاً.

قال تعالىٰ: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ﴾[1] فقد قُرئ بالرفع عطفاً علىٰ ﴿جبال﴾.

وقيل: علىٰ الضمير في ﴿أوّبي﴾.

وقُرئ بالنصب أيضاً، وذلك يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: العطف علىٰ موضع ﴿جبال﴾، ويؤيّده قراءة الرفع.

والثاني: الواو بمعنىٰ (مع) والعامل ﴿أوّبي﴾.

والثالث: أن يُعطف علىٰ ﴿فضلاً﴾، والتقدير: وتسبيح الطير. قاله الكسائي.

والرابع: بفعل محذوف، أي وسخّرنا له الطير[2].

فالنصب اختيار أبي عمرو ويونس والجرمي[3].

ووجهه أنّ ما فيه (أل) لم يجز أن يلي حرف النداء فلا يجعل لفظه كلفظ ما يليه.

وبهذا قرأ جميع القرّاء ما عدا الأعرج بنصب ﴿الطير﴾[4].

والرفع اختيار الخليل وسيبويه والمازني[5] والمبرّد إن كان كالخليل[6] فكالخليل وإلّا فكأبي عمرو[7].

ووجهه أنّ المعرَّف يشبه المضاف بخلاف الأوّل كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ تأمّل.

وأمّا المضاف الذي فيه (أل) الذي يشبه المفرد لكون إضافته غير محضة نحو: يا زيدُ الحسنَ الوجه، [فالوجهان].

---

(١) سبأ: ١٠.

(٢) راجع البيان في غريب اعراب القرآن ٢: ٢٧٥، إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن ٢: ١٩٥.

(٣) حاشية الصّبان علىٰ شرح الأشموني ٣: ١٤٩، (المتن).

(٤) مجمع البيان ٨: ٤٩١.

(٥) حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ٣: ١٤٩، (المتن).

(٦) أي إن كان التابع صفة علىٰ زنة فعيل وما أشبهها من الصفات في عروض اللام وجواز حذفها فقول المبرَّد فيه كقول الخليل وإن لم يكن كذلك فكقول أبي عمرو. راجع الهامش: ٦.

(٧) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٦٥.

....

وإن كان التابعُ مضافاً وليس فيه (أل) تعيّن نصبه على المحلّ كقولك: يـا زيـدُ صاحبَ عمرو، ويا زيدُ أبا عبدالله، ويا تميمُ كلَّكم، ويا زيدُ وأبا عبدالله. قال تعالىٰ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1].

وإن كان التابع بدلاً أو نسقاً بغير (أل) أُعطي ما يستحقّه لو كان منادًى، تقول في البدل: يا سعيدُ كرزُ، بالضمّ من غير تنوين كما تقول: يا كرزُ، ويا سعيدُ أبا عبدالله، بالنصب كما تقول: يا عبدَالله، وفي النسق: يا زيدُ وعمرُو، بالضمّ، ويا زيدُ وعبدَالله، بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو [كانا معربين][2].

---

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) في المخطوط: (كان معرباً).

خاتمة: في ترخيم المنادىٰ

وهو في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. يقال: صوت رخيم، أي رقيق[١].

وعند النحويين: هو حذف آخر الكلمة لمجرّد التخفيف علىٰ وجه مخصوص[٢]، لا لعلّة أُخرىٰ. وهو واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعريّة داعية إليه، فإن دعت إليه فبطريق أولىٰ.

شروط الترخيم

وشرطه أن يكون الاسم معرفة، ثمّ إن كان مختوماً بالتاء لم يشترط فيه شيء، فيرخّم سواءً كان علماً أو لا، مجاوز الثلاثة الأحرف أو لا، فتقول في (ثُبة، وحمزة، وطلحة): (يا ثبَ، ويا حمزَ، ويا طلحَ).

وإن لم يختم بها فله شروط ثلاثة: أن يكون مبنيّاً علىٰ الضمّ[٣]. وأن يكون علماً. وأن يتجاوز الثلاثة، نحو: حارث، وجعفر، فتقول: يا حارِ ويا جعفَ، بحذف الحرف الأخير. فـ(عبدالله وإنسان وزيد)، لا يرخّم شيء منها.

ما يحذف للترخيم

والمحذوف للترخيم ثلاثة أضرب:

أحدها: حذف حرف واحد وهو الغالب.

والثاني: حرفان، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط: أن يكون ما قبل الآخر حرفاً زائداً، وأن يكون معتلّاً، وأن يكون ساكناً، وأن يكون قبله ثلاثة أحرف فما

---

(١) الصحاح ٥: ١٩٣٠، باب الميم ـ فصل الراء، رخم، لسان العرب ٥: ١٧٩ ـ رخم.
(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٣٩٢، قطر الندىٰ وبَلُّ الصدىٰ: ٢١٣.
(٣) وفاقاً لابن هشام في قطر الندىٰ.

....

فوقها، وذلك نحو: سلمان، ومنصور، ومسكين، علماً، تقول: ياسلم، ويامنص، ويامسك.

والثالث: المحذوف كلمة برأسها، وذلك في تركيب المزج، نحو: معديكرب، وحضرموت، تقول: يا معدي، ويا حضرُ، لأنّ الكلمة الثانية بمنزلة تاء التأنيث.

حكم آخر المرخم بعد الحذف

ويجوز في المرخَّم قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي اسماً برأسه فيُضمّ، ويُسمّىٰ لغة من لا ينتظر، ويجوز ألّا يقطع النظر عنه، بل يجعل مقدّراً فيبقىٰ علىٰ ما كان عليه، ويسمّىٰ لغة من ينتظر.

فتقول علىٰ اللغة الثانية في (يا جعفَر): (يا جعفَ)، بإبقاء فتحة الفاء، وفي (منصُور): (يا منصُ)، بإبقاء ضمّة الصاد، وعلىٰ الأُولىٰ: (يا جعفُ)، بالضمّ، و(يا منصُ)، باجتلاب ضمّة غير تلك الضمّة التي كانت قبل الترخيم.

وأمّا نحو: (مُسلمة) بضم الميم الأُولىٰ، فلا يجوز فيه إلّا [الثاني][1] نحو: يا مُسلمَ، بفتح الميم، ولا يجوز الضمّ بخلاف «مسلمة»، علماً، فإنّه يجوز فيه الوجهان.

---

(١) في المخطوط: (الأول).

بابُ المفعول من أجله. وهو: الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكَرُ علّةً وبياناً لسببِ وقوعِ الفعلِ، نحو قولِك: قامَ زيدٌ إجلالاً لعمرٍو، وقصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ. ....

باب المفعول من أجله

(**بابُ المفعول من أجله**) ويسمّىٰ المفعول له والمفعول لأجله.

تعريفه

وعرّفه المصنّف بقوله: (**وهو الاسمُ**) لا الفعل والحرف، بل المصدر الفضلة (**المنصوبُ الذي يُذكَرُ علّةً وبياناً**) لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً (**لسببِ**): تعليلٌ للذكر. (**وقوعِ الفعلِ**) العامل فيه، الصادر من فاعله. (**نحو**) أي مثل (**قولِك: قامَ زيدٌ إجلالاً لعمرٍو**)، ونحو قولك: (**قصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ**).

فـ(إجلالاً): مصدر منصوب ذُكر علّةً وبياناً لسبب وقوع الفعل الصادر من زيد، فإنّ سبب قيام زيد هو الإجلال لعمرو، وزمنه وزمن القيام واحد وفاعلهما واحد، وكذلك (ابتغاء): مصدر منصوب ذُكر علّةً وبياناً لسبب القصد إلىٰ المعروف، وزمنهما واحد وفاعلهما واحد. ومثله قوله تعالىٰ: ﴿يَجعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[1].

وإنما مثّل بمثالين؛ لبيان أنّه لا فرق بين الفعل اللازم والمتعدّي، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

موارد جرّه باللام

وأمّا ما ذُكر علّةً ولم يستوفِ الشروط فلا بدّ من جرّه بلام التعليل، أو ما يقوم مقامَها.

---

(١) البقرة: ١٩.

....

فمثال ما فقد المصدريّة قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾(١) فإنّ المخاطبين هم العلّة في الخلق، فجرّالضمير باللام؛ لعدم المصدرية.

وقول امرئالقيس:

ولو أنّ ما أسعىٰ لأدنىٰ معيشة كفاني ـ ولم أطلبْ ـ قليلٌ من المالِ(٢)

ف(أدنىٰ): أفعل تفضيل فجُرَّ باللّام.

ومثال ما فقد اتّحاد الزمان قوله:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها لَدَى السترِ، إلّا لِبسَةَ المُتفضِّلِ(٣)

فإنّ (النوم) وإن كان علّةً في خلع الثوب لكن زمن خلعه سابق علىٰ زمنه.

ومثال ما فقد اتّحاد الفاعل قوله:

وإنّي لَتَعْروني لِذكرَاكِ هِزَّةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القطرُ(٤)

فإنّ (الذكرىٰ) هي علّة عروّ الهزّة، وزمنهما واحد ولكن اختلف الفاعل:

ففاعل العروّ هو الهزة.

وفاعل الذكرىٰ هو المتكلّم.

لأنّ المعنىٰ: لذكري إيّاك، فانخفض باللام.

ولا يمتنع أن يجرَّ بالحرف، المستوفي لشروط النصب، بل هو في جواز ذلك علىٰ ثلاث مراتب:

راجح النصب، وهو المجرّد من (أل)، نحو: ضربتَهُ تأديباً، ويجوز أن يجرَّ فيقال: ضربَتُه لتأديبٍ.

---

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ٥٢، شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٢٧٥، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ١٩٩، شرح شذور الذهب: ٢٢٧، يريد: كفاني قليل من المال ولم أطلب غيره.

(٣) البيت لأمرئ القيس، شرح المعلقات السبع: ٢٢، قطر الندىٰ: ٢٢٧، شرح شذور الذهب: ٢٢٨.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي، شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ٤٥، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٢٨، شرح شذور الذهب: ٢٢٩، شرح ابنٰ عقيل ٣: ٢٠.

....

وراجح الجرّ، وهو المعرَّف بـ(أل)، نحو: جئتُكَ للطمعِ في برِّكَ، وقد يُنصب فيقال: جئتُكَ الطمعَ في برِّكَ.

ومستوٍ فيه الأمران، وهو المضاف، نحو: فعلتُه مخافةَ الشرِّ، ولِمخافةِ الشرِّ.

بـاب المفعول معه. وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكرُ لبيانِ مَنْ فُعِلَ معَهُ الفعل، ....

باب المفعول معه

(**بابُ المفعول معهُ**) أي الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المفعول به في وقوع الفعل عليه. فقوله: (معه)، محلّه رفع علىٰ أنّه مفعول ما لم يسمّ فاعله، أُسند إليه المفعول كما أُسند إلىٰ الجار والمجرور في المفعول به، وله، ولأجله، ومن أجله، وفيه. وهذا كثير في كلامهم وهو إسناد الفعل إلىٰ لازم النصب، وإليه ذُهب في قوله تعالىٰ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَينَكُم﴾[١] بالنصب علىٰ ما قد عرفت سابقاً[٢]. أو أنّه يجعل من قبيل قوله:

أهُمُّ بفعلِ الحَـزمِ لا أسـتطيعُهُ وقد حيلَ بينَ العَيْرِ والنَزْوانِ[٣]

فإنّ النائب عن الفاعل فيه ضمير راجعٌ إلىٰ مصدره، أي حـيلَ الحـيلولة؛ لأنّ (بين) للزوم ظرفيّـتها لا تقوم مقام الفاعل.

فعلىٰ هذا معناه: الذي فعل معه فعل بمصاحبته، علىٰ أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً راجعاً إلىٰ مصدره، والضمير علىٰ كلّ حال عائد إلىٰ (أل) الموصولة.

(وهو) أي المفعول معه (**الاسمُ المـنصوبُ**) بعد (واو) بـمعنىٰ (مـع) دالّـة عـلىٰ المصاحبة بلا تشريك في الحكم (**الذي يُذكرُ لبيانِ**) تعليل للذكر (**مَن فعلَ معَهُ الفعل**) أي المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل.

العامل في المفعول معه

ثمّ اعلم أنّ ناصب المفعول معه ما تقدّم عليه من فعل ظاهر، أو مقدّر، أو اسم يشبه الفعل.

---

(١) الأنعام: ٩٤. (٢) في باب المفعول فيه.

(٣) البيت لصخر بن عمرو السلمي (أخي الخنساء) لسان العرب ١٤: ١١٥ ـ نزا، خزانة الأدب ١: ٢١٠.

نحو قولك: جاء الأميرُ والجيش، استوىٰ الماء والخشبة. ....

وقال الجرجاني: بالواو. والزجّاج: بفعلٍ مضمرٍ(١).

مثال الفعل الظاهر. (نحو) أي مثل (**قولِكَ: جاءَ الأميرُ والجـيشَ**)، (و) نحو قولك: (**استوىٰ الماءُ والخشبةَ**).

ف(الجيش): اسم منصوب مذكور لبيان مَنْ صاحَبَ الأمير في المجيء

و(الخشبة) أيضاً: اسم منصوب مذكور لبيان مَنْ صاحَبَ الماء في الاستواء.

ومثّل بمثالين لبيان أنّ المنصوب بالواو، وقد يجوز عطفه علىٰ ما قبله كالجيش، وقد لا يجوز كالخشبة.

ومثال الفعل المتقدّم: كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ، أي كيف تكون؟ ومثال شبه الفعل: حسبُكَ وزيداً درهمٌ، أي كافيك.

أقسام الاسم الواقع بعد الواو

واعلم أنّ الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو شبهه علىٰ أقسام: قسم يتعيّن فيه العطف فيخرج من هذا الباب، وقسم يتعيّن فيه النصب، وقسم يجوز فيه الوجهان، والعطف أحسن، وقسم يجوز فيه الوجهان، والنصب أحسن، وقسم يجوز فيه الوجهان علىٰ السواء.

فالأوّل نحو: كلّ رجل وضيعته.

والثاني نحو: سرتُ والنيلَ، بالنصب علىٰ أنّه مفعول معه.

والثالث: نحو: ما أنت وقصعةٌ من ثريدٍ؟ وما لزيدٍ وعمرو؟ بالعطف ظاهر، والنصب علىٰ أنّه مفعول معه، والعامل فيه فعل مقدّر يطلب به الاستفهام، أي [ما] تكون وقصعة؟ وما يكون لزيد وعمرٍو؟ وحذف هذا الفعل لكثرته في هذا الباب. وعملت كان الناقصة في المفعول معه.

والرابع نحو: ما لَكَ وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ فإذا أردت العطف هنا أعدت

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١: ٥١٨، أوضح المسالك ٢: ٥٤، همع الهوامع ١: ٢٢٠.

....

العاطف؛ لأنّ العطف علىٰ الضمير المجرور من غير إعادة الجار غـير جـائز عـند بعضهم، فتقول: ما لَكَ ولزيدٍ؟ وما شأنك وشأن عمرو؟

والخامس نحو: جاء البردُ والطيالسةُ[1]، بالرفع علىٰ العطف، والنصب علىٰ أنّـه مفعول معه.

(١) الطيالسة: الأكسية، واحدها والطيلَسان ـ بفتح اللام ـ والطيلس، لسان العرب ٨:١٨٣ ـ طلس.

وأمّا خبرُ (كان) وأخواتِـها، واسـمُ (إنّ) وأخـواتِـها، فـقد تـقدَّم ذكرُها، وكذلك التوابعُ تقدّمتْ هُناك. ....

بقية المنصوبات

(**وأمّا خبرُ كان**) نحو: كان اللهُ غفوراً رحيماً.

(و) خبر (**أخواتِها**) أي أشباهها في رفع الاسم ونصب الخبر.

(و) كذلك (**اسمُ إنّ**) نحو: ﴿إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعمَلُونَ﴾[1].

(و) اسم (**أخواتِها**) أي أشباهها في نصب الاسم ورفع الخبر.

(**فقد تقدّمَ ذكرُها**) في المرفوعات بعد باب المبتدأ والخبر.

(**وكذلك التوابعُ**) الأربعة (**تقدّمتْ**) أيضاً في أبواب أربعة (**هُـناكَ**) أي بـعد ذكـر النواسخ، وأيضاً مفعولا (ظنّ) وأخواتها قد استطرد ذكرها ذكر ما قبلها.

ولمّا فرغ من المنصوبات شرع في ذكر المخفوضات فقال:

---

(١) المائدة: ٨

بـاب مـخفوضات الاسـماء. المـخفوضـاتُ ثـلاثةٌ: مـخفوضٌ بالحرفِ، ومخفوضٌ بالإضافة، وتابعٌ للمخفوض ....

باب مخفوضات الأسماء

(بابُ) أي هذا باب بيان كميّة **(مخفوضاتِ الأسماءِ)** وهي جمع مخفوض، وهو: مااشتمل علىٰ علم المضاف إليه اصطلاحاً من حيث هو مضاف إليه، سواء كان بالكسرة أو بالياء أو بالفتحة.

وأضاف المخفوضات إلىٰ الأسماء لا ليحترز عن شيء كالفعل مثلاً، بل لبيان الواقع؛ لأنّ الأسماء مختصّة بالخفض؛ لأنّه عرض خاصّ لها فلا يدخل علىٰ غيرها كما عرفت، أو ليكون التعبير علىٰ نسقٍ واحد. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[١]، فإنّ مصداق الطائر مغنٍ بتأدية المعنىٰ.

ويجوز أن يتعلّق الظرف بـ﴿يطير﴾ وأن يكون حالاً وهو تأكيد، وإنّما وصف به قطعاً لمجاز السرعة ونحوها؛ لأنّ غير الطائر قد يقال فيه: (طار)، إذا أسرع.

أنواع المخفوضات

(المخفوضاتُ): كميّتها **(ثلاثةُ)** أنواع علىٰ المشهور:

نوعٌ **(مخفوضٌ بالحرفِ)** أي بأحد[٢] حروف الجرّ، وستعرفها.

(و)نوعٌ **(مخفوضٌ بالإضافةِ)** أي بإضافة شيء إلىٰ آخر، أو بتقدير حرف الخفض.

(و) نوعٌ **(تابعٌ للمخفوضِ)** بالحرف أو بالإضافة.

ويوجد مخفوض بالتبعيّة، أي بسبب تبعيّته إلىٰ غيره، ولا منافاة، وقد اجتمعت هذه الثلاثة في (بسم اللهِ الرحمٰنِ الرحيمِ). فـ(اسم): مخفوض بالحرف وهو الباء.

و(الله): مخفوض بالإضافة، وهي إضافته إلىٰ اسم.

و(الرحمن الرّحيم): مخفوضان بالتبعيّة، وهي تبعيّتهما إلىٰ لفظ الجلالة.

---

(١) الأنعام: ٣٨.

(٢) في المخطوط: بأحد حرف من حروف الجر.

فأمّا المخفوضُ بالحرفِ ....

المخفوض بالحرف

وهذا علىٰ سبيل التعداد والتجميل. وأمّا علىٰ سبيل البيان والتفصيل (**فأمّا المخفوضُ بالحرفِ**) قد عرفت فيما تقدّم معنىٰ الحرف لغةً[١] هو: الطرف، يقال: حرف الشيء، أي طرفه وشفيره وحدُّه، وواحد من حروف الهجاء، سمّيت حروف التهجّي بذلك لأنّها أطراف الكلمة، ويستعمل في معنىٰ الكلمة، يقال: (إذاً) مثلاً حرف، أي كلمة.

والحرف عند النحاة: ما جاء بمعنىٰ ليس باسم ولا فعل[٢].

ولو قيل: ما جاء لمعنًى في غيره، فهذا مبهم؛ فإن أُريد أنّ الحرف ما دلّ علىٰ معنىٰ يكون المعنىٰ حاصلاً في غيره أو حالاً في غيره، لزم أن تكون [أسماء][٣] الأعراض والصفات كلّها حروفاً، وإن أُريد معنًى ثالث فلابدّ من بيانه.

والصواب أنّ المعنىٰ الذي وضع له الحرف سواءً كان نسبةً أو مستلزماً لها هو المعيّن بتعيين لا يحصل في الذهن إلّا بذكر المتعلّق، مثلاً (ليت) موضوع لكلّ فرد معيّن من التمنّيات التي تتعلّق بالمتعلّقات مثل (زيدٌ قائمٌ)، فلابدّ من ذكره.

وهذا معنىٰ ما قيل: إنّ الحرف وضع باعتبار معنىٰ عامّ هو نوع من النسبة، والنسبة لا تتعيّن إلّا بالمنسوب إليه، فَمَا لمْ يذكر متعلَّق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع وهو مدلول الحرف، لا في العقل ولا في الخارج، وإنّما ما يتحصّل بتعلُّقه، فيُتعقّل بتعلُّقه. فقد ظهر أنّ ذكر متعلَّق الحرف إنّما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلَّقه، واعتبر مثل هذا في الابتداء ولفظة (من).

وأمّا نحو (ذو وفوق)، فهو موضوع لذاتٍ مّا، باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة،

(١) الصحاح ٤: ١٣٤٢، باب الفاء ـ فصل الحاء، حرف، لسان العرب ٣: ١٢٨ ـ حرف.
(٢) القاموس المحيط ٣: ١٨٦ ـ ١٨٧، باب الفاء ـ فصل الحاء، حرف.
(٣) في المخطوط: (اسم).

....

والفوقية لها نسبة تقييديّة إليها، فليس في مفهومه ما لا يتحصّل إلّا بذكر متعلّقه، بل هو مستقلّ بالتعقّل.

والحرف من حيث هو حرف ماهيّة معلومة متميّزة عمّا عداها، فكلّ ما كان كذلك صحّ الإخبار عنه بكونه ممتازاً عن غيره.

وحروف المعاني: هي التي تفيد معنًى كـ(سين) الاستقبال وغيرها، سمّيت بها للمعنىٰ المختصّ بها.

وحروف المباني: هي التي تُبنىٰ منها الكلمات كـ(زاي) زيد. وحروف الإطلاق [وهي حروف][1] مدٌّ تتولّد من إشباع حركة الرّوي، فلا وجود [لها][2] إلّا بعد تحريك الرّوي.

وحروف الزيادة قد جمعها بعض الأُدباء في بيتٍ مرّتين:

أتىٰ ومن سُهيلٍ ومن سهيلٍ أتىٰ

وآخر ثلاث مرّات:

يا أوسُ هَلْ نِمْتَ وَلَم يَأْتِنا سـهوٌ فقالَ اليومَ تنسَاهُ

وآخر أربعاً:

هناءٌ وتسليمٌ تلا يومَ أُنسِه نهايةُ مسؤولٍ أمان وتسهيلُ[3]

والحرف ستة أنواع: ما لا يختصّ بالأسماء ولا الأفعال، بل يدخل علىٰ كلّ منهما ولا يعمل كـ(هل).

وما لا يختصّ بهما ويعمل كالأحرف المشبّهة بـ(ليس).

وما يختصّ بالأسماء ويعمل فيها الجرّ، وهو المراد هنا كـ(في، وعن)، والرفع أو النصب، كـ(إنّ وأخواتها).

---

(١) في المخطوط: (هو حرف). (٢) في المخطوط: (له).

(٣) ذكر محيي الدين عبد الحميد في حاشيته المسماة منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل أنه لابن مالك، شرح ابن عقيل ٤:٢٢٦.

فهو ما يُخفضُ بمِن، وإلَىٰ، ....

وما يختصّ بالأسماء ولا يعمل فيها كأداة التعريف.

وما يختصّ بالأفعال ويعمل فيها الجزم، كـ(لم)، أو النصب كـ(لن).

وما يختصّ بالأفعال ولا يعمل فيها، كـ(قد، والسين، وسوف).

(فهو) أي المخفوض بالحرف، أعني: أحد حروف الخفض، ويسميها الكوفيّون حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معنىٰ الفعل إلىٰ الاسم، أي تربط بينهما[١].

وتسمّىٰ حروف الصفات؛ لأنّها تحدث صفة في الاسم من ظرفيّة أو غيرها؛ أو أنّها تقع صفاتٍ للنكرة كما تقع أحوالاً بعد المعرفة، وحروف الجرّ؛ لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلىٰ ما[بعدها][٢]، أو لأنّ أثرها فيما يليه الجرّ.

معاني حروف الجرّ

(ما) أي اسم **(يُخفضُ)** أي يجرّ بالكسرة أو الياء أو الفتحة **(بمِن)** بكسر الميم وسكون النون، وتفتح إذا تلاها ساكن، ومن معانيها الابتداء.

(وإلىٰ) وهي نقيضة (مِن)؛ لأنّها بإزاء ظرف من الجوانب الستّ في المفردات:

فهي لتحديد النهاية مكاناً، نحو: سرتُ من البصرةِ إلىٰ الكوفةِ، فـ(البصرة والكوفة): اسمان مخفوضان لدخولِ (مِن) و(إلىٰ) عليهما.

وزماناً نحو: ﴿لِلَّهِ الأَمرُ مِن قَبلُ وَمِن بَعدُ﴾[٣]، ونحو (شرعُ محمّدٍ مستمرٌّ إلىٰ يومِ القيامةِ).

وتأتي (مِن) للتبيين، وعلامته أن يوضع الموصول في موضعها، نحو: ﴿فَاجتَنِبُوا الرِّجسَ مِنَ الأَوثَانِ﴾[٤].

وهو قليل، حتىٰ أنكره بعض، وبعض خصّه بما إذا كان بعد (ما) و(مهما)، كقوله

---

(١) همع الهوامع ٢: ١٩.

(٢) في المخطوط: (قبلها).

(٣) الروم: ٤.

(٤) الحج: ٣٠.

وعَنْ،..

تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِن آيَةٍ﴾(١).

و﴿مَهمَا تَأتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾(٢).

وللتبعيض وهو كثير، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾(٣).

وبمعنىٰ (في) نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَومِ الجُمُعَةِ﴾(٤).

وزائدة نحو: ما جاءني من أحدٍ، و﴿هَل مِن خَالِقٍ غَيرُ اللهِ﴾(٥).

وتدخل علىٰ الاسم الظاهر كما في الأمثلة، وعلىٰ المضمر، نحو (منهُ عطاءٌ ومنكَ ثناءٌ).

وقد تأتي (إلىٰ) بمعنىٰ (مع)، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأكُلُوا أَموَالَهُم إِلَىٰ أَموَالِكُم﴾(٦) أي مع أموالِكم.

وتأتي لتبيين الفاعل من المفعول إذا وقعت بعد فعل تعجّب، أو اسم تفضيل مفهمين حبّاً أو بغضاً، نحو (ما أحبّني)، و(ما أبغضني). فإن قلت: (لفلان)، فأنت الفاعل وهو المفعول، وإن قلت: (إلىٰ فلان)، فالعكس.

وتدخل علىٰ الظاهر كما عرفت.

وعلىٰ المضمر لكن تقلب ألفها ياءً ، حملاً علىٰ (علىٰ ولدىٰ) ، نحو (إليه وإليك).

(وعَنْ) ومن معانيها المجاوزة حقيقةً، نحو (رميتُ السهمَ عن القوسِ)، فـ(القوس): اسم مخفوض لدخول (عن) عليه.

ومجازاً نحو (بلغني عن زيدٍ حديثٌ)، أي تجاوز عنه حديث.

والبدل نحو: ﴿لَا تَجزِي نَفسٌ عَن نَّفسٍ شَيئاً﴾(٧).

والتعليل نحو: ﴿ومَا كَانَ استِغفَارُ إِبرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوعِدَةٍ﴾(٨).

---

(١) البقرة: ١٠٦. (٢) الأعراف: ١٣٢.
(٣) البقرة: ٨. (٤) الجمعة: ٩.
(٥) فاطر: ٣. (٦) النساء: ٢.
(٧) البقرة: ٤٨. (٨) التوبة: ١١٤.

وعلىٰ، ....

وقد تكون بمعنىٰ (بعد)، نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ﴾(١) أي بعد طبق.

وبمعنىٰ (علىٰ)، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾(٢).

وبمعنىٰ (من)، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَن عِبَادِهِ﴾(٣).

وبمعنىٰ الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾(٤).

وهي أعمّ من علىٰ؛ لأنّها تستعمل في الجهات الستّ.

وتدخل علىٰ الظاهر كما في الأمثلة.

وعلىٰ المضمر كقوله:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ، لا أفضَلتَ في حَسَبٍ   عَـنِّي ولا أنتَ دَيَّـاني فَـتَخزُوني(٥)

ونحو (عنهُ وعنكَ).

(وعلىٰ) ومن معانيها الاستعلاء حقيقةً، نحو: ركبتُ علىٰ الفرسِ، فـ(الفرس): اسم مخفوض لدخول (علىٰ) عليه.

ومجازاً، نحو (عليهِ دينٌ).

وقد تكون بمعنىٰ (في) للظرفيّة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾(٦).

وبمعنىٰ (عن) كقول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بَـنُو قُشَـيْرٍ   لَعَمرُ اللهِ أَعجَبَني رِضَاهَا(٧)

وتدخل علىٰ الظاهر كما في الأمثلة.

وعلىٰ المضمر كما في البيت، ونحو (عليهِ وعليكَ).

---

(١) الانشقاق: ١٩.   (٢) محمّد: ٣٨.

(٣) الشورىٰ: ٢٥.   (٤) النجم: ٣.

(٥) البيت لذي الأصبع العدواني، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٩٤، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٢٠، شرح ابن عقيل ٣: ٢٣.   (٦) البقرة: ١٠١.

(٧) البيت للقحيف العقيلي، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٣٠، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٧٢، ٣٢١، شرح ابن عقيل ٣: ٢٥.

وفي، ....

(وفي) وهي للظرفيّة حقيقةً في المكـان، نـحو: ﴿الٓمٓ * غُـلِبَتِ الرُّومُ فِـى أَدنَـى الأَرضِ﴾(١).

وفي الزمان، نحو: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾(٢).

وللمصاحبة كـ(مع)، نحو: ﴿لَو خَرَجُوا فِيكُم﴾(٣).

والتعليل، نحو: ﴿لَمَسَّكُم فِيمَا أَفَضْتُم﴾(٤).

وبمعنىٰ (من) نحو: ﴿ويَومَ نَبعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً﴾(٥).

وبمعنىٰ (عن) نحو: ﴿فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعمَىٰ﴾(٦).

و[في الظرفية] مجازاً، نحو (النجاةُ في الصدقِ كـما أنّ الهـلاكَ فـي الكـذب)، ﴿وَلَكُم فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾(٧).

وللاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخلِ﴾(٨) أي علىٰ جذوع النخل؛ لأنّ الغرض من الصلب التشهير.

وبمعنىٰ الباء، نحو: ﴿يَذرَؤُكُم فِيهِ﴾(٩).

وبمعنىٰ (إلىٰ)، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيدِيَهُم فِي أَفوَاهِهِم﴾(١٠).

وبمعنىٰ (عند)، نحو: ﴿وَجَدَهَا تَغرُبُ فِي عَينٍ حَمِئَةٍ﴾(١١).

وللمقايسة، وهي الداخلة بين مفصول سابق وفاصل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الحيَاةِ الدُّنيَا فِي الآخِرَةِ إلَّا قَلِيلٌ﴾(١٢).

وزائدة للتأكيد، نحو: ﴿أركَبُوا فِيهَا بِسمِ اللهِ مَجراهَا وَمُرْساهَا﴾(١٣).

وتدخل علىٰ الظاهر كما في الأمثلة، وعلىٰ المضمر، نحو: فيهِ وفيكَ.

---

(١) الروم: ١ ـ ٣.
(٢) الروم: ٤.
(٣) التوبة: ٤٧.
(٤) النور: ١٤.
(٥) النحل: ٨٩.
(٦) الإسراء: ٧٢.
(٧) البقرة: ١٧٩.
(٨) طه: ٧١.
(٩) الشورىٰ: ١١.
(١٠) إبراهيم: ٩.
(١١) الكهف: ٨٦.
(١٢) التوبة: ٣٨.
(١٣) هود: ٤١.

وحتّىٰ، ورُبَّ، ....

(وَحتَّىٰ) وهي للانتهاء مثل (إلىٰ)، نحو: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[١].

فـ﴿حين﴾: اسم مخفوض لدخول حتىٰ عليه.

إلّا إنّ ما بعد حتىٰ داخل في حكم ما قبلها؛ لاختصاصها بغاية الشيء في نفسه، نحو (أكلتُ السمكةَ حتّىٰ رأسها)، ولا تقول: حتىٰ نصفِها، بخلاف ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ﴾[٢].

وأيضاً فيها معنىٰ الاستثناء. ولا تقع خبراً للمبتدأ. والمجرور بها لا يكون إلّا آخِراً ممّا قبله أو متّصلاً بالآخر. وإنّ ما بعدها لا يكون إلّا من جنس ما قبلها.

ووافقتها إذا كانت جارّة، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطلَعِ الفَجرِ﴾[٣].

و(إلىٰ) مع مجرورها تقوم مقام الفاعل، بخلاف حتّىٰ. وخالفت (إلىٰ) في أنّها لا تدخل علىٰ مضمر، بل تختصّ بالظاهر، خلافاً للمبرّد[٤] مستدلّاً بقول الشاعر:

فلا واللهِ لا [يلفي][٥] أُنـاسٌ   فتًى حتَّاكَ يابنَ أبي زيادِ[٦]

وهي تخفض وترفع وتنصب كما مضىٰ؛ ولهذا قال الفرّاء: أموت وفي نفسي من (حتىٰ) شيء.

(ورُبَّ) قيل: هي موضوعة للتقليل والتكثير علىٰ السواء، أو للتقليل غالباً والتكثير نادراً، أو بالعكس، أو للتكثير في موضع المباهاة والتقليل فيما عداه، أو لم توضع لهما، بل يستفادان من سياق الكلام، ولمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً ولها صدر الكلام كـ(كم)؛ لكونها لإنشاء التقليل، نحو (ربّ رجلٍ كريمٍ لم أُفارقْه).

فـ(الرجل): اسم مخفوض لدخول (ربّ) عليه.

---

(١) يوسف: ٣٥.   (٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) القدر: ٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٧٠، مغني اللبيب: ١٦٦، همع الهوامع ٢: ٢٣.

(٥) في المخطوط: (يبقىٰ)، وما أثبتناه من المصدر.

(٦) لم ينسب لأحد، شرح الرضي ٤: ٢٧٧، شرح ابن عقيل ٣: ١١، همع الهوامع ٢: ٢٣.

وواوها، ....

وتختصّ بنكرة موصوفة بمفرد أو جملة. وقد تدخل علىٰ مضمر مبهم مُبَيَّن بنكرة منصوبة، نحو (ربّه رجلاً). ولا يليها إلّا الاسم.

وتلحقها (ما) الكافّة، فتدخل علىٰ الجمل، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]، وقال الشاعر:

ربَّما الجامِلُ المُؤبَّلُ فيهم   وعَناجيجُ بينهُنَّ المِهارُ[2]

لأنّ التركيب يزيل الأشياء عن أُصولها، ويخليها[3] عن أوضاعها ورسومها، وهكذا (قلّ) و(طال).

وقد تكون[4] زائدة فتجرّ الاسم، نحو:

ربَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ   بين بُصرىٰ وطعنةٍ نجلاءِ[5]

وتختصّ بالدخول علىٰ الظاهر، وقد تدخل في السعة علىٰ مضمر، إلّا إنّه بعدها يلزمه الإفراد والتذكير والتفسير بمميّز، نحو (ربّه رجلاً عرفته)، و (ربّه امرأة لقيتها) و (ربّه رجلين رأيتهما)، وما أشبه ذلك.

(وواوها) أي واو (ربّ)، وحكمها حكم ربّ في الدخول علىٰ النكرة الموصوفة، وفي عدّها من حروف الجرّ تسامح؛ لأنّ الجرّ حقيقة بـ(ربّ)؛ لأنّها قد تُحذف ويبقىٰ عملها بعد الواو كثيراً، كقوله:

وبلدةٍ لَيسَ بِهَا أنيسُ   إلّا اليعافيرُ و إلّا العيسُ[6]

---

(١) الحجر: ٢.

(٢) البيت لأبي دؤاد الأيادي، شرح أبيات سيبويه: ٢٣١، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٩٥، مغني اللبيب: ١٨٣، شرح ابن عقيل ٣: ٣٣، همع الهوامع ٢: ٢٦، والجامل: جماعة من الإبل تقع علىٰ الذكور والإناث، لسان العرب ٢: ٣٦١ـ جمل، والمؤبَّل: القطيع من الإبل، أو الإبل الكثيرة، أو المتخذة للاقتناء، لسان العرب ١: ٤٩ ـ أبل، والعناجيج مفردها عُنجوج: وهو الرائع من الخيل، أو الجواد، لسان العرب ٩: ٤١٨ ـ عنج، والمهار جمع مُهر، وهو ولد الفرس، لسان العرب ١٣: ٢٠٧، ٢٠٨ ـ مهر.

(٣) في المخطوط: (يخلها).

(٤) أي (ما).

(٥) البيت لعدي بن الرعلاء، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٩٤، مغني اللبيب: ١٨٣.

(٦) البيت لجران العود النميري، شرح أبيات سيبويه: ١٩٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٧١، شرح ⇐

والباء، ....

فـ(بلدة): اسم مخفوض لدخول واو (ربّ) عليه. وبعد (بل) و(الفاء) قليل، كقوله:

بل بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَـتَمُهْ   لا يُشتَرىٰ كَتَّانُهُ وجَهرَمُهْ(١)

أي ربّ بلدٍ، وقول الآخر:

فمِثلِكِ حُبلىٰ قد طَرَقتُ ومُرضعٍ   فَأَلهَيتُها عن ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ(٢)

أي ربّ مثلك.

(والباء) وهي ثلاثة أقسام؛ لأنّها إن صحّ نسبة العامل إلىٰ مصحوبها فهي للاستعانة، نحو (كتبتُ بالقلم)، فـ(القلم): اسم مخفوض لدخول الباء عليه. وتعرَّف أيضاً بأنّها الداخلة علىٰ أسماء الآلات.

وإلّا فإن كان التعلّق إنّما وجد لأجل وجود مجرورها فهي باء العلّة، نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾(٣).

وتُعرَّف أيضاً بأنّها الصالحة غالباً لحلول اللام محلّها، وإلّا فهي للسببيّة، نحو: ﴿فَأَخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُم﴾(٤).

وللإلصاق، أي تعليق أحد المعنيين بالآخر؛ إمّا حقيقة، نحو: ﴿وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم﴾(٥)، أو مجازاً، نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِم يَتَغَامَزُونَ﴾(٦). وهو أصل معاني الباء، بحيث لا يكون معنًى إلّا وفيه شَمّة منه؛ ومن ثمّ اقتصر عليه سيبويه في الكتاب(٧).

والمصاحبة، نحو (شريتُ الفرسَ بسرجِها)، و(خرجَ زيدٌ بعشيرتِه).

وللتعدية كالهمزة، وهو جعل اللازم متعدّياً بتضمينه معنىٰ التصيير، نحو: ﴿وَلَو شَاءَ

⇐ الرضي علىٰ الكافية ٤: ٢٩٦، شرح شذور الذهب: ٢٦٥، واليعافير مفردها يَعفُور: وهو الظبي الذي لونه كلون العفر: وهو التراب، أو هو عامة الظبي، لسان العرب ٩: ٢٨٤ ـ عفر.

(١) البيت لرؤبة بن العجّاج، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٥٢٩، شرح ابن عقيل ٣: ٣٧، والجَهرمية ثياب منسوبة إلىٰ جَهرم، لسان العرب ٢: ٤٠٠ ـ جهرم. وجَهرم: اسم مدنية بفاس، معجم البلدان ٢: ١٩٤ ـ جهرم.

(٢) البيت لأمرئ القيس، شرح أبيات سيبويه: ١٧١، شرح المعلّقات السبع: ١٨، شرح ابن عقيل ٣: ٣٦، وفي شرح أبيات سيبويه: (ومثلِك بكرٍ).

(٣) النساء: ١٦٠.

(٤) البقرة: ٢٢.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) المطفّفين: ٣٠.

(٧) مغني اللبيب: ١٣٧، همع الهوامع ٢: ٢٠.

....

الله لَذَهَبَ بِسَمعِهِم﴾[١] أي أذهبه، والتعدية بهذا المعنىٰ مختصّة بالباء. وأمّـا التـعدية بمعنىٰ ايصال معنىٰ الفعل إلىٰ معموله بواسطة الحرف، [فلا][٢] اختصاص لأحدها علىٰ [غيره][٣].

وللمقابلة؛ وهي تدخل تارة علىٰ الثمن، نحو: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخس﴾[٤]. وأُخرىٰ علىٰ المثمن، نحو: ﴿وَلَا تَشتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً﴾[٥].

وللظرفية زماناً أو مكاناً. نحو: ﴿وَلَقَد نَصَرَكُم اللهُ بِبَدرٍ﴾[٦]، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الغَربِيِّ﴾[٧].

وبمعنىٰ (من) نحو: ﴿عَيناً يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[٨].

وبمعنىٰ (عن)، نحو: ﴿فاسْأَل بِهِ خَبِيراً﴾[٩].

وبمعنىٰ (علىٰ)، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾[١٠].

وبمعنىٰ (إلىٰ) نحو: ﴿وَقَد أَحسَنَ بِي﴾[١١].

وزائدة في النفي والاستفهام قياساً، نحو (ما زيدٌ بقائمٍ)، و(هل زيدٌ بقائمٍ)؟.

وفي الفاعل وجوباً من نحو: ﴿أَسمِعْ بِهِم﴾[١٢].

وسماعاً في الفاعل من نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيداً﴾[١٣] علىٰ سبيل الجواز.

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلقُوا بِأَيدِيكُم إِلَىٰ التَّهلُكَةِ﴾[١٤].

وفي المبتدأ، نحو: ﴿بِأَيِّكُمُ المَفتُونُ﴾[١٥].

وتدخل علىٰ الظاهر كما في الأمثلة، وعلىٰ المضمر، نحو (بهِ وبكَ).

---

(١) البقرة: ٢٠.
(٢) في المخطوط (لا).
(٣) في المخطوط: (غيرها).
(٤) يوسف: ٢٠.
(٥) البقرة: ٤١.
(٦) آل عمران: ١٢٣.
(٧) القصص: ٤٤.
(٨) الإنسان: ٦.
(٩) الفرقان: ٥٩.
(١٠) مريم: ٩٧.
(١١) يوسف: ١٠٠.
(١٢) مريم: ٣٨.
(١٣) النساء: ٧٩.
(١٤) البقرة: ١٩٥.
(١٥) القلم: ٦.

والكاف، واللام، ....

(والكاف) وهي للتشبيه في الذات أو الصفات، نحو (زيدٌ كأخيهِ)، و(عمرٌو كالأسد). فـ(الأسد): اسم مخفوض لدخول الكاف عليه.

وللتعليل، نحو: ﴿وَاذكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم﴾(١).

وتزاد للتأكيد، نحو: ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾(٢)؛ لأنّ سَوقَ الآية لبيان نفي المِثل، وجعلها غير مزيدة يوهم إثباته، وفيه تأمّل.

وللاستعلاء، نحو (كما أنتَ عليهِ).

وتختصّ بالظاهر. وقد تدخل علىٰ المضمر علىٰ سبيل الشذوذ أو الحكاية كقوله:

فلا تَرَىٰ بَعلاً وَلا حَلائِلا ... كَهُ ولا كَهُنَّ إلّا حاظِلاَ(٣)

(واللام) وهي للملك، نحو: ﴿المُلكُ اليَومَ للهِ الوَاحِدِ القَهَّارِ﴾(٤)، فلفظ الجلالة اسم مخفوض لدخول اللام عليه.

وشبه الملك وهو الاختصاص، نحو (السرجُ للفرسِ).

وللتعدية، نحو (قلتُ لَهُ افعل).

والتعليل، نحو (جئتُ لإكرامِكَ).

وزائدة للتأكيد، نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٥)، أي ردفكم.

وبمعنىٰ الواو في القسم للتعجب، نحو (للهِ لا يؤخِّر الأجلَ).

وبمعنىٰ (عن)، نحو: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَو كَانَ خَيراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيهِ﴾(٦). وليس معنىٰ الآية أنّ الكافرين خاطبوا المؤمنين؛ لأنّه لو كان كذلك لوجب أن يقال: ما سبقتمونا إليه، فعلم أنّ المعنىٰ: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا.

والفرق بين اللام الجارّة ولام الابتداء بجوهر المدخول، فإنّه مرفوع مع لام

---

(١) البقرة: ١٩٨. (٢) الشورىٰ: ١١.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج، شرح أبيات سيبويه: ٢٠٧، وفيه: أن البيت للعجاج، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٣٢٦، شرح ابن عقيل ٣: ١٤، والحاظل: اسم فاعل من الحظل، وهو غيرة الرجل علىٰ المرأة. لسان العرب ٣: ٢٣١ ـ حظل.

(٤) غافر: ١٦.

(٥) النمل: ٧٢. (٦) الأحقاف: ١١.

وبحروف القسم، وهي: الواو، والتاءُ، والباءُ.................

الابتداء ومجرور مع الجارّة، وتدخل علىٰ الظاهر كما في الأمثلة، وعلىٰ المـضمر، نحو (لهُ ولكَ).

حروف القسم

(و) ما يُخفض أيضاً (**بحروفِ القسمِ**) أي بأحد حروفه الثلاثة (**وهي: الواو**) نحو (واللهِ لأفعلَنَّ).

فـ(الله): اسم مُقسَمٌ به مخفوض لدخول الواو عليه.

ولا تستعمل إلّا مع حذف الفعل فلا يقال: أقسمتُ واللهِ؛ وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أعني: الباء في ذلك، وفي السؤال أيضاً لا يقال: واللهِ أخبِرْني، كما يقال: باللهِ أخبِرْني، حطّاً للواو عن درجة الباء.

وتختصّ بالاسم الظاهر سواءً كان اسم الله أو غيره فلا يقال: وَكَ لأفعلَنَّ كذا، بل يقال: (والله) أو ([و]ربِّ الكعبة). وذلك الاختصاص أيضاً لحطِّ رتبتها عـن رتـبة الأصل وهو الباء بتخصيصها بأحد القسمين، وخصّ الظاهر لأصالته.

(**والتاءُ**) المثنّاة [من] فوق، مثل الواو في حذف الفعل وكونها لغير السؤال، نحو: ﴿تَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصنَامَكُم﴾[1]. فلفظ الجلالة اسم مخفوض لدخول التاء عليه.

وتختص بلفظ الجلالة من الأسماء الظاهرة حطّاً لمرتبتها عن رُتبة أصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض المُظهَر.

وخصّ منه ما هو أصل في القسم وهو لفظ الجلالة فلا تدخل علىٰ (ربّ) مضافاً إلىٰ الكعبة، بخلاف أُختيها، وقد تُجعل هاءً؛ لأنّ بـينها وبـين الواو مـن التـناسب، الطرفيّة في المخرج[2]، نحو (هاالله لأفعلَنَّ).

(**والباءُ**) الموحّدة، نحو (باللهِ أُقسمُ)، فلفظ الجلالة اسم مقسم به مخفوض لدخول

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) فالهاء من حروف الحلق والواو من حروف الشفة، وكلاهما طرف، وبقية مخارج الحروف مما بينهما.

وبمُذْ، ومُنْذُ. ....

الباء عليه، وهي أعمّ من الواو والتاء فيما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال، والدخول علىٰ المُظهَر مطلقاً أو علىٰ لفظ الجلالة خاصّة، فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره، نحو (بالله)، و(أقسمُ بالله).

وكما تكون لغير السؤال تكون له أيضاً، نحو (بالله لأفعلَنَّ)، و(باللهِ أجلس)، وكما تدخل علىٰ المُظهَر تدخل علىٰ المضمر، نحو (بالله لأفعلَنَّ)، و(بك لأفعلَنَّ).

وفي الدخول علىٰ المُظهَر لا تختصّ بلفظ الجلالة، نحو: بالرحمنِ لأفعلَنَّ، بخلافهما لأنّهما يختصّان ببعض هذه الأُمور كما عرفت.

(و) ما يُخفض أيضاً (بمُذْ، ومُنْذُ)، مقتطعٌ أحدهما من الآخر، وهما للزمان الماضي أو الحاضر، فهما لابتداء الزمان بمعنىٰ أوّل المدّة لا جميعها إن كان الزمان ماضياً؛ نفياً أو إثباتاً، نحو (ما رأيتُهُ مذْ سنةِ كذا)، و(سافرتُ من البلدِ مذْ شهرِ كذا)، وللظرفيّة المحضة من غير اعتبار معنىٰ الابتداء، بل بمعنىٰ جميع المدّة إن كان الزمان حاضراً، نحو (ما رأيتُهُ مذْ شهرِنا).

وإذا جُرّ الزمان بعدهما فهما حرفا جرٍّ بمعنىٰ (من) مع الماضي، و (في) مع الحاضر كما عرفت.

وتليهما الأفعال فيحكم بظرفيّتهما وإضافتهما إلىٰ الجمل.

والحاصل أنّ (مذ ومنذ) لا يخرجان عن أن يكونا حرفي جرٍّ بمعنىٰ (من) أو (في)، أو اسمين بمعنىٰ أوّل المدّة أو جميعها، مرفوعين بالابتداء، أو منصوبين علىٰ الظرفيّة.

فهذه ستة عشر حرفاً، وهي المشهورة في الجرّ عندهم.

بقية حروف الجرّ

ومنها: (خلا وعدا وحاشا) لاستثناء ما بعدها عمّا قبلها، فإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفاً جارّة، نحو (جاءَ القومُ خلا زيدٍ)، و(عدا زيدٍ)، و(حاشا زيدٍ)، بالجرّ،

....

وبهذا الاعتبار تذكر هاهنا.

قال سيبويه: حاشا: حرف جرٍّ وفيه معنىٰ الاستثناء، كما أنّ حتىٰ تجرّ ما بعدها وفيها معنىٰ الانتهاء[١].

وفي (الإيضاح): هي كلمة استعملت للاستثناء وللتنزيه، كقولك: ضربتُ القـومَ حاشا زيد؛ ولذلك لم يحسن صلّىٰ الناسُ حاشا زيد؛ لفوات معنىٰ التنزيه.

وأسقطها المصنِّف لتقدُّم ذكرها في المستثنىٰ.

وإذا نصبت تكون أفعالاً ماضية كما مضىٰ.

قال المبرَّد[٢]: حاشا: يكون فعلاً مضارعاً بمعنىٰ (استثني) يقال: حاشا يحاشي. قال النابغة:

.... ولا أُحاشي من الأقوامِ من أحدِ[٣]

ومنها: (لعلّ، ومتىٰ، وكي، ولولا) فيكون الجميع حينئذٍ ثلاثة وعشرين حـرفاً. وأسقط هذه أيضاً لشذوذها وقلّتها؛ لأنّ (لعلّ) لا يَـجرُّ بـها إلّا بـنو عـقيل، قـال شاعرهم:

لعلَّ اللهِ فـضَّلَكُم عـلينا   بشيءٍ أنّ أُمَّكُمُ شَريمُ[٤]

و(متىٰ) لا يَجرُّ بها إلّا هذيل، قال شاعرهم:

شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثُمّ تَرَفَّعتْ   متىٰ لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَـئيجُ[٥]

و(كي) لا يُجرُّ بها إلّا مع (ما) الاستفهاميّة، وذلك في قولهم في السؤال عن علّة الشيء: (كيمه)، بمعنىٰ (لمه).

---

(١) كتاب سيبويه ١: ٤٤٢.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢: ١٢٤، مغني اللبيب: ١٦٤، همع الهوامع ١: ٢٣٣.

(٣) ديوان النابغة الذبياني: ٣٣. وأوله: ولا أرى فاعلاً في الناس يشغله.

(٤) لم ينسب لأحد، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٤٩، شرح ابن عقيل ٣: ٥.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، شرح الرضي علىٰ الكافية ٣: ٢٠٤، مغني اللبيب: ١٤٢، ٤٤١، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٥٠، شرح ابن عقيل ٣: ٦، والنئيج: الصوت. لسان العرب ١٤: ٥ ـ نأج.

....

و(لولا) لايُجرُّ بها إلّا الضمير في قولهم: لولاي، ولولاك، ولولاه، وهو نادر، قال الشاعر:

أَومَتْ بــعَينَيهَا مــن الهَـودَجِ   لولاكَ في ذا العامِ لم أحجُجِ[1]

والأكثر في العربيّة: لولا أنا، ولولا أنت، ولولاه، قال تعالىٰ: ﴿لَولَا أنتُم لَكُنَّا مُؤمِنِينَ﴾[2].

وتنقسم الحروف المذكورة:

إلىٰ ما وضع علىٰ حرف واحد وهو ستة: الباء، واللام، والكاف، وباء القسم، وواوه، وتاؤه.

وإلىٰ ما وضع علىٰ حرفين وهو أربعة: من، وعن، وفي، ومُذْ.

وإلىٰ ما وضع علىٰ ثلاثة أحرف وهو أربعة: إلىٰ، وعلىٰ، ومنذ، وربَّ.

وإلىٰ ما وضع علىٰ أربعة أحرف وهو: حتّىٰ خاصّة.

فائدة:

الجار والمجرور إذا كان بـ(في) يكون مفعولاً فيه غير صريح، وإذا كان بـاللام يكون مفعولاً له كذلك، وإذا كان بغيرهما يكون مفعولاً به. ويعمل إذا لم يكن صلة.

وإذا كان زائداً لا يحتاج إلىٰ متعلّق؛ لأنّه لا يكون ظرفاً.

وأمّا إذا كان ظرفاً فلابدّ من متعلّق مذكور أو مقدَّر، ويقومان مقام الفاعل إذا تأخّرا عن الفعل.

وأمّا إذا تقدّما فلا؛ قياساً علىٰ الاسم؛ لأنّه إذا تأخّر عن الفعل أو ما قام مقامه، كان فاعلاً، وإذا تقدّم عليه صار مبتدأً، وحرف الجرّ إذا تقدّم لا يصير مبتدأً، بل ينتصب بالفعل، والمتعلّق إنّما يكون محذوفاً إذا وقع خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً.

---

(١) البيت لعُمرَ بن أبي ربيعة، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٦٩٣، قطر الندىٰ وبَلّ الصدىٰ: ٢٥١.

(٢) سبأ: ٣١.

....

والجار والمجرور مطلقاً يسمّىٰ ظرفاً؛ لأنّ كثيراً من المجرورات ظروف زمانيّة أو مكانيّة، فأُطلق اسم الأخصّ علىٰ الأعمّ، وقيل: يسمّىٰ به لأنّ معنىٰ الاستقرار يعرض له، وكلّ ما يستقر فيه غيره فهو ظرف.

والجار والمجرور إذا وقعا بعد نكرة محضة كانا صفتين، نحو (رأيتُ طائراً فوقَ غصنٍ)، أو (علىٰ غصنٍ)، أو بعد معرفة محضة كانا حالين، نحو (رأيتُ الهلالَ بين السحابِ)، أو (في السحابِ).

ومحتملين نحو (يُعجبُني الزهرُ في أكمامِهِ) و(التمرُ علىٰ أغصانِهِ)؛ لأنَّ المعرَّف الجنسي كالنكرة عموماً، نحو (هذا تمرٌ يابسٌ علىٰ قضبانِهِ)؛ لأنّ النكرة الموصوفة كالمعرفة.

هذا ما يخفض بالحرف.

وأمّا ما يُخفضُ بالإضافةِ فعلىٰ قسمين ....

المخفوض بالإضافة

(وأمّا ما) أي اسمٍ **(يُخفضُ)** أي يجرّ **(بالإضافةِ)** أي بسبب إضافته إلىٰ غيره، أي إضافة اسمٍ إلىٰ اسمٍ آخر.

والإضافة لغةً: النسبة والإسناد[١] والمزج.

واصطلاحاً: إسناد اسمٍ إلىٰ غيره بتنزيله من الأوّل منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه[٢]، والمناسبة بينهما موجودة.

الإضافة: معنوية ولفظية

(فعلىٰ قسمَينِ):

القسم الأوّل: ألّا يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. ويخرج من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن ينتفي الأمران معاً كـ(غلامِ زيدٍ)، فـ(غلام): وهو المضاف ليس صفة، و(زيد): وهو المضاف إليه ليس معمولاً له.

والثانية: أن يكون المضاف صفةً، والمضاف إليه ليس معمولاً لها، نحو (كاتبُ القاضي)، فـ(كاتب): وهو المضاف صفة.

و(القاضي): وهو المضاف إليه ليس معمولاً لها.

والثالثة: ألّا يكون المضاف صفةً، ولكنَّ المضاف إليه معمولٌ لها، نحو (ضربُ اللّصِّ)،فـ(ضرب):وهو المضاف ليس صفةً ولكنّ المضاف إليه وهو اللص معمولاً لها.

وتسمّىٰ هذه الإضافة معنويّة؛ لأنّها تفيد أمراً معنويّاً وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلامُ زيدٍ، والتخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات

---

(١) لسان العرب ٨: ١٠٨ ـ ١٠٩، القاموس المحيط ٣: ٢٤٢، باب الفاء ـ فصل الضاد، ضيف.

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٢٥.

ما يقدَّرُ باللام نحو: غلامُ زيدٍ، وما يُقدّرُ بمن، نحو: ثوبُ خزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتمُ حديدٍ، وما أشَبَه ذلك. ....

إن كان المضاف إليه نكرة، نحو (غلامُ رجلٍ).

وهذه الإضافة علىٰ ضربين: **(ما)** أي اسمٌ **(يقدّرُ)** جرّه **(باللامِ)** التي للملك **(نحو)** أي مثل **(غلامُ زيدٍ)** أي غلامٌ لزيد، أو الاختصاص نحو (بابُ دارٍ). **(وما)** أي اسـمٌ **(يُقدَّرُ)** جرّه **(بمن)** التي لبيان الجنس **(نحو)** أي مثل **(ثوبُ خزٍّ)** أي ثوبٌ من خزٍّ. **(و)** نحو **(بابُ ساجٍ)** أي بابٌ من ساجٍ، **(و)** نحو: **(خاتمُ حديدٍ)** أي خاتمٌ من حديدٍ. **(و)** قس **(ما أشَبَه ذلك)** ممّا يناسب المقام.

وزاد ابن مالك[١] تبعاً لقوم قسماً ثالثاً وهو: ما يقدّر بـ(في) الدالَّة علىٰ الظرفيَّة، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكرُ ٱلليلِ﴾[٢]، و﴿ تَرَبُّصُ أَربَعَةِ أَشهُرٍ﴾[٣] أي بل مكرٌ في الليلِ، وتربّصٌ في أربعةِ أشهرٍ.

وردّها أكثر النّحاة إلىٰ الإضافة باللام علىٰ طريق المجاز، فإنّ معنىٰ (ضرب اليومِ)، مثلاً: ضربٌ له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه، وكذلك المكر والتربُّص بالنسبة إلىٰ الليل والأشهر.

فإن قيل: فعلىٰ هذا يمكن ردُّ الإضافة بمعنىٰ (من) أيضاً إلىٰ الإضافة بمعنىٰ اللام للاختصاص الواقع بين المبيَّن والمبيِّن.

يقال: نعم، لكن لمّا كانت الإضافة بمعنىٰ (في) قليلاً ردّوها بمعنىٰ اللام تقليلاً للأقسام، وأمّا الإضافة بمعنىٰ (من) فهي كثيرة في كلامهم، فليتأمّل.

والظاهر من كلام الماتن أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر كما عليه ابن مالك[٤]، وجماعة[٥]. وعند سيبويه[٦] بالمضاف؛ لاتّصال الضمير بـه، والضمير لا يتّصل إلّا بعامله. وعند الأخفش[٧] بالإضافة.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣: ٤٢.
(٢) سبأ: ٣٣.
(٣) البقرة: ٢٢٦.
(٤) همع الهوامع ٢: ١٩.
(٥) أوضح المسالك ٢: ١٦٧، همع الهوامع ٢: ٤٦.
(٦) أوضح المسالك ٢: ١٦٧، همع الهوامع ٢: ٤٦،١٩.
(٧) همع الهوامع ٢: ٤٦.

....

والقسم الثاني: أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة. ولها ثلاث صور:

أحدها: إضافة اسم الفاعل كـ(هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً).

وثانيها: إضافة اسم المفعول كـ(هذا مضروبُ الغلامِ).

وثالثها: إضافة الصفة المشبَّهة باسم الفاعل كـ(هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ).

وتسمّىٰ هذه الإضافة لفظيّة؛ لأنّها لا تفيد شيئاً من التعريف أو التخصيص، وهو لا يبلغ درجة التعريف سواءً أُضيف إلىٰ معرفة أو نكرة، بل تفيدُ أمراً لفظيّاً وهو التخفيف.

ألا ترىٰ أنّ قولك: ضاربُ زيدٍ، أخف من قولك: ضاربٌ زيداً، ومن ثمّ صحّ وصف ﴿هَدياً﴾ بـ﴿بَالِغَ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿هَدياً بَالِغَ الكَعبَةِ﴾[1]. فـ﴿هَدياً﴾: نكرة منصوبة علىٰ الحال.

و﴿بَالِغَ الكَعبَةِ﴾: وصفها.

ولا توصف النكرة بالمعرفة.

مايحذف من المضاف

هذا، واعلم أنّ الإضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع (أل).

تقول: جاءني غلامٌ يا هذا، بالتنوين، فإذا أضفت قلت: جاءني غلامُ زيدٍ يا هذا، بحذفه؛ لأنّه يدلّ علىٰ تمام الاسم، والإضافة تدلّ علىٰ نقصانه.

وتقول: جاءني مسلمَانِ ومسلمونَ، بالنون، فإذا أضفت قلت: مسلماك ومسلموك، بحذف النون للعلّة المذكورة؛ ولأنّها عوض عنه.

وتقول: جاءَ الغلامُ، بإثبات (أل)؛ فإذا أضفت قلت: جاءَ غلامُ زيدٍ، بحذفها؛ لئلّا

---

(١) المائدة: ٩٥.

يجتمع أداتا تعريف.

ويستثنىٰ من مسألة (أل) أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لها. وفي المسألة واحد من خمسة أُمور:

أحدها: أن يكون المضاف مثنًّى، نحو (الضارِبَا زيدٍ).

والثاني: أن يكون جمعَ مذكَّرٍ سالمٍ، نحو (الضارِبو زيدٍ).

والثالث: أن يكون المضاف إليه [فيه (أل) نحو (مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلامه).

والرابع: أن تدخل الألف واللام علىٰ ما أُضيف إليه المضاف إليـه، نـحو (زيـد الضارب رأس الجاني).

والخامس: أن يكون مضافاً إلىٰ ضمير المـعرف بـاللام، نـحو (الجـميل وجـه غلامِه). وهو قول ابن مالك، وليس بوجه.][١]

فحينئذٍ يجوز أن تجتمع الإضافة مع (أل).

---

(١) في المخطوط: (مضافاً الى ما فيه (أل) نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه). كذا وما غيَّرناه وأضفناه وفق القاعدة. ثم إنَّه ﷺ لم يذكر الرابع والخامس.

المخفوض بالتبعية

وسكت عن المجرور بالتبعيَّة؛ إمّا لتقدُّم ذكره كما قال في آخر المنصوبات. أو لأجل خلاف الأخفش[١] والسهيلي[٢] في أنَّ المخفوض ضربان خاصّة. أو أنّه فرع، والفرع يرجع إلىٰ أصله؛ لأنّه إمّا أن يكون تابعاً للمخفوض بالحرف، أو للمخفوض بالإضافة؛ لا غير.

ومنهم مَنْ جعل المخفوض بحركة الجوار قسماً آخرَ من المخفوضات وهو شاذٌ، نحو (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، رواه سيبويه: بالرفع علىٰ أصله، وبالجرِّ لمجاورته لـ(ضبٍّ) المجرور بالإضافة، مع أنّه علىٰ حاله من الوصفيَّة لـ(جحر)[٣]. وكلامه يقتضي جواز ذلك قياساً مع أمن اللبس، والفرّاء وجماعة قصروه على السماع[٤]، وهو حريٌّ بالاتّباع.

قال في التسهيل: وربّما تبع في الجرّ غير مَنْ هو له دون رابط إن أُمن اللبس، ومثّل لذلك بالمثال المذكور. ومنه أيضاً قراءة الأعمش: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[٥] ـ بالجرّ[٦].

وما أحسن قول أمين الدين في مقام هذا التبيين:

عليكَ بِأربابِ الصدورِ فمَنْ غدا ... مضافاً لأربابِ الصدورِ تصدّرا
وإيّاكَ أن ترضىٰ صحابةَ ناقصٍ ... فتنحطَّ قدراً عن عُلاكَ وتُحقرا
فرفعُ (أبُو مَنْ) ثمّ خفضُ (مُزَمّلٍ) ... يبيِّنُ قولي مُغرياً ومُحذِّراً[٧]

وإشارته:

أوّلاً: إلىٰ المثال المشهور وهو: علمتُ أبو مَنْ زيدٌ.

---

(١) همع الهوامع ٢: ١٩.
(٢) نقل ذلك في الكواكب الدرية ٢: ٤٩.
(٣) كتاب سيبويه ١: ٢٥٣.
(٤) همع الهوامع ٢: ٥٥.
(٥) الذاريات: ٥٨.
(٦) مجمع البيان ٩: ٢٠٤.
(٧) مغني اللبيب: ٦٦٩، خزانة الأدب ٢: ٣٢٩.

....

وثانياً: إلىٰ قول امرئ القيس:

كأنَّ ثبيراً في عـرانـينِ وَبْـلِهِ   كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمّلِ[١]

فإنّ (أبو) في المثال أُضيف إلىٰ ما له صدر الكلام فاكتسب الصدارة منه، فعُلِّقت (عَلِمَ) عن العمل فيه.

وكذلك (مزمّل) في البيت صفة (كبير) الذي هو خبر كأنّ، وكان حقّه الرفع ولكنّ اكتسب الجرّ بالمجاورة.

وما أليق قول أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن سعيد في مثل هذا المقام[٢]:

تَجَنَّبْ صديقاً مِثلَ (ما) واحذرِ الذي   يكـونُ كـعمرو بـين عـربٍ وأعـجُمِ

فإنّ صديقَ السـوءِ يـزري وشـاهدي   (كما شَرِقَتْ صَدرُ القـناةِ مـن الدمِ)

وإشارته إلىٰ بيت الأعشىٰ بن قيس:

وتَشـرَقُ بـالقولِ الذي قـد أذَعـتَهُ   كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ[٣]

إذ القياس (شرق) بدون إلحاق التاء، ولكن لمّا أُضيف الصدر إلىٰ القناة اكتسب تأنيثاً. والله العالم بحقائق الأسرار، ودقائق الأنظار.

---

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ١: ١٩٧ شرح المعلقات السبع: ٤٠، شرح الرضي علىٰ الكافية ٤: ٩٢.
(٢) خزانة الأدب ٢: ٣٣٠.   (٣) خزانة الأدب ٢: ٣٣٠، البهجة المرضية ١: ٢٨٨.

....

الخاتمة

وهذا ما سمح به البال، وسنح به الخاطر الكالُّ، وأردنا جمعه في تلك العبارات السجال، علىٰ سبيل الاختصار والاستعجال، لكثرة الأفكار والاشتغال، واختلال الأحوال وخوف الملال.

وأسأل الله الكريم المتعال أن يجعل عوامل أعمالنا قاصرةً لنحو درجة الاعتبار، ومعمولات أفعالنا مضافةً إلىٰ أحسن الجوار، ومرفوع منصوبنا كاشفاً لحجب الأستار، وأن يختم لنا بأحسن الخواتم، ويكمّلنا بكمال المكارم، بحق خواتم الأنبياء والأوصياء، محمَّد وآله الأولياء.

فخذ ما أتيتك وكن من الشاكرين، جعلنا الله وإيّاك ممّن يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه، ولا تكن من الحاسدين. وإن وجدت شيئاً من الزلل والنقصان فسدِّده بأحسن بيان، فإنّ الإنسان يساوق السهو والنسيان.

وأسأل الله القبول، والبلوغ لنيل سُلَّم الوصول، بحق محمَّد وآله أُصول المعقول والمنقول، وما عليّ من إعراض من يعرض عنه في حال الحياة، وسيلقونه بالقبول إن شاء الله تعالىٰ بعد الوفاة، وهو وإن كان بالنسبة إلىٰ غيره لا يعد لكن بالنسبة إلىٰ أمثاله أولىٰ بأن يقصد.

ولله دَرُّ بعض العارفين، حيث سلك سواء الطريق، فنظم في سلك هذا التحقيق ما هو كالمسك الفتيق، والخمر العتيق:

أرىٰ الفتىٰ يُنكرُ فضلَ الفتىٰ لُؤماً وخُبْثاً فإذا ما ذهبْ
لجَّ به الحرص علىٰ نُكتةٍ يكتُبُها عنه بماء الذهب

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وقد استراح القلم من الكرب والبؤس بعون الملك القدوس، بعد خوضِهِ لجج المحابر وملازمته لميدان الطروس، بغروب يوم الخميس، وهو اليوم الرابع عشر من الشهر المكرَّم، شهر

شعبان المعظَّم، مِنْ شهور السنة (١٢٩٤) الرابعة والتسعين بعد المائتين والألف من النبويّة، علىٰ مشرِّفها وآله أفضل الصلاة وأكمل التحيّة.

حرّره من تسنّم ظهره، وقبض زمامه، وأطلق في أيّام التسويد والتنميق خطامه، أسير ذنوبه ومملوك عيوبه، الرّاجي العفو وستر الهفو من معبوده، بمنِّهِ وجوده، مَنْ إذا حضر لم يُعَدَّ، أو غاب لم يُفقَدْ، تراب أقدام المشتغلين، وقِنّ إخوانه المـؤمنين، الأقلّ الجاني، والأسير الفاني، المتعطِّش للفيض السبحاني عبدالله بـن أحـمد بـن صالح بن طعّان بن ناصر بن علي البحراني، الأُوالي، الموالي، الستري، المركوباني أصلاً، والمنامي مولداً،والقديحي منشأً وتحصيلاً.

بلّغه الله أمله، وختم بالصالحات عمله، وغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين، سيّما مَنْ له الحقّ عليه، وجعل خير أيّامه يوم يلقاه، وساعة لقائه ساعة رضـاه، ووفَّـقه وأولاه خير أُخراه وأُولاه، بحقِّ محمّد وآله الطاهرين الأعلام، وسلام علىٰ المرسلين الكرام.

والحمد لله علىٰ ما له من الإنعام وهو خَيرُ مبدأ وخِتام.

تمّ وكمل، وبالخير عمّ وشمل.

تم بحمد الله

الفهارس العامّة

فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة

البقرة

آل عمران

النساء

المائدة

النحل

الاسراء

الكهف

الأنبياء

الشعراء

النمل

القصص

العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَا حَسرَتَىٰ﴾	٥٦	٢٦٦

غافر

فصلت

الشورى

الزخرف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لِيَقضِ عَلَينَا رَبُّكَ﴾	٧٧	١٢٥

الدخان

﴿وَمَا خَلَقنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ وَمَا بَينَهُمَا لَاعِبِينَ﴾	٣٨	٢٣٦

الاحقاف

﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَو كَانَ خَيراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيهِ﴾	١١	٢٩١

محمد

﴿وَأَصلَحَ بَالَهُم﴾	٢	٢٣٢
﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	٤	٢٠٢
﴿فَإِنَّمَا يَبخَلُ عَن نَّفسِهِ﴾	٣٨	٢٨٥

الفتح

﴿شَغَلَتنَا أَموالُنَا وَأَهلُونَا﴾	١١	٩٩
﴿إِلَىٰ أَهلِيهِم﴾	١٢	٩٩
﴿وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيداً﴾	٢٨	١٣٥

الحجرات

﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمرِ اللهِ﴾	٩	١٢٠

التحريم

الملك

القلم

الحاقة

الجن

المزمل

الانسان

عبس

الانفطار

المطففين

الانشقاق

الاعلى

الفجر

الضحى

الشرح

القدر

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الشواهد الشعرية

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الجيم

قافية الحاء

قافية الدال

قافية الراء

الشاهد		الصفحة

قافية اللام

الشاهد	الصفحة

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

فهرس الأعلام

تراجم الأعلام

ثعلب[1]

أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني

(ت ٢٠٠ ـ ٢٩١هـ / ٨١٦ ـ ٩٠٤م)

إمام الكوفيين في النحو واللغة . ولد ومات في بغداد إثر صدمة فرس له بعد أن ذهب سمعه.

من مؤلّفاته:

١ ـ الفصيح .

٢ ـ قواعد الشعر.

٣ ـ شرح ديوان زهير.

٤ ـ مجالس ثعلب.

٥ ـ إعراب القرآن .

الجرجانيُّ[2]

أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن محمَّد

(ت ٤٧١هـ / ١٠٧٨م)

ولد في جرجان . كان من أئمَّة اللغة، وواضع أُصول البلاغة.

من مؤلّفاته:

١ ـ أسرار البلاغة.

٢ ـ دلائل الإعجاز.

٣ ـ الجُمل.

٤ ـ التتمَّة.

---

(١) الأعلام ١:٢٦٧. (٢) الأعلام ٤:٤٨.

٥ ـ المغني في شرح (الإيضاح) في ثلاثين جزءاً. وهو مختصر على كتابه (المقتصد)

٦ ـ إعجاز القرآن، وغيرها .

٧ ـ (المقتصد) في الظاهريّة.

٨ ـ (العمدة) في تصريف الأفعال.

٩ ـ العوامل المائة.

الجَرميُّ(١)

صالح بن إسحاق

(ت ٢٢٥هـ / ٨٧م)

عالم فقيه ، نحويٌّ لغويٌّ، ديِّن ورع. نشأ في البصرة وسكن بغداد.

قال السيوطي: انتهى إليه علم النحو في زمانه.

من مؤلّفاته:

١ ـ السير.

٢ ـ الأبنية.

٣ ـ التنبيه.

٤ ـ غريب سيبويه .

٥ ـ كتاب في العروض.

ابن جنّيّ(٢)

أبو الفتح عثمان ابن جنّيٍّ الموصليّ

(ت ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢م)

ولد في الموصل ، وتوفّي في بغداد. من أئمّة النحو والأدب .

أخذ عن أبي عليٍّ الفارسيّ ، ومنه أخذ أبو إسحاق الشيرازي أسماء كتبه. ولمّا شرح ديوان المتنبي الذي سماه (النشر) ـ كان قد قرأ الديوان على صاحبه ـ قال عنه المتنبي: ابن جنّيٍّ أعرف بشعري منّي.

من مؤلّفاته:

١ ـ (اللمع) في النحو.

٢ ـ (الخصائص) في اللغة.

٣ ـ التصريف الملوكي.

٤ ـ التنبيه.

٥ ـ المذكر والمؤنث.

٦ ـ إعراب أبيات ما استصعب من الحماسة.

٧ ـ الكافي في شرح القوافي .

٨ ـ المصنّف.

٩ ـ (المحتسب) في شواذّ القراءات.

١٠ ـ المقتضب من كلام العرب.

١١ ـ سرُّ الصناعة.

---

(١) بغية الوعاة ٢:٨ـ٩.

(٢) شذرات الذهب ٣:١٤٠ ـ ١٤١، الأعلام ٤:٢٠٤.

ابن الحاجب(١)

أبو عمرٍو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس
(٥٧٠ ـ ٦٤٦هـ / ١١٧٤ ـ ١٢٤٩م)

ولد في أسنا من صعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق،ومات بالإسكندريَّة، من كبار علماء العربيَّة .

فقيه مالكيٌّ، وكان أبوه حاجباً فعرف به.

من مؤلّفاته:

١ ـ الكافية.

٢ ـ الشافية.

٣ ـ (مختصر الفقه) في فقه المالكيَّة، ويسمى (جامع الأُمّهات).

٤ ـ الإيضاح في شرح المفصل.

٥ ـ (منتهى السؤل والأمل في علمي الأُصول والجدل) في علم أُصول الفقه .

٦ ـ (المقصد الجليل) قصيدة في العروض.

٧ ـ الأمالي النحويَّة.

٩ ـ الأمالي المعلَّقة عن ابن الحاجب.

وقد قام الشيخ الرضيّ الاسترابـاديّ الملقَّب بنجم الأئمَّة بشرح كتابيه: (الكافية) بأربعة مجلّدات ، و(الشافية) بأربع مجلدات أيضاً.

أبو حيّان(٢)

أثير الدين محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطيّ الاندلسيّ الجيانيّ
(ت ٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ / ١٢٥٦ ـ ١٣٤٤م)

ولد في غرناطة ، ورحل إلى مالقة وتنقَّل منها إلى أن استقرّ في القاهرة حيث توفِّي فيها.

وهو من كبار العلماء بالعربيَّة والتفسير والحديث والتراجم واللغات .

من مؤلّفاته:

١ ـ (البحر المحيط) في تفسير القرآن الكريم.

٢ ـ مجاني العصر.

٣ ـ طبقات نحاة الأندلس.

٤ ـ زهو الملك في نحو الترك.

٥ ـ التذييل والتكميل في شرح (التسهيل).

٦ ـ منهج السالك في الكلام علي ألفيَّة ابن مالك.

٧ ـ الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية .

٨ ـ النهر .

٩ ـ الإدراك للسان الأتراك

١٠ ـ نور الغبش في لسان الحبش.

١١ ـ منطق الخرس في لسان الفرس.

---

(١) الأعلام ٤:٢١١. (٢) الأعلام ٧:١٥٢.

ابن الخبَّاز[١]

أبو عبد الله شمس الدين أحمد بن الحسين
ابن أحمد الأربليّ الموصليّ
(ت ٦٩٣هـ / ١٢٤١م)

نحويٌّ ضرير.

من مؤلّفاته:

١ ـ (الغرَّة المخفيَّة في الدرَّة الألفيَّة) وهو شرح لألفية ابن المعطي.

٢ ـ (توجيه اللمع)، وهو شرح للمع ابن جنّي.

ابن خروف[٢]

أبو الحسن علي بن محمَّد بن علي بن
محمَّد الحضرميّ
(٥٢٤ ـ ٦٠٩هـ / ١١٣٠ ـ ١٢١٢م)

من أهل أشبيلية وبها توفّي، وأصله من حضرموت وإليها ينسب.

قال عنه ابن الساعي: كان يتنقّل في البلاد ولا يسكن الا في الخانات، ولم يتزوَّج قط.

من مؤلّفاته:

١ ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.

٢ ـ شرح كتاب سيبويه.

٣ ـ شرح جمل الزجاجي.

الأخفش[٣]

أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيُّ
البلخيّ، المعروف بالأوسط
(ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م)

ولد في بلخ، وسكن البصرة وبها أخذ عن سيبويه وصنّف كتبه التي منها :

١ ـ تفسير معاني القرآن.

٢ ـ شرح أبيات المعاني.

٣ ـ الاشتقاق، وغيرها.

٤ ـ معاني الشعر.

٥ ـ كتاب الملوك.

٦ـ القوافي.

وهو الذي أزاد في البحور الشعريَّة الفراهيديَّة بحر الخبب فجعلها ستة عشر بحراً .

الرضيُّ الأستراباديُّ[٤]

نجم الدين محمَّد بن الحسن
الملقَّب بنجم الأئمَّة
(ت ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م)

ولد في أستراباد من أعمال طبرستان.

---

(١) الأعلام ١:١١٧. (٢) الأعلام ٤:٣٣٠.
(٣) الأعلام ٣:١٠١ ـ ١٠٢.
(٤) أمل الآمل ٢:٢٥٥، خزانة الأدب ١:١٢، الأعلام ٦:٨٦.

وضع شرحه على الكافية في الحضرة الشريفة الغروية سنة (٦٨٨)هـ.

من مؤلّفاته:

١ ـ (الوافية في شرح الكافية) في النحو.

٢ ـ شرح مقدمة ابن الحاجب في الصرف المسمّاة بـ(الشافية) .

٣ ـ شرح القصائد السبع العلويّات لابن أبي الحديد .

الرُّمانيّ[1]

أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله

(٢٩٦ ـ ٣٨٤هـ / ٩٠٨ ـ ٩٩٤)

ولد في بغداد، وبها توفّي ، وأصله من سامراء. وهو باحث معتزليٌّ، ويعدُّ من كبار النحاة.

له أكثر من مائة مصنف منها:

١ ـ الأكوان.

٢ ـ المعلوم والمجهول.

٣ ـ الأسماء والصفات.

٤ ـ صنعة الاستدلال.

٥ ـ شرح سيبويه.

٦ ـ معاني الحروف.

٧ ـ النكت في إعجاز القرآن .

٨ ـ التفسير.

٩ ـ شرح أُصول ابن السراج.

١٠ ـ الحدود الأكبر.

١١ ـ الحدود الأصغر.

الزجّاج[2]

أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل

(ت ٢٤١ ـ ٣١١هـ / ٨٥٥ ـ ٩٢٣م)

ولد ومات في بغداد . كان عالماً في النحو واللغة .

عمل مؤدِّباً للقاسم بن عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد، حتى تولّى القاسم الوزارة فجعله كاتباً له.

كانت له مناقشات كثيرة مع ثعلب وغيره.

من مؤلّفاته:

١ ـ معاني القرآن.

٢ ـ الاشتقاق.

٣ ـ الأمالي.

٤ ـ المثلّث.

٥ ـ خلق الإنسان .

٦ ـ إعراب القرآن .

٧ ـ خلق الفَرَس.

٨ ـ العروض.

٩ ـ النوادر.

١٠ ـ فعلت وأفعلت.

١١ ـ مختصر النحو.

١٢ ـ القوافي.

---

(١) الأعلام ٤:٣١٧. (٢) الأعلام ١:٤٠.

الزجّاجيُّ(١)

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
النهاونديّ
(ت ٣٣٧هـ / ٩٤٩م)

ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفِّي في طبريَّة. شيخ العربيَّة في عصره.

وصنَّف كتاب (الجُمل) بمكَّة وكـان إذا فرغ من باب طاف أُسبوعاً.

من مؤلّفاته:

١ ـ الجمل الكبرى.
٢ ـ الإيضاح في علل النحو.
٣ ـ الزاهر في اللغة.
٤ ـ الإبدال والمعاقبة والنظائر .
٥ ـ شرح كتاب (الألف واللام) للمازني.
٦ ـ شرح خطبة (أدب الكاتب).
٧ ـ اللامات.
٨ ـ المخترع في القوافي.

الأزهريُّ(٢)

زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاويّ المعروف بالوقّادة
(٨٣٨ ـ ٩٠٥هـ / ١٤٣٤ ـ ١٤٩٩م)

ولد بجرجا في صعيد مصر ، وتوفِّي قبل دخوله القاهرة بعد عودته من الحجِّ.

من مؤلّفاته:

١ ـ المقدمة الأزهريّة في علم العربيّة.
٢ ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.
٣ ـ شرح الآجـروميَّـة .
٤ ـ التصريح بمضمون التوضيح .
٥ ـ الألغاز النحويّة .

الزياديُّ(٣)

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميُّ
(٢٩ ـ ١١٧هـ / ٦٥٠ ـ ٧٣٥م)

من الموالي ، من أهل البصرة . عالم في النحو ، وعنه أخذ كبار النحاة كابن العـلاء والاخفش.

قال عنه الزبيديّ في (طبقات النحويِّين) ـ وهو كتاب لازال مخطوطاً ـ ما نصُّه: هو أوّل من بعج النحو، ومدَّ القـياس، وشـرح العلل.

وهو الذي فرَّع النـحو وقـاسه ، وكـان أعلم البصريِّين به. وقال عنه الواحديُّ فـي كتاب (الإغراب في عـلم الإعـراب): كـان عبد الله من تلامذة عنبسة بن سعدان، وهو من تلامذة أبي الاسود الدؤليّ واضع النحو، وليس في أصحاب عنبسة مـثل عـبد الله ، واسمه ميمون الأقرن .

---

(١) بغية الوعاة ٢:٧٧، الأعلام ٣:٢٩٩.
(٢) الأعلام ٢:٢٩٧.
(٣) خزانة الأدب ١:١١٥، الأعلام ٤:٧١.

ابن السرّاج[1]

أبو بكر محمَّد بن السريّ بن السهل
(ت ٣١٦هـ / ٦٢٩م)

من أهل بغداد.

قيل عنه: ما زال النحو مجنوناً حتَّى عقله السرّاج بأُصوله .

وهو من أصحاب المبرَّد ، وكان أحدثهم سنّاً، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه ، وعنه أخذه أبو علي الفارسي. وكان له معرفة بالموسيقى .

مات شابّاً.

قال المرزبانيُّ أحدث تلامذة المبرَّد سنّاً مع ذكاء وفطنة.

من مؤلّفاته:

١ ـ الأُصول.
٢ ـ شرح كتاب سيبويه.
٣ ـ الشعر والشعراء.
٤ ـ العروض .
٥ ـ الخط والهجاء.
٦ ـ (المواصلات والمذاكرات) في الأخبار.
٧ ـ الموجز في النحو.
٨ ـ الاشتقاق.
٩ ـ احتجاج القَرَأة.
١٠ ـ الجُمل.
١١ ـ الرياح والهواء والنار.
١٢ ـ جُمل الأُصول.

سيبويه[2]

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ
(١٤٨ ـ ١٨٠هـ / ٧٦٥ ـ ٧٩٦م)

نسبته إلى بني الحارث بالولاء.

ولد في إحدى قرى شيراز. إمام النحاة، وأوَّل من بسط علم النحو.

قدمالبصرة فلزم الخليل فأخذ عنه وفاقه. ناظر الكسائيَّ فيما عرف فيما بعد بـ(المسألة الزنبوريَّة) فكانت السبب في وفاته؛ لما ظهر من مغالطة الكسائي واستمالته الرشيد إلى جانبه.

ومعنى سيبويه بالفارسية: رائحة التفاح.

توفِّي في الأهواز ، وقيل في شيراز ، وقبره فيها .

وكان أنيقاً جميلاً ، توفِّي شاباً. وفي مكان وفاته والسنة التي توفي فيها خلاف بين المؤرخين.

قيل: إن الرشيد أجازه بعشرة آلاف درهم بعد مناظرته مع الكسائيّ.

وقيل: إن سبب تسميته بسيبويه هو أن مربِّيته كانت ترقصه به.

كتابه الذي غلب عليه اسم (الكتاب) لم يصنع قبله ولابعده مثله.

---

(١) بغية الوعاة ١:١٠٩ / ١١٠، الأعلام ٦:١٣٦.
(٢) الأعلام ٢:٨١.

السيرافيُّ(١)

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان

(٢٨٤ ـ ٣٦٨هـ / ٨٩٧ ـ ٩٧٩م)

ولد في سيراف من بلاد فارس ، وتفقَّه في عمان ، وسكن بغداد، وتوفِّي فيها بعد أن تولى القضاء بها حتى مات.

كان معتزليّاً متعفِّفاً لا يأكل الا من كسب يده، حيث كان يعتاش على نسخ الكتب بالأُجرة.

قال عنه أبو حيَّان التوحيديُّ ـ في تقريظ الجاحظ ـ : أبو سعيد السيرافيُّ شيخ الشيوخ وإمام الأئمَّة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة.

أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما وجد له خطأ ولا عثر له على زلَّة.

من مؤلَّفاته:

١ ـ (الإقناع) في النحو، وقد أتمَّه بعده ابنه يوسف.

٢ ـ صنعة الشعر.

٣ ـ البلاغة.

٤ ـ شرح كتاب سيبويه .

٥ ـ أخبار النحويِّين البصريِّين.

٦ ـ شرح المقصورة الدريديَّة.

ابن عصفور(٢)

أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد

الحضرميّ الأشبيليّ

(٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ / ١٢٠٠ ـ ١٢٧١م)

ولد في أشبيلية في الأندلس ، وهو حامل لواء العربيَّة فيها في عصره.

قال عنه ابن الزبير: أخذ عن الشلوبين والدبَّاج، ولازم الشلوبين فترة ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة.

توفي بتونس .

من مؤلَّفاته:

١ ـ المقرَّب.

٢ ـ الممتع.

٣ ـ المفتاح.

٤ ـ الهلال.

٥ ـ المقنع.

٦ ـ شرح الجمل، وهو ثلاث شروح على هذا الكتاب.

٧ ـ سرقات الشعراء

٨ ـ شرح المتنبي .

٩ ـ السالف والعذار.

١٠ ـ شرح الحماسة.

١١ ـ شرح الجزوليَّـة.

١٢ ـ مختصر المحتسب.

---

(١) الأعلام ٢:١٩٦.

(٢) بغية الوعاة ٢:٢١٠، الأعلام ٥:٢٧.

الفارسيُّ(١)

أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار
(٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ / ٩٠٠ ـ ٩٨٧م)

ولد في فارس ، ثم رحل إلى بغداد ، وتجوَّل في كثير من البلدان .

زار حلب عام (٣٤١)هـ ، فأقام عند سيف الدولة مدَّة ، عاد بعدها إلى فارس حيث صحب عضد الدولة ابن بويه ، وعلَّمه النحو، وله صنف كتابه (الإيضاح).

إمام في النحو والعربيّة ، اتهم بالاعتزال في فترة قيامه في بغداد. وله شعر قليل.

وردته أسئلة من بلدان شتَّى ، فصنَّف في مسائل كل بلدٍ منها كتاباً كما سيأتي.

من مؤلّفاته:

١ ـ (التذكرة) في علوم العربيّة .

٢ ـ (تعاليق سيبويه) .

٣ ـ (الحجَّة في علل القراءات) .

٤ ـ (جواهر النحو) .

٥ ـ (العوامل) .

٦ ـ (المقصور والممدود) .

٧ ـ (المسائل الشيرازيّة) .

٨ ـ المسائل العسكريّة.

٩ ـ المسائل البصريّة.

١٠ ـ الحلبيّات.

١١ ـ البغداديَّات.

١٢ ـ الشعر.

الفراهيديُّ(٢)

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد عمرو بن تميم الازدي
(١٠٠ ـ ١٧٠هـ / ٧١٨ ـ ٧٨٦م)

ولد ومات فقيراً صابراً في البصرة ، وكان سبب موته أنه فكَّر في وضع طريقة تسهِّل الحساب على العامَّة ، فدخل المسجد وهو يتأمَّل فصدمته سارية وهو غافل فكانت سبب موته.

قال عنه النظر بن شميل: ما رأى الراؤون مثل الخليل، وما رأى الخليل مثل نفسه. من أئمَّة الادب واللغة .

وهو واضع علم العروض . وكان يحج سنة ويغزو أُخرى.

من مؤلّفاته:

١ ـ (العين) في اللغة

٢ ـ معاني الحروف.

٣ ـ تفسير حروف اللغة.

٤ ـ كتاب العروض.

٥ ـ النغم .

٦ ـ النقط والشكل.

٧ ـ الجمل.

٨ ـ كتاب فائت العين.

٩ ـ كتاب الإيقاع.

١٠ ـ الشواهد.

---

(١) الأعلام ٢:١٧٩. (٢) الأعلام ٢:٣١٤.

الفرَّاء(١)

أبو زكريّا يحيىٰ بن زياد الأقطع بن عبد الله ابن منظور الديلميّ

(١٤٤ـ٢٠٧هـ / ٧٦١ـ٨٢٢م)

ولد في الكوفة وانتقل إلى بغداد، وتوفِّي في طريق مكَّة .

عهد إليه المأمون بتربية ابنيه.

قيل : الفرّاء أمير المؤمنين في النحو .

وقال ثعلب : لولا الفرّاء ما ولدت اللغة.

وكان فقيهاً متكلِّماً ، عالماً بأيَّام العرب وأخبارها ، عارفاً بالطب والنجوم.

ولقِّب أبوه بالأقطع؛ لأنَّ يده قطعت في معركة فخ عام (١٦٩)هـ ، وقد شهدها مع الحسين بن علي بن الحسن (رض).

من مؤلّفاته:

١ ـ المقصور والممدود.

٢ ـ معاني القرآن. وهو أمالٍ له كان يمليها على جمع ، من جملتهم نحو ثمانين قاضياً.

٣ ـ المذكر والمؤنث.

٤ ـ الجمع والتثنية في القرآن.

٥ ـ الحدود.

٦ ـ مشكل اللغة .

٧ ـ اللغات.

٨ ـ (الفاخر) في الأمثال.

٩ ـ ما تلحن فيه العامَّة.

قطرب(٢)

أبو علي محمَّد بن المستنير

(ت ٢٠٦هـ ـ ٨٢١م)

من أهل البصرة ، وكان يرى رأي المعتزلة النظّاميَّة . عالم بالأدب واللغة ، وهو أوَّل من وضع المثلَّث اللغويَّ وله فيه كتاب.

من مؤلّفاته:

١ ـ معاني القرآن.

٢ ـ النوادر.

٣ ـ الأزمنة.

٤ ـ الأضداد.

٥ ـ خلق الإنسان .

٦ ـ غريب الحديث .

الكسائيّ(٣)

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفيُّ

(ت ١٨٩هـ / ٨٠٥م)

ولد في إحدى قرى الكوفة ، وتوفِّي بالريِّ. إمام في النحو واللغة والقراءة، وهو مؤدِّب الرشيد وابنه الأمين.

قال الجاحظ : كان أثيراً عند الخليفة ، حتى أخرجه من طبقة المؤدِّبين إلى طبقة

---

(١) الأعلام ٨:١٤٥. (٢) الأعلام ٧:٩٥.

(٣) الأعلام ٤:٢٨٣.

الجلساء والمؤانسين .

من مؤلّفاته:

١ ـ معاني القرآن.
٢ ـ المصادر.
٣ ـ الحروف .
٤ ـ القراءات .
٥ ـ النوادر.
٦ ـ مختصر في النحو .

المازنيُّ(١)

أبو عثمان بكر بن محمَّد بن عثمان

(ت ٢٤٩هـ / ٨٦٣م)

نشأ في البصرة وبها توفّي. كان إمام النحو والعربيّة في عصره.

ومن لطائف ما ينقل عنه أنه ردَّ مائة دينار من ذمّي بذلها له مقابل تعليمه إياه كتاب سيبويه، ولما عورض في ذلك، قال: إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية من كتاب الله عزَّ وجلَّ ، ولست أرى أن أُمكّن منها ذميّاً غيرة على كتاب الله وحميّة له.

من مؤلّفاته:

١ ـ ما تلحن فيه العامّة.
٢ ـ الألف واللام.
٣ ـ التصريف.
٤ ـ العروض.
٥ ـ القوافي .

ابن مالك(٢)

محمَّد بن عبد الله الطائيّ

(٦٠٠ ـ ٦٧٢ / ١٢٠٣ ـ ١٢٧٤م)

ولد في جيان في الأندلس ، وانتقل منها إلى الشام ، وتوفّي فيها.

أحد الأئمّة في علوم العربيّة. والقراءات وعللها.

له مؤلفات كثيرة نظمها بعضهم في (٢٨) بيتاً من الشعر .

من مؤلّفاته:

١ ـ الألفية.
٢ ـ تسهيل الفوائد.
٣ ـ الضرب في معرفة لسان العرب.
٤ ـ الكافية الشافية.
٥ ـ سبك المنظوم وفك المختوم.
٦ ـ عدَّة الحافظ وعمدة اللافظ .
٧ ـ لاميّة الأفعال.
٨ ـ إيجاز التعريف.
٩ ـ شواهد التوضيح.
١٠ ـ إكمال الإعلام بمثلث الأعلام.
١١ ـ تحفة المودود في المقصور والممدود.

---

(١) وفيات الأعيان ١:٢٨٣ ـ ٢٨٤، الأعلام ٢:٦٩.

(٢) الأعلام ٦:٢٣٣.

المبرِّد(١)

محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ

(٢١٠ ـ ٢٨٦هـ / ٨٢٦ ـ ٨٩٩م)

ولد في البصرة. كان إمام العربيَّة في بغداد بعد طبقة الجَرمي والمازني.

وكان سبب تلقُّبه بالمبرِّد أن المازنيَّ لما صنَّف كتابه (الألف واللام) سأله ـ أي المازنيُّ ـ عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال المازنيُّ له: قم فأنت المبرِّد ـ بكسر الراء ـ فحرَّفه الكوفيّون إلى المبرَّد، وفتحوا الراء.

من مؤلّفاته:

١ ـ الكامل.

٢ ـ المذكَّر والمؤنث.

٣ ـ المقتضب.

٤ ـ التعازي والمراثي.

٥ ـ شرح لاميَّة العرب.

٦ ـ إعراب القرآن.

٧ ـ طبقات النحاة البصريّين.

المراديُّ(٢)

أبو محمَّد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المصريّ المعروف بابن أُمِّ قاسم

(ت ٧٤٩هـ / ١٢٤٨م)

ولد وتوفِّي في مصر وأقام واشتهر في المغرب، مفسِّر أديب.

من مؤلّفاته:

١ ـ إعراب القرآن.

٢ ـ شرح ألفيَّة ابن مالك.

٣ ـ (شرح الشاطبيَّة) في القراءات.

ابن الناظم(٣)

بدر الدين محمَّد بن محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ

(ت ٦٨٦هـ ـ ١٢٨٧م)

ولد وتوفِّي بدمشق، وسكن بعلبك مدَّة. قال ابن العماد الحنبلي: شيخ العربية، وقدوة أرباب المعاني والبيان. أخذ عن والده النحو واللغة والمنطق.

وقال الذهبيُّ: كان إماماً ذكيّاً فهماً حادَّ الذهن، إماماً في النحو، إماماً في المعاني والبيان والنظر، جيِّد المشاركة في الفقه والأُصول وغير ذلك.

قيل: تكهَّل، وقيل: لم يتكهَّل.

من مؤلّفاته:

١ ـ شرح الألفيَّة المعروف بشرح ابن الناظم.

٢ ـ المصباح في المعاني والبيان.

٣ ـ شرح تصريف ابن الحاجب.

٤ ـ شرح لاميَّة الأفعال.

---

(١) الأعلام ٧:١٤٤. (٢) الأعلام ٢:٢١١.

(٣) شذرات الذهب ٥: ٣٩٨ ـ ٣٩٩، الأعلام ٧:٣١.

ابن هشام[١]

أبو محمَّد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف

(٧٠٨ ـ ٧٦١هـ / ١٣٠٩ ـ ١٣٦٠م)

ولد وتوفِّي في مصر .

قال عنه ابن خلدون: (مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيَّة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه).

من مؤلّفاته:

١ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

٢ ـ عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.

٣ ـ رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة.

٤ ـ شذور الذهب.

٥ ـ قطر الندى وبل الصدى.

٦ ـ التذكرة في (١٥) جزءاً .

٧ ـ الجامع الصغير.

٨ ـ الجامع الكبير.

٩ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب.

١٠ ـ التحصيل والتفصيل لكتاب (التذييل).

١١ ـ نزهة الطرف في علم الصرف.

١٢ ـ (موقد الأذهان)في الألغاز النحويَّة.

١٣ ـ رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة.

١٤ ـ أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك.

هشام الكوفيُّ[٢]

أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفيّ

(ت ٢٠٩هـ / ٨٢٤م)

من أصحاب الكسائيّ، وكان ضريراً.

من مؤلّفاته:

١ ـ الحدود.

٢ ـ المختصر.

٣ ـ القياس .

يونس [٣]

أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبّيّ

(٩٤ ـ ١٨٢هـ / ٧١٣ ـ ٧٩٨م)

وكانت نسبته إلى بني ضبَّة بالولاء .

ولد في قرية جَبُّل ـ بفتح الجيم وضم الباء المشدَّدة ـ الواقعة بين بغداد وواسط.

وهو شيخ سيبويه والفرّاء وغيرهم من أئمَّة النحو. ومما نسب له قوله: ليس لعييٍّ مروءة ، ولا لمنقوص البيان بهاء.

من مؤلّفاته:

١ ـ معاني القرآن.

٢ ـ اللغات.

٣ ـ النوادر .

---

(١) الأعلام ٤:١٤٧. (٢) وفيات الأعيان ٦:٨٥.
(٣) الأعلام ٨:٢٦١.

مصادر التحقيق

١ ـ القرآن الكريم .
٢ ـ أساس البلاغة ، الزمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ) تحقيق : عبد الرحيم محمود (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ١٩٧٩م) .
٣ ـ الأعلام ، الزركلي (خير الدين) بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٩م ط٨ .
٤ ـ أمل الآمل في علماء جبل عامل ، الحرّ العاملي (محمَّد بن الحسن ، ت ١١٠٤ هـ) تحقيق : السيد أحمد الحسينيّ (نجف : مطبعة الآداب) .
٥ ـ إملاء ما منَّ به الرحمن ، العكبريُّ (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، ت ٦١٦هـ) تصحيح وتحقيق : إبراهيم عطوة عوض (مصر : مطبعة مصطفى البابيِّ الحلبيِّ وأولاده ١٩٦٩م) ط٢ .
٦ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف الأنباري (أبو البركات عبد الله بن محمَّد بن عبد الله بن مصعب كمال الدين الأنباري ، ت٥٤٢) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (مصر : المكتبة التجاريَّة ١٩٦١م) ط ٤ .
٧ ـ أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين ، البلاديّ (عليّ

ابن حسن بن عليٍّ بن سليمان البحرانيّ ، ت ١٣٤٠هـ) تصحيح : محمَّد عليّ محمَّد رضا الطبسي (نجف : مطبعة النعمان ١٣٧٧هـ) .
٨ ـ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، ابن هشام (أبو محمَّد عبد الله جمال الدين الأنصاري ت٧٦١ هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٨٠م) ط٦ .
٩ ـ الإيضاح في علل النحو ، الزّجاجيُّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاونديّ ، ت ٣٣٧هـ) تحقيق : الدكتور مازن المبارك (بيروت : دار النفائس ١٩٧٩م) ط٣ .
١٠ ـ البحر المحيط في التفسير ، أبو حيّان (محمَّد بن يوسف الغرناطيّ الاندلسيّ ، ت ٧٥٤هـ) بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٢م .
١١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة ، السيوطيُّ (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١هـ) تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم (بيروت : دار الفكر ١٩٧٩م) ط٢ .
١٢ ـ البهجة المرضيَّة في شرح الألفيَّة ، السيوطيّ (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ) تحقيق : نقي منفرد (قم : مكتب الإعلام الإسلامي ١٤١٧هـ) ط١ .
١٣ ـ البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري (أبو البركات عبد الله بن محمَّد بن عبد الله بن مصعب كمال الدين الأنباريّ ، ت٥٤٢) تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقّا .
١٤ ـ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبيُّ (أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الأنصاريّ ، ت٦٧١هـ) تصحيح : أحمد عبد العليم البردوني (بيروت : دار إحياء التراث العربيِّ ١٩٨٥) ط٢ .
١٥ ـ حاشية الصبّان على شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ، الصبّان (محمَّد بن عليٍّ الصبّان ، ت ١٢٠٦هـ) طبع ونشر ملتزمي دار إحياء الكتب العربيَّة : عيسىٰ

البابيّ الحلبيّ وشركاه .
١٦ ـ تاج العروس من جواهر القاموس ، الزبيديُّ (محبُّ الدين أبو الفيض السيد محمَّد مرتضىٰ الحسينيّ الواسطيّ، ت١٢٠٥هـ) مصر: المطبعة الخيريَّة ١٣٠٦هـ،ط١.
١٧ ـ الحقُّ الواضح في أحوال العبد الصالح ، البلادي (عليّ بن حسن بن سليمان البحرانيّ) . مطبوع ضمن (زاد المجتهدين في شرح بلغة المحدِّثين) ، وهو من تأليف الشيخ أحمد بن صالح آل طعان) تحقيق: ضياء بدر آل سنبل، ١٤١٤هـ، ط١.
١٨ ـ الحيوان ، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥) تحقيق : عبد السلام محمَّد هارون (بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ١٩٦٩) ط٣ .
١٩ ـ خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، البغداديُّ (عبد القادر بن عمر ، ت١٠٩٣هـ) ، بيروت : دار صادر ، ط١ .
٢٠ ـ ديوان كثيِّر عزة (كثيّر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة ، ت ١٠٥هـ) شرح : مجيد طرّاد . (بيروت : دار الكتاب العربيّ ١٩٩٥) ط٢ .
٢١ ـ ديوان النابغة الذبيانيّ ، النابغة (أبو أُمامة زياد بن معاوية بن ضباب ، ت ٦٠٤م) تحقيق وشرح : كرم البستاني (بيروت : دار صادر) .
٢٢ ـ الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة ، آقا بزرك الطهراني (محمَّد محسن ، ت ١٣٨٩) بيروت : دار الأضواء ١٩٨٣ ، ط٣ .
٢٣ ـ شرح ابن عقيل ، (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ ، ت ٧٦٩هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (قم : مطبعة أمير ١٣٥٧هـ. ش) .
٢٤ ـ شرح أبيات سيبويه ، النحّاس (أبو جعفر أحمد بن محمَّد ، ت ٣٣٨هـ) تحقيق : زهير غازي زاهد (نجف : مطبعة الغريّ الحديثة ١٩٧٤م) ط١ .
٢٥ ـ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ، الأشموني (عليّ بن محمَّد ، توفّي في القرن السابع) . مطبوع ضمن حاشية الصبّان .
٢٦ ـ شرح الفية ابن مالك ، ابن الناظم (محمَّد بن محمَّد بن عبد الله ، ت ٦٨٦هـ)

تحقيق : محيي الدين عبد الحميد (بيروت : دار الجيل) .
٢٧ ـ شرح جمل الزجاجيّ ، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد ، ت ٦٦٩هـ) تحقيق: د . صاحب أبي جناح (بغداد . وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة / إحياء التراث الإسلامي ١٩٨٠) .
٢٨ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبليّ (أبو الفلاح عبد الحيّ ابن العماد ، ت ١٠٨٩هـ) بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٢٩ ـ شرح الرضي علىٰ الكافية، الرضيّ الأسترابادي (نجم الدين محمَّد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر (مصر : جامعة قاريونس ١٩٧٨م) .
٣٠ ـ شرح شذور الذهب ، ابن هشام (أبو محمَّد عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت٧٦١ هـ) تحقيق : محيي الدين عـبد الحـميد (قـم : مـؤسَّسة الطـباعة والنشـر ١٤١٤هـ) ط٢ .
٣١ ـ شرح الشواهد ، العينيّ (محمود بن أحمد بن موسىٰ بن أحمد ، توفي في القرن السابع) ، مطبوع ضمن حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على الفيَّة بن مالك .
٣٢ ـ شرح القصائد التسع المشهورات ، النحّاس (أبو جعفر أحـمد بـن مـحمَّد ، ت ٣٣٨ هـ) تحقيق : أحمد الخطّاب (بغداد : دار الحرِّيَّة للطباعة ١٩٧٣م) ط١ .
٣٣ ـ شرح المعلقات السبع ، الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن حسين ، ت ٤٨٦) تحقيق : لجنة التحقيق في الدار العالميَّة (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٣م) .
٣٤ ـ الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربيَّة، الجوهريّ (إسماعيل بن حماد،ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٠م) ط ٤.
٣٥ ـ صحيح البخاريّ (أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ ، ت٢٥٦) تحقيق : الدكتور مصطفى ديب البخا (دمشق : اليمامة للطباعة وانشـر والتـوزيع ١٩٩٢م) ط ٥ .
٣٦ ـ صحيح مسلم (أبو الحسـين مسـلم بـن الحـجّاج القشـيريّ النـيسابوريّ ،

ت ٢٦١ هـ) بيروت : دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٥ م ، ط١ .
٣٧ ـ الفصول الخمسون ، ابن معطي (أبو الحسين زين الدين يحيىٰ بن عبد المعطي المغربي ، ت ٦٢٨) تحقيق : محمود محمَّد الطناحيّ (القاهرة : نشر عيسىٰ البابيِّ الحلبيّ وشركاه ١٩٧٦م) .
٣٨ ـ الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) ، الجامي (نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمَّد ، ت ٨٩٨هـ) تحقيق : أُسامة طه الرفاعي (بغداد . مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة ١٩٨٣م) ط١ .
٣٩ ـ القاموس المحيط ، الفيروز اباديّ (أبو طاهر مجد الدين محمَّد بن يعقوب بن محمّد بن إبراهيم الشيرازيّ ، ت ٨١٧) بيروت : دار إحياء التراث العربيِّ ١٩٩١ م ، ط١ .
٤٠ ـ قطر الندىٰ وبلُّ الصدىٰ ، ابن هشام (أبو محمَّد عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت ٧٦١ هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الحميد (مصر: مطبعة السعادة ١٩٦٣م) ط١١.
٤١ ـ الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان ، ت ١٨٠ هـ) بيروت ١٩٦٧ .
٤٢ ـ كتاب العين ، الفراهيديُّ (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، ت١٧٥هـ) تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي ، الدكتور إبراهيم السامرّائي (قم : مؤسَّسة دار الهجرة ١٤٠٩هـ) ط٢ .
٤٣ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشريّ (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ) تصحيح : مصطفىٰ حسين أحمد (بيروت : دار الكتاب العربيّ) .
٤٤ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (مصطفىٰ بن عبد الله ، ت ١٠٦٧) تصحيح : محمَّد شرف الدين بالتقايا ، ورفعت بيلگه الگليسي (بيروت : دار إحياء التراث العربي) .
٤٥ ـ كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال ، الهنديُّ (علاء الدين عليُّ المتَّقي بن حسام الدين الهنديّ ، ت ٩٧٥هـ) تصحيح : الشيخ صفوة السقّا (بيروت : مؤسَّسة

الرسالة ١٩٩٣م) .
٤٦ ـ الكواكب الدرِّيَّة على متمِّمة الآجرومية ، الأهدل (محمَّد بن أحمد بن عبد الباري ، ت ١٢٩٨هـ) ، تصحيح : أحمد سعد علي (القاهرة ١٩٣٨م) .
٤٧ ـ لسان العرب ، ابن منظور (محمَّد بن مكرَّم بن علي بن أحمد الأنـصاريّ ، ت ٧١١هـ) ، تعليق: علي شيري (بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٨٨م) ط١ .
٤٨ ـ مجلَّة الموسم (العدد ٩ ـ ١٠) ١٩٩١م / ١٤١١هـ، بحث : من أعلام القطيف عبر العصور .
٤٩ ـ مجمع البحرين ومطلع النيِّرين ، الطريحيّ (فخر الدين بن محمَّد عـلي بـن أحمد بن علي ، ت ١٠٨٥ هـ) تحقيق : أحمد الحسينيّ (بيروت : مؤسَّسة الوفاء ١٩٨٣م) ط٢ .
٥٠ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبريّ (أبـو عـليّ الفـضل بـن الحسـن ، ت ٥٤٨ هـ) تحقيق هاشم المحلّاتيّ (بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ، مؤسَّسة التاريخ العربي ١٩٩٢ م) ط١ .
٥١ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيّومي (أحمد بن محمَّد بن علي المقري ، ت ٧٧٠هـ) قم : مؤسَّسة دار الهجرة ١٤٠٥هـ، ط١ .
٥٢ ـ معجم البلدان ، الحمويّ (أبو عبد الله شهاب الدين يـاقوت بـن عـبد الله ، ت٦٢٦هـ) بيروت : دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩م .
٥٣ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام (أبو محمَّد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ ، ت٧٦١ هـ) تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومـحمَّد عـلي حـمد الله . (بيروت ١٩٧٩) ط٥ .
٥٤ ـ المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة (مطبوع في حاشية خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب) ، العينيّ (محمود بن أحمد بن موسىٰ بن أحمد ، توفي في القرن السابع) .
٥٥ ـ المقرَّب ، ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمَّد ابن مـنظور ، ت ٦٦٩ هـ)

تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عب الله الجبوري (بغداد : مطبعة العاني ١٩٧١م) ط١ .

٥٦ ـ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (محيي الدين عبد الحميد) ضمن شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك .

٥٧ ـ النشر في القراءات العشر ، ابن الجزريّ (أبو الخير محمَّد بن محمَّد الدمشقيّ ، ت ٨٢٢) مراجعة : عليّ محمَّد الضبّاع (بيروت : دار الفكر)

٥٨ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمَّد الجزريّ ، ت ٦٠٦هـ) تحقيق : طاهر أحمد الزاويّ ، محمود أحمد الطناحيّ (القاهرة : دار إحياء الكتب العربيَّة ١٩٦٣) .

٥٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ) تصحيح : محمَّد بدر الدين النعسانيّ (قم : منشورات الرضي ١٤٠٥ هـ) .

٦٠ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلّكان (أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمَّد بن أبي بكر ، ت ٦٨١هـ) تحقيق : الدكتور إحسان عبّاس (قم : منشورات الرضيّ ١٣٦٤هـ. ش) ط٢ .

فهرس الموضوعات

١ ـ فهرس الأبواب العامَّة المبحوثة في الكتاب

٢ ـ الفهرس التفصيليُّ للموضوعات

مذكِّرة الطّالب

مذكِّرة الطّالب

مذكِّرة الطَّالب

مذكِّرة الطّالب